

اليسار / العدد الثامن والثمانون / يونية ١٩٩٧ م / محرم ١٤١٨ هـ / الثمن ثلاث جنيهات

ثلاثون عاما على هزيمة ١٩٦٧ — ملف خاص

الفلاحون المعدمون يزحفون على العاصمة

الحكومة تبشرنا برأسمالية القرن ١٨

الجزية على مشارف القرن الحادى والعشرين

لومومبا ينتصر بعد ٣٦ عاما من اغتياله



حزب عادل إمام

فى هذا العدد

رئيس التحرير:

حسين عبد الرازق

المشرف الفنى

أحمد عز العرب

المستشارون:

ابراهيم بدراوى

أحمد نبيل الهلالى

د. خليل حسن خليل

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عادل غنيم

عبد الغفار شكر

عبد الغنى ابو العينين

محمد وفاء حجازى

محمود أمين العالم

شارك فى التأسيس:

د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST TALAAT HARB SQ CAIRO/ EGYPT

الاشتراكات لمدة سنة واحدة

مصر: ٢٤ جنيها للأفراد و ٦٠ جنيها للهيئات

الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها

العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الادارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب -القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١

٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨

FAX 5786298



.. إلى يوسف شاهين

هذا عدد بالغ الخصوصية..

فهو يصدر في مناسبة موجعة لنا جميعا.. مرور ثلاثين عاما على هزيمة ٥ يونيه ١٩٦٧ . ولهذا نبدأ مادة هذا العدد بدراسة الزميلين **«نادية رفعت وعمرو كمال حمودة»** **عن الدور الأمريكى فى الصراع العربى الإسرائيلى منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم**، ونقد ذاتي لليسار يارسه **محمد سيد أحمد** عن جانب من أسباب هذه الهزيمة.

ويصدر أيضا عشية انتصار **«كابيلا»** فى الكونغو وإلحاق أول هزيمة استراتيجية لأمريكا فى حقبة ما بعد الحرب الباردة، وهو حدث يبعث على الفرح والابتهاج، ويحتاج إلى الفهم والتعمق فى تحليل أسبابه ودلالاته ،وهو ما تحمل مسئوليته باستاذية الزميلان **«حلمى شعراوى وسمير كرم»**.

ويصادف صدور العدد كذلك حدث آخر أفرح كل المصريين والعرب، وهو الفوز المستحق **ليوسف شاهين** بالجائزة الخاصة لمهرجان كان **الخمسين** عن مجمل أعماله وآخرها **«المصير»** الذى لم نشاهده حتى الآن.

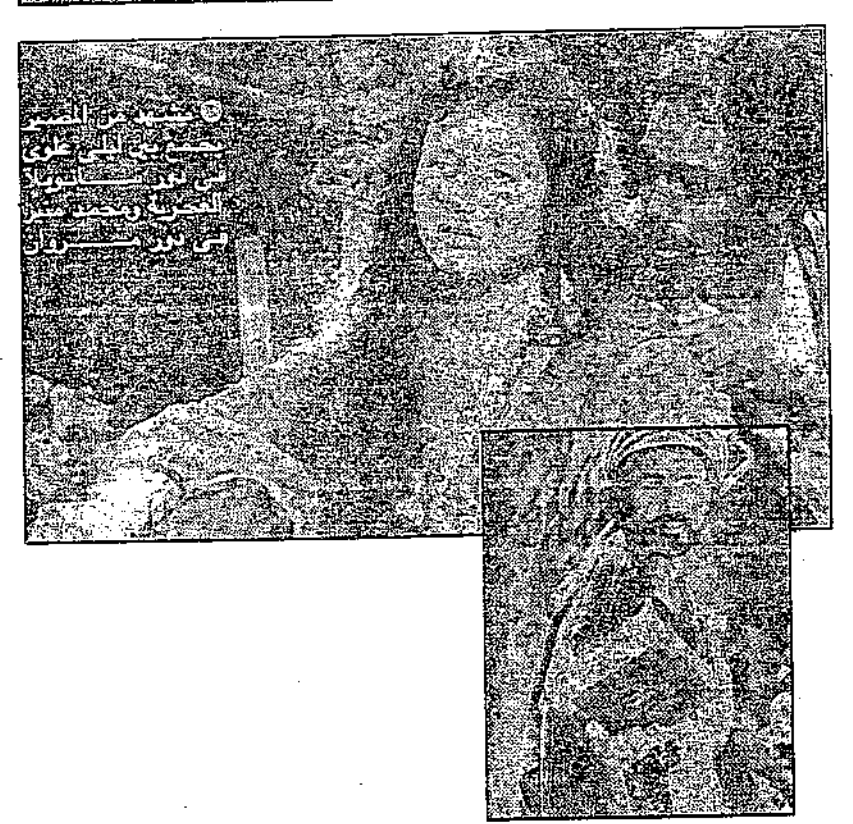
لقد كان من حسن حظى أن تابعت حفل تسليم الجوائز مباشرة عبر قناة **«كانال بلوس» Canal+ الفرنسية . وكانت سعادتى لا توصف عندما أعلنت الممثلة الفرنسية الجميلة«ايزابيل»** فوز شاهين بهذه الجائزة . ولكن ما هزنى حتى الاعماق هو هذا المشهد الذى لا يتكرر كثيرا.. كل من فى القاعة يقف مصفقا لشاهين وفنه وفكره المصرى العربى الانسانى وانحيازه الثابت للانسان وحريته وحقه المطلق فى الابداع والتعبير الطليق، ويستمر هذا التصفيق دقائق طويلة تجاوزت الست دقائق. وما زلت -حتى اليوم- أشعر برجفة وفرح كلما صادفنى هذا المشهد الجميل فى إحدى قنوات التليفزيون.

لم يكن هناك فرصة للكتابة عن شاهين وفنه وانتصار مواقفه وانحيازه الدائم لأصحاب المواقف والمنتمين إلى الناس.. فالعدد كان فى المطبعة ويستحيل إحداث أى تغيير فيه.

ولم يكن أمامنا إلا الغلاف فاخترنا أن تحتل صورته صدر **هذا العدد ، الذى نهديه له عرفانا بالجميل وتعبيرا متواضعا عن الحب والتقدير وشكرا له على السعادة، التى أدخلها على قلوب الملايين، فى هذا الزمن الردئ.**

مبروك يا**«يوسف شاهين»** .. وأرجو أن يجد- والقراء- فى هذا العدد ما يجعله جديرا باهدائه إليه.

حسين عبد الرازق



مشهد من المصير جمع بين ليلى علوى فى دور [illegible] الغجرية ومحمد منير فى دور مروان

موقفنا

علشان الدولة [illegible] مع الحكومة ولازم يبقوا معارضة مؤدبة ومحترمة فالحكومة ترضى عليهم ورئيس الوزرا يرضى يقف معاهم ويمكن الحكومة تنجح ناس منهم في أي انتخابات جاية.

الاحزاب دي اما رافضة القانون بس ما تقدرش تعمل حاجة ضده أو بتطلب تأجيله ، ودة زي ما يكونوا بينصحوا الدولة ما تدبحش الفلاحين الفقرا لحد ما يسخنوا اكتر . المستأجرين بيقولوا لو احزاب المعارضة ما وقفتش معانا احنا ح نتحرك لوحدينا لان المسألة بالنسبة لنا حياة او موت وده صح. لكن مش كفاية المستأجرين بس، لأن كل الفلاحين الفقرا والأجرية متضررين من القانون ولازم كل دول يقفوا مع بعض ضد القانون.

... هؤلاء الفلاحين الفقرا واولهم المستأجرين في

القفز على حركة الجماهير والهجوم على الأحزاب

يحلو للبعض أن يحول كل معركة جماهيرية ضد قرارات ومواقف الحكم إلى معركة ضد الأحزاب أو بعض الأحزاب . ومن يتابع مايجرى اليوم فى قضية تطبيق المادة الخاصة بانهاء العلاقة الإيجارية الواردة فى قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض الصادر فى يونية ١٩٩٢ ، لابد أن يلاحظ أن هناك قوى يسارية معينة تقفزت فجأة على حركة الفلاحين (المستأجرين) المتصاعدة ، لاهم لها إلا الهجوم على الأحزاب اليسارية التى وقفت وتقف بصلابة دفاعا عن حق المستأجرين وعن مستقبل العلاقات الاجتماعية فى الريف ، وعن الاستقرار وسلامة الإنتاج الزراعى وينصب الهجوم بصفة أساسية على **حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى**.

ولايزعم أحد أن حزب التجمع أو غيره من الأحزاب السياسة اليسارية منزهة عن الخطأ .. ولكن الإصرار- فى كل مواجهة تقع بين الحكم وقطاعات جماهيرية ، وتقوم الأحزاب اليسارية بدورها فى هذه المواجهة - على الادعاء بتقاعس وخيانة الأحزاب اليسارية ، أمر يستحق التأمل والتساؤل.

وللأسف فيبدو أن مروجى هذه الاتهامات الباطلة لحزب التجمع وأحزاب اليسار فى هذه القضية بالذات - قضية العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض .. قد **أصيبوا بفقدان الذاكرة والعمى السياسى .. وأنهم لايقدرون على متاعب القراءة.**

لقد كان حزب التجمع حزبا رائدا فى هذه القضية وفى الدفاع عن مصالح المستأجرين والملاك الصغار ، ومصالح الزراعة المصرية .

فى برنامجه العام الأول(١٠ أبريل ١٩٨٠) نص على " حماية مكاسب الفلاحين المقررة فى قوانين الإصلاح الزراعى ، وبخاصة الإبقاء على لجان فض المنازعات وتثبيت إيجارات الأراضى **والحيلولة دون طرد المستأجر** ، مع التوسع فى المزايا والمكاسب والاعفاءات القاصرة على صغار الفلاحين".

وخاض الحزب وقياداته الفلاحية منذ اليوم الأول لتأسيسه معارك الفلاحين وفى القلب منها استقرار العلاقة الإيجارية فى الريف وعدم طرد المستأجرين .

ومن أجل الفلاحين بادرت قيادات التجمع الفلاحية والقيادات المتخصصة فى قضايا الزراعة والريف .. **عبد المجيد الدويل** (رحمه الله) **ومحمد عراقى وشاهندة مقلد وعريان نصيف ومحمد مهير وعبد المجيد الخولى وبشير غنيم** (حاليا فى الحزب الناصرى) **وسعد قنديل وعلى عبد الحفيظ** ، د. **محمد أبو مندور الدبب** (رحمه الله)ود. **أحمد حسن** ود. **محمود منصور وسيد العشرى** .. إلى تكوين "**اتحاد الفلاحين - تحت التأسيس** " وجابوا قرى مصر وعزبها من أقصى شمال الدلتا إلى أسوان.

ولسنوات طويلة ظل الفلاحون غير مصدقين أن هناك بالفعل من يخطط فى الحكم لإلغاء العلاقة الإيجارية فى الأرض الزراعية وطرد الفلاحين الأجراء ، ويشكلون وأسرهم سبعة ملايين مواطن مصرى. (طبقا لإحصاءات ٨٩ -١٩٩٠ الرسمية تبلغ جملة المساحات المؤجرة بالنقد ١,٥٩٤,٣٣١ فدان تمثل ٢٥,٨ ٪ من إجمالى الزمام المنزرع ، وتبلغ عقود الإيجار ١,١٨٨,٧٣٣ فدان).

وأستطيع القول - بلا ادعاء أو تفاخر - أن الجهد الذى قام به الحزب وأمانة الفلاحين به(مكتب الفلاحين فى البداية) واتحاد الفلاحين ، نجح - مع عوامل أخرى - فى شل يد الحكم فترة طويلة عن اقتراف هذه الجريمة



.. جريمة العبث بالعلاقات المستقرة فى الريف بين الملاك والمستأجرين ، دون دراسة جادة تأخذ فى اعتبارها مصالح وحقوق طرفى هذه العلاقة .

ومع بداية التسعينيات كان واضحا لنا فى حزب التجمع ، أن الحكومة فى سبيلها لضرب هذه العلاقة استجابة لمصالح أجزاء أساسية من التحالف الطبقى الحاكم ، وخضوعا لشروط صندوق النقد الدولى.

وفى المؤتمر العام الثالث لحزب التجمع (فبراير ١٩٩٢) كان من ضمن قراراته " الدفاع عن علاقة صحيحة ومستقرة بين المالك والمستأجر طبقا للأسس التالية:

١- **عدم جواز طرد المستأجر من الأرض تحت أى اسم طالما يفى** بالتزاماته تجاه الأرض والمالك.

٢- رفض تحويل الإيجار النقدى إلى إيجار بالمزارعة إلا بموافقة الطرفين.

٣- **التمسك بمبدأ الامتداد القانونى لعقد الإيجار.**

٤-إعادة النظر فى القيمة الايجارية بصورة متدرجة لتحقيق عائد موازٍ لجهد المستأجر وأسرته طوال العام ، وقيمة إيجارية عادلة للمالك.

٥- إنشاء صندوق يتم تمويله من الفروق بين أسعار المحاصيل وأسعار التصدير ، يقوم بدفع ثمن الأرض للمالك الصغير فى حالة رغبته فى بيعها ، وتمليكها للمستأجر على أن يسدد قيمتها على أقساط طويلة الأجل.

ودعوة هيئات الحزب وأجهزته وإعلامه لإعلان هذه الأسس وحشد الفلاحين وراءها والدفاع عنها.."

لم يكن هذا القرار مجرد تصور لمجموعة من السياسيين والخبراء والفلاحين أعضاء المؤتمر العام لحزب التجمع فحسب ، ولكنه كان محصلة لحوارات ونقاشات مطولة فى ندوات ومؤتمرات وحلقات نقاش وجلسات على المصاطب مع الفلاحين فى طول مصر وعرضها.

وعندما دعت الحكومة(**الحزب الوطنى**) لحوار مع الأحزاب حول مشروع قانون لتعديل العلاقة بين المالك والمستأجر ، **كان حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى هو الحزب الوحيد الذى طالب باستمرار العلاقة الإيجارية وتوريث عقد الإيجار للورثة طالما أن أحدهم يعمل بالزراعة** ، بينما اتفقت كل الأحزاب الأخرى المشاركة فى الحوار(لم يكن الحزب العربى الديمقراطى الناصرى قد قام قانونيا بعد) على حق المالك فى إلغاء العلاقة الايجارية بما يعنى طرد المستأجرين خلال فترة زمنية.

وفى يونية ١٩٩٢ وافق مجلس الشعب على **القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢** بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى ، والذى عدل بالفعل حوالى ٨ مواد وألغى مادة واحدة . وكان أهم ماتضمنه هذا القانون إنهاء عقود الإيجار الحالية مع انتهاء السنة الزراعية ١٩٩٦ -١٩٩٧).

وقد رفض حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى هذا المشروع على لسان خالد محيى الدين الذى أعلن أن القانون "لايحقق العدالة الاجتماعية ويشكل خطرا داهما على استقرار الريف المصرى وتنمية الانتاج الزراعى ، بل واهتزاز الاستقرار الاجتماعى فى مصر كلها " وأن القانون منحاز للملاك فقط . ورد على رسالة شيخ الأزهر التى تقول إن قانون الاصلاح الزراعى مخالف للشريعة " إن جوهر الشريعة الاسلامية يهدف إلى تحقيق التكافل والعدل الاجتماعى واستقرار المجتمع ، وتعطى الحق لولاة الأمر فى تقييد الملكية الخاصة ووضع ضوابط ، إذا ماشكلت تلك الملكية خطراً على مصالح المجتمع كله ..".

وعارض هذا القانون أيضا ورفضه **ضياء الدين داود** الأمين العام للحزب العربى الديمقراطى الناصرى ، الذى قام رسميا بعد ذلك بحكم القضاء.

وبصدور هذا القانون أدرك الفلاحون أن ماحذر منه حزب التجمع أصبح حقيقة واقعة . ،**ولم يكن صدفة أن توجه مئات - ثم آلاف الفلاحين من المستأجرين إلى مقار حزب التجمع ، فى العاصمة والجيزة والدقهلية والبحيرة وكافة مدن مصر يعلنون تمسكهم بالأرض ومساندة التجمع فى موقفه المساند لهم.**

ولم يتوقف التجمع لحظة عن النشاط ضد هذا القانون ، فى القرى والمدن وفى إعلامه (**الأهالى - اليسار**) ومقاره وداخل مجلس الشعب.

وفى ضوء الحوارات والنقاشات تقدم **بمشروع قانون بتأجيل نفاذ القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ لمدة خمس سنوات** فى شقه الخاص بحق المالك بإرادته المنفردة فى طرد المستأجرين من الأرض ، على أن يدور حوار بين كافة الأطراف والقوى لتصحيح هذا الوضع بما يضمن استمرار المستأجرين فى الأرض .

وكان هذا الاقتراح - والذى يمثل الحد الأدنى - هو مارأى حزب التجمع إمكانيه تحقيقه فى ظل التوازن السياسى القائم . وخاض التجمع - مع الفلاحين - ودون أن يتحدث نيابة عنهم أو يحدد لهم خطواتهم المعركة بكل قوة ، مؤكدا أنه **مع المطالب العادلة للفلاحين بدءا من تأجيل القانون إلى إلغاء هذا القانون الذى رفضه التجمع وصوت ضده فى مجلس الشعب** .. موضحا فى نفس الوقت أن ماسيتحقق فعلا سيكون مطابقا لحجم وصحة وقوة حركة الفلاحين أنفسهم ورفض التجمع بقوة أن يدخل هذه القضية الاجتماعية الخطيرة فى عملية تسابق بين الأحزاب والقوى السياسة ، أواحتكار حزب للعمل فيها ، **ورحب بمشاركة الجميع .. الذين لم يتنبهوا إلى وجود هذه المشكلة إلا منذ أشهر وبعد أن أصبحت المقصلة فوق الأعناق ، أو الذين عدلوا مواقفهم فجأة مع اشتداد وقوة حركة الفلاحين** .

ويبدو غريبا وشاذا أن يحاول البعض استبعاد أحزاب اليسار ، خاصة حزب التجمع (والحزب الناصرى أحيانا) من لجان " شعبية أو جهات شعبية " يعلنون عن تأسيسها . ويصرفون جزءا كبيرا من جهدهم فى توجيه الاتهامات لحزب التجمع.

ولهؤلاء نقول هذا هو نذر يسير مما فعلناه ، التزاما بمبادئنا ودفاعا عن مصالح الوطن والفلاحين .. وسنواصل هذا الطريق بمسئولية وشجاعة . حدنا الأدنى فى هذه القضية تأجيل تنفيذ القانون لكسب فسحة من الوقت لتصحيح الأوضاع بعد أن أصبح أكتوبر ١٩٩٧ على الأبواب . وحدنا الأقصى إلغاء القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ فى شقه الخاص بطرد المستأجر تحديدا .

وهى فى النهاية معركة ضمن معارك عديدة نخوضها من أجل الفلاحين والعمال والموظفين والفئات الوسطى المقهورة فى المجتمع .. نخوضها بثبات واستمرار ، وليس بالمناسبة وعندما يبدو أن فى الأمر إمكانية لتحقيق مكسب دعائى أو سياسى لهذا الحزب أو ذاك.

نخوضها من أجل حل المشكلة لمصلحة الفلاحين .. وليس من أجل الادعاء بأننا القادة وأصحاب الموقف الأكثر جذرية ، فهمنا هو الناس وليس التواجد على حسابهم.

رئيس التحرير

خلال ثلاثة عقود من الصراع العربي - الاسرائيلي

البحث عن دور الوسيط الأمريكي النزيه



كارتر

كلينتون

نيكسون

ثلاثون عاما على حرب ١٩٦٧

نادية رفعت

عمرو كمال حموده

تتطلع أغلب الأنظمة والقيادات العربية إلى **الولايات المتحدة الأمريكية** باعتبارها مفتاح الحل للصراع العربي-الاسرائيلي، وترى أنه في عصر ما بعد الحرب الباردة أصبح الانفراد الأمريكي أمرا واقعيا وان الخيار العسكري لم يعد موجودا وان أي تسوية لابد أن تمر عبر واشنطن(١) ومن ثم تم قبول دور«**الوسيط الأمريكي**» والانضمام إلى قطار «**العملية السلمية**» قبل أن تضيع الفرصة مثلما ضاعت فرص عديدة من قبل.

وهذه الرؤية تغفل **تجربة العرب خلال أكثر من ثلاثين عاما مع الولايات المتحدة** والتي لم تترك مجالا للشك في مدى التعارض الجذري بين مصالح الشعوب العربية في التحرر والتنمية والسيطرة على مقدراتها وثرواتها الوطنية وبين المصالح الأمريكية، ومصالح الاحتكارات الرأسمالية عموما المعادية لاستقلال الشعوب العربية»(٢) كما اثبتت التجربة وجود **اتفاق في المصالح وتحالف وثيق بين الولايات المتحدة وإسرائيل**، وان العلاقة التي بدأت تنمو وتتطور منذ اعتراف الولايات المتحدة باسرائيل عام ١٩٤٨ شهدت **تحولا هاما عقب حرب ١٩٦٧ نحو انحياز أمريكي كامل لاسرائيل** بعد أن ظهرت الأخيرة بمظهر القوة الاقليمية الاقوى التي تصلح كوكيل قوى لامريكا والغرب في المنطقة العربية ودعامة استراتيجية لهما ومنذ ذلك الحين أصبحت الولايات المتحدة هي مصدر الدعم الاقتصادى والعسكري والسياسي الرئيسي لاسرائيل.

ومن غير المنطقي أن يلعب الحليف الرئيسي لاسرائيل دور«الوسيط النزيه» بين الاطراف العربية والفلسطينية من جانب واسرائيل من جانب آخر، بل كانت النتيجة المنطقية لتبول الانظمة والقيادات العربية والفلسطينية لهذا الدور ان **الولايات المتحدة واسرائيل نجحا في انتزاع تنازلات غير مسبوقة من الجانب العربي و الفلسطيني واضفاء الشرعية على المطالب والاطماع الاسرائيلية**.

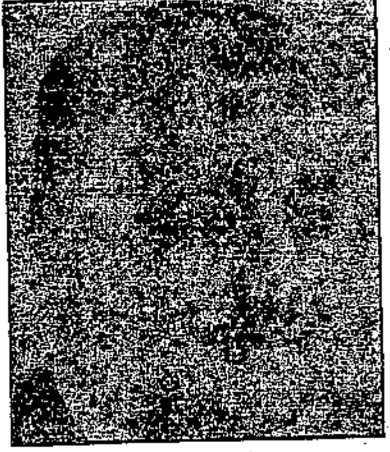
وتتعرض فيما يلي أهم ملامح العلاقة الخاصة والوثيقة بين الولايات المتحدة واسرائيل منذ ١٩٦٧ وحتى الآن.

الدعم الاقتصادى الأمريكي لإسرائيل

منذ أن تأسست إسرائيل تقوم الولايات المتحدة بتزويدها بقروض ومساعدات اقتصادية. وقد تميز هذا الدعم بالتذبذب صعودا وهبوطا منذسنة ٤٩ حتى اخذ اتجاها تصاعديا منذ سنة ١٩٦٧ ثم تدعم هذا الاتجاه بعد حرب ١٩٧٣ (٣). وقد بلغ متوسط حجم المعونة الأمريكية السنوية لاسرائيل في **الخمسينات ٥٥ مليون دولار ثم ٥ر٨٣ مليون دولار في الستينات** ثم تقفز إلى **٦٣٠ مليون دولار في السبعينات و٣ مليار دولار سنويا في الثمانينات والتسعينات** منها ٨ر١ معونة عسكرية و٢ر١ معونة اقتصادية.(٤) وقد بلغ اجمالي المعونة الأمريكية لاسرائيل في الفترة ١٩٦٧-١٩٩٢ (أي خلال ربع قرن) **٣٥ مليار دولار**(٥).

أما حجم المعونة الاقتصادية الأمريكية لاسرائيل في الفترة ١٩٤٩-١٩٨٨ فقد بلغت ١٥ مليار دولار، ٨٦٪ منها في شكل منح لا ترد. وقد ساهمت برامج المعونة الاقتصادية الأمريكية لاسرائيل خلال الخمسينات والستينات في دعم وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة في إسرائيل وفي تحقيق نمو سريع وتقدم اقتصادى ملحوظ. ويلاحظ أن المعونة الاقتصادية لاسرائيل شهدت قفزة كبيرة في منتصف السبعينات حيث **زادت بنسبة ٧٠٠٪ عام ١٩٧٥ ووصلت إلى متوسط قدره ٦٧٠ مليون دولار سنويا في الفترة ٧٥-١٩٧٨ مقارنة بمتوسط قدره ٩٠ مليون دولار في الفترة ٧٢-١٩٧٤**ثم إلى حوالي ٨٠٠ مليون دولار **عام ١٩٧٩**. وقد جاءت هذه الزيادة لمساعدة اسرائيل على مواجهة آثار حرب ١٩٧٣ ومساندتها في تحمل أعباء الانفاق الأمني وكذلك لمواجهة مشاكل العجز في ميزان المدفوعات وفي ميزانية الدولة والذي أصبح واضحا ان الاقتصاد الاسرائيلي غير قادر على مواجهته إلا من خلال المعونات المالية الأمريكية.

وقد تم تحويل المعونة الاقتصادية لاسرائيل باكملها منذ عام ١٩٨١ إلى منح لا ترد لمساعدة إسرائيل في تمويل هذا العجز(٦).وفي منتصف



جمال عبد الناصر



وارين كريستوفر



الرئيس بوش

الثمانينات قررت الادارة الأمريكية زيادة المعونة الاقتصادية لاسرائيل إلى ٢ر١ مليار دولار عام ١٩٨٥ وذلك لدعم اسرائيل فى مواجهة الازمة الاقتصادية الطاحنة التى تعرضت لها فى تلك الفترة كما قامت الولايات المتحدة بتحويل الديون العسكرية المستحقة على إسرائيل إلى منح لا ترد.

بالاضافة إلى هذه المبالغ تتلقى اسرائيل مئات الملايين من الدولارات من المساعدات المالية والاقتصادية الأمريكية المباشرة وغير المباشرة تخصص لاغراض محددة مثل إقامة مؤسسات بحثية أمريكية إسرائيلية مشتركة أو تمويل عمليات استيعاب وتوطين المهاجرين اليهود الجدد وغيرها من الأغراض. **وتدتعهدت الولايات المتحدة بامداد اسرائيل بالنفط فى حال حدوث انقطاع فى الامداد النفطى لاسرائيل**بعد اعادتها بترول سيناء إلى مصر. كما خصصت لها الحكومة الأمريكية عام ١٩٩١ منحة قدرها **٦٥٠ مليون دولار لتعويض اسرائيل عن «الالام والمعاناة»** التى تعرضت لها من جراء قصف الصواريخ العراقية لها ابان حرب الخليج كما تلقت من الولايات المتحدة أيضا **٤٠٠ مليون دولار فى شكل ضمانات اسكان لاستيعاب هجرة اليهود السوفيت**(٧)وفى عام ١٩٩٢ منحت الولايات المتحدة **ضمانات قروض قيمتها ١٠ مليار دولار لمدة خمس سنوات لتمويل عملية استيعاب المهاجرين** الجدد.

كما وقعت الولايات المتحدة مع اسرائيل اتفاقية تجارة حرة عام ١٩٨٥ وهى أول اتفاقية من نوعها تعقدها الولايات المتحدة مع دولة اجنبية وتعتبر أحد أشكال الدعم الأمريكى غير المباشر لاسرائيل تحقيقا فى النهاية للمصالح القومية الأمريكية فى المنطقة العربية. وتتضمن الاتفاقية انهاء كافة أشكال الرسوم الجمركية والحواجز الجمركية بين البلدين بحلول عام ١٩٩٤ وتتيح بنود الاتفاقية أن تفرض اسرائيل رسوماً على وارادتها اذا احست أن هناك خطرا يتهددها أو عانت من عجز حاد فى ميزان مدفوعاتها(وهو ما تعانى منه اسرائيل بشكل مزمن) ومن أهم مكاسب اسرائيل من هذه الاتفاقية «تحسين قدرة السلع الاسرائيلية على المنافسة فى السوق الأمريكية وزيادة قدرتها التصديرية ،تشجيع الاستثمار الأجنبى فى اسرائيل لتمتع منتجاتها بافضلية نسبية فى السوق الأمريكى، توسيع السوق العالمية أمام الاقتصاد الاسرائيلى من خلال الانتاج المشترك ولاسيما الذى ينتهى فى الولايات المتحدة وتحمل علامة انتاج امريكية بالرغم من أنها صناعة اسرائيلية المنشأ، وتطوير صناعة النسيج نتيجة لالغاء القيود الجمركية على المنسوجات»(٨).

ولا شك أن الدعم الاقتصادى الأمريكى لاسرائيل قد ساعدها فى تخطى ازماتها الاقتصادية والحفاظ على مستوى معيشى مرتفع لسكانها وتحرير الموارد اللازمة لتحقيق اطماعها العسكرية والاستيطانية . وفى ظل احتمالات تراجع المساعدات الأمريكية نتيجة الازمة الاقتصادية الأمريكية ومخاطر التنافس الاقتصادى الدولى بين الكتل الاقتصادية الكبرى فى عصر ما بعد الحرب الباردة، كانت فرصة التسوية السلمية التى اتيحت بعد حرب الخليج والتى تسمح بانهاء عزلة إسرائيل الاقليمية والدولية ودمجها فى اطار اقليمى شرق أوسطى تحتل فيه موقعاً مركزياً. وبتدمير القوة العسكرية العراقية نجحت الولايات المتحدة واسرائيل فى فرض شروطهما على الجانب العربى والفلسطينى واستطاعت اسرائيل جنى الثمار الاقتصادية «للسلام» دون أن يتم استعادة الحقوق العربية والفلسطينية المشروعة، بل تضغط الولايات المتحدة بشدة لكى يرفع العرب المقاطعة العربية ضد اسرائيل نهائيا بالرغم من استمرارها فى عمليات الاستيطان فى الأراضى المحتلة ورفضها حتى الالتزام بما وقعت عليه من معاهدات واتفاقات.

المساعدات العسكرية الأمريكية لاسرائيل

منذ عام ١٩٥٢ والولايات المتحدة الأمريكية تقدم معونة عسكرية لاسرائيل. ولكنها أصبحت المورد الأساسى للسلاح لاسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ وبدأ من بعدها البرنامج الأمريكى العسكرى الواسع لاسرائيل خاصة بعد سكوت المدافع فى أعقاب حرب ١٩٦٧(٩) باعتبار أن إسرائيل فى نظر الولايات المتحدة الأمريكية «**القوة العسكرية العظمى فى منطقة**

الشرق الأوسط وأن الولايات المتحدة تعدها مصدر قوة استراتيجية لها (بحسب نص تقرير هيئة مكتب الحسابات العامة الأمريكية).

ومنذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٨٩ قدمت أمريكا لاسرائيل معونة عسكرية شاملة قيمتها ٢٨ مليار دولار(أي خلال اربعين عاما) (١٠) بينما قدمت لاسرائيل في الفترة من ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٦ ما يقدر بحوالي ٣٢/٣٠ مليار دولار (أي خلال ستة عشر عاما فقط).

وتتنوع المعونة العسكرية ما بين قروض ومنح عسكرية وقروض ومنح للمساعدات الاقتصادية تحت برنامج المساعدة الأمنية . ثم برنامج مساعدات غير أمنية يدعم الوضع الاستراتيجي مثل أغذية وضمانات للاسكان وقروض لدعم عمليات التصدير والاستيراد العسكرى، والمساعدة من أجل استيطان المهاجرين اليهود الروس.

ويرى التقرير هيئة مكتب الحسابات العامة الأمريكية : "أن برنامج المساعدة العسكرية لاسرائيل هو أضخم البرامج التي تقدمها الولايات المتحدة للدول الصديقة لها، والبرنامج يعكس الدعم السياسي الأمريكي لدولة اسرائيل ويؤكد في نفس الوقت على أمن إسرائيل.

وتقدر قيمة برنامج المعونة العسكرية السنوية لاسرائيل ١٫٧ مليار دولار ،منها ٥٠٠ مليون دولار منحة لا ترد و١٫٢ مليار قروض ميسرة على ثلاثين عاما تتخللها فترة سماح لمدة عشر سنوات لسداد أقساط القرض وفوائده الزهيدة. ويلاحظ **أن حجم المعونة العسكرية كان يزيد كلما دخلت اسرائيل في حرب مع العرب بعد حرب ١٩٦٧ ارتفعت المعونة العسكرية من ٧ مليون دولار إلى ٢٥ مليون دولار عام ١٩٦٨ ثم ٨٥ مليون عام ١٩٦٩** . وبعد حرب ١٩٧٣ زادت المعونة العسكرية من ٣٫٧ مليون دولار عام ١٩٧٣ إلى ٢٫٥ مليار عام ١٩٧٤ وبعد غزو اسرائيل للبنان تم زيادة المعونة من ١٫٤ مليار دولار عام ١٩٨٢ إلى ١٫٧ مليار عام ١٩٨٣ . وقد حولت الولايات المتحدة المعونة العسكرية لاسرائيل إلى منح لا ترد عام ١٩٨٤ عقب الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهتها اسرائيل انذاك.

وقد أظهرت الوثائق الاسرائيلية أن الولايات المتحدة بهذا الشكل تقوم بتحويل ما يقرب من **٣٧٪ من ميزانية اسرائيل الدفاعية.**

ومبلغ المعونة عادة ما تطرأ عليه إضافات أثناء تنفيذ البرنامج ،وعادة بل دائما ما يقوم الكونجرس الأمريكي باعتماد هذه الاضافات.

فقد حصلت إسرائيل مثلا بعد حرب ١٩٧٣ على ٢٫٢ مليار دولار مقابل الانسحاب من سيناء وبناء قاعدتين جويتين في النقب. كما حصلت إسرائيل من الولايات المتحدة عام ١٩٧٤ على ٢٫٥ مليار دولار لاعادة تسليح الجيش الاسرائيلي بعد حرب أكتوبر،وفي عام ١٩٧٦ حصلت إسرائيل على ١٫٧ مليار دولار في مقابل توقيع اتفاقية فك الاشتباك الثاني مع مصر.

وعندما تعرضت إسرائيل لمصاعب في مواجهة مدفوعاتها عن مشتريات عام ١٩٨١ وافقت الادارة الأمريكية على منح اسرائيل مساعدة اضافية مقدارها ٢٠٠ مليون دولار. وعندما حولت الادارة الأمريكية الاعتماد للكونجرس للموافقة عليه زاد عليه الكونجرس من عنده ٢٠٠ مليون دولار أخرى مكافأة لاسرائيل(١١).

كما قدمت الولايات المتحدة لاسرائيل بعد حرب الخليج منحة عسكرية خاصة عام ١٩٩١ قيمتها ٧٠٠ مليون دولار(١٢).

ويقول التقرير «إن الكونجرس (لاحظ ذلك) يقف على الدوام إلى جانب ما تقدمه الادارة الأمريكية من مقترحات لمساعدة إسرائيل. وإن برامج المساعدة الأمريكية للدفاع عن اسرائيل «تتزايد باستمرار وأن كل رئيس أمريكي جديد يجد من مهامه الرئاسية عند توليه منصبه مسألة التأكيد على دعم الولايات المتحدة لأمن وقوة إسرائيل العسكرية».

المساعدة الأمريكية لاسرائيل في مجال صناعة الأسلحة وتجارتها

تعتمد اسرائيل اعتمادا كبيرا على الدعم الفني والمالي الأمريكي في تحقيق قدرتها الانتاجية الذاتية في مجال الأسلحة.وقد منحت الولايات المتحدة دولة إسرائيل تسهيلات وترتيبات ومقادير اضافية من العون «تفوق» ما تتلقاه أي دولة أخرى صديقة للولايات المتحدة (١٣) ومن بين المزايا التي تتمتع بها إسرائيل.

١- ترتيبات تجارية من الشركات الأمريكية التي تشترى إسرائيل منها أسلحة، وتستعمل لذلك أموال القروض التي تتلقاها من صندوق المبيعات العسكرية الخارجية وبموجب هذه الترتيبات تلتزم الشركات الأمريكية تلك بشراء كمية معلومة من السلع العسكرية أو الخدمات الاسرائيلية.

٢- يتم السماح لاسرائيل باستخدام **الائتمان الخاص بها في صندوق مبيعات السلاح الخارجية من أجل شراء معدات معينة تحتاج لها كجزء متمم لبرنامج المعونة الأمنية** الأمريكي.

٣- يتم السماح لاسرائيل بان تستخدم **الدول الأخرى المسجلة في صندوق مبيعات السلاح الخارجية الأمريكي، بشراء أسلحة ومعدات إسرائيلية بقروض الصندوق الأمريكي ومن ضمن المستهلكين أيضا القوات المسلحة الأمريكية.**

٤- تقدم الولايات المتحدة التكنولوجيا والأموال اللازمة لكي تقوم إسرائيل بانتاج طائرة حربية خاصة بها ومتقدمة للغاية.

وسوف نركز فيما يلي على العلامات البارزة في تاريخ اتفاقات التفاهم العسكري الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة.

- تنص اتفاقية تبادل المعلومات في مجال التطوير الدفاعي التي وقعتها اسرائيل مع الولايات المتحدة **في٢٢/ ١٢/ ١٩٧٠** على تسهيل عملية تبادل المعلومات الهامة في مجال تطوير «سلسلة» كاملة من النظم الحربية مثل الدبابات ومعدات الاستطلاع والمراقبة والمعدات الحربية الالكترونية والأسلحة المستخدمة في حرب (جو-جو)و(جو -أرض) وكذلك في مجال الهندسة العسكرية.

(وفي يوليو ١٩٨٢ جرى الاتفاق على تسعة عشر ملحقا منفصلا في مجال التبادل للمعلومات خاص بالاتفاقية السابقة.وهي ملاحق تغطي المشروعات المفصلة التي تم الاتفاق عليها).

ويمكن القول(١٤) أنه لا يوجد منتج عسكري اسرائيلي واحد يكاد يخلو من أجزاء أمريكية.



الوزير كيسنجر



صدام حسين

-وفى ١٩٧٩/٣/١٩ أصدر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق **الكسندر هيج** مبادرته التجارية الدفاعية لصالح اسرائيل والتى ترمى إلى تنمية الانتاج الدفاعى الاسرائيلى والقاعدة التكنولوجية الاسرائيلية وتعزيزهما.وهى تسمح للشركات الاسرائيلية بتقديم عطاءاتها للحصول على بعض العقود الدفاعية الأمريكية دون التقيد بالشروط التى يفرضها القانون الذى يلزم الجهات الأمريكية بشراء سلع ومعدات أمريكية الصنع. وقد التزمت مبادرة «**هيج**»بأن تقوم وزارة الدفاع الأمريكية بشراء ما قيمته ٢٠٠ مليون دولار سنويا من المنتجات الدفاعية الاسرائيلية من أجل توفير حوافز للصناعات الدفاعية الاسرائيلية .

-وفى**١٩٨١/١٠/٣٠**تم توقيع مذكرة التفاهم حول التعاون الاستراتيجى بين الولايات المتحدة واسرائيل، وهى عبارة عن التزام أمريكى أساسى فى ايجاد حوافز أمام أنواع مختلفة من التعاون فى مجال البحث العلمى والتطوير وأيضا فى مجال شراء بعض المعدات الدفاعية المختارة، ودعم إسرائيل فى الإمداد والتمرين من الناحيتين العلمية والادارية..(١٥) وتضمنت المذكرة سماح إسرائيل بصيانة طائرات الأسطول السادس الأمريكى فى القواعد الجوية الاسرائيلية .كذلك القيام بمناورات بحرية مشتركة ومناورات برية /جوية مشتركة فى صحراء النقب، كما تعهدت الولايات المتحدة بتطوير القواعد الجوية الاسرائيلية لامكانية استقبال الطائرات الأمريكية المتطورة والعاملة ضمن إطار قوات التدخل السريع.

-وفى عام **١٩٨٣** تم تطوير مذكرة التفاهم الاستراتيجى السابقة باضافة البنود التالية:

١) تشكيل مجموعة سياسية عسكرية مشتركة تعمل على ربط وتنسيق المؤسسات الدفاعية للدولتين وتحسين ورفع مستوى التعاون لمقاومة الأخطار المشتركة التى تهدد مصالح الدولتين فى الشرق الأوسط.

٢) تبادل المعلومات المخابراتية بشأن أحداث لبنان.

٣) تحويل قسم كبير من المساعدات العسكرية إلى منحة لا ترد.

٤) الاستفادة من موقع إسرائيل الاستراتيجى بالنسبة لخطط الولايات المتحدة فى منطقة الخليج. باعتبار اسرائيل قاعدة للانطلاق الخلفى وموقع للتخزين والوقود للقوات الأمريكية.

-وفى عام**١٩٨٦** تم توقيع مذكرة التفاهم الاستراتيجى المتعلقة بمشاركتها فى برنامج «**حرب النجوم**» مع الولايات المتحدة الأمريكية لتكون ثالث دولة تشارك فى هذا البرنامج بعد بريطانيا وألمانيا. وبذلك أصبحت اسرائيل فى موضع الدول الرئيسية فى المنظومة الدفاعية الغربية كحلف **الناتو**. وأهم ما كسبته اسرائيل من هذه الاتفاقية هو التعاون المشترك فى مجال ابحاث الفضاء بين **وكالة ناسا** الأمريكية و **الوكالة الاسرائيلية للفضاء** على أن يقوم الجيش الأمريكى بتمويل كافة الأبحاث المشتركة وتقديم المساعدات الفنية والمالية لمعاهد وايزمان والتخنيون الاسرائيلية فى هذا المجال(١٦).

-وفى عام **١٩٨٧** وقعت اسرائيل والولايات المتحدة اتفاقية أخرى لانتاج مشترك للصاروخ «**حيتس**» أو «**أرو**»(السهم) المضاد السريع للصواريخ التكتيكية والاتفاقية تعزز قدرات اسرائيل وهيمنتها فى الشرق الأوسط(١٧).

وفى أثناء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ **قدمت الولايات المتحدة لاسرائيل بدون مقابل منظومة صواريخ أرض-جو «باتريوت» المتطورة والموجودة فقط لدى دول حلف الأطلسى** .وذلك للدفاع عن اسرائيل ضد صواريخ **صدام حسين** طويلة المدى.

-وقد أعلنت اسرائيل والولايات المتحدة فى ١٩٩٧/٥/٤ زيادة الاعتمادات المخصصة لانتاج صاروخ «أرو» بحوالى ٥٠ مليون دولار للاسراع بانتاج الصاروخ لمواجهة التهديدات المتزايدة من الصواريخ البالستية التى يتم تطويرها فى العراق وسوريا (١٨).

الوسيط الأمريكى
هل كان وما يزال نزيها ؟

الوسيط هو ذلك الطرف الثالث الذى يتدخل دبلوماسيا فى الصراع بهدف المساهمة فى تخفيفه أو تسويته على أن يكون التدخل متقبلا من جانب الأطراف المتصارعة .و الوسيط **الأمريكى** لا يتدخل لأسباب انسانية وإنما لأسباب ترتبط بأهدافه ومصالحه

(١٩).

ومنذ حرب ٦٧ ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط كنت على النحو التالي: (٢٠)

-مصالح اقتصادية تتعلق بضمان استمرار تدفق النفط العربي للولايات المتحدة وأوروبا الغربية وبأسعار معتدلة.

٢- مصالح تجارية ومالية مع دول المنطقة.

٣- ابعاد النفوذ السوفيتي عن المنطقة (تغير ذلك الآن وأصبحت مصالح الولايات المتحدة والغرب الا تسقط المنطقة تحت نفوذ أو سيطرة قوة معادية أو قوة يمكن أن تكون معادية كما اثبتت حرب الخليج).

٤- محاولة تجنب مواجهة أمريكية-سوفياتية (تغير ذلك الآن).

٥- الالتزام بأمن اسرائيل كمصدر قوة استراتيجية للولايات المتحدة. (ويعود هذا الالتزام إلى اعتراف الرئيس ترومان بدولة اسرائيل في ٤٨/٥/٢١ وإلى القيم السياسية والثقافية والدينية المشتركة) (٢١).

السياسة الأمريكية في عهد الرئيس نيكسون أثناء وبعد حرب أكتوبر

ركزت سياسة الولايات المتحدة جهودها في تلك الفترة على احتواء الحرب. وفي ١٣/ ١٠/ ٧٣ أعلنت الادارة الأمريكية قرارها بمد اسرائيل بالسلاح وبالفعل تم عمل جسر جوى نقل إلى اسرائيل عشرات الاطنان من المعدات العسكرية والاسلحة. وفي ١٩/ ٧٣/١٠ طالب الرئيس نيكسون من الكونجرس الموافقة على برنامج للمساعدات العسكرية لاسرائيل يصل إلى ٢ر٢ مليار دولار. كما كانت الولايات المتحدة وراء صدور قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار (رقم٣٣٥) وقد أوضح كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي للرئيس السادات أنه اذا نفذت مصر خطتها لتصفية الثغرة الاسرائيلية في الدفرسوار غرب القناة، فان الولايات المتحدة ستتدخل بشكل مباشر وصريح ضد مصر عسكريا (٢٢).

السياسة الأمريكية في عهد الرئيس فورد ١٩٧٦

نجح هنرى كيسنجر في اقناع جميع الأطراف أنه الوسيط الوحيد المقبول للجميع من أجل التسوية وأن مفتاحها في يده فقط. واستخدم دبلوماسيته المعروفة بالخطوة .. خطوة والتي تقوم على تجزئة مشكلات الصراع العربي-الاسرائيلي من أجل الحصول على تنازلات متبادلة. وقد نجحت دبلوماسيته في عزل الاتحاد السوفيتي عن المجرى الرئيسي لتطورات الأحداث في المنطقة وأنهت حظر النفط العربي وأعاقت محاولات التقارب العربي الأوروبي. وقدمت الولايات المتحدة تعهدا لاسرائيل بعد توقيع اتفاقية فصل القوات الأولى عام ١٩٧٥ بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو التفاوض معها طالما لا تعترف المنظمة بحق اسرائيل في الوجود.

السياسة الأمريكية في عهد الرئيس كارتر (١٩٧٧-١٩٨٠)

أكد الرئيس كارتر في خطابه أمام الأمم المتحدة في ٧٧/١/٤ التزامه «بحدود آمنة معترف بها لاسرائيل . وعندما اتفق مع السوفيت على عقد مؤتمر جنيف فانه أكد لوزير خارجية اسرائيل «موشى ديان» أنه لن يتم دعوة منظمة التحرير الفلسطينية في المحادثات بدون الموافقة الاجماعية للاطراف المدعوة للمحادثات.

وقد رعت الولايات المتحدة توقيع معاهدة سلام بين مصر واسرائيل عام ١٩٧٩ ولكن استمر الموقف الأمريكي رافضا اقامة دولة فلسطينية مستقلة واستخدمت امريكا حق الفيتو في مجلس الأمن في ١٩٨٠/٣/٢١ لتأكيد ذلك.

وقد أعلن الرئيس الأمريكي مبدأ كارتر عام ١٩٧٩ كاطار أمني جديد لمنطقة الخليج العربي (٢٣) وتشمل زيادة الوجود البحري للولايات المتحدة في الخليج والمحيط الهندي وانشاء قوات التدخل السريع (تم التعاقد على وجود مكثف في سلطنة عمان والصومال).

السياسة الأمريكية في ظل إدارة ريجان

قامت اسرائيل بضم الجولان إليها في ١٩٨١/١٢/١٤ وذلك بعد أيام من توقيعها مذكرة التفاهم



حنان عشراوى

الاستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة . وقد عارضت ادارة الرئيس ريجان أية محاولة في الأمم المتحدة لاتخاذ أي اجراءات ضد اسرائيل مستخدمة «الفيتو» في مجلس الأمن ضد مشروع القرار الاردني الذي يطالب بفرض العقوبات على اسرائيل وعندما حدث الغزو الاسرائيلي للبنان في يونيو /أغسطس ١٩٨٢ لم تمارس الولايات المتحدة أية ضغوط على اسرائيل لوقف عدوانها، وعارضت أيضا أي قرار قد يصدر من الأمم المتحدة لادانة اسرائيل أو دعوتها للانسحاب من لبنان.

وفي ١٩٨٢/٩/١ أعلن ريجان مبادرته للشرق الأوسط والتي أكد فيها على التزام الولايات المتحدة بأمن اسرائيل وحقها في حدود آمنة يسهل الدفاع عنها وكذلك نصت المبادرة على الربط بين عودة الأراضي العربية وبين اقامة سلام حقيقي وتطبيع العلاقات مع اسرائيل ورفض تقسيم القدس على أن يتقرر وضعها النهائي بالتفاوض.

السياسة الأمريكية في عهد الرئيس بوش

كما هو معروف فان حكم الرئيس بوش كان تطبيقا جيدا لاستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. فلقد دخلت الولايات المتحدة الحرب ضد العراق من أجل الحفاظ على منابع البترول في الخليج حرة ومفتوحة أمام الغرب الرأسمالي دون أي تهديد من قوة اقليمية عربية، وعقب عملية عاصفة الصحراء دعمت الولايات المتحدة الحركة الانفصالية الكردية في شمال العراق ، وأقامت حصارا اقتصاديا على الشعب العراقي إلى أن تستجيب حكومته لأحكام الأمم المتحدة الخاصة بفاتورة الحرب. وصاغت الولايات المتحدة مفهوما لمرتكزات الترتيبات الأمنية بالخليج وهي: اسرائيل أولا ثم تركيا بعدها مصر ثم المملكة العربية السعودية (٢٤). والبند الثاني هو حماية اسرائيل، وقد أصدرت ادارة بوش أثناء حرب الخليج الثانية قرارها بارسال منظومة صواريخ «باتريوت» المضادة إلى اسرائيل لمواجهة الصواريخ العراقية طويلة المدى. وأعقب ذلك اصدار جورج بوش لمبادرته للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في ١٩٩٢/٥/٢٩ والتي تعمدت فيها الولايات المتحدة عدم توجيه الدعوة لاسرائيل للتخلي عن قوة الردع النووي التي تمتلكها.

وعقب انتهاء حرب الخليج الثانية فرضت الولايات المتحدة على العرب القبول بمؤتمر مدريد كصيغة لا بديل عنها في ظل النظام الدولي الجديد لتحقيق التسوية مع اسرائيل. وقد انطلقت الرؤية الأمريكية لعملية التسوية من «العمل مع اسرائيل لا ضدها» و الالتزام بالشراكة الاستراتيجية معها والالتزام المطلق بالحفاظ على تفوق اسرائيل النوعي وانفردت وحدها بادارة ما يسمى بـ«العملية السلمية» وفرض الصيغة الأمريكية للتسوية والتي تنطلق من **التأكيد على تجزئة المسارات والتركيز على الحلول الفردية ودفع الاطراف العربية فرادى إلى التفاوض مع اسرائيل دون أي غطاء دولي أو عربي مشترك وعدم السماح للأمم المتحدة بأي دور جدي في العملية (٢٥).**

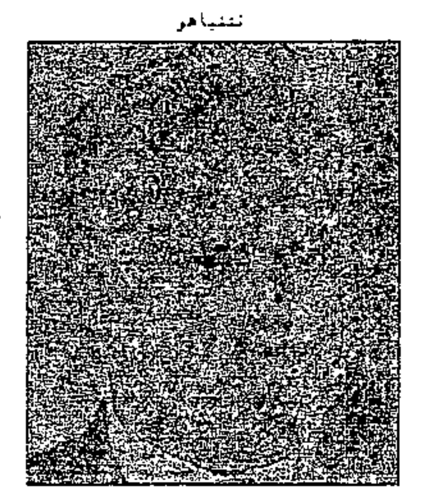
وقبيل انعقاد مؤتمر مدريد(٢٦) أرسلت الولايات المتحدة مذكرة لاسرائيل قرأها وزير الخارجية الاسرائيلي دافيد ليفي أمام أعضاء لجنة الشئون الخارجية والدفاع بالكنيست في ١٩٩٢/١٠/١٥ ،وتنص على أن **الادارة الأمريكية تتعهد بعدم اجبار اسرائيل على التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية أو أي طرف لا ترغب في التفاوض معه، كما أن الولايات المتحدة لا توافق على قيام دولة فلسطينية مستقلة، وأن لاسرائيل الحق في تفسير قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ كما تريد ،وتعترف الولايات المتحدة بمخاوف الأمن الاسرائيلي والأهمية التي توليها اسرائيل في الجولان، لذلك فهي تضمن أمن اسرائيل.**

كما تعهدت الادارة الأمريكية في هذه المذكرة بالعمل على **إلغاء المقاطعة العربية لاسرائيل والغاء قرار الأمم المتحدة الذي يعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية.**

السياسة الأمريكية في عهد الرئيس كلينتون ١٩٩٢

كان وارين **كريستوفر** وزير الخارجية

نتنياهو



ديفيد ليفي



الأمريكي أثناء الولاية الأولى للرئيس كلينتون واضحا عندما أعلن في بداية حكم الرئيس الجديد(٢٧) «إن منطقة الخليج تحتفظ بـ٦٥٪ من احتياطي النفط العالمي كما تنتج ٢٥٪ من إنتاج العالم من هذه السلعة ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى ٥٠٪ في السنوات العشر القادمة. وفي ظل هذه الارقام فان أمن منابع البترول سيصبح مرتبطا ارتباطاً وثيقا بالأمن القومي الأمريكي.

الرئيس **كلينتون** أكد أنه ليس لديه أية نية في تطبيع العلاقات مع العراق وكذلك عدم اصراره على وحدة العراق(٢٨) ،وقد استخدمت ادارة الرئيس **كلينتون** مكيالين مختلفين في السياسة الخارجية فالولايات المتحدة تتمسك بما يسمى بالشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة في مواجهة **العراق وليبيا** وتتجاهل في نفس الوقت بل تعارض قرارات مشابهة بخصوص اسرائيل(مثل قضية المبعدين) . بل عملت الولايات المتحدة عبر**خطابات الضمانات** وغيرها من الوثائق الأمريكية التي قدمتها للأطراف العربية واسرائيل منذ بداية عملية التسوية وحتى الآن(٩١-١٩٩٧) على أن تحل هذه الوثائق الأمريكية محل مجموعة قرارات الأمم المتحدة التي تم صياغتها خلال الثلاثة عقود الماضية والتي شكلت المرجعية القانونية الدولية للقضية الفلسطينية**وهذه الخطابات والوثائق قامت باعادة تعريف وصياغة الحقوق الفلسطينية والعربية بما يتفق مع المصالح الاسرائيلية تماما حيث تحول الاحتلال الاسرائيلي مثلا من وضع غير شرعي ومرفوض إلى وضع قابل للتفاوض وبعد أن اعتبر احتلال الأراضي بالقوة غير مقبول أو مشروع أصبح الآن مبررا في ظل الاعتبارات الامنية(٢٩).**

وكان **وارين** كريستوفر وزير خارجية الرئيس كلينتون في فترة رئاسته الأولى قد أعلن أمام مجلس الشيوخ الأمريكي(٣٠) أهمية الروابط الاستراتيجية والعلاقة الخاصة بين واشنطن وتل أبيب وأهمية دعم الأمن الاسرائيلي والقضاء على المصادر التي تهدده، ودفع ذلك كلينتون الي تشكيل لجنة **أمريكية -إسرائيلية مشتركة للتعاون في مجال التكنولوجيا العسكرية الدقيقة والتي كانت محظورة من قبل على إسرائيل.**

وكان**كلينتون** قد أكد بنفسه(٣١) الشئ الوحيد الذي يمكن أن أقول بكل تأكيد أنه لن يتغير أبدا هو الرباط الفريد الذي يجمع الولايات المتحدة واسرائيل. فهو رباط يعود إلى نشأة دولةإسرائيل وإلى ما قبل نشأتها . إنه رباط يعتمد على القيم المشتركة والمثل المشتركة.

وترى الدكتورة **ودودة بدران** أنه لا يوجد ما يشير إلى أن الوضع الحالي في الصراع العربي -الاسرائيلي يهدد المصلحة الأمريكية . ولذلك فان دورها كوسيط ينحصر في وظائف الاتصال باطراف الصراع والاستماع لوجهات النظر المختلفة.وتلك هي الرؤية الاسرائيلية لدور الوساطة الأمريكية أيضا، بينما تشعر الأطراف الرسمية العربية بمرارة كبيرة لأن وظائف الوسيط من وجهة نظرها معطلة تماما وهي : تسهيل الاتصالات ،تقديم الضمانات، ممارسة الضغوط، وتبني مواقف واضحة تجاه القضايا الرئيسية في الصراع.

ورغم ذلك فانه من المفيد أن نلقي الضوء على دور الوسيط الأمريكي من خلال حدثين مهمين وهما **اتفاقية الخليل** الأخيرة بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية ،وزيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي **نتنياهو** الأخيرة لواشنطن.

يقول الصحفي الأمريكي **دونالدنياف**:الدور الأمريكي في اتفاقية الخليل كان حاسما مؤيدا تماما للجانب الاسرائيلي فالولايات المتحدة لم تمارس أي ضغط على اسرائيل ليكون انسحابها من الخليل طبقا للمواعيد المتفق عليها ضمن اتفاق أوسلو وهو موعد مارس١٩٩٦(٣٢).

بل ان الدكتورة **حنان عشراوي** قد صرحت للصحافة الأمريكية أن رؤيتها الشخصية لدور الوسيط الأمريكي **دينيس روس** أصبحت تبرير التغيرات التي حدثت في السياسة الاسرائيلية بعد مجئ نتنياهو للحكم.

على أي حال فان الخطاب الذي أرسله **وارين كريستوفر** وزير الخارجية الأمريكي السابق لرئيس الحكومة الاسرائيلية نتنياهو عقب اتفاق الخليل يعد وثيقة شديدة الأهمية في تفسير دور الوسيط النزيه. ومن الأهمية القصوى ايراد نصه كاملاً لمخالفته تماما للقرار ٢٤٢ ولمبدأ الأرض مقابل السلام ولانحيازه الصارخ لجانب اسرائيل، يقول الخطاب:

«إنني أؤكد لكم أن التزام الولايات المتحدة الأمريكية بأمن اسرائيل شديد القوة والصلابة ويعتبر جوهر العلاقات الخاصة المتميزة بين دولتينا.

إن العامل الرئيسي في مدخلنا (الولايات المتحدة) للتسوية والمفاوضات وتطبيق الاتفاقات بين اسرائيل والدول العربية.. هو تلبية احتياجات اسرائيل الأمنية. وأؤكد لكم مرة أخرى أن التزامنا الأساسي هو العمل معكم يدا بيد لتحقيق احتياجات بلدكم الأمنية كما ترغبونها وتحددونها.

وأخيرا فانني أحدد موقف الولايات المتحدة وهو دعم مطالب اسرائيل وحقها في العيش داخل حدود آمنة يمكن الدفاع عنها، وذلك بعد مفاوضات مباشرة واتفاقات مع جيرانها». انتهت رسالة وارين كريستوفر.

بعد ذلك زار **نتنياهو** البيت الأبيض لمقابلة الرئيس**كلينتون** وأعلن كلينتون أمام الصحافة وفي حضور نتنياهوأن **من حق اسرائيل التواجد في لبنان من أجل حماية الحدود الشمالية ، وانه يدعم موقف حكومة اسرائيل في ضرورة القضاء على ميلشيات حزب الله في الجنوب اللبناني**(٣٣)وانه قد يوافق على طلب الحكومة السعودية في الحصول على طائرات مقاتلة أمريكية في حدود ١٥ مليار دولار ولكن في إطار عدم المساس بالتفوق النوعي لقدرات اسرائيل الدفاعية في الشرق الأوسط.

على مدى تلك السنوات الطويلة منذ ١٩٦٧ وحتى الآن كان الانحياز الأمريكي لاسرائيل بارزا شديد الوضوح وكانت فاتورة التنازلات من نصيب **الأطراف العربية**.. فهل كان **الوسيط الأمريكي** بعد ذلك كله نزيها؟.

المراجع

١) التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٣ ص٧١.

٢) جمال عبد الجواد «العلاقات الاسرائيلية -الأمريكية ١٩٤٨-١٩٨٢ : المسار ومنطق التطور «الفكر الاستراتيجي العربي العددان ١٣-١٤ ، أبريل -يوليو ١٩٨٥ص٩.

٣) عبد العزيز بن مطلق بن جزاء الفالح «العلاقات الأمريكية-الاسرائيلية حتى نهاية الثمانينات» (جدة مطبعة التحديث، ١٩٩٤) ص١٦١.

Economist Intelligence Unit 1993-94 p. 35(٤

Don peretz. AIsrael Since the Persian Gulf WarS.(٥
Current History vol 91 no 561 1992 p. 17.

Benard Reich . The United States and Is-(٦
real:Influence in the Special Relationsship(Newiork: praeger m 1984) p. 146-154.

Peretz, Op.cit. p.17.(٧

٨) الفالح، مرجع سابق ص١٨٠.

٩) المرجع السابق ، ص١٣٣.

١٠) المرجع السابق ، ص١٣٦.

١١) هيئة مكتب الحسابات العامة الأمريكية لاسرائيل- الفكر الاستراتيجي العربي العددان ٢٣/ ٢٤ يناير وابريل ١٩٨٨ ، ص٢٣٠.

Peretz Op. cit.p.17(١٢

١٣) هيئة مكتب الحسابات العامة الأمريكية .. مرجع سابق ص٢٥٠.

١٤) المرجع السابق ص٢٥١.

١٥) نيفلة ياسين، «العلاقات الأمريكية- الاسرائيلية ١٩٨٣-١٩٨٨، الفكر الاستراتيجي العربي العدد ٣٥ يناير ١٩٩١ ص١٠٤.

١٦) نيفلة ياسين مرجع سابق ص١٧٧-١٢١.

١٧) الفالح ،مرجع سابق ص١٣٧.

١٨) الاهرام ٥/٥/١٩٩٧.

١٩) ردودة بدران«الادارة الجديدة ومفاوضات السلام العربية الاسرائيلية» في هالة سعودي محرر، الادارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط ،(القاهرة : مركز البحوث و الدراسات السياسية ، جامعة القاهرة، ١٩٩٣).

٢٠) هالة سعودي، السياسة الأمريكية والصراع العربي الاسرائيلي بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣- الفكر الاستراتيجي العربي العدد العاشر يناير ١٩٨٤ ص١٣٨.

٢١) هيئة مكتب الحسابات العامة الأمريكية .. مرجع سابق ص٢٢٦.

٢٢) هالة سعودي ، مرجع سابق ص١٤١.

٢٣) دراسات استراتيجية رقم ٤٠ ، اسرائيل والمصالح الأمنية في الخليج، مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨١ ص٧.

٢٤) التقرير الاستراتيجي العربي ص١١١-١١٢.

٢٥) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣ ص٧١.

٢٦) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢ ص١١٧.

٢٧) سلوى شعراوي جمعة، موقع الشرق الأوسط في توجهات السياسة الخارجية للادارة الجديد في هالة سعودي محرر، الادارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ،جامعة القاهرة، ١٩٩٣) ص١٣٥.

٢٨) سلوى شعراوي ،مرجع سابق ص١٣٦.

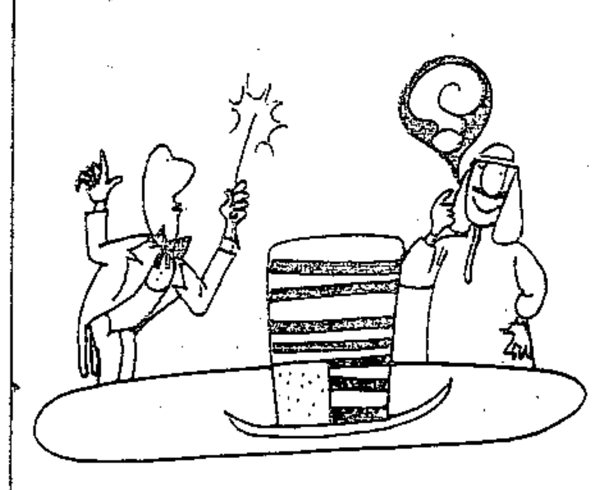
Naseer H. Aruri "The US Role in the peace pro-(٢٩
cess "Middle East International March7, 1997, p. 16-17.

٣٠) سلوى شعراوي جمعة ، مرجع سابق ص١٣٨.

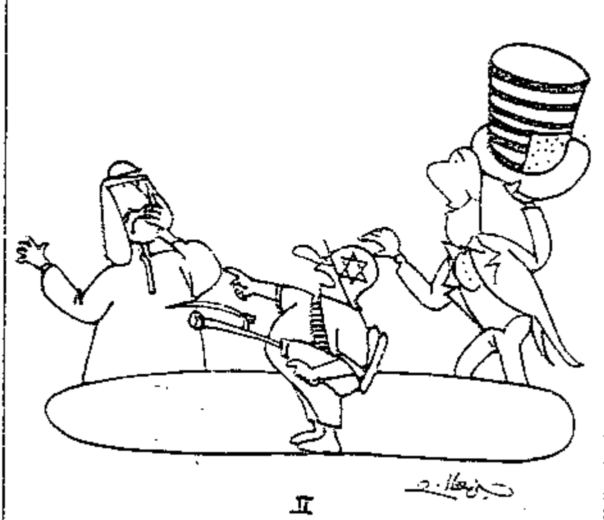
٣١) ردودة بدران: مرجع سابق ١٤٩.

Donald Neff "the role of dennis Ross" Middle(٣٢
East International, January 24, 1997.

Donald Neff " Netanyahus Warm Welcome" Mid-(٣٣
dle East International fer. 21, 1997.



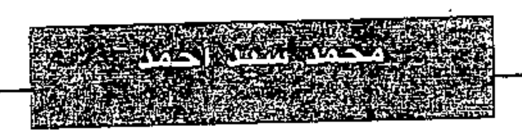
I



II

دروس هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧

واستمرار غياب الديمقراطية



وقفت حرب يونيو ١٩٦٧ منذ ثلاثين عاما.. ومع ذلك لا يجوز لنا بعد أن نزعم أن آثار هذه الحرب، والهزيمة المنكرة التى تكبدناها، قد زالت كلية.. **صحيح أن مصر قد استردت سيناء بالكامل.. ولكن القضية الفلسطينية - لب النزاع وجوهره- لم تحل بعد**، والسلام فى المنطقة لم يستتب.

وربما كان أبرز ما لفت النظر فى حرب ١٩٦٧ هو الإحساس باليقين الذى سبق الحرب .. اليقين بان الانتصار فيها سوف يكون نصيبنا حتما.. وسوف يكون سبيلنا.. وهذا أمر لا يساوره غموض أو شك.. ثم كانت الهزيمة على نحو فاق كل تصور.. وقد أصابتنا بنوع من الشلل الفكرى.. وحتى اليوم، لا يجوز لنا إدعاء أننا قد تغلبنا على العقد التى نجمت عنها كلية.

نقول إن المفاجآت ما زالت قائمة .. وليس بمستبعد أن نتعرض لحروب أخرى.. فلقد انتكست عملية السلام (التسوية السياسية) فى الآونة الأخيرة انتكاسا يحمل فى طياته خطر انهيار العملية برمتها، وخطر نشوب حرب أخرى، ولو بالخطأ كما حدث فى عام ١٩٦٧ .. ولكن الاخطر، وهو الجدير بشد انتباهنا بالذات، هو أن تقع حرب أخرى بغير طريق الخطأ.. أى لأسباب يمكن التنبؤ بها سلفا، ويوسعنا تجنبها، لو تجمعت لنا الشجاعة للتصدى لها مجابهة.

والشلل الفكرى الذى أصابنا بعد هزيمة ١٩٦٧ قد اتخذ صورا متعددة، منها محاولة **التهوين من وقع الهزيمة**، ومن **حجمها**.. وقد وصفنا ما جرى وقتذاك بـ«**النكسة**» تحاشيا لكلمة «**الهزيمة**».. وقد اسعفنا بنزول الجماهير تلقائيا فى الشارع، نزر علمها باعلان **عبد الناصر** تنحيه، مما خفف من هول المصيبة.. وقد أتاح للنظام أن يعبر الهزيمة، وأن يغفل أن «انقطاعا» قد حدث.. «**انقطاعا» فى التاريخ المصرى بين ما قبل يوم ٥ يونيو ١٩٦٧**، **وما بعد هذا اليوم المشئوم**.

وكى نتجنب تكرار ما حدث مستقبلا ، ربما كان علينا الآن، والحدث قد مر عليه ٣٠ عاما، أن نتأمله بقدر أكبر من التجرد والموضوعية .. وأن نمعن النظر فى أن الذى وقف خلف الهزيمة وقتذاك، لم يحسم أمره نهائيا بعد.. وأن الوقت قد حان لمواجهة ما جرى بصراحة أكبر، وبعمق أكبر.

ولا أزعم هنا أننى كفيل، فى عجالة قصيرة، أن أتعرض لهذه المشكلة العويصة بمختلف أبعادها.. ولكن لا أقل من أن نبدأ .. وأن **نبدأ بمسئولياتنا نحن عن الهزيمة ، قبل مسئوليات سوانا**.. فان النقد الذاتى هو الكفيل بأن يثبت أكثر من أى ممارسة أخرى أننا قد فقنا.. وأننا جادون.. وأننا قد تجاوزنا الهزيمة معنويا وفكريا.. وقد لا يكون ذلك كافيا . ولكنه -يقينا- شرط ضرورى لتجاوزها ماديا.

ولن ينكر منصف أن عبد الناصر كان شخصية فذة فى تاريخ مصر.. وأنه قد رمز ، لدى بسطاء المصريين، لأول حاكم مصرى منذ عصر البطالمة قد خرج من صميم تربة مصر، واحتكم إلى أصالتها ، ليعيد إليها كبرياءها ، وليرفع من شأن كرامتها . بسلوك وأفعال أذهلت العالم كله وقتذاك .. واذكر كلمة **لشو إين لاى** قالها عام ١٩٦٥ وهو يزور مصر عقب إلغاء قمة أفرو -أسيوية كان من المقرر عقدها بالجزائر، ولكن ألغيت عقب الانقلاب على **بن بيللا** .. **قال شو إين لاى**، وهو يتحدث عما يجمع بين الصين ومصر: **إن الحضارات القديمة تحمل فى طياتها قدرة على الانبعاث والانطلاق من جديد، حتى مع تعرضها لانكسارات وانهيارات** ..وقد بدا لى هذا التصريح غريبا وقتذاك من قبل ماركسى.. ولكنه تصريح أقول الآن إنه جدير بالتأمل.. ربما يوجد خاص لصدوره من ماركسى كبير.

ولكن مع كل عظمة **عبد الناصر**، وربما بالذات لأن عبد الناصر كان عظيما، كان يتوجب علينا أن نتصدى، وبجرأة ، لما كشفته شخصية **عبد الناصر** من أوجه قصور.. **إن عبد الناصر** لم يتحرر أبدا من المنطق الذى ساد فى بيئة القوات المسلحة التى نشأ بها أصلا.. بيئة «**العسكر** » **حيث لابد أن تسود فكرة الانضباط والطاعة العمياء**.. باختصار : **منطق «الانقلاب العسكرى » الذى أطلق « ثورة يوليو » أصلا..**

إن «**الثورة**» لدى **عبد الناصر**، قد حملت، ومنذ البداية، كل عيوب «**الانقلاب العسكرى** » ..وفى مقدمتها ، أن النظام لم يكن منبثقا من سلطة ترتكز إلى حركة الجماهير مباشرة، ولا إلى انتخابات شعبية خالصة ونزيهة . وإنما جاء النظام مفروضا من أعلى.. على نحو أشعر الضباط الاحرار، الذين أطلقوا «الثورة» ، بانهم يحملون «تفويضا» لتمثيل الشعب، دون أن يستمد هذا التفويض قوته ، ولا شرعيته، من انتخابات عبرت عن إرادة الشعب فعلا.. وقد ترتب على ذلك أثر بعيد المدى أساء إلى الثورة .. وظل ملازما لها طالما ظلت السلطة، فى جوهرها، هى هى دون تغيير.

لقد استمدت الثورة شرعيتها من أنها قد عبرت عن تطلعات شعبية حقيقية.. ولكن لم تكن هناك ضوابط ،ولا مساءلة ،ولا محاسبة ،ولا مراجعة..وفي ذلك كان واردا أن تتعرض للتحلل والفساد.. وهذا قد أصاب العديد من قياداتها بالفعل.. لقد أصبح جيش مصر في أعقاب توليه السلطة كل شيء، ما عدا أن يكون جيشا كفيلا بالنهوض بمهمته الأولى وهي الذود عن الوطن في مواجهة عدو لم يكن يرحم ،وكان واقفا له بالمرصاد..

لقد ارتبطت هذه المعاني بمعنى« **الطبقة الجديدة** » أو ما وصف في المجتمعات الاشتراكية بـ «النومنكلاتورا » .. وقصدت بها« **تكوينات » تنسب نفسها إلى حركة التاريخ** ..ولكن ظلت باصرار ترفض التعرض لمساءلة أو محاسبة من قبل أية قوة خارجها، بما في ذلك حركة الجماهير ذاتها.. وهذه حقيقة ما زالت تلاحقنا إلى اليوم ..**اذ ما زلنا أسرى واقع ينطلق من أن شرعية النظام تأتي من أعلى**،أو مما سبقه منذ «ثورة يوليو»..وليس أبدا من الجماهير ذاتها ،ومباشرة..

ولكن علينا كيسار ، أن نحرص على عدم توجيه النقد الي قيادات الثورة ،إنما أن نوجهه أيضا إلى أنفسنا.. ذلك **أننا قد انطلقنا ،مثل الضباط الأحرار ،من منطلق أساسه أن هناك قوى كفيلة بأن تزعم أنها تمثل حركة التاريخ، ومن منطلق ان الماركسيين -دون سواهم- هم الكفيلون بتحليل التاريخ تحليلا «علميا» ، وأن هذا يؤهلهم بتمثيل حركة التاريخ.**

وكان هذا الايمان -لدى الطرفين معا- موضع صراع حاد بين قيادة الثورة من جانب،والماركسيين من جانب آخر منذ قيام الثورة ابتداء.. ولكن حسم هذا الصراع فكريا بعد انتصار **عبد الناصر** على «العدوان الثلاثي» عام ١٩٥٦ .. ثم تنظيميا بعد مرحلة السجون والمعتقلات التي شملت الشيوعيين جميعا ابتداء من ١٩٥٩ وحتى وصول **خروتشوف** لمصر لافتتاح السد العالي عام ١٩٦٤.. حسمت بتسليم جيل كامل من الشيوعيين بأن عبد الناصر قد أثبت أنه هو الأكثر قدرة على تمثيل حركة التاريخ وأن على الماركسيين أن يسلموا بهذه الحقيقة، وأن يسلموا -بالتبعية- بقيادته، أيا كان ما تحملوه ،وأنه عليهم أن يحلوا تنظيماتهم، وأن يلتحقوا بالاتحاد الاشتراكي العربي، كأفراد ودون شروط مسبقة.

وكان المنطق وراء هذا السلوك أن هناك من هو كفيل بتمثيل التاريخ بعيدا عن الانتخابات الحرة ،وعن الرجوع إلى الشعب مع كل انجاز جديد، وكل مرحلة تاريخية جديدة..**وهكذا أسهم اليسار في إعطاء مبرر للعدول عن الديمقراطية ،وعن الرجوع إلى الشعب.. بغض النظر عما تحملوه من مآس.**

وأذكر أنني قد سئلت كثيرا ، بعد خروجنا من السجون والمعتقلات عام ١٩٦٤ :«كيف وأنتم قد تعرضتم للتعذيب طوال السنوات التحقتم بتنظيمات عبد الناصر وأوليتموه الولاء على النحو الذي جرى؟.. أليس لديكم كرامة؟» ، وهو أمر قد دفعني ذات مرة، لتوجيه سؤال إلى **علي صبري بعد** خروجه هو بدوره من السجن.. سألته :«لماذا عاملتمونا بهذه القسوة ونحن في السجون ،وكنا أقرب إليكم من كثيرين في المجتمع تعاملتم معهم على نحو أهون بكثير؟».. ورد علي صبري : «**ألم تفعلوا انتم بنا ما فعلناه نحن بكم عندما قرر السادات تنحيتنا؟..** لقد كان منكم من أصبحوا وقتذاك وزراء»!.

ولابد لي أن أعترف بأنني شخصيا قد تمسكت طويلا بمنطق عدم جواز اتخاذ ما أصابنا من ضرر شخصي ،وما تلقيناه من تعذيب في السجون ، ذريعة لنفي أحقية طرف مارس ضدنا هذا التعذيب، لو ثبت لنا فعلا أن هذا الطرف كان أجدر منا في تمثيل حركة التاريخ.. وكان لابد لي من سنوات طويلة بعد خروجي من السجن كي أسلم -ولنفسي أولا- بأن هذا المنطق ينطوي على عيب ما.. **فإن «تمثيل التاريخ» يتعذر تصوره منسجما مع إنزال التعذيب حتى الموت بالخصوم السياسيين.**

وهكذا يتضح أنه في غياب محاسبة موضوعية تأتي من الشعب رأسا في صورة انتخابات صحيحة نزيهة، وديمقراطية لا التباس فيها، لابد أن تتكرر المأساة .. لابد أن يكون كل اختبار لمدى صلابة النظام، فقط في صورة صدمة تأتيه من خارجه .. والصورة الأرجح هي حرب من قبل قوى معادية .. ذلك أن أجهزة المخابرات كانت، في ظل حكم عبد الناصر، أكثر حرصا على إرضائه منها حرصا على أن تنقل إليه صورة الواقع المصري الحقيقية، لتحاشي التعرض لمؤاخذات ومحاسبات قاسية في حالة نقل الصورة على حقيقتها، بما كانت تنطوي عليه من أوجه قصور.. تلك على ما أعتقد، قضايا أساسية عند أي حديث عن حرب ٦٧ ،وهي إشكاليات ما زالت تلاحقنا، ولا مناص من أن تشغلنا بعد ٣٠ عاما من وقوع الحرب.**لتقاعسنا حتى اليوم عن التصدي لها بما تقتضيه من شجاعة أدبية وفكرية.**

إن ما وصفناه في الماضي بـ «**الامبريالية**» أصبح الآن يوصف بـ«العولمة» .. واقليميا بـ«**الشرق أوسطية**» .. وهو في الحالتين يفترض أن آليات السوق والاقتصاد (الرأسمالي) هي المهيمنة .. وإن ما كان يوصف بـ «**الثورة**» أصبح يرمز له احتفاظ «**العسكر**» بحقيقة السلطة، ولو بشكل مستتر.. أو انبثاق قوة مجتمعية زاحفة، تنسب نفسها إلى «**صحوة**» **باسم الاسلام**» .. ويظل الانتساب إلى«العسكر» العمود الفقري للقوى التي تنسب نفسها إلى الاتجاه القومي..**وما زالت العلاقة بين «الترسين والاسلاميين» في مواجهة «العولمة»** ، **علاقة شبيهة بتلك التي حكمت العلاقة بين الضباط الأحرار والماركسيين في الخمسينات**..هي علاقة ،في الحالتين ، لا تحتكم إلى الديمقراطية..**ولا يبدو أن «احتواء» أخطار «العولمة وارد» ، أو ممكنا** ،**مع استمرار غياب الديمقراطية.. ولا مناهضة سلبيات هيمنة «العسكر» أو إحلال «نومنكلاتورا دينية» محل «النومنكلاتورا السياسية» سبيلا لمزاولة السياسة**.. وتلك مقدمات بحاجة إلى فحص وتمحيص عميقين، لو أردنا لانفسنا مستقبلا، على مشارف قرن جديد، بتجاوز محنة ١٩٦٧.



الفلاحون المعدمون في البرازيل يزحفون على العاصمة

في شهر أبريل الماضي وصل إلى العاصمة البرازيلية نحو ربع مليون **فلاح** معدم وأنصارهم، وقد استهدفوا الوصول يوم **١٧ أبريل** ، ذكرى المذبحة التي جرت بينهم وبين كبار الاقطاعيين وحرسهم وسقط فيها **تسعة عشر** فلاحاً معدماً!.

إن هذه الحركة هي ما عرفت في تاريخ **البرازيل** بحركة الـ«بدون **أرض**» SamTerra، وهي تتكون من جيش من المعدمين ذهبوا إلى العاصمة عبر مسيرات مختلفة من الجنوب والغرب والشرق لمقابلة رئيس الجمهورية **فرناندو كاردوز** للمطالبة **بالعدالة الاجتماعية** ،**وحركة إصلاح زراعي**، التي ينص عليها دستور **البرازيل** وإن كانت لم تنفذ حتى اليوم.

وقد وصف الكاتب **جون فيدال** في رسالة مؤثرة لصحيفة **الجارديان البريطانية**.مؤخرا كيف أنه سار مع المسيرة الآتية من الجنوب لمدة **شهرين** للوصول إلى العاصمة ، والتي تركت **سان باولو** منذ عدة أسابيع ،وعندما أرسل **جون فيدال** رسالته كانت مسيرته على بعد **١٧ يوما** من العاصمة وهذه المسيرة من الجنوب ضمت أكثر من ٦٠٠ **فلاح معدم** يسيرون في اليوم نحو **٢٠ كيلو متر** ثم ينصبون خيامهم للراحة وقد سبقتهم على عربات نقل وحدات الطبخ وإعداد أماكن المبيت أما

أحلم بامتلاك الأرض، أفكر في هذا كل دقيقة عندما أكون ماشيا وعندما أتنفس وعندما أعمل

السائرون على أرجلهم فلا يحملون معهم سوى زجاجات الماء والدخان والمعالق والسكاكين. ومن ناحية السن فان المسيرة تضم في صفوفها أفرادا تتراوح أعمارهم بين الثامنة والتاسعة والثمانين.

إن حركة **الفلاحين المعدمين** في البرازيل هي حركة اجتماعية شديدة التنظيم تتشكل أساسا من فلاحين معدمين.. منهم من فقد عمله بسبب ميكنة الزراعة ومنهم **مستأجرون طردهم أصحاب الأراضي** الاصليون . وبعضهم يعيش بدون منزل، وآخرون يعيشون في بيوت من الصفيح في عشوائيات المدن، وجزء ثالث يعيش في خيام على قارعة الطريق.

إن **البرازيل** من أكثر الدول اتساعا في الفجوة بين الفقراء والأغنياء. ورغم أن تعداد سكانها **١٦٥ مليون** إلا أن أقل من **خمسين ألف** فقط يملكون غالبية الأرض، وعلى الطرف الآخر يملك **٤ مليون** فلاح برازيلي أقل من **٣٪** من الأرض. والأكثر من هذا أن حوالي ٤٢٪ من الأرض الزراعية المملوكة لأفراد غير مزروعة ولو حتى بأعلاف الحيوان. وهذه الأرض غير المزروعة تكفي **٣ مليون فلاح معدم** لزراعتها لاعالة أسرهم ودعم الاقتصاد الوطني. وتقول احصائيات الحكومة إن حوالي **٣٢ مليون فرد في البرازيل ينامون جوعى كل مساء**.

إن حركة«**الفلاحين المعدمين**» تستهدف أساسا احتلال الأراضي والعزب غير المزروعة والتي يملكها ملاك غائبون عن الريف وزراعتها. فهي تحتلها وتزرعها وتسكن فيها الفلاحين بأعداد كبيرة.

جيفارا

وبالطبع فان عملية الاحتلال هذه كثيرا ما تؤدى إلى صدامات مسلحة بين **الفلاحين** المعدمين وبين حرس أصحاب الأرض الاصليين ،وقد وقع من الفلاحين المعدمين **تسعة عشر** فلاحا صرعى رصاص حرس كبار الملاك في العام الماضي وحده. وهذا هو السبب في حرص مسيرة هذا العام على الوصول إلى العاصمة يوم **١٧ أبريل** ، يوم ذكرى المذبحة.

يقول **بيريرا ماتوس**،أحد المشاركين في المسيرة القادمة من الجنوب:

«أحلم بامتلاك أرض ، أفكر في هذا كل دقيقة، عندما أكون ماشيا، وعندما أتنفس وعندما أعمل ، أنني أقوم للعمل كل يوم الساعة ٤ صباحا وأعود التاسعة مساء. إنني **أعمل حتى أعيش** ، وآخذ في الساعة دولارا واحدا. إن عملي ميت ومع ذلك لا أكسب ما يكفي لإطعامي. هناك ملايين مثلي ، ولذا فأنا **انضممت إلى المسيرة لاحصل على معيشة أفضل**».

إن حركة **الفلاحين المعدمين** في **البرازيل تضم نحو ربع مليون عضو**. وهي أكبر حركة جماهيرية في **البرازيل** وتتمتع بتأييد ٩٠٪من أهل **البرازيل** حسب آخر استطلاع للرأي. وكثيرا ما يحدث أن تمر السيارات الملاكي بجوار المسيرات الآتية من نواحي مختلفة فيلجأ سائقو هذه السيارات إلى إحداث أصوات عالية عن طريق بوق السيارة **تحية للمسيرة وإعلانا** للتأييد. بل كثيرا ما يحدث أن يخرج الفلاحون العاديون من قراهم ينتظرون وصول المسيرة عند قراهم أو يتجهون إلى معسكرات المسيرة يحملون معهم كميات كبيرة من الالبان والطعام هدية مجانية لأعضاء المسيرة وتعبيرا عن تأييدهم وحماسهم.

وهكذا صارت حركة **الفلاحين المعدمين** حركة ذات جذور شعبية نشأت أصلا من القاعدة وخلقت قيادتها وتنظيمها الدقيق متأثرة بأفكار **غاندي ولاهوت التحرير وجيفارا وماركس**. ويجد شعارها «**الأرض لمن يفلحها**» تأييداً ودعما من كافة **القوى التقدمية** في أوروبا و الأمريكتين.

وقد حاولت **قوى اليمين** في **أمريكا** اللاتينية الاساءة إلى هذه الحركة وتلويث سمعتها ، فادعت صحف اليمين أنها ممولة من الهيئات الخيرية الأوروبية الكبيرة مثل **أوكسفام** ،**والعون المسيحي** . ولكن قادة الحركة يقولون إن ما يحصلون عليه من الخارج لا يزيد عن **٥ ٪ من ايراداتهم** تأتي من أوكسفام ،ومنظمة العفو الدولية ،والمعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية، ومنظمة مراقبة حقوق الانسان الأمريكية .أما **الخمسة وتسعين في المائة** من الإيرادات فتأتي من اشتراكات الأعضاء ومن المتعاطفين البرازيليين.

ومن اللافت للنظر أن الحركة تهتم بالجوانب الروحية والثقافية إلى جانب الأمور المادية، فللحركة شعراؤها ومغنوها وهتافوها، وأعضاؤها غالبا ما يدرسون بشكل جماعي خلال المسيرة في فترات الراحة.

بقي أن نقول إن مسيرات الحركة التي وصلت جميعها إلى **العاصمة** يوم١٧ **أبريل** قد استقبلت من **الشعب البرازيلي استقبالا حافلا منقطع النظير**.

.. هوامش على دفتر الحياة

ندوة في جامعة حلوان

في شهر أبريل الماضي دعتني كلية التربية بجامعة حلوان للاشتراك في ندوة بمناسبة مؤتمرها السنوي المنعقد **بالجامعة العربية** عنوانها: «**الوطن العربي.. الحاضر والمستقبل سياسيا واقتصاديا وثقافيا**»، كما دعت الدكتور**مفيد شهاب** رئيس جامعة القاهرة والدكتور **اسماعيل صبري عبد الله** وزير التخطيط الاسبق.

وقد اخترت أن أتحدث في هذه الندوة في موضوع أعتقد أنه حيوي واخترت له العنوان التالي: «**نحو استراتيجية عربية جديدة في الصراع العربي الاسرائيلي**». وقد حاولت في هذه المداخلة إبراز النقاط التالية:

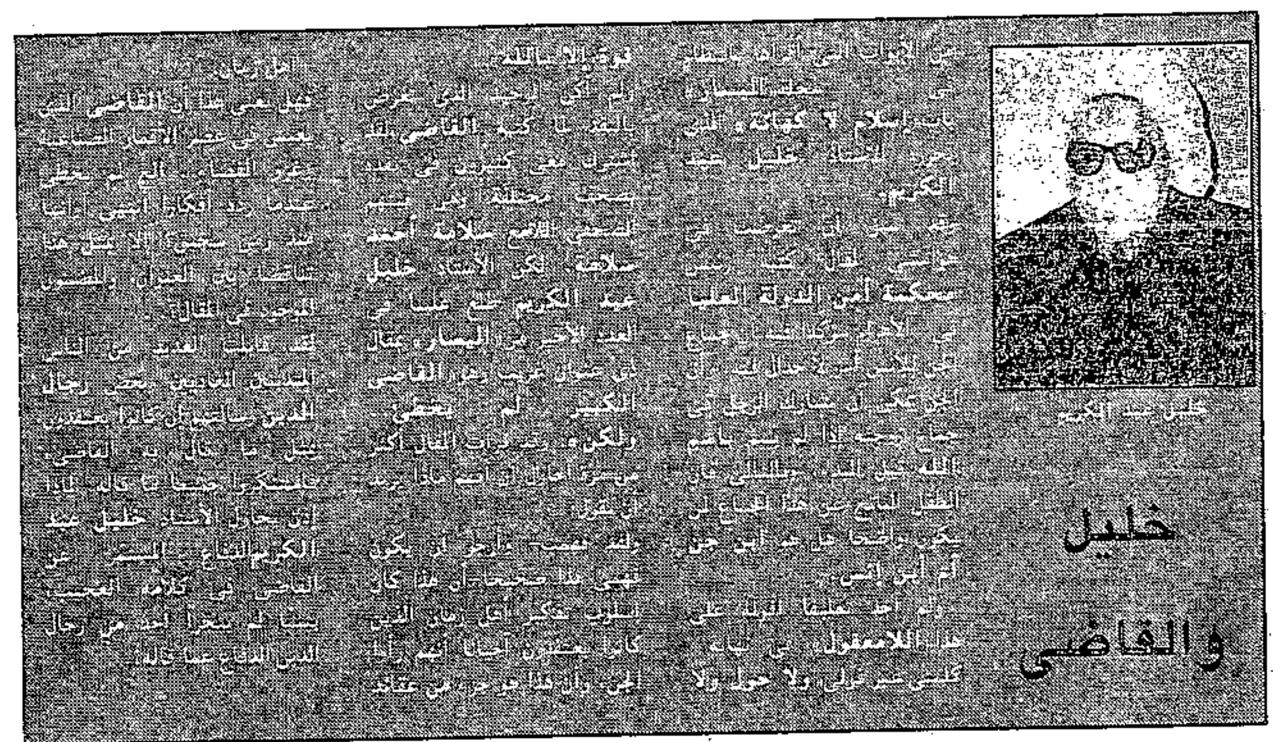
أولاً: إن ما يسمى بطريق السلام الآن هو طريق فاشل لا يمكن أن يثمر سلاما مستمرا لأنه **سلام إذعان** قائم على علاقات قوى مختلة تماما من الناحية العربية، وتميل بشدة لصالح الجانب الاسرائيلي. وأنه إذا لم يكن هذا واضحا للكثرة في مبدأ المفاوضات فانه قد أصبح واضحا الآن عندما **وصل الحكام العرب- الذين كانوا متحمسين لمثل هذا السلام- إلى خط أحمر في التنازلات لم يعد من السهل عليهم تخطيه دون تهديد أمن أنظمتهم**.فعرفات بكل الأخطاء والحماقات التي ارتكبها غير قادر اليوم -حتى لو كان راغبا- على التوقيع على التنازل عن **جبل أبو غنيم والقدس الشرقية**. ومهما كانت لهفة **مصر** الرسمية -وحماقات **كوبنهاجن** دليل على مثل هذه اللهفة- على العودة إلى مسار المفاوضات فانها لن تكون راغبة -ولا قادرة- على أن تنصح سوريا بأي تساهل في موضوع **الجولان** ،ولن تتحمل في رأيي مسئولية نصيحة **عرفات بالاستسلام للأمر الواقع في** موضوع القدس الشرقية.

إن جوهر منطق ما سمي بالعملية السلمية الجارية من عام **١٩٧٩** حتى اليوم بدءا من **كامب ديفيد** حتى **أوسلو** (١)، (٢) ، هو أن يتكيف العرب عموما **والفلسطينيون** خصوصا مع واقع الهيمنة العسكرية والاقتصادية والسياسية **الاسرائيلية تحت المظلة الأمريكية** .ومن **جرلدامائير** إلى بيبي نتنياهو ومن **لندن جونسون** إلى **بيل كلينتون** يستمرون في تعليمنا دروسا في«**الواقعية**» ، واقعية التسليم بتلك الهيمنة كقدر لافكاك منه .وتأسيس ما يسمى **بثقافة السلام** التي تحدث عنها بعض المسئولين المصريين في سذاجة ،وأهمية الحوار والتطبيع بين المثقفين العرب والاسرائيليين على قاعدة هذا التسليم .هكذا ولدت دعوة **كوبنهاجن**.

ثانيا: إن الكثيرين ينسون أن صراعنا مع **اسرائيل** هو صراع ضد **استعمار استيطاني** ،حيث يأتي رجال غرباء عن المنطقة ويستولون على أرض أهلها ويستثمرونها لصالحهم ويؤسسون مجتمعا من الغرباء البيض أساسا مستقلين تفوقهم من ناحية السلاح وأشياء أخرى. **وليس كل استعمار استيطانيا** . فالاستعمار الانجليزي لمصر لم يكن استعمارا استيطانيا مثلا بل كانت له أهداف أخرى لا محل للدخول فيها هنا.

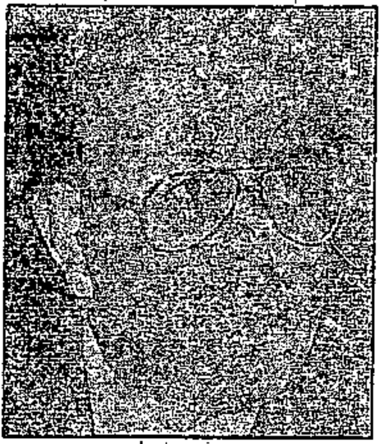
والصراع ضد الاستعمار الاستيطاني يستغرق زمنا طويلا حتى يصل إلى نهايته الظافرة من وجهة نظر السكان الاصليين وهذا الزمن الطويل في الصراع ضد الاستعمار الاستيطاني هو أمر طبيعي لأن مصالح اقتصادية كبرى للمستوطنين الجدد تصبح مهددة اذا انتصر السكان الأصليون.

ولهذا كان رأيي أن صراعنا مع **إسرائيل** وحلفائها في **الغرب** سوف **يستغرق عقودا عدة في القرن الواحد والعشرين وربما أكثر** . وقناعتي هذه تأتي من مصادر متباينة في مقدمتها التاريخ **فالحروب الصليبية** -وهي في جوهرها حركة استعمار استيطاني بمسوح ديني- دامت قرنين من الزمان طوال القرن





د. اسماعيل صبري



د. مفيد شهاب

الحادي عشر والثاني عشر. ولم تنته إلا عندما أفلح السلطان **خليل بن قلاوون** في القيام من **مصر** على رأس حملة قضت على آخر الامارات الغربية في **فلسطين**. والاستعمار الفرنسي في **الجزائر**-وكان استعمارا استيطانيا-دام من عام ١٨٣٠م حتى عام ١٩٦٢ أي **أكثر من مائة وثلاثين عاما**. وسيطرة البيض الاستيطانية في جنوب افريقيا دامت نحو ثلاثمائة عام.

وفي الحالات الثلاث **انتهت المعارك بهزيمة الحركة الاستيطانية سواء أيام الحروب الصليبية أو في الجزائر أو** جنوب افريقيا ،مع فارق هام واضح في **جنوب افريقيا** ،هو أن الحل السياسي الديمقراطي الذي توج النهاية الظافرة للسود لم يؤد إلى طرد البيض وإنما إلى إقامة حكم ديمقراطي، القيادة فيه للاغلبية السوداء.

وهكذا في المدى الطويل قد تنتهي الأمور فيما يتعلق **بفلسطين** عندما يتعدل ميزان القوى لصالحنا- إلى انشاء دولة علمانية تضم العرب واليهود معا في حكم ديمقراطي القيادة فيه للأغلبية دون حاجة إلى شعارات الطرد والتصفية.

ثالثا: إنني عبرت في هذه الندوة عن**تفاؤلي بانتصارنا في هذا الصراع على المدى الطويل**. نعم أنا أعلم أن أحلام الصهيونية تتجه إلى التوسع في المنطقة وأن الخريطة الموجودة في **الكنيست الاسرائيلي** هي خريطة «**من النيل إلى الفرات**».

لكن ما فعله **الاوروبيون** في القرن الخامس عشر وما بعده ضد السكان الاصليين سواء في**أمريكا أو استراليا** غير قابل للتكرار في رأيي. فقد نجح الاستيطان الأوروبي في **أمريكا** لأن الأوروبيين ذهبوا إلى هناك بأعداد كبيرة تفوق مراحل أعداد السكان الأصليين ، فضلا عن أنهم استخدموا ضد **الهنود الحمر** أساليب الابادة عن طريق نشر أمراض لم تكن معروفة هناك **كالجدري والحصبة** ،وكان في أيدي الأوروبيين أسلحة لم يكن الهنود الحمر على علم بها.

لكننا **أكبر عددا** بما لا يقاس من أعدائنا . ولدينا سلاح حتى ولو كان أقل كفاءة من سلاح الاسرائيليين، فانه شديد الفعالية **في حرب المقاومة الشعبية**. وقلت إن الحماس العظيم الذي يدفع **شابا فلسطينيا** في الثامنة والعشرين ،متزوج وله أولاد، أن يفجر نفسه بقنبلة في مقهى بتل أبيب دليل على **أن لدينا حماسة ،وأسلحة ليس لاسرائيل رد عليها**.

رابعا: أما من ناحية عناصر **الاستراتيجية العربية** التي أدعو إليها فهي لا تقحم **الجيوش العربية** النظامية في معارك الغد القريب وإنما هي تقوم على جناحين:

الجناح الأول: المقاومة الشعبية بصورها المختلفة السياسية والعسكرية في الأراضي العربية المحتلة (**فلسطين ،الجولان، جنوب لبنان**) مع عون عربي، مادي واضح لهذه الحركات.وفي هذا الصدد أشرت إلى تجربة **جنوب افريقيا** وحتى **فيتنام** قبل أن تتحول المعارك إلى حرب نظامية ويكون الهدف في هذه الحالة ليس نصرا عسكريا بالمعنى التقليدي لنصر الجيوش النظامية. فالسود لم يهزموا البيض في معركة عسكرية تقليدية ،والجزائريون لم يهزموا

الجلوس على الرصيف

قال لي صاحبي- وهو يقرأ لي على الهاتف مقالا في **الأهرام**- إنك متهم بالجلوس على رصيف الشارع السياسي. قلت لصاحبي على الفور: حتى لو كان هذا صحيحا فهو أكرم من الجلوس على حجر **دافيد كمحي أو إبراهيم كامل**.

الجيش الفرنسي في معركة حاسمة، وإنما الهدف هو إنهاك العدو عسكريا واقتصاديا وسياسيا بحيث لا يجد مناصا من التراجع والتفاوض الجاد ،وأشرت إلى تجربة **جنوب لبنان** خصوصا: كتب **دافيد هيرست** في صحيفة **الجارديان** بعد زيارة للمنطقة مقالا بعنوان:« **منطقة جنوب لبنان توقع إسرائيل في الشرك**» ونبه يقول:

«لم توجد وسيلة أو اختراع لم يلجأ إليه **الجيش الاسرائيلي** لخفض خسائره في **جنوب لبنان** إلا ولجأ أليها. ومع ذلك فالحرب في النهاية هي الكاسبة ثم يقول: «أغرب شئ في هذه المنطقة أنه من النادر أن تقع عيناك على هذا «**العدو**» اللبناني ،حتى تدرك أن هذه العتمة هي إحدى الدلائل على فعالية **المقاومة الاسلامية**». ويقول**هيرست** إن صحف إسرائيل تسمى هذه المنطقة «**فيتنام إسرائيل**» ،وزعماء إسرائيليون كثيرون ينادون بالانسحاب من جنوب لبنان من جانب واحد.

الجناح الثاني: هو الضغط بالوسائل الاقتصادية على واشنطن ابتداء من أساليب الضغط الاقتصادي المتواضعة وانتهاء بسلاح **البترول في** نهاية المطاف. وقد يبدو هذا خياليا اليوم، لكن شيئا مثل هذا حدث عام١٩٧٣ . المهم أن نتفق كعرب على أهمية تضامننا وعلى أهمية عقد مؤتمرات قمة عربية بشكل منتظم والضغط شعبيا على حكوماتنا لانجاز ذلك وقدنبدأ **بمقاطعة سلعة أمريكية واحدة** ثم نتصاعد ،وعندئذ سيكتشف الأمريكيون أن لنا إرادة وأننا قادرون على الفعل .وقد نقاطع مؤتمرا اقتصاديا تدعو إليه الولايات المتحدةوعلينا في نفس الوقت أن نبحث من خلال مؤتمرات القمة عن توفير مساعدات مالية للدول المهددة بقطع العون الأمريكي عنها **كمصر مثلا**.

وإذا بدا هذا خياليا اليوم فلنتذكر أن **الدول العربية** القادرة ساعدت **مصر** ماليا في مؤتمر الخرطوم بعد هزيمة **١٩٦٧**.

وهناك خطوات قبل ذلك ينبغي أن تكون الحكومات العربية مستعدة لاستخدامها فورا وأبسطها **سحب سفرائها ورؤساء مكاتبها في إسرائيل بحجة التشاور**. وبالتأكيد سوف تتطلب هذه **الاستراتيجية** اتباع سياسة التهدئة مع **ايران** ،وهي دولة مسلمة عظمى في محيطها الاقليمي ،وهي بالتأكيد **حليف استراتيجي** ممكن اذا اتبعنا سياسة ذكية في التعامل معها.

ثم تبقى في نهاية الأمرقضية **الجبهة الوطنية المؤهلة لقيادة هذا الصراع** .وقد ناقشت هذه القضية تفصيلا في الندوة وأشرت في الظروف الدولية السيئة الحالية بعد انهيار **المعسكر الاشتراكي** إلى أهمية أن تضم هذه الجبهة جميع القوى السياسية المحلية- دون استثناء- ما دام موقفها من قضية النضال ضد **اسرائيل** وحليفتها **واشنطن** واضحا، وما دامت مستعدة أن تكون طرفا في جبهة لا مسيطرة عليها.



الحقيقة والوهم في مقولة المرشد العام الخامس

خليل عبد الكريم

أطلق الشافعي -نوّر الله ضريحه- على عمر بن عبد العزيز بن مروان- قدس الله سره- لقب «الخليفة الراشد الخامس» ولعل من دوافع الامام موقف الأشج (عمر بن عبد العزيز) الرائع من أهل الكتاب.

والشيخ / **مصطفى مشهور** هو المرشد العام الخامس للاخوان المسلمين. ومرشد فعل لازم لانه يتعلق بالذات اما أرشد فهو فعل متعد لان له مفعولا. ومن ثم فان نطاق الارشاد اوسع بما لا يقاس من الرشد فاذا اضيفت إلى الارشاد صفة العموم دل على الرعاية والشمولية.

وصاحب الفضيلة هو الرأس المدبر لجماعته، وعقلها المفكر ولسانها الناطق وما يتفوه به يعبر عن توجهاتها ويفصح عن رأيها ويحدد لها خطى سيرها- ومن جانب آخر يلزم كافة المنتمين اليها بدءا بمكتب الارشاد الكلي الاحترام حتى أصغر عضو. وكان مؤسسها الاستاذ حسن البنا- رحمه الله- يفقه هذه الحقيقة ويدرك ابعادها ومن ثم جاءت مقولاته- خاصة في المسائل الحساسة- حذرة يقظة. والذي نعلمه بحكم نشأتنا في الجماعة -أن الشيخ مشهور لصق به وصاحبه بل الاحرى أن نقول: تتلمذ على يديه، بيد أن انتماء «الخامس» لـ (النظام الخاص) المعروف اعلاميا بـ (التنظيم السري) نأى به عن تلك الصفة التي هي من لزوم ما يلزم لمن يتربع على كرسي عموم الارشاد ومن الغريب أنه بان (انفصال) عن ذلك النظام منذ نيف واربعين عاما الا من الخصر المستتر الذي يفطن اليه المحقق المدقق أنها لم تكن بمرونة كبرى أي أن الصفات التي يتعين أن يتحلى بها عضو (النظام الخاص) ما زالت متغلغلة في أعماق نفسه.

ومفارقة أخرى لا تقل عن سابقتها اصابة بالدهش والحيرة أن:

عمر بن عبد العزيز: كان راشداً فقط وليس مرشداً لا خاصا ولا عاما: (حاكما) بأمره لا معقب عليه وكان «المشروع الاسلامي» في بواكيره الأولى منتشرا متوسعا يجنى الثمار الشهية للغزو الميسور والفتح المبارك في حين ان (الآخر) كان مهزوما. **أما صاحب الفضيلة أو فضيلة الصاحب الشيخ مشهور**: فهو مرشد وعموم الارشاد ومنبت الصلة بالحكم والسلطان و نفوذ الكلمة والمشروع الاسلامي- واذا توخينا الدقة قلنا- ما تبقى منه- منكسر مغلوب على أمره اما (الآخر) فقاهر واعلامه مرفوعة إلى عنان السماء- ونحن في وقت الشدة وابان الازمة نستصرخه ونلوذ به لكي يحرر اراضينا ويصون حرماتنا ويذود عن بيضتنا- ومع ذلك فارن بين موقف الرجلين من أهل الكتاب!!. وقد روينا عن رسول الله- صلى الله عليه وآله الطيبين وسلم- أن (المؤمن كيس فطن) ويعرف الفيروز آبادي في (القاموس المحيط) الكياسة بخلاف الحمق ويعرف ابو هلال العسكري في (الفروق) الفطانة أو الفطنة بانها التنبه على المعنى وضدها الغفلة وكما قالت أم المؤمنين عائشة- رضي الله عنها- لمعاوية عندما قتل حجر بن عدي و من معه: اين ذهب حلمك يا ابن ابي سفيان؟ ويدورنا نسأل خامس المرشدين: أين كياستك وفطنتك يا ابن مشهور؟ وكيف لم تفقه ان (الدنيا تغيرت) والحال غدا غير الحال وان ذلك ماض الى بعيد؟!.

ورغم أنني أمج الكتابة الانطباعية لما تتسم به من ضحول فانني عقب مقولات الخامس وجدتني أردد المثل الشعبي (الله يا زمر) -فبعد ما يقرب من عقدين من الزمان من المحاولات المستميتة الجادة التي بذلناها ولا زلنا نبذلها أنا واقراني لتجلية الوجه المشرق وكشف الجانب المضئ واظهار الجبهة الغراء للاسلام يأتي فضيلته ويسفح وبكل بساطة بعض عبارات تلوث تثير على ديننا الحنيف- بغير وجه حق- هذا الكم الوفير من الاعاصير الهوج والزوابع الغضبى والعواصف المتهيجة فتبث وسائط الاعلام في أركان الدنيا بأسرها: ان الاسلام -كما جاء على لسان رأس أكبر جماعة اسلامية:

يفاصل بين المواطنين بسبب العقيدة ويفرق بينهم من أجلها وأنه يعامل من يعتنقون دينا آخر معاملة تشوبها الشوائب.

لقد ثبت الان لكل ذي عينين صحة ما درسناه ومحصناه ثم طرحناه وقدمنا عليه الحجج الدوامغ من ضرورة الاخذ بـ (تاريخية النصوص) وانها المخرج الوحيد لكل المآزق التي يثيرها التطبيق الحرفي لها- وانه غدا من المستحيل واقعا ومنطقاً التمسك اللفظي بـ(نصوص) وردت عن:

(الرق وملك اليمين) و(حصة المقاتلين من الغنائم) و(سهم المؤلفة قلوبهم من زكاة المال) و(صلاة الخوف التي تؤدى خلال المعارك) و(صلاة الكسوف) و(صلاة الخسوف) و(صلاة العتمة التي تقام عندما يخيم ظلام دامس مثل ما حدث في بعض محافظات مصر يوم ٩٧/٥/٢ و(الائمة من قريش) و(العاقلة) و(ضوال الابل) و(سفر المرأة مع ذي رحم محرم) (تحريم التصوير) و(رباط الخيل) و(الرماية ورمي الرجل بقوسه وركوبه فرسه وتأديبه اياها)- وغيرها كثير اذا ما أوردناه جاء على سبيل المثال وغالبيتها (النصوص) قطعية الثبوت وقطعية الدلالة وليسمح لنا فضيلة المرشد أن نسأله =في ظل الدولة الاسلامية التي تحلم بها جماعتك وتسعى لتحقيقها وبالصورة التي أفصحت الفاظك عن بنيتها :هل ستقررون عودة الرق وملك اليمين فنرى في أسواق القاهرة والاسكندرية واسوان.. الخ الجواري يبعن في دكاكين النخاسة ويكشف المشترون عن سوقهن (ج. ساق) ليتأكدوا من صلاحيتهن التامة للمباضعة وتقديم أكبر قدر من المتعة لسيدهن كما كان يحدث طوال قرون عديدة تحت ظل الحكم الذي ما زلت - أنت واخوانك تعتبرونه القدوة بل المثل الاعلى؛ وهل سيقركم المجتمع الدولي شرقا وغربا وشمالا وجنوبا عليه ويجيز لكم نفاذه؟. أرجو أن أسمع منك إجابة شافية.

وبعد

أفلم يكن من الأحكم أن يرجع الشيخ مشهور أو مشهور الشيخ إلى الدراسات الحديثة التي صدرت في موضوع الجزية عن مؤلفين أعضاء بالجماعة ذاتها أو من المحسوبين عليها مثل الشيخ **يوسف القرضاوي** قبل أن يدلي تصريحاته تلك التي اجزلت الاساءة إلى الاسلام ومرغت سمعة المسلمين في الحمأ والجأته إلى تقديم اعتذار مذل مهين كان في غنى عنه- ولا حول ولا قوة إلا بالله.



رأسمالية القرن الثامن عشر

هدية الحكومة لمصر القرن الواحد والعشرين

بقلم فوزى منصور

في ختام مقالي بالعدد السابق من" اليسار" قلت إنه حتى لو كان مشروع تنمية جنوب الوادي - كما تدعي الحكومة - ممكن التنفيذ، ثابت الجدوى من الناحيتين الاقتصادية الاجتماعية ، قادرا على مواكبة تزايد السكان ، مخففا من البطالة ومحققا لهدف الخروج من الوادي إلى الصحراء ، حتى لو تجمعت له كل هذه الإنجازات المحاطة في الحقيقة بالشكوك الجدية ، فانه لايصح أن يوضع على رأس أولويات العمل القومي ، ولا أن يكون الوقت الحالي هو الوقت الملائم لتنفيذه .

وبين كتابة مقال العدد الماضي وكتابة المقال الحالي اطلعت على الوثيقة الصادرة من مجلس الوزراء في ١٥ مارس ١٩٩٧ المسماة" **مصر في القرن الحادي والعشرين**" ، وعلى البيان المالي والإحصائي الصادر من وزارة المالية عن **مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ١٩٩٨/٩٧** (وهو البيان الذي يفترض أنه الأداة الرئيسية لترجمة أهداف تلك الوثيقة ترجمة عملية في السنة الأولى من سنوات الخطة الخمسية الرابعة التي تبدأ بها مرحلة الانطلاق الجديدة التي تبشر بها الوثيقة).. عندئذ تأكد لدي ماكان من قبل مجرد شبهات تراودني ، وهو أن **مشروع تنمية جنوب الوادي ليس مجرد سقطة فنية كبرى أو خطأ عارض عظيم التكلفة** ، **ولكنه تعبير مجسد شديد الوضوح عن فراغ فكري هائل بالنسبة لمعنى التخطيط** ودوره ، **وجوهر التنمية ومتطلباتها** ، **في ظروف بلد مثل مصر** : فراغ تملؤه الحكومة بوهمين كبيرين متكاملين ، **أولهما** - حسب تعبير الحكومة في الوثيقة الأولى - هو" محورية النشاط الخاص" في عملية التنمية واعتبار هذه المحورية " عودة بالأمور إلى الأصل" . **والثاني** هو السعي الجاد "

نحو الاندماج فى الاقتصاد العالمى" والزعم بأنه مع قيام نظام اقتصادى عالمى واحد " فقد تقلصت القيود المشددة على نقل التكنولوجيا فى كثير من القطاعات الإنتاجية والخدمية" .. هكذا ! على خلاف مايعرفه كل طالب اقتصاد مبتدئ أو حتى القارئ غير المتخصص الذى تابع مفاوضات " الجات" فى دورتها الأخيرة وتحفظات الدول النامية على ماانتهت إليه هذه الدورة - تحت ضغط شديد من الولايات المتحدة بوجه خاص - من فرض تكاليف باهظة ورقابة شبه بوليسية على نقل التكنولوجيا بدعوى حماية حقوق الملكية الفنية وبراءات الاختراع ، ناهيك عن تجاهل الوثيقة - أو الحكومة - للآثار المدمرة لعمليات اندماج البلدان النامية غير المشروط ، غير المحكوم ، وغير المنظم فى الاقتصاد العالمى . أو جهلها بتلك الآثار تحت تأثير الدعايات المغرضة التى تأتينا من أمريكا والهيئات الاقتصادية الدولية والمعاهد العلمية المرددة لأيديولوجيتها.

وسأقصر مقالى الحالى على **"محورية القطاع الخاص"** فى عملية التنمية التى ترفعها الحكومة فى وثيقتها إلى المقام الأعلى ، وقد أعود إلى سياسة الاندماج فى الاقتصاد العالمى فى مقال لاحق. وبداءة ألاحظ أن هذه المحورية - التى لاشك عندى فى أن سياسة الحكومة الحقيقية تقوم عليها - تلتقى فى مواضع مختلفة من الوثيقة بالكثير من الحشو المرصع بمصطلحات التخطيط .. ربما كجزء ستبلك من مخلفات ماض غير بعيد كانت فيه لهذه المصطلحات معانى وفعاليات تتحرك فى الواقع ، أو ربما لأن المسئولين الحكوميين الذين أعدوا الوثيقة لم يدركوا بعد مدى التناقض بين محورية القطاع الخاص (التى تأخذ بها الحكومة كسياسة فعلية تحت ضغوط خارجية وداخلية معروفة) وبين القيام بأى شكل من أشكال التخطيط الذى تحرص - حتى الآن - على أن تلوك بعض مصطلحاته.

فالوثيقة تصف نفسها ، فى صفحاتها الأولى ، أنها فى المحل الأول " عمل فكرى تسترشد به الخطط التى تضعها الحكومة لتوجيه وتسيير العمل الاقتصادى والاجتماعى ، وهى بهذه المهمة مرجع استرشادى يضم خطوطا توجيهية تكتسب عمومتيتها واتفاقها مع حركة العالم مرونة .. إلا أن هذا لايمنع من وضع خطط لشريحة زمنية معقولة على مدى عشرين عاما تقبل قدرا يعتد به من التخطيط!

وبصرف النظر عن الركاكة وميوعة المعنى فى عبارة " وضع خطط لشريحة زمنية معقولة .. تقبل قدرا يعتد به من التخطيط " فاننى سوف أقبل من ناحية المبدأ إمكانية وضع خطوط توجيهية للاقتصاد القومى . كذلك سوف أتغاضى عن استعمال كلمتى **الخطة والتخطيط** (وهما مصطلحان علميان منضبطان) فى غير ماأعدا له ، للتعبير عن رغبة الحكومة فى وضع مرجع استرشادى يضم خطوطا توجيهية.

هذا المنهج فى التفكير والعمل السياسى الاقتصادى يثير تساؤلات جوهرية أولها هو من المعنى بهذه الخطوط التوجيهية؟ الحكومة ؟ رجال الأعمال والعمال؟ الاقتصاد القومى أو المجتمع بوجه عام ؟ وماهى حدود وإمكانيات التوجيه فى كل مجال؟

والتساؤل الثانى الذى يخلص منطقيا من ذلك هو: ماهى الوسائل - أو كما يقول أهل الاقتصاد - أدوات السياسة الاقتصادية التى تكفل بها الحكومة أن يسير الاقتصاد فى مجموعة أو المجموعات الفرعية المكونة له وفقا للاتجاهات التى يتمناها له ، ويعنيها بها ، واضعو هذه الوثيقة؟ .

هذه التساؤلات وغيرها لم تحاول الحكومة الاجابة عنها- أو ربما لم تخطر لها على بال - على نحو ماكانت تفعل مثلا وثائق الحكومة الفرنسية عندما كانت تأخذ بمبدأ التخطيط الترجيهى ، واكتفت بدلا من ذلك- فيما عدا إجراء محدد أو اجرائى- بالعبارات الإنشائية العامة التى استهلكت دون نتيجة من كثرة ماتكرر ترديدها.

وعدم الاجابة الواضحة المحددة عن هذه التساؤلات ، بل عدم ورودها أصلا على البال ، يفسح المجال للعديد من التناقضات الفكرية وأوجه القصور العلمى فى وثيقة تزف بها الحكومة مصر إلى مستقبلها الباهر فى القرن القادم ، كما أنه يكشف الغطاء عن قصور آخر أعظم خطرا هو التناقض بين القول والفعل وتجاهل حقيقة الأوضاع الراهنة فى مجتمعنا وفى عالمنا المعاصر.

ولنأخذ - كمثال على التناقض - الجمع بين **التخطيط** ، حتى ولو كان من نوع التخطيط الترجيهى الذى تستهل به الحكومة عرض فكرها الأيديولوجى، بل واتخاذ كل المظاهر الخارجية لعملية التخطيط (إعداد أربع خطط خمسية على مدى عشرين عاما ، ربما بحكم عادة تأصلت على مدى السنوات ووجود وزارة اسمها وزارة التخطيط) وبين التأكد على" **محورية النشاط الخاص**" واعتباره " عودة بالأمور إلى الأصل "

ورغم تمسك الحكومة بالمضى فى شكليات التخطيط ، فانها تفرغ هذا التخطيط من كل معنى حقيقى عندما تؤكد أن القطاع الخاص سوف يكون له الدور الأكبر فى تحقيق التنمية المنشودة من خلال استثماراته فى مختلف المجالات ، حتى تلك التى كانت تضطلع بها الحكومة وحدها مثل مشروعات البنية الأساسية من طرق ومطارات وموانى ومحطات قوى (**متجاوزة بذلك مايحدث حتى فى أمريكا)** ، بحيث يقتصر دور الحكومة على القيام بالخدمات الأساسية والمشروعات الاستراتيجية ومشروعات البنية الأساسية التى لايستطيع القطاع الخاص القيام بها أو يحجم عن الدخول فيها. وماتم من خصخصة **شركة المراجل البخارية** ، وماأعلن عن خصخصة **شركة الحديد والصلب ومجمع الكيماويات** ، ومايعلمه الجميع من الالتزام بخصخصة **بنوك القطاع العام** الرئيسية واحدا بعد الآخر، ومايشاع دون خجل أو نفى عن مشروعات **خصخصة قناة السويس** (ولاشك فى استراتيجية هذه المشروعات جميعا ولا فى ضرورتها كقطاع عام لمساندة أى شكل من أشكال التخطيط ، توجيهيا كان أو إلزاميا شاملا) كل ذلك يثير تساؤلا هاما: **إذا كانت الحكومة قادرة على بناء المشروعات الاستراتيجية التى لايستطيع القطاع الخاص القيام بها فلماذا تعجز عن إدارتها بالطرق الحديثة الكفء؟ ولماذا تسلمها ، بعد أن تنتقل إلى مرحلة تحقيق الأرباح - إذ بغير ذلك لن يقبل هذا القطاع على شرائها - إلى القطاع الخاص؟**

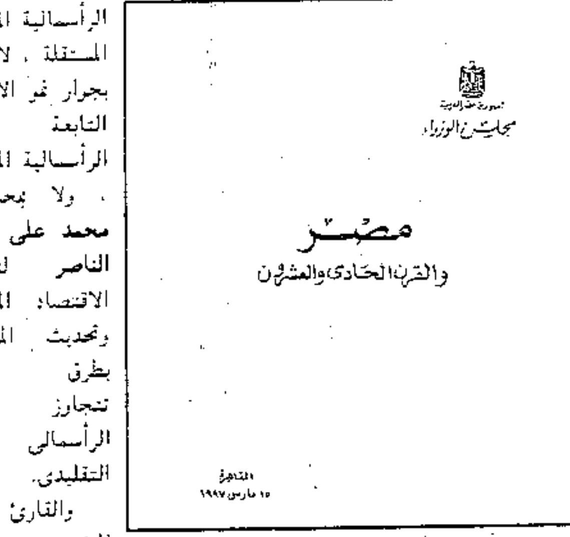
والحكومة - بعد ذلك - تضع النقط فوق الحروف عندما تنص على أن دورها " سوف ينصب أساسا على تهيئة المناخ الملائم للقطاع الخاص للاضطلاع بهذا الدور المنشود من خلال القضاء على المعوقات أو الصعاب التى تواجهه أو تحد من فعاليته ، وبحيث يجد من الاستقرار الفعلى ويسر الإجراءات مايجعله راغبا ، بل وقادرا على الاندفاع بأقصى مالديه من طاقات وموارد فى اقتحام مجالات الانتاج المختلفة"

من أين أتت الحكومة بتلك الثقة الكاملة فى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذا الدور؟ من التباهى بانجازاته فى البلدان الأخرى دون التفات - كما سنرى فى مناسبة أخرى - إلى الفروق التاريخية والجيوستراتيجية بين مصر وماحدث أو يحدث فى البلدان الأخرى التى تحقق فيها هذا الإنجاز ،

وكذلك من قدرتها على إحداث تغييرات ثقافية عميقة تنطوى على دعم قيم الابتكار - والمبادرة ونزعة الاستقلال الفردى وتحتوى فى الوقت ذاته على مزج مفهوم تعظيم الربح بوظيفة خدمة المجتمع ".

ويرتبط بهذا - هكذا تقول الحكومة فى وثيقتها -" أن تتبلور ثقافة عامة إيجابية تعيد وصل ماانقطع من هذه المعانى التى جسدها فى التاريخ المصرى رواد عظام من أمثال **طلعت حرب** .. وتزيل معالم الصورة السلبية عن النشاط الخاص وأن تسهم أجهزة الإعلام فى هذا العمل التحضيرى للقرن الجديد بدلا من إطالة فترة التحول والانتقال بلا مبرر باستمرارها فى التبشير بدور للحكومة فات أوانه وانعدمت جدواه الاقتصادية والاجتماعية فى عالمنا. فالحكومة ليست زارعا أو صانعا أو تاجرا ، وإنما هى منظم أمين يهيئ البيئة الملائمة للنشاط الاقتصادى ويرسم السياسات المناسبة لانطلاقه فى إطار منافسة حرة وعادلة "

ماشاء الله ! بدلا من أن تجرى الحكومة - إن كان لابد من فلسفة الرأسمالية كما فعلت دون داع أو مقتضى - تقييما موضوعيا لإيجابيات الرأسمالية وسلبياتها وتضع الضوابط والحدود للحد من السلبيات كما يفعل سائر خلق الله وحكوماتهم فى كافة بلدان العالم الأعرق فى الرأسمالية ، فانها تحرق البخور تمجيدا لها ، وتطلق علينا أجهزة إعلامها الجبارة للتبشير بها ، وتنذرنا بعزمها على إجراء تغييرات ثقافية عميقة تتلاءم معها ، وتختزل تاريخ الرأسمالية المصرية فى **طلعت حرب** ، الذى لاينكر أحد إنجازاته لكنه لايمثل سوى لحظة لم تكتمل لنمو الرأسمالية المصرية المستقلة ، لاتقاس بجوار نمو الأجنحة التابعة من الرأسمالية المصرية ، ولا بمحاولات **محمد على وعبد الناصر** لتطوير الاقتصاد المصرى وتحديث المجتمع بطرق أخرى تتجاوز النمو الرأسمالى التقليدى.



والقارئ المختصر - يذكر ولاريب أنه **على مدى العشرين عاما الأخيرة** ، لم يكد يخلو خطاب عام يتناول الأوضاع الاقتصادية من نغمة **تهيئة المناخ المناسب للقطاع الخاص** من خلال القضاء على المعوقات والصعاب التى تواجهه وتحقيق الاستقرار الفعلى وتيسير الاجراءات .. الخ بكل تنويعات هذه النغمة ، بل وتكرر اتخاذ خطوات عملية (تغيير قوانين ولوائح ، تيسيرات اجرائية ونقدية وجمركية مختلفة .. إلخ) يبدو أنها تسير نحو هذا الهدف ، دون أن يتحقق انجاز فعلى يقنع هيئات التمويل الإشرافية الدولية أو ترضى به دوائر رجال الأعمال.

ومن حق القارئ أن يسأل: لماذا يبقى الاضطراب فى التشريعات والاجراءات والاختصاصات وأسباب الاعفاءات .. إلخ ، لاأستثنى من ذلك " هوجة" التشريعات الأخيرة التى أقرها مجلس الشعب بليل والمتصلة بأوضاع الاستثمار وقوانين الشركات وغيرها . فالكثير من أحكامها كما بين بعض أعضاء المجلس ورجال الأعمال لايزال إما محفوفا بالغموض والتضارب، أو أنه يعطى لبعض المسئولين سلطات تقديرية لاسبيل إلى سؤالهم عن كيفية استخدامها . وتفسير ذلك لايمكن أن يكون على مستوى صعوبات التشريع الفنية أو عدم خبرة القائمين عليه ، فمصر كانت على الدوام بلد الخبرات القانونية المتميزة.

وإنما ينبغى البحث عن التفسير الحقيقى ، لو أردنا حديث العلم لا الإعلام المغرض أو التعمية ، على مستوى **المستفيد** من هذه الأوضاع ، سواء فى أجنحة الإدارة الحكومية المختلفة بكل مستوياتها ، أو على مستوى نوعيات معينة من رجال الأعمال ، يتكسبون جميعا من غموض القوانين وتعقيد الإجراءات ورخص المنح أو المنع، بل والقدرة على تغيير القوانين واللوائح (أتذكر قصص تعديل الكردون وارتفاعات المبانى وغراماتها ؟) فغير خاف أن هذا المصدر فى مصر الزمن الراهن من أهم مصادر التراكم البدائى - لا التراكم الرأسمالى للثروات.

ذلك وضع لايمكن أن يتغير إلا إذا حدث تحول كبير ، ولاأقول زلزال قوى ، يعدل من موازين القوى داخل أجنحة الطبقة الحاكمة . دون ذلك لن يُطمئن شئ - لاأقوال الحكومة الوردية ولاباقات التشريعات المقدمة فى كل حين إلى مجلس الشعب - رجال الأعمال المتضررين من هذه الأوضاع والراغبين فى تغييرها ، ويغير ربط مباشر بين هذين الموضوعين المتداخلين ، فلست فى حاجة هنا إلى التذكرة بالصراع المكتوم الذى يدور داخل أجنحة رجال الأعمال المختلفة ، أو بينهم وبين أجنحة السلطة حول من هو الأولى بالجلوس على السرج والإمساك بالزمام.

وبالقطع ليس مما يطمئن رجال الأعمال إلى أن عهدا جديدا من المصارحة والشفافية والمحاسبة وحكم القانون والديمقراطية قد بدأ - وبعضهم قد يريد ذلك - أن يستهل رئيس الوزراء وثيقة الدخول إلى القرن الواحد والعشرين بتأكيدات ظاهرة البطلان مثل القول إن تلك الوثيقة "**هى خلاصة آرائنا جميعا ، قيادة وحكومة وشعبا**" (متى وكيف حدث ذلك ولم يطلع أحد على الوثيقة - قبل اصدارها - غير من ساهموا فى كتابتها وإصدارها ؟) **وأن يتغنى بالاستقرار السياسى والبناء الديمقراطى والانفتاح الاعلامى والثقافى الذى يحدث فى مصر وهو يعلم أن الكثير مما يحدث هو على النقيض من ذلك.**

ألم يكن يغنى عن كل ذلك ويحفظ لأحاديث الحكومة ووعودها احترامها ومصداقيتها لو أن واحدا من الكبار أو من أبناء الكبار ممن يشار إليهم بالأصابع العشرة قد حوكم وأدين بالفعل (بدلا من أن تزف إليه البراءة تحت تعلات مختلفة) على نحو ماحدث فى إيطاليا وفرنسا وإنجلترا واليابان وأمريكا وأخيرا كوريا الجنوبية ؟

لكن أراني قد استطردت بعيدا عما افتتحت به هذا المقال ، وفى مقال قادم سنرى **كيف يؤدى هذا الخواء الفكرى الذى عبرت عنه وثيقة الحكومة إلى تنمية متعثرة ، تابعة وجائرة ، مناقضة للأولويات التى تتطلبها المرحلة الراهنة.**



القانون الذى طبق قبل صدوره

تسارعت ردود الأفعال الناجمة عن اقتراب موعد تطبيق قانون طرد المستأجر فى الأسابيع الأخيرة بحيث تتفق العديد من التقارير الصحفية على أن الأمر جد خطير وأن هناك نذر حرب أهلية فى ريف مصر،حتى جريدة **مايو** التى تهتم بكل قضايا الكون الا قضايا مصر الحقيقية أدلت بدلوها **واتهمت حزبى التجمع والناصرى بالمبالغة وإثارة الفتنة**.وحقيقة الأمر أنه ليس هناك أية مبالغة فى الأمر. إن محاولات الملاك الذين حصلوا على حكم قضائى انتزاع الأرض من المستأجرين قد أسفرت عن مواجهات دامية سقط فيها العديد من القتلى والجرحى نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مركز طامية بالفيوم ومركز ناصر ببنى سويف، وعزبة **الزينى** بالدقهلية. وهذه مجرد «بروفة» لما سوف يحدث لو طبق القانون بالفعل فى أكتوبر.

سامر سليمان

ولا يملك المرء حينما يقترب من هذا الموضوع الا أن يسأل نفسه كيف جرأت الدولة على إصدار مثل هذا القانون الذى سوف يفتح عليها بدون أدنى شك أبواب الجحيم . إن الدولة بالتعريف هى الجهاز الذى يضطلع بمسئولية الحفاظ على النظام الاجتماعى.وهى وإن كانت وظيفتها الأساسية تحقيق مصالح الطبقة أو الطبقات الحاكمة فهى تتدخل حينما يتفاقم الصراع الطبقى لاجبار الطبقة السائدة على تقديم تنازلات إلى الطبقات المسودة وذلك حفاظا على بقاء النظام واستمراره وهذا ما يسميه **نيكوس بولانتزاس الاستقلال** النسبى للدولة الرأسمالية عن الطبقة الرأسمالية. كما أنها أيضا تضطلع بمهمة التوصل إلى حلول وسط بين الأجنحة المختلفة للطبقة الحاكمة فى صراعها على فائض القيمة.

آخذين فى الاعتبار هذه المقولة النظرية يصبح هناك احتمالان لتفسير إقدام الدولة المصرية على إصدار هذا القانون والاصرار على تنفيذه: الاحتمال الأول، هو أن إصدار القانون ينبع من رؤية أن طرد المستأجرين من الأرض سوف يحقق مصالح الرأسمالية ككل بما فيها الجناح الصناعى والمالى اضافة إلى الزراعى أى أن هذا القانون جزء لا يتجزأ من مشروع «التنمية» الرأسمالية التى تنفذه الدولة الآن؟ الاحتمال الثانى هو أن يكون هذا القانون صدر بفعل ضغوط الرأسمالية الزراعية أو المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك



الدولى أو كلاهما وألا يكون فى صالح الأجنحة الأخرى للرأسمالية.

إن الاجابة عن هذا السؤال أمر شديد الحيوية لفهم بنية القوة السياسية داخل جهاز الدولة ووزن الأجنحة المختلفة للرأسمالية داخل هذا الجهاز. كما أنه أساسى لفهم وتوقع مسار الصراع بين الفلاحين والدولة. فاذا كان هذا القانون لا يحقق إلا بعض المصالح الضيقة لملاك الأراضى فانه من المتوقع أن تتراجع الدولة عنه اذا ما لاقت مقاومة عنيفة. أما إذا كان هذا القانون نابع من حتميات «التنمية» الرأسمالية المطبقة الآن ففى هذه الحالة علينا أن نتوقع استماتة الدولة فى الدفاع عنه.

إن الفرضية الأساسية التى نطرحها هنا هى أن قانون طرد المستأجر ينضوى تحت استراتيجية عامة للتنمية الرأسمالية وأن العامل الرئيسى وراء إصداره ليس ضغوط قامت بها الرأسمالية الزراعية وملاك الأراضى ولكنه اختيار واع من الدولة. لم يقم أحد حتى الآن على حد علمنا بدراسة الوزن السياسى لطبقة الرأسمالية الزراعية وملاك الأراضى. ولكن المعطيات الأولية تشير إلى أنها من أضعف أجنحة الرأسمالية فى مصر سياسيا.فهى على سبيل المثال تفتقد إطارا تنظيميا كما أن مجال نفوذها الأساسى يكمن فى الريف وليس فى قلب جهاز الدولة. ومن الواضح أننا نتعامل مع الدولة هنا بوصفها ساحة Fieldللصراع. إذا كان هذا هكذا فانه من المستبعد أن يكون هناك «لوبى» من الملاك قد فرض القانون على الدولة.

فلماذا تصر الدولة اذن على تطبيق هذا القانون؟ من الواضح **أن الدولة تتعامل مع التحرير الاقتصادى باعتباره حزمةPackage من القرارات لا تقبل التجزئة ويجب تطبيقها فى جميع المجالات**.والدليل على ذلك أنها تزمع اصدار قانون يغير من علاقة المالك بالمستأجر فى المساكن القديمة رغم خطورة هذا القانون حيث أنه يمس قطاعات واسعة فى المدينة وبالرغم أيضا من عدم وجود «لوبى» قوى ومؤثر لملاك المساكن. بل أن هناك العديد من مستأجرى المساكن القديمة(فى الزمالك مثلا) ينتمون إلى النخبة الحاكمة.

قانون طرد المستأجر يطبق بالفعل

ما أردنا توضيحه فى الاسطر السابقة هو أن **قانون طرد المستأجر لم يأت وليد الصدفة ولكنه يندرج ضمن السياسة العامة للدولة لتعميق العلاقات الرأسمالية**. ما نود اضافته هنا والذى أيضا من شأنه أن يؤكد المقولة السابقة هو أن القانون لم يأت بجديد ولكنه فقط يكرس الاتجاه الذى تسير إليه العلاقات الاجتماعية فى الريف. وهذا الاتجاه هو تركز ملكية الأرض الذى ينصرف إلى اضمحلال وتقلص الملكيات والحيازات الصغيرة لصالح الملكيات الكبيرة .**أي انتقال حيازة الأرض من الفلاحين الصغار إلى كبار الملاك والرأسمالية الزراعية الصاعدة وتحول الفلاحين الصغار الى بروليتاريا فيما يسمى بعملية البلترة**. هذا الاتجاه أكد **ماركس** ومن بعده **لينين** فى كتابه تطور الرأسمالية فى روسيا على أنه التطور الطبيعى للعلاقات الرأسمالية فى الريف. وقد أكد **محمود عبد الفضيل**منذ السبعينيات على أن هذا الاتجاه قد أخذ مجراه فى مصر فى الستينات والسبعينات. وقد تعرضت أطروحة عبد الفضيل إلى الانتقاد من جانب العديد من الباحثين مثل **جون ووتربيرى ونيكولاس هوبكنز وجلفانيز** على أساس أن النموذج الذى طرحته الماركسية لتطور العلاقات فى الريف أى تركز الملكية ليس حتما وأنه لم يحدث فى مصر.

وزير العدل السابق يتحدى:

القانون سينفذ لأن اليسار فقد مصداقيته كقوة سياسية معارضة



المستشار
فاروق أبو النصر

على أن التطورات الجارية فى الريف المصرى فى السنوات الأخيرة تشير بقوة إلى أن نموذج ماركس ولينين ينطبق تماما على مصر وأن العوامل التى كانت تكبح هذا التطور قد استنفدت. وفقا **لسبرينجبرج** فان نسبة المساحة المؤجرة إلى المساحة الكلية انخفضت من ٤٠ بالمائة عام ١٩٦١ إلى ٢٥ بالمائة عام ١٩٨٢ وأن هناك ٩٠٠ الف فدان قد انتقلت فى هذه الفترة من حيازة المستأجرين إلى الملاك. أن ما أبطأ من عملية البلترة وجعل منها شبه بلترة فقط هى هجرة الفلاحين للعمل سواء فى المدن أو فى الدول العربية . فالاسرة التى كانت تحوز ملكيات صغيرة لم تكن تعتمد فقط على الدخل من الأرض ولكن أيضا على الدخول المتولدة من عمل بعض أفراد الاسرة الامر الذى سمح للعديد منها بالاحتفاظ بالارض. ولكن ازدياد معدل البطالة فى مصر وانسداد فرص العمل فى الدول العربية يعنى أن هذه الاسر يجب عليها الاعتماد أساسا على الأرض. **ولكن المشكلة الكبرى بالنسبة للفلاح الصغير والتى ظهرت فى السنوات الأخيرة فى سياسة التحرير التى ضاعفت من أسعار الاسمدة والمبيدات والتقاوى والقانون الجديد الذى ضاعف من إيجار الأراضى الزراعية الأمر الذى أدى فى النهاية إلى عدم قدرة الفلاح الصغير على الانفاق على الأرض.** وهذا يعنى أيضا أن إنتاجية الفلاحين الصغار فى انخفاض مستمر بالنسبة لكبار الملاك وهذا لن يؤدى فى النهاية إلا إلى اثقال الفلاحين بالديون (كما هو حادث بالفعل) وانتقال أراضيهم إلى كبار الملاك.

اليسار والمسألة الفلاحية

وإذا كان الاتجاه السائد فى الريف الآن هو تركيز الملكية وإن قانون طرد المستأجر سيسرع فقط من هذا الاتجاه فان ذلك يعنى أن **معركة الفلاحين الفقراء ليست فقط ضد القانون بل ضد مجمل السياسات الزراعية**. إن السياسات التى تمارسها الدولة الان فى الريف هى **سياسة تجويع وسحق لملايين من الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين بلا رحمة. ووفقا للبنك الدولى فان أجور العمالة الزراعية فى انخفاض مستمر منذ عام ١٩٨٥** ولن يؤدى تنفيذ القانون الجديد إلا إلى المزيد من انخفاضها حيث أنه سيؤدى إلى تحول الكثير من المستأجرين إلى عمالة ومن ثم زيادة عرض الايدي العاملة.

إن مركز الصراع الطبقى قد انتقل منذ عدة أسابيع وحتى شهر أكتوبر إلى الريف مما يعنى أن نتيجة هذا الصراع سيكون لها عميق الاثر على مجمل الحياة السياسية فى مصر. **لقد قررت الدولة تأجيل البت فى الموضوعات الحساسة مثل قانون العمل الموحد وقانون المساكن حتى تتضح نتيجة الصراع فى الريف وحتى لا تفتح جبهة أخرى فى المدن.** فاذا استطاعت الدولة قمع الفلاحين وفرض القانون فسوف تكتسب الثقة الكافية لكى تستدير وتسحق العمال والفقراء فى المدن. وإذا كان الهدف الاستراتيجى لليسار يجب أن يكون مناوئة سياسة الدولة بمجملها فى الريف والدفاع عن الفلاحين والفقراء والعمال الزراعيين وليس فقط المستأجرين فان **الهدف الآتى والعاجل هو إسقاط قانون طرد المستأجر باعتباره خطوة لكى تكتسب جماهير الفلاحين ثقتها فى العمل الجماعى .وهذه المعركة بالنسبة لليسار قضية حياة أو موت ، يكون فيها أولا يكون.**

إن تصاعد راديكالية المستأجرين فى الأسابيع الأخيرة مذهل وكان مفاجأة للجميع. على سبيل المثال قال اللواء **أحمد رشدى** مدير أمن الفيوم أن أحداث مركز طامية بالفيوم والتى سقط فيها العديد من الضحايا كانت مفاجأة لأجهزة الأمن أنه لم يتوقع أن يصل الصراع إلى هذه الدرجة من العنف وأكد أن الفلاحين فى القرية مسالمون. لقد أعلن العديد من المستأجرين عن تصميمهم على الموت فى الأرض دفاعا عنها. وهذه الراديكالية دفعت بعض القوى السياسية إلى تعديل مواقفها حتى أن حزب العمل المتحالف مع **البرجوازية الاسلامية أى الاخوان المسلمين والذى أيد رئيسه ابراهيم شكرى وقت صدور القانون عودة الأرض إلى الملاك على أن تعوض الدولة المستأجرين بأراض صحراوية جديدة(يا للرحمة) هذا الحزب غير موقفه فى أوائل شهر مايو الماضى ونادى باسقاط القانون من أجل توسيع قاعدة شعبيته.**

ولكن هل يستطيع أحد أن يتناسى أن القوة السياسية الوحيدة التى عارضت القانون منذ البداية من منطلق مبدأى كان اليسار؟.

حين سأل المستشار **فاروق سيف النصر** وزير العدل عام ١٩٩٢ عن إمكانية تطبيق هذا القانون فى ظل المعارضة المتوقعة له قال بكل ثقة أن القانون سينفذ لان اليسار قد فقد مصداقيته كقوة سياسية معارضة . فهل يدحض اليسار توقعات هذا المستشار؟ وهل يثبت اليسار أنه المتحدث الفعلى باسم كل الطبقات والفئات المقهورة وليس فقط قائد حركة التنوير؟.

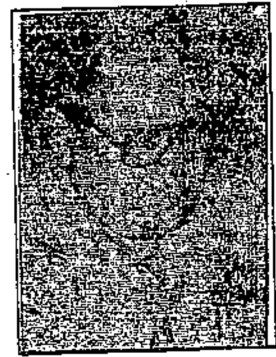


من وراء شائعة إحراق محصول القمح

عريان نصيف

أن نعارض الحكومة.. فهذا حقنا لأننا نختلف مع مجمل توجهاتها السياسية والاقتصادية وأن ندين سياساتها فى المجال الزراعى.. فهذا واجبنا لما تسببه هذه السياسات من اهدار للزراعة وللفلاحين. ولكننا -رغم ذلك- يجب أن نكون شديدى الحذر من مخطط أمريكى لا يكتفى بما تحققه هذه السياسات الزراعية من مصالح مباشرة وغير مباشرة له، ولكنه يسعى دائما إلى استثمار هذه السياسات المدمرة لكى **يحكم حولنا الحصار الذى لا يمكننا من خلاله الخروج من اسار الفجوة الغذائية أو التقليل منها** . مستخدما فى سبيل ذلك كل أسلحته السياسية والاقتصادية والتدميرية بما فيها سلاح«الشائعات».

مؤامرة أمريكية جديدة على القمح المصرى



عبد السلام جمعه

د. محمود الشريف

مسئول زراعي يأكل حبات القمح أمام كاميرا صباح الخير يا مصر!!

ولقد شهدت بدايات -وحتى منتصف الشهر الماضي -واحدة من أخبث هذه المؤامرات الأمريكية التى استهدفت **محورا رئيسا للاقتصاد المصري وللغذاء المصري وهو محصول القمح** فجأة -وبسرعة انتشار الحرائق في الريف- سرت شائعة مفزعة«**محصول القمح هذا العام مصاب باشعاعات تسبب السرطان لمن يأكل منه**»!! .ليس هذا فحسب ، بل وحتى يزداد الفراغ بين الزراع..«الوزارة تقوم باحراق المحصول في الحقول ولن تقدم للفلاحين سوى تعويضات رمزية»!!.

.. والذعر ينمو ليس بين المزارعين فحسب، بل داخل المجتمع كله. فالمساحة المنزرعة قمحاً هذا العام تجاوزت **٥ر٢ مليون فدان والقمح** هو المحصول الغذائي الرئيسي للشعب كله. .. ويحتار الفلاحون- أمام سريان وتعاظم وتكثيف وقائع للشائعة- ماذا يفعلون؟..

* هل يتركون محصولهم لوزارة الزراعة تحرقه أمام أعينهم في الحقول؟.

* هل يحصدونه «بدري» ويبيعونه بسعر رخيص ولكن أفضل من التعويضات الرمزية للحكومة؟.

* هل سيأكلونه رغم ما سيسبب لهم ولأولادهم من الاصابة بالسرطان؟.

.. وعندما يرتفع فجأة صوت عاقل وسط هذه الفوضى متسائلا«أي حقول قد تم إحراقها»؟.

تكون الشائعة جاهزة بالرد محددة **قرية بخلاف التى ارتفع فيها هذا التساؤل!** وفي هذه القرية الأخرى تتحدد قرية ثالثة.. وعندما لا يجد أهل محافظة «الشرقية» صحة لعمليات الاحراق هذه.. يتسرب التحجج.. لقد ابتدأوا بحرق المحصول في« دمياط».. وهكذا .. حالة كاملة من الفوضى والرعب ، تمتد من قرية لأخرى ومن محافظة لمحافظة بل وتمتد أيضا- بطبيعة الحال- عبر بعض المجالات الاعلامية والمجتمعية بل والسياسية الهامة والمؤثرة.

.. وعندما تحرك المسئولون .. كانت الشائعة قد أصبحت أسرع منهم بكثير ، لذلك لم يصدق الكثيرون المسئول الزراعي الذى قام-**في برنامج «صباح الخير يا مصر»** وتناول عدة حبات وأكلها في البرنامج أمامهم. «**فمن أدرانا أنها من نفس القمح المصاب**»؟!.

.. والفلاح المصري- بحكم خبرته المريرة على مدى آلاف السنين- يتسم بالتشكك وعدم التصديق بسهولة، ولقد انقذته هذه السمة من التعجل بتدمير محصوله بيديه وحصاده قبل موعده، بأن اتصل الزارعون ببعضهم البعض في القرى المختلفة ثم في المراكز المختلفة ثم في المحافظات المختلفة.. وتأكد لهم أنها شائعة.

..من وراء الشائعة؟.

هل«جن» الناس -على حد تعبير بعض السادة المسئولين الكبار- وأصبحوا يؤلفون الشائعات ويصدقونها؟.

أم **هوتآمر من وزارة الزراعة- كما يرى بعض**«الأذكياء السياسيين»-حتى تبعد الفلاحين عن التفكير والحركة في القضية الفلاحية/ الزراعية الساخنة وهي العلاقة الايجارية؟

.. في الحقيقة، لم يجن الفلاحون ولم تتآمر وزارة الزراعة..

ولكن هنالك أسبابا وعوامل موضوعية ، أدت إلى سريان هذه الشائعة.

- اصابة محصول القمح في بعض المواقع هذا العام بمرض«**الصدأ الأصفر**» الذى يدمر السنبلة ، سواء **لرداءة بعض أصناف التقاوى الذى وزعتها وزارة الزراعة** (كما يرى المزارعون)، أو نتيجة سوء الأحوال الجوية من صقيع ومطر (كما ترى الوزارة) .وعلى الرغم من محدودية هذه الاصابات وعدم تواجدها بشكل كبير في المحافظات الرئيسية لزراعة القمح(**وهي الشرقية والغربية وكفر الشيخ**)، إلا أن هذا العامل قدم بعض المصداقية للشائعة.

٢- حالة التوتر غير العادية في هذه المرحلة بين المزارعين وبين وزارة الزراعة نتيجة سياساتها التى أدت -تحت أي مسميات تضعها الوزارة ولاتهم الفلاح- إلى الاضرار بمصالحه من كافة النواحي:

* الارتفاع الكبير والمتوالي في أسعار مستلزمات الانتاج.

* مشاكل الزراع مع بنوك القرى ودخولهم إلى السجون أو تهديدهم بذلك نتيجة حسابات ربوية- ومحل شك- من جانب هذه البنوك **والبنك الرئيسي للتنمية الزراعية**.

* الحالة النفسية الرهيبة للمستأجرين من جراء اصرار الوزارة على نفاذ المرحلة النهائية **للقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢** والتي تقضي بحق الملاك في طردهم من الأرض. ولا شك أن حالة التوتر هذه **تجعلمن السهل على الفلاحين ألا يستبعدوا أي أضرار قد تحيق بهم من هذه**

الوزارة.

٣-ما يعلمه الجميع- وليس خافيا على أحد- من الحماس الخاص **لوزارة الزراعة في مجال ما يسمى التطبيع مع العدو الصهيوني** بما يشمله ذلك من استيراد بعض المواد أو المنتجات الزراعية الملوثة بالأمراض (مثل بذور وتقاوي بعض المحاصيل وخاصة الخضرية- المخصبات الاسرائيلية المبيدة للتربة- المبيدات الضارة بصحة الانسان.. الخ).

ولربما كان هذا الاعتبار عاملا رئيسيا لانتشار الشائعة(فلم لا تكون الوزارة قد استوردت من اسرائيل تقاوي قمح محملة بالاشعاعات ومسببة للأمراض؟!).

اذا كانت العوامل السابقة قد ساعدت على سريان وكثافة الشائعة، فان السؤال الرئيسي والخطير.. هو.. من الذي أطلق هذه الشائعة أصلا؟ ومقولة **«ابحث عن صاحب المصلحة»**، ليست قاعدة هامة في علم الإجرام فحسب، بل في علم الاقتصاد أيضا.

ومن نفس المصدر الموثوق به والذي أكدنا من خلاله- في **العدد ٥٨/ ديسمبر ١٩٩٤ من مجلة «اليسار» -اصدار السفارة الأمريكية بالقاهرة** بيانا في شهر أكتوبر ١٩٩٤، تشكك فيه من قدرة مصر على تحقيق هدفها طويل الأجل للاكتفاء الذاتي من الحبوب أو حتى على زيادة انتاجها منها. وتحدينا السفارة الأمريكية أن تنفي صدور هذا البيان منها في مواجهة تيار**«الحملة القومية للنهوض بانتاجية القمح»**.من نفس هذا المصدر الموثوق به. ننشر -لأول مرة- الخبر التالي، الذي يوضح- على ضوء نظرية «ابحث عن صاحب المصلحة- «القرة الخفية» التي كانت وراء هذه الشائعة المدمرة:

عقد في القاهرة في**شهر أبريل ١٩٩٧**، اجتماع هام وموسع لكافة العناصر المسئولة والنشطة في كل من **مجلس القمح الأمريكي**، **ومركز معلومات القمح الأمريكي** باشراف **هيئة التنمية الأمريكية بالقاهرة**.

وكان من أهم **قرارات وتوصيات** هذا الاجتماع:

(١) القيام بحملة إعلامية وإعلانية واسعة ومكثفة يتأكد منها **اظهار التمايز بين القمح الأمريكي وكافة الأصناف** الرديئة- أو الأقل جودة- المحلية والعالمية الأخرى.

(٢) النظر في تقديم تسهيلات و«امتيازات» كبيرة لمستوردي القمح والدقيق الأمريكي إلى مصر.

(٣). تقديم كافة الامكانات التي تتيح ضم أكبر عدد ممكن من أساتذة الجامعات المصرية في مجالي الزراعة والاقتصاد الزراعي وكذلك من الخبراء الزراعيين- المصريين الحكوميين، إلى حركة المجلس والمركز، مع ضرورة مراعاة «ظروف» كل منهم، بحيث تكون علاقته **مباشرة أو غير مباشرة ، معلنة أو غير معلنة.**

هل هناك افتئات على الصديق الأمريكي، أو ربط متعسف بين هذا الاجتماع القمحي الأمريكي الذي عقد في القاهرة ومن البديهيات أن يكون جهاز **المخابرات المركزية الأمريكية له دور رئيسي في** تنفيذ قراراته بوسائله المتعددة- وبين سريان هذه الشائعة التي كادت أن تتسبب في دمار كامل لمحصولنا من القمح لعام كامل؟.

.. هل نعود لنظرية «صاحب المصلحة»؟ لنؤكد ذلك الاستنتاج؟.

*مصر-وفق تقرير **مجلس القمح الدولي عام ١٩٩٣** ،واحصاءات مجلس القمح الأمريكي عام **١٩٩٤ هي ثاني دولة** في العالم في حجم استيراد القمح.

* النسبة الأكبر-**الأقرب المكلية** -من صادرات مصر من القمح ،من أمريكا.

*فاتورة القمح المستورد من أمريكا وصلت عام **١٩٩٤ إلى ٢ مليار ٣٥٠ ألف جنيه** أصرت أمريكا على سدادها نقداً وبدون أي تيسيرات مصرفية.

*وصل التحكم من الصديق الأمريكي تجاه احتياجنا القمحي منه، ليس فقط إلى المغالاة في رفع الأسعار، أو التلاعب بمواعيد الشحنات ولكن إلى أن تكون مصر- لشديد الأسف -ليست من الدول العشرين المستوردة للقمح الأمريكي التي وقعت أمريكا معها على اتفاقية ايقاف التصدير عند الاصابة بالنطر. ولم يتضح هذا الموقف الأليم **الا عند رفض هذه الدول للقمح الأمريكي المصاب بالفطر عام ١٩٩٦ ولم يكن منها مصر**.

*اتفاق جولة أورجواي **(المعروف باسم اتفاقيات الجات)** سيترتب عليه المزيد من التحكم الأمريكي في حجم وسعر احتياجاتنا القمحية المستوردة منها.

.. إن الولايات المتحدة الأمريكية -ما كان لها وفقاً لسياساتها ومصالحها- أن تدع مصر تخرج- ولو قليلا -من عنق زجاجة الفجوة القمحية.

-ومن هنا كان بيان السفارة الأمريكية -غير المسبوق في استفزازه -مع بدء الدعوة إلى**حملة قومية لرفع انتاجية القمح**.

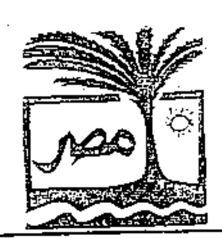
ومن هنا كان التوتر الأمريكي من مجرد التحرك الضئيل في زيادة كمية القمح المنتجة (فرغم **محدودية نتائج الحملة القومية للقمح** ورغم أن استيرادنا للقمح ما زال يدور في حدود «**مليون طن سنويا**» إلا أن هذه الحملة القومية -برئاسة**د. محمود شريف**- قد استطاعت -على الأقل -زيادة المساحة المنزرعة بالقمح بنسبة**أكبر من ١٣٪ أي ما يقرب من نصف مليون فدان**.

-ومن هنا كان الانزعاج الأمريكي من أن تتحول القضية إلى بعدها **السياسي** ، كما عبر عن ذلك **د.عبد السلام جمعه** المشرف العام على برنامج القمح في تفنيده وانتقاده لرؤية **السيد/ ج دنيس**المدير التنفيذي لمجلس الحبوب الدولي من خلال ندوة الحبوب والماء والقرار السياسي التي عقدها مركز الدراسات العربية بلندن في مارس ١٩٩٦ ، بقوله المحدد «نحن في الدول النامية ننظر لمحاصيل الحبوب بالذات على أنها **محاصيل سياسية واجتماعية واستراتيجية** لابد من العمل على زيادة ناتجها المحلي والاعتماد على الذات في توافرها».

**

إن معركتنا من أجل الاعتماد على الذات في توفير القمح وتضييق الفجوة القمحية وفق مخطط تراكمي ومتطور، معركة شرسة ستخوضها أمريكا بكل عنف، ولسنا نحن الذين نسعى إلى ذلك ولكنها هي التي تؤكد ذلك على لسان **وكالة المخابرات المركزية** ، ففي تقريرها الذي أعدته عام ١٩٧٤بناء على طلب **هنري كيسنجر** قبيل انعقاد **مؤتمر الغذاء العالمي** بروما، تقول ما نصه «إن نقص الحبوب في العالم من شأنه **أن** يمنح الولايات المتحدة الأمريكية سلطة لم تكن تملكها من قبل.إنها سلطة تمكنها من ممارسة سيطرة اقتصادية وسياسية تفوق تلك التي مارستها في السنوات الأخيرة التي تلت الحرب العالمية الثانية».

ولذلك فليس من **الغريب** أن تلجأ أمريكا-في سبيل الحفاظ على هذه السلطة العاتية- إلى اتباع كافة الوسائل من **الانقلابات حتى الشائعات**.ولذلك أيضا فعلينا الاستمرار والصمود في هذه المعركة الشرسة ،ولعل أهم **أسلحة** مصر في هذا السبيل هو رعاية **العنصر البشري** ، الفلاح المنتج القادر- في الأساس- على تحقيق النصر في هذه المعركة الوطنية.



الموازنة العامة للدولة
يمولها الفقراء
ويجني ثمارها الأغنياء

تبدو الموازنة العامة للدولة بالنسبة للمواطنين ولكثير من الساسة والمشتغلين بالعمل العام مجموعة من الارقام و والالغاز يستحيل فهمها أو التعامل معها. وتحرص الحكومات المعادية للديمقراطية وأجهزة إعلامها ودعايتها على تأكيد هذا المعنى فى أذهان الرأى العام حتى لا يفكروا فى الاقتراب من الموازنة وتفهمها ومناقشتها. على العكس تماما فى الدول الديمقراطية،حيث الحرص على التبسيط والتوضيح والفهم،لكى يدرك كل مواطن الابعاد الحقيقية للموازنة باعتبارها الترجمة الحقيقية لسياسات الحكومة فى كافة المجالات.

خالد البلشي



د. محيى الدين الغريب — د. كمال الجنزورى

وقد بدأ مجلس الشعب فى ٢٤ مايو الماضى مناقشة الموازنة العامة للدولة عن عام ١٩٩٧-١٩٩٨. ورغم أن الحزب الحاكم قد استولى على أكثر من ٩٥٪ من مقاعد مجلس الشعب فى أسوأ انتخابات شهدتها مصر على امتداد تاريخها النيابى الطويل،فالعدد القليل من نواب المعارضة «**التجمع-الوفد-الناصرى**» أضفى حيوية على هذا النقاش ،وكشف الكثير من السياسات الحكومية المنحازة ضد الشعب المصرى التى عكستها بوضوح هذه الميزانية.

تقول الحكومة فى البيان المالى لمشروع الموازنة لسنة ٩٧/ ١٩٩٨ أن حجم الموازنة قد زاد ليصل إلى **٨٣٫٣** مليار جنيه. بزيادة قدرها **٥٫٨** مليار جنيه عن ميزانية العام السابق كما تتحدث الارقام فى الموازنة عن انخفاض نسبة التضخم فى الموازنة الجديدة وانها لن تتعدى نسبة ٦٪ مما سيؤدى لارتفاع مستوى المعيشة. وتضيف أن إجمالى الموارد العامة المتاحة فى مشروع الموازنة الجديدة قد وصل إلى٩٢٪ من قيمة الموازنة ،حيث وصلت قيمتها إلى **٧٦٫٤** مليار جنيه. وان نسبة العجز فى الموازنة لن تتجاوز **١٫٢** ٪ ليكون أقل من عجز الموازنة فى انجلترا وفرنسا. وتتحدث الموازنة عن أن **٣٦**٪ من إجمالى الموازنة تم توجيهه إلى البعد الاجتماعى.منها**٦٫٤ مليار جنيه لدعم السلع والادوية والالبان ، ١٣٫٧ مليار للانفاق على الخدمات التعليمية مقابل ١٢٫١ مليار جنيه فى العام السابق. ورصدت الموازنة ٢٫٣ مليار جنيه للوفاء بمتطلبات علاج المواطنين وتحسين الخدمات الصحية، مقابل ٢٫٢ مليار جنيه فى العام الماضى بزيادة ٠٫١ مليار جنيه.كما رصدت الموازنة ٧٫١ مليار جنيه للمساهمة فى مد مظلة**



د. جودة عبد الخالق



د. ابراهيم سعد الدين

التأمينات الاجتماعية.

وتؤكد الحكومة في بيانها المالي **التزامها بعدم فرض أية أعباء ضريبية جديدة على المواطنين** مؤكدة في الوقت نفسه على تحصيل **٤ مليارات جنيه** ضرائب إضافية. من خلال توسيع المجتمع الضريبي والقضاء على التهرب الضريبي من ناحية، وتحديث وتطوير النظام الضريبي وإدارته بأسلوب اكفأ يضمن تحصيل حق المجتمع في إطار العدالة. ليتم تحصيل **١٣ مليار جنيه** ضرائب مبيعات بزيادة قدرها ٥ر١ مليار **جنيه** عن العام السابق ولتحقق الجمارك ١٠ **مليارات جنيه**. ولتزيد حصيلة الضرائب على الدخل بنسبة ٧٪ وتقول الأرقام أن حصيلة الضرائب المباشرة سوف تصل إلى **٢٢ مليار** جنيه مقابل ٥ر٢٠ مليار جنيه في العام السابق.

كما تؤكد الحكومة التزامها بسداد أعباء الدين العام والتي تصل إلى ٥ر٢٣ مليار جنيه في مواعيدها . يتحمل الدين العام الداخلي منها ٣ر١٨ مليار جنيه بينما يتحمل الدين العام الخارجي ٢ر٥ مليار جنيه. ويطمئن وزير المالية د. **محيي الدين الغريب** -الاستاذ بكلية السياسة والاقتصاد- المواطنين إلى **أن الدين العام الداخلي بعكس الدين الخارجي ليس عبئا على الاقتصاد القومي .وان قيمته لم تتعد ٦ر١٣١ مليار جنيه!.**

وهكذا يبشر د. **محيي الدين الغريب** المواطنين من خلال البيان المالي لمشروع الموازنة ان مصر **قد دخلت إلي حلبة النمور الآسيوية واننا نسير قدماً على طريق الرخاء.. وان مصر بدأت في جني ثمار الاصلاح الاقتصادي.** ولذلك فان الحكومة ستتوسع في عمليات الاصلاح الاقتصادي وفي بيع وحدات القطاع العام خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الموازنة الجديدة ما قيمته **٣ مليارات جنيه** والذي سيعود علينا بزيد من التقدم.

بالطبع هناك مسافة واسعة بين الوهم الذي تروج له حكومة **د. كمال الجنزوري** وبين **الحقيقة** التي تكشفها القراءة الدقيقة الواعية للميزانية.

في الاجتماع الذي عقدته اللجنة الاقتصادية لحزب التجمع الوطني التقدمي وحضره د. **جودة عبد الخالق** أمين اللجنة .وكل من د. **ابراهيم سعد الدين** ،د. **فرج عبد الفتاح**، د. **صلاح صاميش** ، د. **محمد نعمان** ، **السفير عزيز سيف النصر، أبو المعاطي السندوبي**، هاني شكر الله، **فتحي إبراهيم**.دار نقاش تفصيلي جاد حول الموازنة كشف عن مجموعة من الحقائق الهامة ، رغم السرية التي تفرضها الحكومة على كثير من الارقام والبيانات والمؤشرات التي تم على أساسها تحديد الأرقام الواردة في الموازنة ، بحجة أن إعلانها يضر بالأمن القومي.

أولى هذه الحقائق أن كثيراً من الأرقام الواردة في الموازنة غير صحيحة.

تقول الحكومة أن معدل التضخم لن يزيد عن ٦٪ ، وأن معدل النمو وصل إلى ٤ر٧٪ وأن عجز الموازنة انخفض إلى ٢ر١ ٪ وفي ظل غياب كثير من البيانات والأرقام يستحيل الوصول إلى الأرقام الفعلية التي تصحح الأرقام الواردة في الميزانية .. ولكن المؤكد أن هناك مبالغة في أرقام الحكومة. فلو صحت ما تزعمه لانعكس ذلك على أحوال المواطنين . بارتفاع في مستوى المعيشة، وتوقف الارتفاع اليومي للأسعار ، أو على الأقل وقوف الغلاء عند حد معين.

والتلاعب في الأرقام في الموازنة لا يقف عند حدود الأرقام السابقة، بل يكاد يكون ظاهرة عامة.

فمثلا تقول الحكومة إن متوسط دخل الفرد ارتفع في نهاية عام ١٩٩٦ إلى ١٢٥٠ **دولاراً سنويا** في حين يقول تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي في عام ١٩٩٦ ويتكلم عن الوضع في مصر عام ١٩٩٤ (آخر تقارير البنك الدولي) :ان متوسط دخل الفرد في مصر عام ١٩٩٤ وصل إلى **٧٢٠ دولار في العام. فهل زاد متوسط دخل الفرد في مصر بمقدار ٧٠٪ خلال العامين الماضيين ليرتفع متوسط دخل الفرد الشهري من ٦٠ إلى ١٠٠ دولار شهريا ؟!.**

وتؤكد الحكومة أن حجم الدين الداخلي لم يتعد ٦ر١٣١ مليار، **بينما يسجل البنك المركزي ارتفاع حجم الدين الداخلي إلى ٣ر١٥٠ مليار جنيه.**

وتقول الحكومة إنها لن تفرض أعباء جديدة على المواطنين ، بينما تسجل في مشروع الموازنة **ان ضريبة المبيعات** والتي يتحمل عبئها المواطن العادي **ستزيد بمقدار ١٣٪ كذلك ستزيد الضريبة على الدخل بنسبة ٥ر٧٪.**

** **الحقيقة الثانية** تتعلق بالأجور. فالموازنة تقرر زيادة في الأجور تقدر بحوالي ٨ر١ مليار جنيه بزيادة قدرها ١٢٪ عن العام السابق وهي زيادة لا تتناسب مع الأعباء الإضافية الملقاة على عاتق المواطنين .فالأجور لا زالت ضعيفة ولا تفي بمتطلبات المواطنين المعيشية حيث اثبتت الدراسات **أن المواطن المصري يتحمل ١٠ مليارات جنيه سنويا على شكل دروس خصوصية أي أن أعباء الدروس الخصوصية تساوي نصف القيمة المخصصة للأجور في الميزانية والتي تصل إلى ٤ر٢٠ مليار جنيه سنوياً.** كما زادت الأسعار بشكل عام بأكثر

ميزانية الدولة



ابراهيم الدسوقي

من ٣٠٪ منذ ١٩٩٢ وحتى الآن. وزادت أسعار الدواء تحديدا بنسبة تتراوح بين ٣٠ و ٤٠٪ في العام الماضي فقط. وهي أمثلة تؤكد أن الأجور الحالية تعجز عن تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين.

ويزيد الأمر سوءاً أن الأجور لا توزع بشكل عادل على الفئات المختلفة حيث تبلغ الأجور الأساسية ٦٨٦٧ مليوناً ، بينما بلغت المكافآت والمزايا النقدية ٧٩٧٨ مليوناً وتتجه هذه المكافآت والمزايا النقدية إلى فئات الادارة العليا بينما لا يحصل عامة المواطنين الاعلى الاجر الاساسي فقط ، بل أن توزيع الأجور يتفاوت من وزارة لأخرى نتيجة لتفاوت نصيبها من الأجور المتغيرة تفاوتاً كبيراً. فتصل في بعض الجهات من ٤ إلى٥ أضعاف المرتب الأساسي وفي البعض الآخر يبلغ الأجر المتغير الحد الأدنى والذي يتراوح بين ١٠ و١٥٪ من المرتب الأساسي.

ويلفت النظر أن أعباء المعاشات التي تتحملها الخزانة العامة وهي ٦ر٤ مليار جنيه لم تزد عن العام الماضي، أي أن دخول أصحاب المعاشات تنخفض بنسب التضخم والتي تصل إلى ٦٪.

** **والحقيقة الثالثة** تتعلق باعتمادات التعليم في الموازنة .. فنظرة سريعة إلى نصيب التعليم في الموازنة الجديدة نجده قد زاد بشكل مطلق . ولكننا لو نظرنا إليه بصورة نسبية تضع في اعتباراتها **معدلات التضخم والزيادة السكانية والزيادة في الأسعار سنجد أن الوضع لم يتغير إن لم يكن قد قل عن العام الماضي.**

فمثلا في مجال الاستثمارات بقطاع التعليم ، كان من المفترض في الخطة الخمسية الماضية أن يتم بناء ١٥٠٠ مدرسة كل عام. وقد تحقق ذلك في العامين الأول والثاني. ولكن اعداد المدارس المنشأة بدأ في التناقص منذ العام الثالث حيث تراوح ما أنشئ فيه من مدارس من ٩٠٠ إلى ١٠٤٠ مدرسة. ويستمر التناقص في العام الرابع ليكون اجمالي ما أنشئ خلاله من ٦٠٠ إلى ٧٠٠ مدرسة فقط. على الرغم من أن مخصصات الاستثمار في مجال التعليم كانت في تزايد مستمر من عام لآخر. إلا أن الزيادة في الأسعار ابتعلت الزيادة في المخصصات بل وابتعلت جزءاً من المخصصات نفسها.

فماذا لو أضفنا إلى هذا العامل معدلات التضخم والزيادة السكانية.

ومما يزيد الأمر سوءاً أن السياسات المالية التي تنتهجها الحكومة في قطاع التعليم سياسات غير سوية حيث توجه ٦٨٪ من ميزانية التعليم إلى الأجور. تحصل الأجور الثابتة منها على ٣٤٪ بينما يكون نصيب الأجور المتغيرة ٦٦٪ في صورة مكافآت وحوافز تكون غالبا من نصيب الفئات العليا وهي تساوي ٤٠٪ من حجم الميزانية المخصصة للتعليم.

وهكذا لا يحصل المعلم الصغير الذي هو أساس العملية التعليمية إلا على الفتات. وبدلاً من أن تقوم الوزارة باعادة توزيع المرتبات بشكل عادل عن طريق دمج المكافآت والحوافز في المرتب الأصلي مما سيؤدي لارتفاع مرتب الفئات الدنيا من المعلمين من ٣ إلى أربعة أضعاف. فلقد رصدت الوزارة من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ مليون جنيه توزع على ٦٠٠ الف مدرس ليكون نصيب كل واحد منهم ٥٠ جنيها سنويا أي بواقع ٤ **جنيهات شهرياً تحت بند تحسين أحوال المعلم ومواجهة الدروس الخصوصية.**

وفي حين ترصد وزارة التربية والتعليم ٢٠٠ مليون جنيه للتأمين الصحي على ١٥ مليون طالب بواقع ٦ جنيهات للطالب سنوياً . أي بمعدل ٥٠ قرشاً لكل طالب في الشهر . نجد أنها توسعت في تعميم **مدارس الفصل الواحد** في قرى مصر (٤٠٠٠ قرية) لتصل إلى ٣٠٠٠ مدرسة **تتكلف الفرصة التعليمية الواحدة في كل منها ٥٧٠٠ جنيه أي أكثر من تكلفة الفرصة التعليمية في الجامعة بمرة ونصف،** في حين أنه كان من الممكن الاستعاضة عن هذه المدارس بوحدات منفصلة أو بتوفير وسائل مواصلات لنقل الطلاب إلى أقرب مدرسة إليهم.

وتوسعت الوزارة في تجارب التعليم عن بعد والتي تكلفت ٣٠٠ مليون جنيه في حين تؤكد التقارير الحكومية أن من ١٥٪ إلى ٢٠٪ من الطلاب لا يجدون مقاعد للدراسة أو يجلسون على مقاعد غير صالحة للاستخدام .كما تؤكد الدراسات أن غالبية المدارس الابتدائية لا يوجد بها معامل للعلوم. **وهكذا تضيع موارد التعليم على جوانب الانفاق المظهري في حين لا تنال الجوانب الأساسية للعملية إلا القليل فتدني الخدمة التعليمية من سيئ إلى أسوء.**

**** القضية الرابعة هي قضية الصحة** فعلى الرغم مما وصل إليه حال مستشفيات وزارة الصحة من ترد، والارتفاع المستمر والجنوني في أسعار المستلزمات الطبية والدواء، وحاجة كثير من مستشفيات وزارة الصحة إلى التحديث وإدخال الكثير من الاجهزة المتطورة ذات الأسعار العالية والتي نحن في أمس الحاجة إليها وحاجة كثير من الأماكن إلى إنشاء مستشفيات جديدة بها. فان ميزانية وزارة الصحة لم تزد عن العام الماضي الا بـ ١ر٠ مليار جنيه حيث كانت ٢ر٢ مليار جنيه في ٩٧/٩٦ وأصبحت ٣ر٢ مليار جنيه في ٩٧/ ١٩٩٨ .وكان مطلوبا ان لا يقل الانفاق على الصحة عن ٥٪ من الانفاق في الموازنة. ويطالب د. **سمير فياض بزيادتها إلى ٧٪ من الانفاق العام في الموازنة وذلك لمواجهة الحالة الصحية المتدنية في البلاد ومواجهة الزيادة في أسعار الخدمة الطبية والدواء والتي تجعل**

الطبقات الدنيا والمتوسطة بل **والشريحة الأولى من الطبقة العليا لا تلجأ لاستخدام الخدمة الطبية إلا في الحالات المرضية الشديدة** وعلى اعتبار أن استخدام الخدمة الطبية يدخل في باب الكماليات والرفاهية الزائدة عن الحد.

القضية الخامسة هي قضية الضرائب والاصلاح الضريبي يعتمد مشروع الموازنة في حصيلته على الجباية من الفقراء حيث حول الهيكل الأساسي للنظام الضريبي إلى الاعتماد على التوسع في **الضرائب غير المباشرة**(ضريبة المبيعات والدمغة والرسوم المقررة على المحليات والجمارك). بدلاً من الاعتماد على **الضرائب المباشرة كضريبة الدخل وضرائب الأرباح التجارية والصناعية.**

فرسوم الجمارك وضريبة المبيعات يسهمان بحوالي ٢٤ مليار جنيه من الايرادات بزيادة قدرها ٢ مليار عن الضرائب العامة. باضافة حصيلة ضريبة الدمغة والتي تقدر بحوالي ٤ مليارات جنيه يكون المجموع ٢٨ مليار جنيه. **أي أن الضرائب غير المباشرة تمثل ٥٦٪ من حصيلة الضرائب يتحملها محدودو الدخل والفقراء سواء عن طريق تحصيلها في صورة رسوم مباشرة وزيادة في الأسعار على السلع التي تتحمل ضريبة المبيعات وهكذا. يساهم الفقراء بحوالي ٣٥٪ من جملة إيرادات الميزانية في صورة ضرائب غير مباشرة.**

أما بالنسبة للضرائب المباشرة والتي تدعي الحكومة أنها ستقوم بمحاربة التهرب الضريبي في قطاعها ، لتصل حصيلة المتوقع تحصيله منها إلى ٢٢ مليار جنيه تكشف الموازنة عن الآتي:

قطاع البترول وقناة السويس والبنك المركزي يسهمون بحوالي ٦٩٪ من حصيلة الضريبة المباشرة.

موظفو الدولة وقطاع الأعمال العام يتحملون ١١٪ من قيمة هذه الضريبة في صورة ضرائب تحصل على المرتبات.

أي أن الحكومة تتحصل ٨٠٪ من قيمة الضرائب المباشرة لا يحدث بها أي تهرب ضريبي.

- والقطاع الخاص يتحمل ٢٠٪ من الضرائب المباشرة. وهذه هي الجزئية التي تعهدت الحكومة بمحاربة التهرب الضريبي فيها. والتي من المتوقع أن تصل حصيلتها إلى ٤ر٤ مليار جنيه بزيادة قدرها ٣ر٠ مليار جنيه . على الرغم من ان احصائيات مصلحة الضرائب في عام ٩٦/٩٧ تؤكد أن **حجم التهرب الضريبي قد وصل إلى ٦ مليارات جنيه.** فأي حرب تلك ضد التهرب الضريبي؟!.

وهكذا! نبينما بدفع الفقراء الضرائب تصل **الاعفاءات الضريبية للمستثمرين إلى ٨ مليارات جنيه. أي ضعف ما يتم تحصيله من ضرائب من القطاع الخاص.**

القضية السادسة هي قضية الدين العام الداخلي والخارجي. تقول الحكومة إن الدين العام الداخلي ٦ر١٣١ مليار جنيه في حين تؤكد نشرة البنك المركزي -كما سبق القول- أن الدين الداخلي بلغ ٣ر١٥٠ مليار جنيه.

وتتعامل الحكومة باستهانة شديدة مع الدين العام الداخلي حيث ركزت الحكومة في البيان المالي لمشروع الموازنة على أن الدين العام الداخلي على عكس الدين العام الخارجي ليس عبئا على الاقتصاد القومي. على الرغم من أن الأرقام الواردة بمشروع الموازنة تقول تقول ان **اعباء خدمة الدين العام المحلي ٣ر١٨ مليار جنيه في حين أن أعباء خدمة الدين الخارجي ٢ر٥ مليار جنيه** ، وأن أعباء خدمة الدين الداخلي تزيد مرتين ونصف عن إجمالي المخصص للاستثمارات في الموازنة العامة، ويساوي عشرة أضعاف اجمالي المخصص للانفاق على التعليم والبحث العلمي، وثلاثين ضعفاً لاجمالي المخصص للخدمات البيئية والصحية.

وباضافة أعباء الدين الخارجي (٢ر٥ مليار جنيه) عليه يكون مجموع **المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الدين العام ٩ر٢٣ مليار جنيه، يزيد بمقدار ٣ مليارات جنيه عن المخصص للأجور في الموازنة العامة . بل أنه يرتفع إلى ٢٨٪ من إجمالي الانفاق العام في مشروع الموازنة.**

أي أن هذه الموازنة هي موازنة لسداد فوائد الديون وأقساطها وليست موازنة للتنمية . ومما يثير التساؤل أن تظل الدولة محتفظة باحتياطي قدره ١٨ مليار دولار وتستثمرها كودائع لتحصل على ٦٪ كفوائد في حين تقترض بالجنيه المصري لتدفع عنها فوائد تصل إلى ١٣٪ بما يزيد من حجم الدين فتزداد الأعباء على المواطنين.

وفي ضوء هذه الحقائق كان منطقياً أن يرفض حزب التجمع الموازنة بأكملها وأن يلفت النظر إلى أنه كان من الضروري أن توضح الموازنة أين تذهب حصيلة بيع شركات القطاع العام،وعلى أي أساس يتم تقدير قيمة البيع.

ولا يأتي الرفض لموازنة حكومة الحزب الوطني من القوى الاشتراكية اليسارية (التجمع) بل يمتد أيضا للقوى الليبرالية اليمينية (الوفد).

يقول الدكتور **ابراهيم الدسوقي أباظة** رئيس اللجنة الاقتصادية بحزب الوفد: **إن مشروع الموازنة العامة للدولة يعاني من خلل خطير في الإعداد والصياغة.** وهو خلل متعمد لاخفاء الحقائق والدلالات المتعلقة ببعض الارقام الموجودة بالميزانية . فمثلا بالنسبة للنفقات العامة يلاحظ أن هناك بعض الأرقام الاجمالية والتي لا يصاحبها أي تفصيل بحيث لا يعرف المطالع أوجه النشاط التي تذهب إليها. أما بالنسبة للايرادات فاننا لا نعرف مصادر القيمة الإجمالية على وجه التحديد ففيما عدا ايرادات الضرائب ، لا نجد تفصيلا لايرادات البترول وقناة السويس وبيع المهمات و الأسلحة.

ومن أكبر الملاحظات على مشروع الموازنة هو **ادمان الحكومة ترزيع النفقات الجارية الاستثمارية بصورة لا تحترم الاولويات ،ولا تضع في الاعتبار الابعاد الاجتماعية للمجتمع المصري.** والمثال الصارخ على ذلك اننا نجد أن مصروفات الاعلام **تلتهم بضعة مليارات.** لا يستطيع أن يراها الملاحظ العادي. وذلك لان الاذاعة والتلفزيون يحصلان على دعم من مخصصات الميزانية المتعلقة بالدعم وبالتالي **فاذا جمعنا رقم الدعم الذى تحصل عليه الاذاعة والتلفزيون مع رقم الاعتمادات الخاصة بها فان مخصصاتها سوف تتجاوز ٣**

مليارات جنيه.وفي حين نلاحظ أن الرقم الاجمالي للانفاق الحكومي على **التعليم والصحة المصرية وهما اخطر نشاطين لا يتعدى ١٧٪ من حجم الانفاق الجاري. بينما يستهلك الأمن حوالي ٣٧٪ من الميزانية** وهذا اختلال واضح في توزيع الانفاق الحكومي لابد من العمل على تداركه. ولكنه في الواقع يفصح عن سياسة دأبت عليها الحكومة منذ زمن طويل.

فالأمن المركزي مثلا **لا تقل الاعتمادات الموجهة للانفاق عليه عن ٢٫٥ مليار جنيه في العام** بينما أن الجهاز في واقعه مترهل ولا يعتمد سوى على الكم فقط. وكان حرياً بالحكومة أن تضغط نفقاته وتقلل أعداده وتهتم بالكيف قبل الكم في إعداد كوادره. حتى لا يصبح مخزنا ومستودعا للمرضى والمعاقين والمعطوبين الذين يتم تصفيتهم من احتياطات الجيش.

كذلك يدعى بيان وزير المالية-الكلام ما زال **للدكتور. إبراهيم الدسوقي أباظه**- أن الحكومة قد اتجهت إلى ضغط الانفاق المظهري بنسبة ٧٪ بينما الواقع يؤكد أن هذا الانفاق لم يجر تخفيضه على الاطلاق ودليلنا على ذلك هو ما **زال الانفاق على مكاتب الاعلام في الخارج والتي تبلغ ٤٠ مكتبا تحصل على اعتماداتها من وزارة الاعلام**. وتقوم بنشاطها في الدول التي توجد بها مستقلة عن السفارات تماماً.وكذلك نفقات التمثيل التجاري الذي يغطى معظم دول العالم بمكاتب تجارية تتبع وزارة التجارة ومستقلة عن السفارات. ناهيك عن المكاتب العمالية والصحية التابعة لوزارات القوى العاملة والصحة. ونحن نقول أنه بدلاً من كل الانفاق المظهري كان من الممكن الاستعاضة عن ذلك بأن يكون التمثيل الدبلوماسي المصري تمثيلاً شاملاً لجميع الأنشطة .وان تمثل هذه الأنشطة من داخل السفارات.

. وفضلا عن ذلك فان التمثيل الدبلوماسي المصري نفسه يحتاج لترشيد نفقاته فلا يعقل أن يكون لمصر تمثيل دبلوماسي في معظم دول العالم. لنجد أن لمصر سفارة في كاتمندو! أين؟! تمثل مصر في جمهورية النيبال. في حين نجد أن الدول الأجنبية تركز تمثيلها في الأماكن ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لها.

وهناك قضية مهمة أخرى وهي قضية حصيلة الضرائب في الموازنة الجديدة ونحن نعتبر أن أحد سمات التخلف هو الاعتماد شبه المطلق على الضرائب غير المباشرة في تمويل ايرادات الدولة والمؤسف ان مصر لا زالت تعتمد في الغالبية الساحقة من دخلها على الضرائب غير المباشرة ،والتي تعتبر أحد الاسس التي تؤدي لارتفاع تكاليف المعيشة بصورة كبيرة. ولقد طالبنا مراراً ان تكف الحكومة عن هذا الأسلوب الجباني الذي يقتل الدجاجة التي تبيض ذهباً. فتأثيرها تأثير خطير يؤدي لحرمان الادارة المالية من تحصيل الكثير من الضرائب المباشرة فهو يقتل المشروعات الجديدة قبل بدايتها. ونحن في الحقيقة لا نملك أجهزة تخطيط للسياسات المالية والاقتصادية تستطيع أن تضع استراتيجية محددة ومستقرة للتشريعات الضريبية. ولكننا أمام **جبائين لا هم لهم الا الجباية مدفوعين بجهد المقل الذي يتصيد الانشطة الانتاجية والاستهلاكية ذات الضرورة الحيوية ويفرض عليها أنواعاً متعددة من الضرائب.**

فهل من المعقول ونحن ندخل القرن الواحد والعشرين أن تكون أجهزة الرصد كالكمبيوتر وغيره وأجهزة الاتصالات موضع ضرائب باهظة تجبيها الدولة؟ بل هل من المعقول أن تكون السيارة وهي وسيلة انتقال رئيسية تعتبر سلعة كمالية وتفرض عليها ضرائب باهظة. فلم يعد هناك تمييز بين الضرائب التي تفرض على المعدات الانتاجية التي تأتي للتحديث والتطوير وبين السلع الكمالية الاستهلاكية كالبن والسجائر.

ومن النقاط المهمة التي يجب مناقشتها أن الحكومة تدعي أن العجز في الميزانية قد وصل إلى ١٫٢٪ ونحن نقول ان هذا العجز الذي يظهر في الميزانية الجديدة بحجم متضائل لا يمثل الحقيقة وذلك لسبب بسيط هو أن **الحكومة تتعمد قبل نهاية السنة المالية المنصرمة عدم دفع مستخلصات الموردين والتي تصل إلى مليارات الجنيهات وترحلها للسنة الجديدة فلا يظهر العجز بصورته الحقيقية.**

بل وتقول الحكومة إن الدين الداخلي لا يمثل شيئا على الاقتصاد المصري. ونحن نقول ان هذا كلام مضلل. والدليل على ذلك أن الحكومة اضطرت إلى للدعم البنوك من المبالغ المخصصة لدعم لأول مرة وان بنوك الدولة الاربعة على حافة الافلاس بسبب اقراضها لشركات القطاع العام المتعثرة.

وأخيرا فاننا نقول ان الميزانية المصرية ما زالت تصاغ بمبدأ العقلية التي تؤخر الأهم وتقدم المهم. وتفتقر إلى الشفافية وهي من أهم المبادئ الراسخة في العقد الحالي. ولقد نادى الوفد كثيرا بضرورة احترام هذا المبدأ حتى تكون ميزانية الدولة في متناول المواطن العادي الذي يستطيع أن يتصفحها. وعلى ذلك فان حزب الوفد يرفض مشروع الموازنة العامة للدولة برمته.انتهى كلام د. إبراهيم الدسوقي أباظه ولم تنته الملاحظات..

- فطبقا لمشروع الموازنة فان **مخصصات الاسكان والتشييد في الموازنة قد انخفضت بمقدار ٥٥٫٩ مليون جنيه عن ميزانية العام السابق حيث أصبحت ٢١٢٠٫٢ مليون جنيه** في حين كانت ٢١٦٦٫١ مليون جنيه. فكيف يمكن الحديث عن توفير اسكان شعبي للفقراء وسكان العشوائيات.

-في تقرير اقتصادي اعدته جمعية رجال الأعمال المصرية ذكر التقرير أن العجز في الموازنة قد ارتفع بنسبة ٣٪ بعكس ما تعلنه الحكومة. واشار التقرير إلى ارتفاع نسبة تحصيل الضرائب إلى حوالي ٢٩٪ من إجمالي الناتج المحلي وخاصة غير المباشرة منها، مما اخل بمبدأ العدالة الاجتماعية.

-انخفاض استثمارات الصحة من ٢٫٧٪ في العام الماضي إلى ٢٫٢٪ خلال الخطة الجديدة.

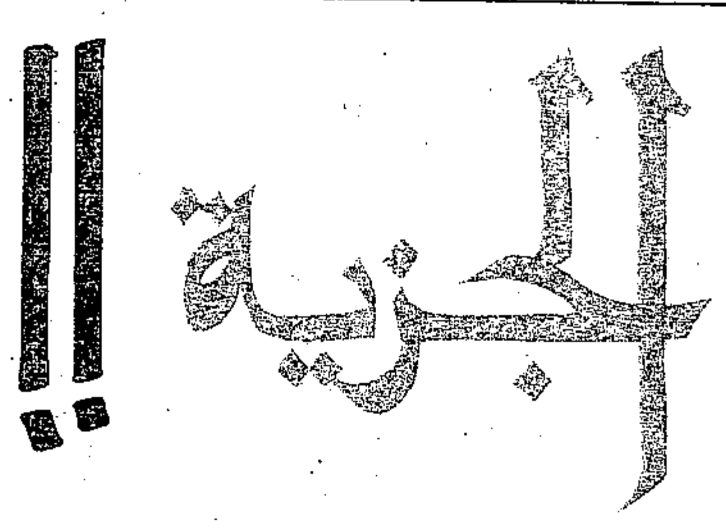
-بالرغم من تزايد الدين المحلي فان الحكومة ما زالت تلجأ إلى التوسع في إصدار المزيد من السندات العامة واذون الخزانة.

-تقول الحكومة إن الموارد العامة قد زادت بمقدار ٥٫٢ مليار عن العام السابق أي بنسبة ٧٫٥٪.

بالنظر إلى أن معدل التضخم بشهادة الحكومة يصل إلى ٦٪ وباضافة معدل الزيادة السكانية فيه فان الموارد العامة اذا قيست بالاسعار الثابتة قد انخفضت ولم تزد.

وأخيرا فانه في الوقت الذي يدفع فيه الفقراء ضرائب تصل إلى ٣٥٪ من حجم الموازنة فان الحكومة تصدر قانون ضمانات حوافز الاستثمار والذي أهدر حق مجلس الشعب في الرقابة على القروض وأطلق يد الادارة في الاعفاءات للمستثمرين ومنح حق الانتفاع بالأراضي إلى ٥٠ عاما وتخفيض الضرائب ٥٠٪!!.





علـى مشـارف الـقرن الحـادى والـعشرين

د. شكرى عازر

اثارت تصريحات «**المرشد العام**» فى ١٣ أبريل الماضى، الدهشة والانزعاج بين كل المصريين على اختلاف ارائهم واتجاهاتهم . لاحساس الجميع بمدى الضرر الذى يمكن ان تلحقه مثل هذه التصريحات بمصير الوطن، ونسيجه الاجتماعى.

ففى هذا الوقت بالذات، الذى تحيط المؤامرات والمشاكل والضغوط العديدة، بالوطن والتى تتطلب المزيد من وحدة الوطن، وتماسكه، تنطلق مثل هذه الدعاوى، التى تدعو إلى **الفرقة والفتنة فى البلاد، وتتلاعب بمصير الوطن والأمة.**

وتخرج علينا هذه التصريحات ،ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين، الذى تسعى فيه دول الجنوب، ومصر من بينها، إلى البحث عن موطئ قدم لها، وسط هذا الصراع الحضارى وهذا العالم الجديد المتغير، والذى تتصارع فيه كل القوى العالمية، وعلى رأسها **حفنة محدودة من الشركات الاحتكارية عبر القومية** للسيطرة على الانتاج الصناعى والزراعى والتجارى فى العالم، مستخدمة أرقى ما توصل إليه العلم الحديث فى كل مجالات الحياة، وعلى رأسها ثورة التكنولوجيا وثورة المعلومات والاتصالات ،وانعكاس كل ذلك على البشرية وعلى الانسان، وما يتطلبه ذلك من كل المصريين، من جهد وعرق وثورة فى التعليم والتكنولوجيا، لنتمكن من اللحاق بركب الحياة المعاصرة ،فى المستقبل القريب، ومقاومة كل محاولات تهميشنا كعرب وكمصريين مسلمين وأقباط على حد سواء.

علاوة على أن مثل هذه التصريحات، تخرج علينا، ونحن نخوض جميعا معركة عنيفة، ضد مؤامرات الصهيونية والتى تساندها الولايات المتحدة ، لتهويد القدس، وحرمان الشعب الفلسطينى من دولته المستقلة،والتراجع عن كل اتفاقات السلام فى مدريد وأوسلو. **وفى الوقت الذى يتحتم فيه على كل القوى السياسية والدينية، أن تدعو إلى تجميع كل قواها ،لافشال المؤامرة الصهيونية وأحلامها فى اسرائيل الكبرى**، مستندة إلى التأييد العالمى الساحق ، وإلى **كل الشرفاء فى العالم من مسلمين** ومسيحيين بل ويهود.

كما تخرج مثل هذه التصريحات، والوطن فى معركة حاسمة، ضد التخلف من أجل الاصلاح الاقتصادى، ومن أجل الخروج من الوادى القديم، إلى، شرق الوادى فى سينا، وجنوب الوادى فى توشكى، ومن أجل ثورة فى التعليم والصحة ورفع مستوى معيشة كل المصريين.

وهكذا يتلخص الموقف أمام الجميع،صراع **بين الماضى والمستقبل قوى تتطلع إلى المستقبل والتقدم وقوى أخرى تعرقل تقدم الأغلبية وتحاول أن تجرنا إلى الخلف.**

فى هذا الوقت«بالتحديد» تتجمع الغيوم تتحرك كل القوى المعادية ، لتفريق شمل المصريين، وتحطيم مقاومتهم للمشروعات الصهيونية ، فيتحرك الارهابيون بضرباتهم المشبوهة فى الصعيد. **وينطلق منظور «الأقلية المسيحية» فى مصر** ،وتتحرك جماعات حقوق الانسان المشبوهة ، والتى تحركها الولايات المتحدة فى الخارج ، وينطلق اللوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة فى هجوم سافر على مصر ورئيسها وحكومتها ومثقفيها.

فى مثل هذه الظروف التى نعيشها جميعا، وندركها جميعا بوضوح ، يدعو «**المرشد العام» إلى تطهير الجيش المصرى من العناصر المسيحية** بدعوى:

«انه لما يبقى فى الجيش عناصر غير إسلامية ، لما تيجى دولة مسيحية، تعتدى على الدولة الاسلامية، وفيه فى الجيش عناصر مسيحية، ممكن يالثوا، ويسهلوا للعدوان يهزمنا».

كما يدعو **إلى اخذ الجزية من المسيحيين قائلا:**

«الجزية هى مجرد ضريبة للدفاع عن المسيحيين ، بدل ما هم يدافعوا عن أنفسهم، المسلمين يدافعوا عنهم، ويأخذوا الجزية مقابل ذلك».

وهكذا فى هذا الوقت «بالتحديد» **يشق** المرشد العام، **فى عبارات هادئة الصف الوطنى ويسعى إلى تمزيق النسيج الاجتماعى لمصر**، ويتهم أقباط مصر بالخيانة ويدعو إلى حرمانهم من شرف الدفاع عن الوطن.

إن مثل هذه التصريحات التى تدعو إلى الفتنة السافرة، ورغم استحالة تطبيقها بالفعل فى الدول الحديثة ، فانها توجه طعنة ضد الدولة المصرية الحديثة، قبل أن توجهها إلى اقباط مصر. إنها تطلق سهامها ضد الوطن والدولة ونحن على مشارف القرن الجديد.

فاذا كان المصريون يتحركون اليوم خلف رايات المستقبل والتقدم متجهين بابصارهم نحو القرن القادم، الحادى والعشرين، فان المرشد العام ، يرفع راياته ليتقدم جزء من المصريين خلفه، نحو القرن الماضى، التاسع عشر.

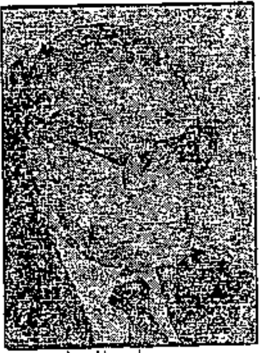
فاذا كان **محمد على** قد قصر التجنيد



مصطفى مشهور: الاضرار بالوطن



الشيخ فريد نصر واصل: دعوة لا تستند إلى نص



د. سليم العوا: لا للجزية

على المصريين«أولاد العرب» فقد كان هذا التصرف هو بداية للتمصير وفاتحة لتمامه، وكان من بين المصريين أولاد العرب الذين صعدوا إلى الرتب الوسيطة في **عهد سعيد، أحمد عرابي زعيم ثورة ١٨٨٢ ، فيما بعد وأزيلت بعد هذه الفترة** بسنوات ، اخر عقبات الاندماج بين العناصر المصرية **بالقرار الذي أصدره الوالي** بتجنيد النصارى في الجيش وتطبيق قانون الخدمة العسكرية عليهم على اعتبار:

«أنه يجب على القبط ، ان يحملوا السلاح إلى جانب المسلمين فيكون عليهم ذات الواجبات ليتمتعوا بذات الحقوق. والغى آخر علامات التفرقة الدينية بالغاء الجزية المفروضة على الذميين سنة ١٨٥٥ »(١). وعندما صدر قانون **القرعة العسكرية** ، نص صراحة على أن:

«كل مصرى مكلف شخصيا بالخدمة العسكرية، بدون تمييز لديانته ولا لحالته وصفته».

و«سوى بين رجال الدين الاسلامي والقبطي في الاعفاء من التجنيد في مادتيه ٢٨ ، ٣١»(٢).

فاذا كان المرشد العام، يعتقد أنه بمطالبته اقباط مصر بدفع الجزية ، فانه يدافع بذلك عن الاسلام . فان **الجزية لم تكن اسلامية المنشأ**. بل كانت ضريبة يدفعها المنهزمون في الحروب للمنتصرين. وكانت معروفة في الجاهلية قبل الاسلام. كما كانت معروفة في الدول غير الاسلامية. علاوة على أن الجزية ، كانت تفرض على القادرين على الحرب فقط من المسيحيين، ويعفى منها النساء والاطفال والشيوخ والفقراء والقسس والرهبان. وفي مقابلها ، كان المسلمون يدفعون الزكاة وكان ولاة الامر، هم الذين يحصلون كلا الضريبتين. الجزية والزكاة.

أما في الدولة الحديثة. فهي التي تفرض الضرائب والجمارك. وتحصلها من جميع المواطنين على السواء ، بغض النظر عن الدين أو الجنس أو الفقر أو الغنى.

وفي ذلك يقول فضيلة مفتي الجمهورية **نصر فريد** ، في حديثه لجريدة **الأهالي يوم٣٠/٤**«بأن دعوى فرض الجزية على الأقباط ، قاصرة، وليس لها اساس من الصحة ولا تستند إلى نص شرعي أو فقهي، وانه يراد بها إثارة الفتنة بين المسلمين والاقباط، والفتنة أشد من القتل».

علاوة على كل ذلك ، فان المرشد العام ، قد برر دعواه بافتراض وحيد ، وهو افتراض عمالة المجند المسيحي ، في حالة دولة مسيحية على الدولة الاسلامية- أي مصر- ولكنه **تجاهل** وقائع التاريخ نفسه وحقائق الحرب والسلام التي يعيشها المصريون في تكاتف وتلاحم عبر الوف السنين. وهو ما لم يضعه المرشد العام في اعتباره أو في الحسبان. فموقف المسيحيين في كل المعارك والظروف معروف ولا يحتاج إلى تأكيد أما الخونة ،وهم أفراد ، في أغلب الحالات ، فهم موجودون في كلا الجانبين في كل الظروف.

واننا نسأل المرشد بدورنا، عن موقفه ازاء هذا المجند، في حالة اعتداء الدولة اليهودية والصهيونية على جيوش الدول الاسلامية في فلسطين والاردن ومصر وسوريا ولبنان؟.

وما موقفه، ازاء هذا المجند، عندما تعتدى دولة اسلامية-مثل العراق- على دولة اسلامية أخرى مثل الكويت؟.

وما موقفه ازاء هذا المجند- عندما تشكل دولة مسيحية- أمريكا-**حفاظا على مصالحها البترولية الخاصة**،جبهة عالمية مسلحة، ومن بينها الجيش المصرى والسعودى ، لتحرير دولة الكويت الاسلامية؟.

وما موقف المرشد العام، عموما، عندما تعتدى جمهورية اسلامية(**السودان**) على جمهورية اسلامية أخرى(**مصر**) بتصدير الارهاب إليها **ومحاولة اغتيال رئيس جمهوريتها**؟ وما موقفه عندما تستولى (ايران) في عهد **الشاه** على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وابوموسى. وترفض جمهورية ايران الاسلامية، اعادة هذه الجزر إلى دول الخليج الاسلامية؟.

وما موقف المرشد العام من الدول الاسلامية التي تمالئ أمريكا المسيحية واسرائيل الصهيونية في عدوانهم اليومي على لبنان والشعب الفلسطيني والأمة العربية الاسلامية؟.

لقد أوقع المرشد العام، نفسه في هاوية من التناقضات يصعب عليه الخروج منها ويستحيل عليه حلها.

وأدى به هذا الموقف ، غير المنطقي في نهاية القرن العشرين إلى الوصول إلى نتائج تغاير حتى ما توصل إليه اللورد والاستعمارى **كرومر** في بداية القرن العشرين عندما قال: «الخلاف الوحيد بين القبطي والمسلم في مصر، ان الأول يتعبد في كنيسة مسيحية، بينما الآخر مسلم يتعبد في جامع محمدى»(٣).

وتفرض عليه هذه الآراء ، أن يتخذ موقف ضمنيا ، في نهاية القرن العشرين ، مخالفا لبرنامج أول **حزب سياسي في مصر عام ١٨٧٩، وهو «الحزب الوطني الاهلي» الذي ينص برنامجه في مادته الخامسة على:**

«الحزب الوطني الأهلي، **حزب سياسي لا ديني** (بمعنى أنه ليس حزب دينيا) فانه مؤلف من رجال مختلفي الاعتقاد والمذهب، وجميع النصارى واليهود، ومن يحرث أرض مصر، ويتكلم لغتها، ينضم لهذا الحزب»(٤).

كما فرضت عليه هذه الافكار أيضا الوقوف ضد تأسيس حزب **الوسط** ووكيل المؤسسين فيه **المهندس أبو العلا الماضي** الذي يضم المؤسسين فيه عدداً من شباب الاخوان المسلمين وبعض المسيحيين.

وعلاوة على أن مثل هذه التصريحات ، تنشر الفتنة بين المصريين، وتحاول أن تعيدهم إلى القرن الماضي، وتصرف انتباههم عن قضايا العصر الحديث والمستقبل، فانه مما يبشر بالخير أن الأغلبية الساحقة التي وقفت في وجه المرشد العام، لم تكن من الاقباط . وانما من المسلمين المصريين وعلى رأسهم رئيس الجمهورية نفسه وقادة القوات المسلحة، ووزير الدفاع وفضيلة شيخ الازهر ومفتي الديار المصرية وعدد كبير من قادة الرأي والفكر من بينهم الدكتور **مصطفى الفقي** والدكتور **سليم العوا** والاستاذ **صلاح حافظ** الصحفي بالأهرام.

وإذا كان هناك من الاقباط ،من لم ينل حقوقه كاملة، فان أغلبية كبيرة أيضا من المسلمين تشاركهم هذه المظالم. وعلى الجميع اقباطاً ومسلمين واجب الدفاع عن حقوقهم المشروعة بقوة القانون والدستور.

وعلينا جميعا، نبذ مثل هذه الآراء، التي تنخر في عظام الوطن، وأن نتطلع في ثقة إلى المستقبل ، ولنتقدم إلى القرن القادم بكل ثبات وقوة وضد محاولات العبث بوحدة الوطن ، فعبر تاريخ مصر العريق ، الفرعوني والقبطي والاسلامي نسج النيل الخالد. وطنا شامخاً لكل المصريين ،وعلينا جميعا مسلمين واقباط واجب الحفاظ على مصر وجيشها. ولا محل لمثل هذه الادعاءات المتخلفة على مشارف القرن الحادي والعشرين.

(١) المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية- طارق البشري- الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ ص٣٠.

(٢) السابق ص٣١.

(٣) السابق ص٤١.

(٤) السابق ص٤٧.

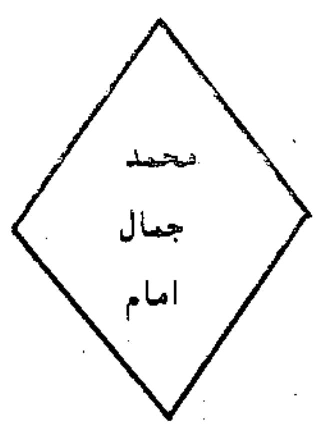


تشغيل الأطفال .. وصمة عار

أكثر من ٢٥٠ مليون طفل يشتغلون فى مختلف أنحاء العالم



أن موضوع تشغيل الأطفال ليس مطروحا على **مؤتمر العمل الدولى** فى دورته رقم **٨٥** التى تعقد فى شهر يونيه الحالى، وإنما سيعرض فى دورتى المؤتمر عامى **١٩٩٨** و**١٩٩٩** على التوالى . فإن منظمة العمل الدولية قد أعدت كتابا عن هذا الموضوع بعنوان "**عمل الأطفال، وصمة عار**" وزعته على حكومات الدول الأعضاء، ومنظمات أرباب العمل والعمال فيها


محمد
جمال
امام

تمهيدا لإعداد مشروع **اتفاقية دولية تحظر تشغيل الأطفال** يتم إقرارها فى عام ١٩٩٩ . والكتاب يحتوى على بيانات وإحصاءات فى غاية الخطورة عن مشكلة تشغيل الأطفال ، والتى لم تعد قاصرة على البلدان النامية الفقيرة وإنما أصبحت تمثل رافدا هاما من روافد الكسب الوفير **للرأسمالية " الشرسة"** وهو الوصف الذى أصبح شائعا فى الأدبيات الاقتصادية العالمية للنهم الرأسمالى الذى لم يعد يعرف الحدود ، أو يعرف للشبع غاية.

وبصرف النظر عن أننا قد تناولنا موضوع تشغيل الأطفال فى عدة مرات سابقة ، فاننا نجد أن من المفيد أن نتطرق إليه كلما سمحت الظروف حتى يصبح مثار اهتمام دائم ، أملا فى تكوين تيار قوى رافض لتشغيل الأطفال (المعايير الدولية تعرف الطفل ، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ، بأنه **الحدث الذى يقل عمره عن ١٨ عاما**) بغية توفير الحماية للملايين من أطفالنا من **التعرض للاستغلال فى سن مبكرة ، خاصة مع " توحش" رأسماليتنا والرأسمالية الأجنبية الوافدة.**

ماذا تقول الإحصاءات ؟

تشير **منظمة العمل الدولية** فى كتابها هذا إلى أن تقديراتها القائمة على مااستطاعت جمعه من بيانات إحصائية من نحو **مائة** بلد تفيد بأنه كان يوجد بين صفوف العمال فى تلك البلدان فى **عام ١٩٩٥ نحو ٧٣ مليون طفل** من الفئة العمرية ١٠ إلى ١٤ عاما . غير أن المنظمة تعود فتقول " إن الاستقصاءات التجريبية الأخيرة التى أجراها مكتب **الإحصاءات** التابع للمنظمة فى عدد من البلدان تشير إلى أن هذا الرقم يعتبر رقما إجماليا بخسا ، كما تشير إلى أن الأطفال دون العاشرة من العمر يعملون بأعداد كبيرة للغاية ، ويقدر مكتب الإحصاء أنه يوجد فى **البلدان النامية** وحدها فى الوقت الحاضر نحو **١٢٠ مليون طفل** على الأقل يعملون وقتا كاملا فى المجموعة العمرية من **٥** إلى **١٤** عاما ، وأكثر من **ضعف** هذا الرقم (أى زهاء **٢٥٠ مليون طفل**) اذا شمل ذلك من يعملون كنشاط ثانوى .. وإذا كان عمل الأطفال يمثل مشكلة بالنسبة للبلدان النامية فى المقام الأول ، إلا أن عمل الأطفال موجود أيضا فى كثير من البلدان الصناعية ، ويبدأ يظهر فى كثير من بلدان شرق أوروبا وآسيا التى تمر بمرحلة انتقال إلى اقتصاد السوق . وهناك بالطبع اختلافات وتذبذبات كبيرة فى معدل عمل الأطفال . وقد وجد استقصاء أجرته منظمة العمل الدولية لعمل الأطفال **فى أندونيسيا والسنغال وغانا والهند** أن **٢٥ فى المائة** من جميع الأطفال فيما بين الخامسة والرابعة عشرة من العمر شاركوا فى نشاط اقتصادى بشكل أو بآخر ، وأن نحو **٣٣ فى المائة من الأطفال لايلتحقون بالمدارس"**.

وتحذر المنظمة من أن معظم الاستقصاءات الإحصائية لاتغطى إلا الأطفال

من سن ١٠ **سنوات** فأكثر . بينما يبدأ كثير من الأطفال في العمل في سن أصغر من ذلك . فالأطفال الريفيون وبخاصة **الفتيات** ، عادة مايبدأون نشاطهم الاقتصادي في مرحلة مبكرة من العمر ، في سن الخامسة أو السادسة أو السابعة . وفي بعض البلدان يقدر بأن الأطفال الذين تقل أعمارهم عن عشر سنوات يمثلون نحو **٢٠ في المائة** من قوة عمل الأطفال في بعض المناطق الريفية ونحو **٥ في المائة** من قوتهم في المراكز الحضرية ومن الممكن أن يكون عددهم أكبر من ذلك في بعض المهن والصناعات مثل **الخدمة في المنازل والصناعات المنزلية** كما أن الأطفال موجودون بشكل ظاهر في أعمال النظافة وجمع القمامة وفي أنشطة اقتصادية هامشية في الشوارع ويتعرضون **للمخدرات والعنف والأنشطة الإجرامية والإساءات البدنية والجنسية** في كثير من المدن في كل أنحاء العالم".

وتشير التقارير التي تتلقاها المنظمة إلى أن **أطفال في سن الثالثة** يشاركون في انتاج أعواد الثقاب في **الهند** في غرف بلا تهوية يتعرضون فيها للغبار والدخان والبخار وتركيزات معلقة في الهواء من المواد الخطرة . وفي البلدان الأسيوية التي يشيع فيها صيد سمك المورومي في المياه العميقة ، مثل **أندونيسيا وبورما وتايلاند والفلبين** . وهو الصيد الذي يعتمد على قيام الأطفال بالغوص إلى أعماق البحر للدق على الشعب المرجانية لإنزاع الأسماك لتسقط في الشباك . تستخدم كل سفينة صيد مايصل إلى ٣٠٠ **طفل** مابين سن العاشرة والخامسة عشرة يعمل بعضهم في الماء لحوالي **١٢ ساعة** يوميا . **ويلقى كثير منهم مصرعه غرقا أو نتيجة لمهاجمة الأسماك المفترسة لهم.** وتقدر الدراسات أنه يوجد في **أندونيسيا** نحو **٤٠٠٠٠٠ طفل** يعملون في المنازل في العاصمة جاكارتا وحدها بينما يعمل نحو ٥ **ملايين** في الخدمة في المنازل في أندونيسيا في مجموعها . وأن نحو ٠٠٠ ٠٠٠ **٤ طفل** يعملون في المنازل في **سري لانكا** وفي **البرازيل يعمل ٢٢** في المائة من الأطفال العاملين في الخدمات وخاصة خدمة المنازل . وفي فنزويلا تصل نسبة **البنات** من الفئة العمرية ١٠ إلى **١٤ سنة** المشتغلات في المنازل إلى **٦٠ في المائة من البنات العاملات.**

عبودية « الدَّيْن »

والأخطر من ذلك مشكلة "**عبودية الدين**" التي تشيع بخاصة في الهند حيث يقدم الآباء **أطفالهم للعمل مقابل ديونهم التي لم تسدد** ، أو للوفاء بالتزامات أخرى تتحملها الأسرة . ويقول كتاب منظمة العمل الدولية " وعادة مايتلاعب **الدائنون** - وهم في الأغلب ملاك الأرض - بالوضع بطريقة تجعل من الصعب أو المستحيل على الأسرة أن تسدد دينها ، وبذلك يكفلون لأنفسهم عملاً مجانياً أساسا إلى مالانهاية ، وهكذا قد تظل الأسرة مقيدة طيلة أجيال . ويحل الأطفال محل ابائهم المسنين أو العاجزين في ترتيب عبودية دين تتوارثها الأجيال"!

مخاطر عمل الأطفال

وتؤكد الدراسة على ضرورة التفريق بين المعايير التي تقاس بها درجة خطورة **الأعمال** التي يشتغل بها الكبار وبين تلك المستخدمة بالنسبة لعمل **الأطفال** ، وذلك بالنظر إلى الاختلافات البيولوجية بين الجانبين وإلى التفاوت في سماتهم التشريحية والفسيولوجية والنفسية . ومن هنا فانه عندما يتعلق الأمر بالحديث عن عمل الأطفال ، ينبغي **تجاوز مفهوم " مخاطر العمل" المحدود نسبيا المطبق على الكبار ، وأن نوسعه ليشمل جوانب النمو المرتبطة بالأطفال** ، حيث أن للأطفال في مرحلة النمو سمات واحتياجات خاصة يتعين مراعاتها عند تحديد درجة خطورة **العمل** ومكانه.

ولذلك ، فانه ينبغي تجنب تعريض الأطفال للمواد والعناصر الخطرة ، وأن يحظر تأديتهم لأعمال تعرضهم لمسببات **سرطان البشرة** المعروفة وسموم الأعصاب والمعادن الثقيلة والمواد التي تثير حساسية الجلد أو الرئة ، كما يغطي هذا الاعتبار الأطفال الذين يستخدمون أدوات غير مناسبة لهم . وحدود التعرض للخطر المقررة للكبار لاتكفي لحماية الأطفال . اذ يتعرض الأطفال الذين يستخدمون معدات يدوية مصممة للكبار إلى مزيد من خطر الإنهاك والإصابة . كما أن **العمل الشاق في سن مبكرة له اثاره على نمو الطفل البدني والعقلي** . فالأطفال ليسوا لائقين بدنيا للعمل المجهد والرتيب لساعات طويلة ، فضلا عن أن مستوى تركيزهم أدنى من مستوى تركيز الكبار ، وأجسامهم تعاني اثار الإجهاد بأسرع من الكبار نتيجة للإفراط في بذل الطاقة ، ومعظمهم يعانون من سوء التغذية الذي يضعف من مقاومتهم للأمراض . **والأطفال معرضون بشكل خاص للحوادث**، إذ لايتوافر لديهم الوعي بالأخطار ولامعرفة الاحتياطات التي ينبغي اتخاذها أثناء العمل.

ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى الأطفال الذين يعملون في الزراعة ويتعرضون لمخاطر الأسمدة الكيماوية ومبيدات الحشرات والآفات ، والذين يعملون في المناجم لساعات طويلة وبدون مايكفي من معدات الحماية والملابس الخاصة ، فضلا عن التعرض لمستويات رطوبة عالية ودرجات حرارة شديدة الارتفاع وللغبار والغازات والأدخنة الضارة **التي تدمر الجهاز التنفسي** . وهناك الأطفال الذين يعملون بأعداد كبيرة في مصانع الخزف والزجاج في آسيا أمام أفران تصل درجة الحرارة فيها إلى **مابين ١٥٠٠ و١٨٠٠ درجة مئوية** كما قد يصل مستوى الضوضاء من آلات ضغط الزجاج إلى **١٠٠ ديسيبيل أو أكثر** ناهيك عن مخاطر عمل الأطفال في صناعات البناء والسجاد وخلافه.

هل عمل الأطفال ضرورة؟

لايعتبر جديدا قول منظمة العمل الدولية بأن " **الفقر هو أهم سبب لعمل الأطفال،** فالأسر الفقيرة تحتاج إلى الدخل الذي يمكن أن يكسبه أطفالها . ويسهم الأطفال عادة بما يتراوح بين **٢٠ و٢٥ في المائة** من دخل الأسرة ، ولما كانت الأسر الفقيرة تنفق الجانب الأكبر من دخلها على الغذاء (يحدد خط الفقر في بلد كالهند بما يزيد بنسبة ٢٠ في المائة فقط عن الدخل اللازم لشراء الاحتياجات الغذائية الدنيا للأسرة) فمن الواضح أن الدخل الذي يجلبه الأطفال العاملون عنصر حاسم لبقاء هذه الأسر".

غير أن الفقر ليس العامل الوحيد الذي يؤثر على عرض عمل الأطفال . ففضلا عن توارث المهن التقليدية في الأسر المنخفضة الدخل التي تمارس مهناً معينة لحساب نفسها ، كالدباغة وغيرها من الصناعات المنزلية الصغيرة ، **فان انخفاض تكلفة الأطفال** ومايشيع عن المهارات المعينة التي تتطلبها بعض الصناعات كصناعة النسيج والتي لاتتوافر إلا لدى الأطفال ، تعتبر من العناصر المؤثرة على انتشار تشغيل الأطفال . وقد **أثبتت دراسات منظمة العمل الدولية أن**

مايشاع بشأن تلك المهارات غير صحيح ، وأن الكبار يستطيعون أن يؤدوا نفس الأعمال فى صناعة النسيج بنفس الكفاءة . إلا أن عنصر انخفاض تكلفة عمل الأطفال هو الذى يرجح كفتهم . فقد كشف استقصاء لمستوردى السجاد فى احدى مدن الولايات المتحدة أنه إذا ارتفع سعر السجاد الهندى بأكثر من ١٥ فى المائة فسيتوقف المستوردون عن استيراده!

وقد خلصت **منظمة العمل الدولية** إلى أن هناك مجموعة من العوامل غير الاقتصادية التى تجذب أرباب العمل إلى الاستعانة بعمل الأطفال ، ومن بينها **أنهم أقل وعيا بحقوقهم ،** ويشيع الاعتقاد بأنهم أقل إثارة للمتاعب بصفة عامة وعلى استعداد لتلبية الأوامر وأداء العمل الرتيب دون شكوى ، وأنهم أكثر مدعاة للثقة وأقل احتمالا للسرقة والتغيب عن العمل.

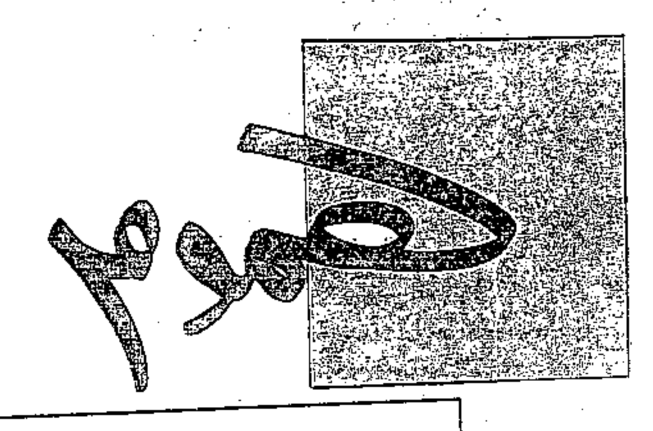
وربما تصدق معظم الأسباب الآنف ذكرها على الصناعات الصغيرة فى البلدان النامية الفقيرة كالهند وسرى لانكا على سبيل المثال . ولكن ماالذى يدفع شركة عملاقة **كشركة" نايكى" الأمريكية** لصناعة المعدات والملابس الرياضية إلى الاستعانة **بعمل الأطفال** فى مصانعها فى بعض البلدان النامية سوى الجرى وراء الربح الوفير والرخيص؟ قد يكون القارئ قد تابع الضجة الإعلامية التى أثارتها دون شك بعض الشركات المنافسة لنايكى ، والتى وصلت إلى حد تهديد **الاتحاد الدولى لكرة القدم الى مقاطعة منتجات نايكى ، وبخاصة كرات القدم ، التى يثبت أنها أنتجت فى مصانع تستخدم أطفالا.** وقد انتهت الأزمة كما يقول كتاب منظمة العمل الدولية بتوقيع مدونة لممارسات العمل فى انتاج السلع المرخص بها من الاتحاد الدولى لكرة القدم ، اشترك فى توقيعها اتحاد كرة القدم والاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة والاتحاد الدولى لعمال النسيج والملابس والجلود والاتحاد الدولى للعاملين فى التجارة والأعمال الكتابية ، وشركة نايكى بالطبع . وتشمل المدونة حكما محددا **يحظر عمل الأطفال الذين لاتتجاوز أعمارهم ١٥ سنة فى انتاج السلع المرخص بها من جانب الاتحاد الدولى لكرة القدم.**

الحل: بالقانون أم بالاقتصاد؟

وكالمعتاد ، تقترح المنظمة مجموعة من الحلول يدور معظمها فى إطار قانونى . اذ تطرح تسع نقاط لهذا الغرض تتمثل فى: اتفاقية جديدة عن عمل الأطفال ، وبرنامج عمل زمنى للقضاء على عمل الأطفال ، والمنع الفورى للأشكال المتطرفة من عمل الأطفال ، وحظر عمل الصغار جدا (أدنى من ١٢أو ١٣ سنة) وتوفير حماية خاصة للفتيات ، وإعادة التأهيل لضمان الإبعاد الدائم عن العمل الخطر ، ووضع تدابير وقائية ، وتحديد هيئة وطنية مسئولة عن عمل الأطفال ، وجعل الجريمة ضد الطفل فى أى مكان جريمة فى كل مكان ، وزيادة المساعدة المالية لمكافحة عمل الأطفال.

وفى مقابل ذلك يطرح عالم الاقتصاد الأمريكى **"جارى بيكر"** الحائز على جائزة **نوبل فى الاقتصاد عام ١٩٩٢** رؤية أخرى لمكافحة تشغيل الأطفال ، وذلك فى مقال نشرته له مجلة **" بيزنيس ويك"** (الطبعة الأوروبية ، ١٢ مايو ١٩٩٧) . فيقول إن فريق عمل تابع **لرئاسة الجمهورية** دعا مؤخرا إلى فرض **حظر على نطاق العالم على اللجوء إلى تشغيل الأطفال** وظروف عمل السخرة فى مصانع الملبوسات التى تديرها شركات أمريكية فى خارج البلاد غير أن مدونة للسلوك من هذا القبيل قد تكون ملائمة للبلاد الغنية ، إلا أنها غير ذات جدوى بالنسبة لبلدان من قبيل أندونيسيا أو باكستان أو فيتنام أو غيرها من البلدان المستهدفة فالفقراء فى هذه البلدان يرسلون أطفالهم للعمل لأنهم فى حاجة ماسة إلى مكاسبهم الضئيلة . ورغم أن ذلك يخلق حياة شاقة للأطفال ، **إلا أن الفقر المدقع يجبر العائلة بأكملها إلى أن تناضل ضد سوء التغذية الحاد** وتدهور الرعاية الصحية والمترتبات الاقتصادية المؤلمة . والشركات ونقابات العمال فى الولايات المتحدة وأوروبا تشكو من المنافسة غير الشريفة التى تلقاها من المصانع القائمة فى البلدان النامية التى تشغل أطفالا وتدفع لهم أجورا منخفضة . غير أن هؤلاء ينسون أن **عمل الأطفال كان معروفا فى الولايات المتحدة وأوروبا حتى عهد قريب ،** فالأحصاءات الأمريكية فى عام ١٨٩٠ تكشف أن أكثر من ٥ر١ **مليون** طفل فيما بين العاشرة والخامسة عشرة من العمر **كانوا** يعملون لقاء أجر وكانت الأسر الأمريكية التى ترسل أطفالها للعمل فى أوضاع اقتصادية أفضل بكثير من الأسر التى تفعل ذلك فى العالم الثالث فى الوقت الحالى . ولم تنخفض عمالة الأطفال فى الولايات المتحدة إلى مستويات ضئيلة إلا فى النصف الثانى من القرن الحالى . ورغم أن التشريعات والنقابات العمالية وبعض العناصر الأخرى كان لها دور فى هذا الصدد ، إلا أن الدراسات تبين أن ازدهار الأحوال الاقتصادية كان العامل الأساسى فى تحقيق ذلك . فالتنمية الاقتصادية العامة هى التى رفعت من مستويات معيشة الأسر الواقعة فى أسفل السلم الاجتماعى بحيث استطاعت أن تستغنى عن مكاسب أطفالها . وقد تكرر هذا النمط فى الكثير من دول العالم التى شهدت نموا اقتصاديا ، **فمع ازدياد غناها ، فان الأسر الموجودة فى قاع المجتمع تصبح أكثر استعداد لعدم الزج بأطفالها فى سوق العمل .** وهناك مايدعو الى الاعتقاد أن أندونيسيا وفيتنام من بلدان العالم الثالث ستقضى على عمل الأطفال عندما **تحقق تقدما** اقتصاديا أكبر.

على أن عالم الاقتصاد الأمريكى يضيف بأنه يعتقد بأن **البلدان النامية التى تبقى على عمالة الأطفال بلدان تتسم بقصر النظر .** فالاقتصاد يميل إلى النمو بدرجة أسرع عندما تكون القاعدة التعليمية أعرض وعندما يكون جميع الأطفال قادرين على القراءة والكتابة . وستصبح هذه المهارات أكثر ضرورة فى القرن الواحد والعشرين مع احتياج الحواسب وغيره من التكنولوجيات الجديدة إلى درجة أعلى من التعليم والتدريب ولن يكون بمقدور الشركات التى تعتمد على عمالة الأطفال أن تتنافس فى الأسواق العالمية إلا فى المنتجات المعتمدة على تكنولوجيات عتيقة تقوم على استخدام عمالة ذات مستويات مهارية منخفضة . ثم يؤكد بأن **القوانين والقيود التشريعية لن تفلح فى القضاء على هذه المشكلة ، وإنما يقضى عليها توفير حوافز مالية تعوض الأسر الفقيرة** عن المكاسب المالية التى تحصل عليها من تشغيل أطفالها وحرمانهم من الدراسة . ويناشد كل من تشغلهم هذه المشكلة الانسانية المؤلمة بالمساهمة فى توفير الإمكانات المالية اللازمة التى تحفز على عدم تشغيل الأطفال وعلى مؤازرة التنمية الاقتصادية السريعة فى البلدان النامية التى تعانى من هذه الوصمة التى تعتبرها مديرة منظمة الطفولة التابعة للأمم المتحدة التحدى رقم ١ بالنسبة للبشرية فى القرن الواحد والعشرين.



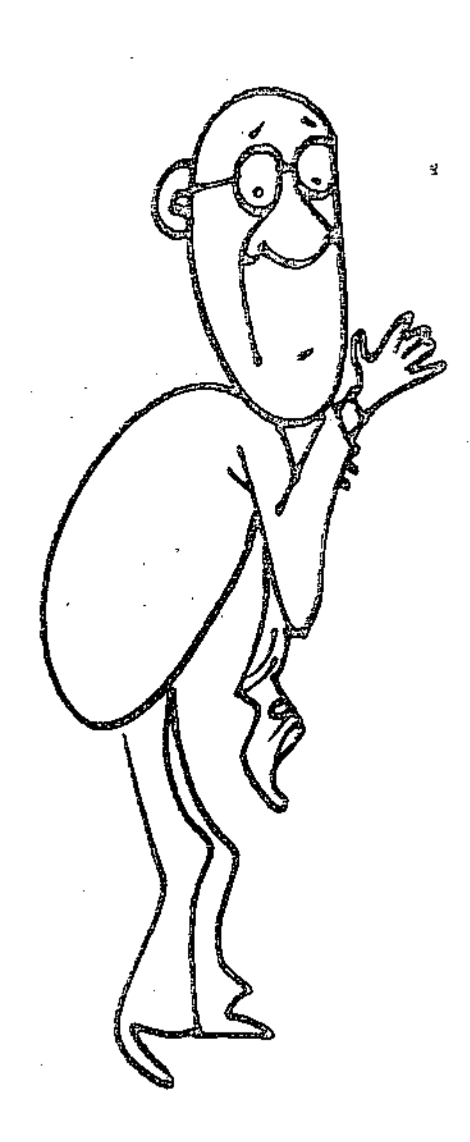
د. أحمد محمد صالح

فضيحة نتنياهو مأزق للعرب

هذه الأيام توافق ذكرى مذبحة **دير ياسين** والذكرى الأولى لمذبحة **قانا** عناقيد الغضب كما أسمتها إسرائيل وراح ضحيتها أكثر من مائة قتيل من المدنيين. وطبعا لم يشعر بتلك الذكرى احد من القادة العرب لأنهم فى مأزق، فقد نجح نتنياهو فى الكشف بوضوح عن الانفصام السلوكى فى الشخصية القيادية العربية، وواجهم بصراحة معلنا انه سيفعل كل ما يحلو لاسرائيل وعليهم- أى على قادة العرب- أن يفعلوا ما يستطيعون لمنعه. بل ان القادة العرب كانوا يأملون فى الفترة الأخيرة أن تنجح الفضيحة السياسية وقضية الفساد المتورط فيها حكومة اسرائيل فى إقالة نتنياهو . وينسى هؤلاء القادة أن تلك الفضيحة جعلت الحكومات العربية فى مأزق حقيقى، لأنها تبين للشعوب العربية ان قياداتهم تعتمد على نقاط ضعف اسرائيل وليس على القوة والقدرة الذاتية للعرب فى تغيير الواقع. وتبين أيضا كيف يمكن للديمقراطية ان تحارب الفساد . بل ان تلك الفضيحة دعمت مكانة اسرائيل بين الدول الديمقراطية فى العالم كما تقول الاندبندنت. وبدأت الصحف العالمية فعلا فى مدح ديمقراطية النظام فى اسرائيل حيث يمكن للشرطة ان توجه اتهاماً لرئيس الوزراء وتقدمه للقضاء، فتلك القضية هزت مكانة الحكومة هناك أو على أقل تقديرتهدد استمرارها. وجعلت نتنياهو على أقل تقدير شخص مشبوه فى إسرائيل رغم نجاحه المؤقت فى احتواء الازمة.

واذا قارنا ذلك بطوفان رائحة الفساد والديكتاتورية وحكم الافراد والأسر الذى يسود فى الحكومات العربية، فلم تنجح قضية واحدة فى تغيير أو اتهام أى مسئول حتى لو كان خفير العمدة وما زال الجميع من النابشين والمنافقين ومستغلى النفوذ والسلطة متربعين على كراسى السلطة العربية منذ عشرات عشرات السنوات، بل تأمل الزعيم العربى قائد أم المعارك والذى يحتفل بعيد ميلاده ببناء وترميم المساجد ، وأطفال البلاد يعانون من نقص الألبان.. وقتها فقط تعرف لماذا تنتصر علينا اسرائيل ولماذا يحترمها العالم رغم ما تفعله فى العرب؟ لأن **ما تفعله إسرائيل بالعرب أقل كثيرا مما يفعله العرب بالعرب** وأمامكم الجزائر التى تتجاهل الحكومات العربية ما يحدث فيها يوميا من ذبح للأطفال والنساء باسم الاسلام. وهناك الذبح ذبح ولازم يكون شرعى حيث يتم بالسكين والساطور والسيف لكى يتأكدوا من فصل الرؤوس واصبحت ارقام المذبوحين تتعدى المائة فى كل مرة.

وفى بلد مثل« **مصر**» كان المفترض ان ما حدث فى انتخابات المحليات الأخيرة وقبلها فى الانتخابات التشريعية ١٩٩٥ من تجاوزات وتزوير وبلطجة ورشوة كان ذلك كافيا لتغيير اعتى الحكومات ، لكن **الفساد السياسى أصبح أحد مكونات تراث الشخصية المصرية** . لذلك فالفضيحة السياسية فى اسرائيل جعلت الحكومات العربية فى مأزق المقارنة لأنها لا تستطيع أن تضحك على شعوبها أكثر من ذلك وعليها أن تعلن للعامة اكذوبة الديمقراطية العربية أو ما يطلقون عليه الشورى.



سلوك العبيد

منذ حوالى عام ظهر كتاب لاستاذ جامعى لم يعلن اسمه، عنوانه على ما اتذكر **سلوك العبيد** .واليوم ارجو ان يسمح لى صاحب الكتاب باستخدام نفس العنوان، لانى لم أجد انسب منه لكى أصف سلوك بعض النخب المصرية . ففى يوم٧ أبريل نشرت جريدة الأسبوع المصرية ان**المستشار الاعلامى السعودى بالقاهرة تسلم قائمة بأسماء كبار الصحفيين والاعلاميين المصريين الذين سيؤدون فريضة الحج هذا العام على نفقة وزارة الاعلام السعودية!. والمتأمل للخبر** .يرى مدى التوظيف السياسى لرحلات العمرة والحج، ويسأل نفسه هل تصح

تلك الحجة!! وهل يمكن أن نصدق مرة أخرى هؤلاء الصحفيين والإعلاميين؟ .وقبل ذلك وفى أهرام ٢ مارس ١٩٩٧ تنشر **الاهرام** صورة وخبراً عن قيام وفد من اعرق واكبر جامعة مصرية بزيارة مقر السفارة السعودية لتسليم السفير السعودى درع الجامعة للملك فهد تقديرا لجهوده بوصفه أكثر الزعماء الاسلاميين مساندة للقضايا المصرية المصيرية. فى اليوم التالى ٣ مارس ١٩٩٧ تنشر الاهرام ان هناك ٤٠ مفكرا واديبا مصريا يشاركون فى مهرجان الجنادرية بالسعودية طبعا منهم الأسماء اياها التى حضرت حفل تدشين أمير سعودى فى القاهرة كأمير للشعر العربى، ومنها أيضا بعض أسماء كوبنهاجن، ومنها أيضا رئيس الجامعة السابقة. والخطر فى الموضوع انه فجأة وبدون مبررات قومية مقنعة، يذهب وفد من جامعة مصرية برئاسة رئيسها لمقر سفارة أجنبية لكى تشكر أو تقدم هدية لحاكمها. وعلى قياس ذلك كان يجب على بقية الجامعات المصرية ان تذهب وتقدم الشكر للسفارات الأجنبية وخاصة الأمريكية- على الأقل- تقديرا لتلك الدول التى تستقبل مبعوثينا لدراسة الدكتوراة، وهو مبرر قومى واضح. وهذا السلوك المنكسر التابع الذى يعكس شخصية العبيد يتنافى تماما مع ابلغ وصف كتبه **أحمد عبد المعطى حجازى** فى تبيان دور الجامعة المصرية حين قال: «لقد ظهرت الجامعة المصرية قبل الدستور وقبل البرلمان المصرى بل قبل القضاء المصرى الوطنى الموحد،وهى التى ساعدت فى بلورة كل ما سبق. فالجامعة المصرية هى التى اتاحت لنا أن نتصل اتصالا منظما بحضارة العصر وثقافته العقلانية ومؤسساته الديمقراطية وآدابه وفنونه وعلومه الطبيعية وقوانينه وفلسفاته وان ننقلها إلى لغتنا وثقافتنا وحياتنا العملية. فالجامعة هى عقل الامة وقلبها ويدها الصناع، اذا سلمت الجامعة سلمت النهضة وسلمت مصر واذا مرضت الجامعة مرضت النهضة ومرضت مصر.

وهنا نذكر بقضية نقل الاساتذة خارج الجامعة عام ١٩٣٢ حين اصدر **محمد حلمى عيسى باشا وزير المعارف فى** وزارة **اسماعيل صدقى باشا** قراراً فى ٣ مارس ١٩٣٢ بنقل **الدكتور طه حسين عميد كلية الآداب** المنتخب من أعضاء مجلس كليته إلى ديوان وزارة المعارف بحجة مراجعة مناهج اللغة العربية وكتبها. وكانت الأسباب الحقيقية فى النقل رفض **طه حسين عميد الآداب** عرض رئيس الوزراء **اسماعيل صدقى** برئاسة تحرير **جريدة الشعب** والاستقالة من الجامعة. ورغبة مجلس النواب فى التخلص منه بسبب افكاره التقدمية لدرجة أن نائباً قدم اقتراحاً لمجلس النواب يوم ٥ مايو ١٩٣٠ بأن يقوم وزير المعارف بالاسراع بوضع قيود على ما يدرس بالجامعة حتى يمكن مراقبة المحاضرات التى يلقيها الاساتذة .**وأيضا من أهم أسباب النقل رفض طه حسين منح الدكتوراه الفخرية لأحد البلجيك ولعدد من الشخصيات السياسية المشتركة فى الحكم منهم رئيس الوزراء** مؤكدا ان أحداً منهم لا يستحق هذا الشرف. وقال لوزير المعارف (أن الجامعة تعطى الدكتوراه الفخرية بوحى من نفسها لا بوحى من الحكومة ولا تمنحها لافراد حزبيين) فوضع الحكومة فى مأزق فلجأت إلى عميد الحقوق وقتها فاستجاب لطالبها .ونقل طه حسين بترحيب وتشجيع من الانجليز بحجة محاباته للفرنسيين العاملين فى الجامعة. وكان السير برسى لورين المندوب السامى البريطانى يرى أن الجامعة المصرية لايجب أن تتمتع بالحرية الاكاديمية والاستقلال الادارى على نحو ما تتمتع به الجامعات البريطانية لاختلاف الظروف. وضرورة سيطرة الحكومة المصرية على الجامعة. ولذلك نشرت **روزاليوسف** فى ١٤ مارس ١٩٣٢ رسما كاريكاتيريا يصور وزير المعارف وقتها وهو يقدم رأس طه حسين للمندوب السامى البريطانى على صينية قائلا: أرجو يافخامة المندوب السامى بمناسبة عيد الاستقلال أن أقدم لكم هذه الهدية استقلال الجامعة. وفى تلك الحادثة هاجمت صحف المعارضة الحكومة لاعتدائها على استقلال الجامعة واضرب الطلاب واستقال **مدير الجامعة أحمد لطفى السيد** احتجاجا على هذا التصرف (كتاب الدكتور **رءوف عباس أحمد**: تاريخ جامعة القاهرة ، سلسلة تاريخ المصريين. العدد ٧٣، ١٩٩٤). طبعا **خلف أحمد لطفى السيد** غالبية من مديرى الجامعات الذين لم يرفعوا أصبع المعارضة فى وجه الحكومة ولم يدافعوا عن استقلال الجامعة بل يذهبون الان إلى السفارات الأجنبية لكى يقدموا الشكر إلى ملوكها. وكأن الزمن لم يتغير **فنحن الآن نقدم مصر كلها على صينية من ذهب لكل من هب ودب من الجيران والاصدقاء بمناسبة أعياد التنمية والخصخصة والتطبيع والوحدة العربية والنظام العالمى الجديد**.كل سنة وانتم طيبون ونقدم مزيداً من الصوانى لكل الطامعين فى مصر.



د. حسين كامل بهاء الدين

المصداقية والتعليم والحلوانى!

فى منتصف شهر أبريل الماضى مرت على مصر أعياد كثيرة منها الدينية والوطنية والرسمية. ولوحظ خلالها الافراط الشديد فى جرعة التفاؤل الاعلامى بالمستقبل فى مصر،حيث تنافست وسائل الاعلام الرسمية المطبوعة والمسموعة والمرئية فى الضغط على عقول الناس لاقناعهم بنجاح الاقتصاد المصرى فى تحويل الوطن إلى نمر اقتصادى جديد يضاف إلى النمور الاسيوية معتمدة فى ذلك على شهادات أجنبية من هنا وهناك.

كدت اصدق فعلا وألغيت عقلى، ولكنى لم أستطع أن أمنع نفسى من النظر حولى إلى حالة الركود والكساد في السوق المصرى، وأن انظر إلى نفسى وإلى الناس وحال لسانهم يعلن عجزهم عن مواجهة المتطلبات البسيطة للأعياد التى حلت بهم على التوالى. فالأمر لا يستدعى الدخول إلى الأنترنت للتعرف على التقارير الاقتصادية للعالم.



وأنفقت على خبر فى **الأهرام يوم شم النسيم ٢٨- ٤- ١٩٩٧** ،يقول الخبر ان اليابانيين متشائمون حول مستقبل بلادهم. وان حوالى ٥ر٥٥٪ منهم يعتقدون ان بلادهم ينتظرها مستقبل سئ بسبب المشكلات المالية، والعجز المالى الرهيب فى الميزانية، وتردى الأوضاع الاقتصادية وتكاليف المعيشة الباهظة ،وتدنى مستوى الرعاية الصحية والرفاهية الاجتماعية. فاليابان متشائمة من المستقبل وفى حاجة شديدة للاعلام المصرى لكى يحل مشاكلها ويجعلها تعيش فى أحلام اليقظة مثلنا.

ففى أهرام -٩-٤-١٩٩٧ كلمة لوزير **التعليم** جاء فيها ان ما تم فى عهد **مبارك** فى مجال التعليم يفوق ما تم فى ١٠٩ سنوات. ثم يظهر يوم ١٣-٤-١٩٩٧ فى الاهرام أيضا مقال تحت عنوان سلبيات وايجابيات التعليم للاستاذ **رجب البنا** وهو يستعرض الزيادة فى عدد المدارس والبنية التعليمية في عهد مبارك وان سلبيات التعليم ليست ناشئة من هذا العهد ولكنها من عهود وتراكمات سابقة. وان اصلاح التعليم مسئولية الدولة والمجتمع قبل مسئولية الوزارة. يا سبحان الله التعليم المصرى الآن أفضل من ١٠٩ سنة ومشاكل التعليم ليست وليدة العهد بل تراكمت من عهود سابقة!.

وبدون أن ندخل فى الاحصائيات ومقارنة البنية التعليمية بعدد السكان. امامنا جميعا مخرجات العملية التعليمية التى يتشدق بها الوزير والصحفى. أمامنا الخريجون وما يحدث فى مدارسهم. ولن نناقش ظاهرة الدروس الخصوصية التى لم تكن موجودة من عشرين سنة بنفس قوتها الان. ولن نناقش مستوى الخريجين، وان المدارس الحكومية والخاصة المتأسلمة اهم مصادر تخريج البلطجية والارهابيين الآن. أو نناقش كثافة الفصول أو تفشى ظاهرة الغش الجماعى. بل هناك مجموعات تقوية(دروس خصوصية رسمية) باسم مجموعات مبارك ،وهو اعتراف رسمى بنقص العملية التعليمية الرسمية. بل ان جميع العبقريات والابداعات المصرية فى الفن وفى الفكر نشأت وتربت فى عهود تعليمية سابقة. ولم يتخرج هذا العهد الا الذين يتغنون بأغانى التلوث السماء الشابية.

فالنظام التعليمى المصرى يصنف ضمن النظم التعليمية الفقيرة والمتدهورة، لانه سوق للدروس الخصوصية، ولم يستوعب كافة الملزمين مع زيادة نسب التسرب. لن نناقش كل ما سبق، فقط نذكر أن المليون مقاتل الذين انتصرت بهم مصر فى ١٩٧٣ كانوا اساسا جيشا من المتعلمين الذين لم يتعلموا فى عهد الوزير ولكنهم كانوا ثمرة نهضة تعليمية سبقتها بسنوات فى الخمسينات والستينات.

وأمامى الآن احصائية تقول ان اطفال اليابان يقضون ٢٤٣ يوما فى الدراسة ، فى كوريا الجنوبية ٢٢٠ يوما فى المانيا وروسيا ٢١٠ أيام، فى تايلند يقضى التلاميذ ٢٠٠ يوم فى الدراسة ،فى فرنسا ١٨٥ يوما دراسيا، فى السويد وأمريكا ١٨٠ يوما وسوف ترفعها امريكا إلى أكثر من ٢٠٠ يوما ، أما التلميذ العربى فهو يقضى ١٤٠ يوما دراسيا واعتقد ان التلميذ المصرى لم يتعد **١٢٠ يوما دراسيا واحسبوها** . وعندما أعلن وزير التعليم مقولته السابقة كانت نسبة الغياب فى غالبية المدارس **تفوق الـ ٧٠٪**.

لقد تم حسم الأمور في العالم كله، واتفق العلماء على أن السبب الرئيسى لتفوق الدول وتقدمها هو نظام التعليم، ولكم ان تنظروا إلى اليابان التى بدأت معنا من ١٠٩ سنة.

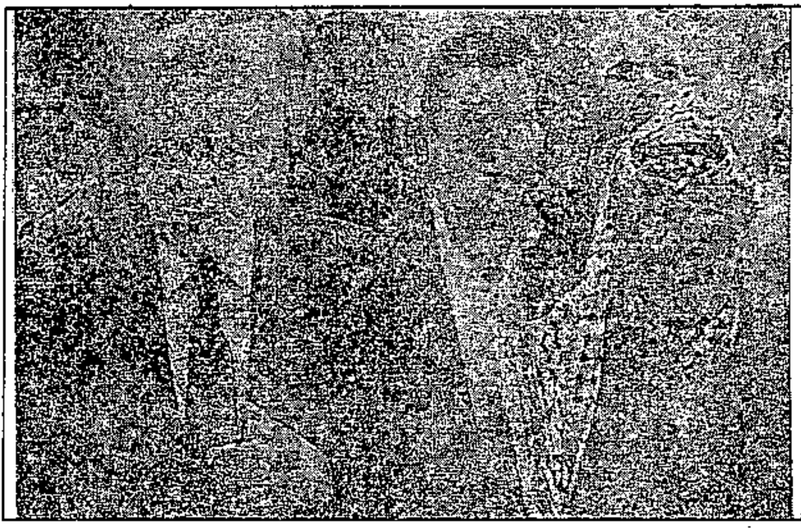
إن بداية إصلاح نظام التعليم المصرى هو الاعتراف بسلبياته وعدم تحميلها على عهود سابقة حتى يكتسب المسئولون والصحفيون مصداقية بين الناس الذين يشعرون يوميا بعكس ما تقوله الحكومة وشيعتها فى حياتهم اليومية . ولماذا نلجأ إلى التقارير العالمية؟ فأمامنا جميعا التقرير العلمى الذى قدمته لجنة التعليم بالمجالس القومية المتخصصة فى عهد رئاسة **الدكتور عبد القادر حاتم** ،حيث يتبين تماما أن ما حدث فى التعليم المصرى هذه الأيام من تشوهات لم يحدث من ١٠٩ سنة.

نعم نحن فى أشد الحاجة كمواطنين أن نصدق ما يقوله الاعلام الرسمى والمسئولون والنخب المؤيدة للحكومة. ففى أهرام يوم ٢٢-٤-١٩٩٧ وتحت عنوان رأى كتب الأهرام عن **توشكى** وروح الفريق يقول :-ان الروح السائدة الآن بين جميع افراد الشعب لانجاز مشروع توشكى تعبر بلا شك عن روح الفريق، وانظر حولى ابحث عن تلك الروح لا اجدها !! . إلا فى الهوجة الاعلامية والنفاق الدعائى بالأغانى اباها والشعب فى واد آخر تماما انه يبحث عن لقمة العيش بعيدا عن الحكومة وتوشكى.

واتذكر هنا في اجتماع أخير بمركز دراسات المستقبل باحدى جامعات الجنوب عقد فى شهر مايو ١٩٩٦ وحضره الدكتور **أسامة الباز** ، قال المسئول عن الجامعة فى كلمته أنه يعتبر ان **محمد على وسعيد ومبارك هم فقط الذين بنوا مصر** . ونحن هنا نقول ان اللى بنى مصر كان الحلوانى فقط. وكل واحد يفسر الحلوانى حسب اهدافه، فحلوانى اليوم هو مبارك وكان بالأمس السادات وقبلها كان عبد الناصر وقبلهم كان الملك وهكذا كل واحد عنده الحلوانى بتاعه.

ونتساءل هل فعلا بنيت مصر؟ وهل فعلا تم بناء مصر واصبحت دولة متقدمة؟! ان مصر حتى الآن لم تبن وتعتبر تهذيبا من الدول النامية وهى فى الحقيقة متخلفة بكافة المقاييس، إلا اذا كان قصدهم ان التشغيلة عند الحلوانى وهم يبنون مصر كانوا لا يستطيعون ان يقاوموا حلاوتها فيضطرون غصبا عنهم ان يتذوقوا حلاوتها لذلك تأخر بناء مصر مئات السنوات تحت مزاعم ان طباخ السم لازم يدوقه. لذلك ليس أمامنا إلا ننجح فى تصميم نظام تعليمى يخرج شغيلة للحلوانى يكرهون الحلاوة، ويعملون من أجل كل الوطن. وقتها فقط سنصبح جميعا حلوانية ومسئولين عن بناء مصر وقتها وتلك مصداقية الاعلام عن التقدم الحادث فى مصر.




عرفات مع وايزمان

الفلسطينيون ومواجهة حكومة نتنياهو

حدد رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو، في أكثر من مناسبة مؤخرا، شروطه لتحقيق السلام مع الفلسطينيين. كما حدد معنى مطالبته **بتخفيض سقف التوقعات الفلسطينية**، باعتباره الشرط الأول والمدخل لنجاح أية مفاوضات معهم؛ ففي اجتماعات وتصريحات أدلى بها قال **نتنياهو** : على زعماء الفلسطينيين أن يقولوا صراحة، بأن أحلام العودة إلى حدود عام **١٩٦٧** وإعادة تقسيم القدس، وعودة اللاجئين، وإقامة دولة فلسطينية ، لن تتحقق!.

وبما أن هذه الموضوعات هي في صلب مفاوضات الحل النهائي ، فان ما يسمى بمبادرة نتنياهو، للبدء بمفاوضات سريعة ومكثفة حول قضايا الحل الدائم، تصبح مشروطة بتنازل فلسطيني مسبق، يتماشى مع «**سقف التوقعات الاسرائيلية**» ،وهذا يعني أن على الجانب الفلسطيني أن يستبدل «**أحلامه**»، «**بأحلام نتنياهو**» ، ويسلم بأن المفاوضات لن تؤدي إلى تنفيذ قراري مجلس **الأمن ٢٤٢و٣٣٨**. ويتخلى

رسالة القدس



عن مطلبه بإقامة دولته المستقلة.

هذا هو المضمون الحقيقي لاجراءات التوسع الاستيطاني في **جبل أبو غنيم والمناطق الفلسطينية الأخرى** . ولما يسمى باعادة الانتشار الأولى التي رفضتها السلطة الفلسطينية ! والتي من خلالها يريد نتنياهو فرض صيغة أخرى لاستئناف المفاوضات وفق أسس وقواعد تكرس **مبدأ الأمن الاسرائيلي أولا** ليدشن ما بات يعرف بمرحلة ما بعد **اتفاق أوسلو** ، أو مرحلة الخروج من أوسلو والتحلل من مرجعيته والتزاماته.

ولهذا فان الحديث في إسرائيل يدور حاليا عن إجراءات شكلية لاعادة بناء الثقة، كبديل عن القيام بخطوة جدية لانقاذ عملية المفاوضات! كما أن ما يسمى بالأفكار الأمريكية الجديدة لاستئناف المفاوضات التي حملها المبعوث **دنيس روس** لم تضمن مطلبا محددا بوقف الاستيطان في **جبل أبو غنيم أو خارجه**.

ان ما نشهده الان من تحركات وضغوط على الجانب الفلسطيني تنطوي على محاولة لبلورة صيغة جديدة للمفاوضات ، بدل **صيغة أوسلو** ، بهدف تحقيق ما يريده **نتنياهو** أي تخفيض سقف التوقعات الفلسطينية، وتحرير نفسه من تنفيذ **استحقاقات المرحلة الانتقالية**. التي يعتقد بأنها سترفع هذا السقف إلى حدود تتجاوز الخطوط الحمراء لائتلافه الحكومي.

لقد أثبتت تجربة الأشهر الماضية ، ان قدرة **نتنياهو** على فرض اشتراطاته على الجانب الفلسطيني أصبحت محدودة جدا. **وان القضية الفلسطينية لا تزال تحتل أهمية كبيرة على الصعيدين العربي والدولي**،وهذا ما أكدته سلسلة القرارات التي صدرت مؤخرا وأدانت



عرفات مع المبعوث الأمريكي دنيس روس في غزة

الاستيطان وطالبت بوقفه، **كما اثبتت هذه التجربة أهمية الدور الشعبي في دعم** مواقف السلطة الوطنية في التصدى لما تتعرض له من ابتزاز وتعديات.

ولكن إذا كان مستوى واتجاه التحرك الحالي، لم ينجح حتى الآن في إجبار **نتنياهو** على التراجع عن مخططاته، فان ذلك يستدعي مواصلة السير على هذا الطريق حتى آخرها، كما يستدعي رفع وتائر **حملة التضامن والتأييد** وفق خطة سياسية أكثر وضوحا، تنقلها من نقطة الادانة والشجب ، إلى نقطة الاعتراف **بحق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة** تمهيدا لاعلان دولة فلسطينية على أرض الوطن.

لاشك أن شعبنا الفلسطيني ، أصبح الآن بحاجة لخطة سياسية تطلق امكانياته، وتشحذ همته وطاقاته الكبيرة والهائلة. ولا شك أن الاعداد لمثل هذه الخطة، يتطلب اتخاذ مجموعة من الاجراءات والقرارات. **تجند قوى هذا الشعب** وتعزز **جبهته الداخلية** على أسس من التكامل والحوار والديمقراطية، وتفتح أمامه آفاق المستقبل.

أن ما يسمى باجراءات بناء **الثقة الشكلية والوساطة الأمريكية** يجب ألا تكون بديلا عن تحرك فلسطيني فعال، يمسك بأوراق الضغط والقوة المتاحة والممكنة، ويقوم بتفعيلها في الاتجاه السليم والتوقيت المناسب، وذلك كي لا نبقى محاصرين باشتراطات **نتنياهو** وخطوطه الحمراء **ومخططاته التوسعية** . وليكن في صلب هذه الخطةالبدء **بحملة واسعة تمهد للاعتراف بالدولة الفلسطينية** عند الاعلان عنها. ولعل الوقت قد حان للتجاوب مع الاقتراح الذي تقدم به الكاتب والصحفي **جون وايتبك** في مجلة« **ميدل ايست انترناشونال**» مؤخرا ،حول ضرورة أن تتقدم **القيادة الفلسطينية** بطلب لرفع عضوية **فلسطين**في الأمم المتحدة من درجة مراقب إلى دولة عضو.

إن مثل هذه الخطوة تحمل في طياتها قوة دفع كبيرة لموقف القيادة الفلسطينية ،حتى ولو اصطدمت مجددا **بالفيتو الأمريكي** ،خاصة ان قيام ١٣٤ **دولة** من دول العالم في الأمم المتحدة بالتصويت لصالح القرار الذي يدعو للوقف الفوري للاستيطان في الأراضي الفلسطينية ، يشير إلى أن**الأجواء الدولية الحالية مناسبة للتحرك** في هذا الاتجاه.

بهذه الوسيلة يمكن أن يتجسد التحرك الرسمي **الفلسطيني** وحملة التضامن في خطوات فعلية ملموسة تقنع**رئيس وزراء إسرائيل** وحكومته، **ان سقف التوقعات الفلسطينية لن يتراجع**وان مرحلة ما بعد **أوسلو** قد تتحول أيضا إلى مرحلة ما بعد حكومة نتنياهو.

بعد فشل المبعوث الأمريكي: حان وقت المراجعة

بعد أن انتهت الجولة الأخيرة للمبعوث الأمريكي **دينس روس** إلى منطقتنا بالفشل، فان أسئلة عديدة تطفو إلى السطح وفي مقدمتها كيف **يمكن انقاذ العملية التفاوضية؟!** وما هي الخطوة القادمة للادارة الأمريكية؟ وهل ستقوم هذه الادارة بمراجعة موقفها، أم أنها ستصر على مواصلة تحركها بنفس الطريقة أو **قد تلجأ لممارسة الضغوط** من أجل فرض ما تريد، ولاسيما على الطرف **الفلسطيني؟!**. كل هذه الأسئلة وغيرها تعود إلى البروز، على ضوء فشل **روس** في استدراج السلطة الوطنية الفلسطينية إلى استئناف المفاوضات وفق شروط الحكومة الاسرائيلية.

لقد كرس **روس** كل جهود وساطته على جلب الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي إلى اللقاء مجددا. وقد نجح في عقد اجتماع سياسي يتيم بينهما في**تل أبيب** ، اقتصر على طرح كل طرف لمواقفه، ولكنه لم **ينجح في تجاوز الخلافات القائمة**. وعندما احتج الجانب **الفلسطيني** خلال هذا الاجتماع، على استمرار حملة الاستيطان والمصادرات ، وقدم **ملفا كاملا بأوامر مصادرة الأراضي العربية** ، رفض وزير الدفاع الاسرائيلي **اسحق مردخاي** استلام هذا الملف! وتقدم بالمقابل بسلسلة من المطالب الأمنية الجديدة، باعتبار ان كل **شئ يتقرر وفق احتياجات إسرائيل الأمنية**.

ومهما كانت أسباب موافقة الجانب **الفلسطيني** على هذا الاجتماع، فان نتائجه قد أكدت أن **لا صحة لما قيل عن استعداد إسرائيلي لتراجع ما** ،يخفف من الاحتقان ويبدو أن هذا هو السبب الذي اطلق رصاصة الرحمة على مهمة **روس** الأخيرة.

إن هذا الفشل يحمل في طياته أكثر من دلالة ، أهمها أن أسس التحرك **الأمريكي** قاصرة أولم تعد كافية لنزع فتيل الازمة .

ترحيب شعبى فلسطينى بموقف الأحزاب والقوى السياسية المصرية من الدفاع عن القدس



صورة من المؤتمر السياسى الذى عقدته الأحزاب المصرية للتضامن مع القدس

لقد ارتكز هذا التحرك على الأمور الاجرائية، مثل بعض الاجراءات لاعادة بناء الثقة. وخاطب الشكل الظاهرى للأزمة ولم يخاطب المضمون، ولم يتعرض لسببها الرئيسي المتمثل **بسياسة اسرائيل الاستيطانية التوسعية**، وانما حاول الانطلاق من نتائج هذه السياسة وما فرضته من وقائع على الأرض. بحجة أن **نتنياهو** لا يستطيع أن يتراجع، عن قراره بالاستيطان **فى جبل أبو غنيم**، بسبب تركيبة ائتلافه الحكومى. وحتى ما قيل عن مطالبة **روس** للجانب الاسرائيلى، بتجميد الاستيطان لفترة زمنية محدودة، هى فترة إجراء المفاوضات، كما حصل اثناء مفاوضات **كامب ديفيد**، حتى هذا المطلب الذى كان قد وافق عليه رئيس وزراء إسرائيل **مناحم بيجن** فى ذلك الوقت، رفضت حكومة **نتنياهو** الموافقة عليه الان.

وباختصار فقد توقع الجانب **الفلسطينى** سماع اقتراحات **أمريكية محددة**، غير الحث والمطالبة باستئناف اللقاءات الثنائية **الفلسطينية -الاسرائيلية-**، ولكنه لم يسمع شيئا. وهذا ما أكدته وزيرة الخارجية الامريكية **مادلين أولبرايت**، بعد **اجتماعها** الأخير فى واشنطن مع وزير الخارجية الاسرائيلى **دافيد ليفى**، عندما قالت بأن **على الجانبين أن يعودا إلى المفاوضات** المباشرة، وعليهما اتخاذ، ما وصفته، بالقرارات الصعبة.

إلى أين يقود ذلك؟! من الطبيعى أنه لن يقود **الادارة الأمريكية** إلى التنازل عن دورها المنفرد فى المنطقة؟! وانما ستصر على مواصلة هذا الدور، وربما مع ادخال بعض التعديلات الشكلية التى لن ترتقى إلى مستوى المراجعة وإعادة النظر، باتجاه تعديل موقفها كما يأمل الجانب **الفلسطينى**. وما دام هذا هو حال **الموقف الأمريكى فلا فائدة ترجى من المطالبة برفع مستوى التدخل والوساطة الأمريكية**. لأنه فى مثل هذه الحالة، فان ذلك سيؤدى إلى ضغوط **أمريكية** تزداد مع ازدياد مستوى الوسيط والوساطة، وفى الاتجاه الذى لا ترغب فيه **السلطة الفلسطينية** لقد اتسعت فى الآونة الأخيرة، وبين أعضاء **مجلس الشيوخ الأمريكى**، المطالبة بتعليق الدعم الاقتصادى إلى **السلطة الفلسطينية**، أو وضع شروط اضافية مقابل حصولها على هذا الدعم. كما تحدثت **وسائل الاعلام الاسرائيلية**، عن دور فعال **للحكومة الاسرائيلية** ومن خلال منظمة «**الايباك**» فى الولايات المتحدة، من **أجل استخدام سلاح الضغط الاقتصادى والمالى ضد الفلسطينيين**! وهذا تحد جديد يتطلب تحركاً فلسطينياً جاداً لمواجهته.

وفى نفس الوقت فان استمرار حكومة **نتنياهو** بنشاطاتها الاستيطانية التوسعية **فى القدس** وخارجها، قد قاد المفاوضات الحالية **إلى طريق مسدود**. وهذه حقيقة باتت الان واضحة ومعروفة للجميع، وتتطلب خطوات جدية من أجل إعادة **العملية التفاوضية**، إلى اطارها الدولى الذى انطلقت منه، واتخاذ خطوة اضافية باتجاه ترجمة مواقف الدعم والتأييد **للموقف الفلسطينى**، على الصعيدين العربى والدولى، إلى تحرك عملى **ينقذ هذه العملية من الانفراد الأمريكى والابتزاز الاسرائيلى**. واذا كانت واشنطن على غير استعداد لمراجعة موقفها، فعلى الجانب الاخر ان يقوم بمراجعة شاملة لاستخلاص العبر والنتائج المطلوبة.

تثمين لمواقف القوى السياسة المصرية

رحبت مختلف الأحزاب والمؤسسات والهيئات الوطنية الفلسطينية فى الضفة والقطاع بالتحرك الشعبى المصرى لنصرة القضية الفلسطينية والدفاع عن عروبة مدينة **القدس**. وثمنت هذه القوى **تشكيل اللجنة المصرية للقدس، وإعلان** نداء **القدس**، وتشكيل لجان بالمحافظات المصرية للدفاع عن القدس. وبعقد المؤتمرات والاجتماعات الشعبية التى بادر إليها **حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى** ورؤساء وممثلو الأحزاب والقوى السياسية المصرية السادة **خالد محيى الدين** **وابراهيم شكرى وضياء الدين داوود ومصطفى كامل مراد ومأمون الهضيبى وابراهيم بدراوي و د. حمدي السيد وسعد الدين وهبه**.

ورأت القوى الفلسطينية بأن هذا التحرك الشعبى الهام يمكن أن يشكل نموذجا لتحرك شعبى على الصعيد العربى فى نفس الاتجاه وهذا من شأنه أن يعزز الموقف الفلسطينى فى مواجهة الابتزاز الاسرائيلى والسياسة التوسعية لحكومة نتنياهو.



..وأخيرا، وبعد سنة من سقوطه عن الحكم، وقف خلالها على أعتاب حكومة نتنياهو.. راجيا مستعطفا، قرر أن يقوم بواجبه في المعارضة ،والسؤال هو إن كان سيفلح في ذلك ،ويجد الأدوات الكفاحية المناسبة. الحكومة من جهتها، توفر له كل متطلبات المعارضة.لأنها تدير سياسة خطرة تهدد عملية السلام وتمس بالاقتصاد وتعمق الهوة الاجتماعية لكن، هل يشغل هذا الحزب الواقع الناشئ ويكون صادقا ومثابرا ومقاتلا حتى النهاية!!.

حزب العمل الاسرائيلي

هل قرر أن يكون معارضة مقاتلة؟!

رسالة حيفا

نظير مجلي

في افتتاح الدورة الصيفية للكنيست الاسرائيلي، أعلنت الناطقة بلسان حزب العمل ، النائبة **دالية ايشيك** ،ان حزبها سيقوم بدوره الوطني في هذه الدورة البرلمانية كمعارضة مقاتلة فعالة وليس كما في الدورات السابقة خلال السنة.

المفاجئ في هذا الاعلان هو الاعتراف الذي تضمنه. فقد قالت **ايشيك** ،أنه لو طلب منها أن تعطي «علامة» على أداء حزب العمل في المعارضة منذ فوز الليكود بالحكم في مايو/ أيار ١٩٩٦ ،لكانت أعطته علامة سفر.

والحقيقة أن حزب العمل لم يسقط في امتحان المعارضة خلال السنة الماضية. فحسب إنما كان **بمواقفه وتصرفاته سندا لحكومة نتنياهو** ..حتى لو لم يكن يقصد ذلك. أمضى السنة بطولها متكئا على أعتاب هذه الحكومة راجيا مستعطفا ان يقبله نتنياهو شريكاً صغيراً فيها.رئيس الحزب **شمعون بيرس** الذي اعتبر حكومة نتنياهو اخطر حكومة في تاريخ السياسة الاسرائيلية ،حاول بكل قوته الدخول فيها شريكا تحت كنف« **الزعيم الشاب المتهور عديم التجربة** » ،كما أطلق عليه خلال المعركة الانتخابية. وحاول أن يقنع قيادة حزبه بموقفه. لكنهم صدوه وأكدوا له أن هذه الحكومة يجب أن تسقط ، لا أن تعطى نفسا اصطناعيا بحيويا. وكاد يتمزق حزبه من الداخل بسبب هذا الموقف.

ولم تكن محاولات **بيرس** التحالف مع **نتنياهو** مجرد كلام واقتراح يبحث داخل حزبه. ولم تقتصر محاولاته على الدخول في حوار مع **نتنياهو** حول الموضوع، عدة مرات. إنما حاول فرض آلية داخلية في حزب العمل تلزم رفاقه بالدخول في ائتلاف كهذا عنوة. وبدأت محاولاته بالسعي لتأجيل مؤتمر الحزب القطري، المقرر لانتخاب رئيس جديد مكانه. وعندما فشل في ذلك. حاول البقاء في رئاسة الحزب حتى بعد انتخاب رئيس جديد ،ونجح في أن يحصل على حل وسط. فتقرر أن يظل بيرس مرشح حزب العمل لرئاسة الحكومة لمدة ثلاثة أشهر بعد انتخاب رئيس جديد ،وهكذا **سينتخب رئيس جديد** في ٣ يونيو /حزيران **الجاري، يكون قائدا للحزب. ولكن خلال الفترة حتى «سبتمبر ايلول» القادم يظل بيرس** مرشح الحزب لرئاسة الحكومة، أو **لقيادته السياسية** . فاذا جرت انتخابات الآن، يكون بيرس المرشح. وإذا اقيمت حكومة وحدة، يكون بيرس صاحب المنصب الاعلى من حزب العمل في هذه الحكومة.

وحتى هذا لم يكفه . فقد حاول أن ينتخب رئيسا عاما للحزب فوق الرئيس المنتخب. في البداية قال المقربون منه أنه سيكون رئيسا فخريا، حتى ينهي حياته السياسية في منصب عال. لكنه لم يوافق على ذلك. وطلب أن تكون له صلاحيات رئاسية في العلاقات الخارجية للحزب(مثل الزعيم الالماني الاشتراكي الديمقراطي **فيلي براندت**)وفي العلاقات مع جمهور الشباب في الحزب.فرفض أحد المرشحين لخلافته،**اهود براك** اقتراحه وقال ان هذا يعني أن يكون لحزب العمل رأسان. وهو أمر غير مقبول في حزب ديمقراطي. ودخل **بيرس** في معركة مع **براك** على هذا الاقتراح ووصل الأمر إلى الحسم بالتصويت . فهزم **بيرس** شر هزيمة ،اذ تغلب عليه **براك** بأكثرية ٦٢٪ مقابل ٣٨٪ وواجهه مندوبو المؤتمر بالاهانات ،لدرجة أن أحدهم بصق عليه.

الحجة التي تذرع بها **بيرس** طول الوقت هي**الحرص على عملية السلام**. وقد أعرب عن قناعته، عدة مرات، بأن حكومة **نتنياهو** لن تسقط وستواصل الحكم حتى نهاية الدورة البرلمانية (سنة ٢٠٠٠) . لذلك، فان المفهوم الوحيد لبقائه في الحلبة السياسية وسعيه لإنقاذ عملية السلام هو في دخول حكومة نتنياهو.

لذلك، فانه حتى بعد فشله في مؤتمر حزب العمل ، خرج بتصريحات تؤكد التصاقه بالكرسي الحكومي فقال: **«هذا الحزب ليس حزبي، لقد تغير»** ،وفي هذا تهديد بأن يترك الحزب. وسرت شائعات تقول أنه سيقيم **«حزب سلام»** .(وهذه ليست مهمة سهلة .فلكي يقيم حزبا معترفا به عليه أن يأخذ معه ثلث اعضاء كتلته البرلمانية ، أي ١٢ نائبا أو الاستقالة من حزب العمل والدخول إلى حكومة نتنياهو بشكل فردي، مثلما فعل في حينه **موشيه ديان** (دخل إلى حكومة **مناحم بيجن** سنة ١٩٧٧ كوزير للخارجية وذهب معه إلى« **كامب ديفيد** »).

ومع أن بيرس ينفي هذا السيناريو -إلا أن المقربين منه يواصلون بث الشائعات، وذلك بهدف التأثير على المرشحين لخلافته في رئاسة الحزب حتى يبادروا إلى إعطائه منصبا قياديا بعد المؤتمر . وإلا، فان الامكانات مفتوحة امامه للانتقام.

والسؤال هو: كيف يمكن لحزب المعارضة هذا أن يكون حزبا مقاتلا في مثل هذه الصراعات؟!.

وهل هذه هي الصراعات الوحيدة؟.

وماذا عن المضمون السياسي لحزب العمل ،فهل يملك برنامجا سياسيا معارضا فعلا؟.

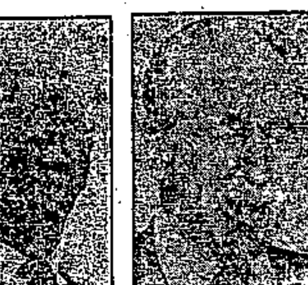
الصراعات الشخصية

في الواقع ان مشكلة **بيرس** ليست محور الصراعات الوحيد في حزب العمل، بل إن المرشحين لخلافته جميعا، تعهدوا باعطائه المكانة اللائقة التي يستحقها بعد انتخابهم، فهو بالنسبة لهم شخصية مرموقة. له تاريخه الحافل في حياة حزب العمل والدولة. يعتبر **باني القوة العسكرية الاسرائيلية** (من خلال عمله مديرا عاما لوزارة الدفاع منذ سنة ٥٥-٥٩ ثم نائبا لوزير الدفاع ٥٩- ١٩٦٥)،وهو**باني الفرن الذري في ديمونة** ،وهو القائد الذي أعاد تنظيم الحزب بعد انهياره في العام ١٩٧٧ ،وهو الذي قاد الانسحاب من لبنان عام ١٩٨٤ وانقذ إسرائيل من سياسة التضخم المالي. وهو الذي أقنع **رابين** بأن يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ويتفق في سياسة **اتفاقات أوسلو** ،وهو صاحب **مشروع الشرق الأوسط الجديد** ،الذي استقطب من حوله دول العالم الغنية ،التي ابدت استعدادها للاستثمار بسخاء في إسرائيل.

كلهم متفقون إذن، على تكريم بيرس ،لكنهم مختلفون حول استمرار الطريق. فهم أربعة مرشحين:

-**أهود براك** : المرشح الاقوى لخلافة بيرس استطلاعات الرأي التي اجريت داخل حزب العمل أعطته أكثر مما أعطت للمرشحين الثلاثة الآخرين مجتمعين وهو رئيس أركان الجيش السابق الذي جلبه **رابين** وبيرس إلى الحكومة وزيرا للداخلية ثم ارتقى إلى منصب وزير الخارجية في حكومة بيرس بعد مقتل **رابين** ،وهو يرى نفسه وريثا شرعيا**لاسحق رابين** ،لأنه يتمتع بنفس صفاته.

-**يوسي بيلين**: هو المرشح الثاني الأقوى يحاول أن ينضم إليه المرشحان الباقيان. رصيد بيلين الأساسي يأتي من خلفيته الدبلوماسية الناجحة . فهو يقف وراء التغير في مواقف **بيرس ورابين** بالنسبة لعملية السلام والموقف من الفلسطينيين . يعتبر مهندس اتفاقات أوسلو، له علاقات جيدة مع المتدينين. نجح في التأثير على الليكود ،عندما أعد المشروع السلمي المشترك «**بيلين -ايتان**» . لكنه لم يحظ بتأييد أكثر من ١٨٪ من اعضاء الحزب في استطلاعات الرأي مع أن بيرس يدعمه.



بيريز   رابين

-**افرام سنيه** : وهو رجل عسكري سابق، احتمالاته ضعيفة(٨٪).

-**شلومو بن عامي** : بروفسور في العلوم السياسية وينتمي إلى اليهود الشرقيين. يركز في دعايته على القضايا الاجتماعية ويقول إن هذه القضايا وحدها هي التي ستقود حزب العمل إلى الحكم وليس القضية السياسية علما بانه يؤيد قيام دولة فلسطينية. **بن عامي** هذا يحظى بدعم ٦٪ من أعضاء الحزب.

المراقبون يشيرون إلى **براك** باعتباره الأقوى ،والسؤال: ما الذي سيحدث بعد فوزه هل سينجح في توزيع المناصب العليا بين مؤيديه الحاليين؟ ماذا سيعطي لشمعون بيريز؟ ماذا سيعطي لمنافسيه الثلاثة؟! وهل سيرضى هؤلاء بما يعطيه؟ وهل يتعاونون معا كحزب موحد، أم يواصلون الخصام والانقسام؟!.

تاريخ حزب العمل لا يحتوي على أجوبة إيجابية على تلك الأسئلة. فاذا استمرت الصراعات لن يكون حزب العمل قادرا على أداء دور المعارضة المقاتلة.

المضمون السياسي

هنا، جرت محاولة في الجلسات الأولى لمؤتمر حزب العمل (أواسط مايو/ أيار) ،لاجراء تغييرات فلأول مرة وافق حزب العمل على تضمين برنامجه السياسي بفقرة تقول إنه «لا يعارض في إقامة دولة فلسطينية »، مع أنه ذيل هذا البند بفقرة من التحفظات. فالدولة **يجب أن تكون من دون جيش ومن دون تحالفات عسكرية وممراتها مفتوحة أمام سلاح الجو الاسرائيلي .. إلخ.**

كما حاول حزب العمل اجراء تغييرات في البرنامج الاقتصادي -الاجتماعي، كان طرحها **شلومو بن عامي**، المذكور . وتم قبول هذه التغييرات جميعها. وفيها **عودة إلى الحديث عن الاشتراكية الديمقراطية كنظام اقتصادي اجتماعي والتعليم المجاني في الجامعات والمساواة التامة للعرب وغيرها.**

هذا المضمون السياسي- الاقتصادي، جرت محاولة لاخفائه ،في خطابات الزعيم المستقبلي لحزب العمل **اهود براك** ، بينما منافسه **يوسي بيلين** أشاد بالجانب السياسي منه لكنه انتقد الجانب الاقتصادي الأمر الذي يوحي بأن القيادة القادمة لهذا الحزب قد تتنكر لهذا البرنامج ،وفقا للظروف الناشئة، وقد لا تتنكر انما بقاء الموضوع مفتوحا هكذا ،من شأنه أن يجهض المعارضة المقاتلة.

مع هذا ،فان **شمعون بيرس** ، الذي خطب في الجلسة الدولي لدورة الكنيست الصيفية (١٩ /مايو ايار ١٩٩٧) ، بدا لأول مرة مقاتلا في مواجهة حكومة نتنياهو ،هاجم الحكومة واتهمها بالمسئولية المباشرة عن جمود عملية السلام . وقال إنه ليس جمودا بل انهيار خطير للغاية. ودافع عن الدولة الفلسطينية العتيدة بقوله:«أنت أيضا- نتنياهو -توافق على الدولة الفلسطينية ،وتعرف أنه لا مفر منها. لكنك تخاف من قول هذا بسبب التحالف اليميني المحيط بك». ورفض الاتهامات ،الموجهة للرئيس الفلسطيني**ياسر عرفات**، وقال : انه لم يعط الضوء الأخضر للارهاب ،كما تزعمون. انه معاد للارهاب ويدرك ان الارهاب يتعارض ومصالح شعبه الفلسطيني».

،عندما قاطعه أحد نواب اليمين محتجا على هذا الدفاع عن **عرفات** ، **أجابه** بيرس : «أنا اقترح أن تلتقي معه ولو لساعة واحدة. اسمع ما يقول . ستجده قائدا حقيقيا لشعبه. ستجده معلما لك ولغيرك في السياسة وفي الدفاع عن المصالح الوطنية».

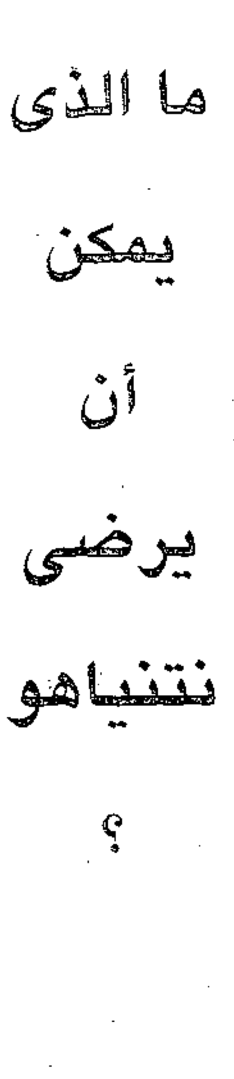
وخاض **بيرس** نقاشا حادا مع نتنياهو حول آثار سياسته الاقتصادية على البلاد (تضخم بنسبة ١٠٪ ، بطالة بنسبة ٨٪ ، ركود اقتصادي ،انخفاض في السياحة، هروب الاستثمارات الاجنبية.. الخ).

وقد برهن بيرس ،في خطابه هذا على أن الحكومة توفر للمعارضة كل الأسباب للعمل من أجل اسقاطها. فهي فعلا تدمر العملية السلمية وتفتعل الأسباب للتوتر مع القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني وتقوم بأعمال استفزاز مقصودة .. وهذا فضلا عن الأوضاع الاقتصادية -الاجتماعية.

ولكن يبقى السؤال الاساسي: لماذا تأخر بيرس كل هذه المدة عن هذا الدور للمعارضة المقاتلة؟ وهل من ضمان أن يكمل خلفه هذا الطريق الجديد، أم يعود إلى الطريق السابق- معارضة ناعمة وخنوعة؟!.

والاجابة عن السؤال . نجدها فقط في العمل الميداني ،بعد أن نرى نتائج الانتخابات الداخلية ونراقب تصريحات وممارسات الرئيس الجديد لحزب العمل.





ما الذى يمكن أن يرضى نتنياهو ؟

الأردن .. إسرائيل

رسالة عمان

صلاح يوسف

لم تكن أزمة المياه التى ثارت فى مطلع الشهر الماضى بين **الأردن وإسرائيل** هى الأولى التى تنشب بين الطرفين منذ تسلم **بنيامين نتنياهو** رئاسة الوزراء فى إسرائيل قبل عام بالتمام والكمال. ولا ينتظر أن تكون الأخيرة ، فقد اعتاد الناس هنا فى الأردن، وبخاصة منذ مجئ **نتنياهو** إلى السلطة فى إسرائيل على الاستيقاظ على أزمة مع إسرائيل من دون أى دهشة أو تساؤل. فمن أزمة النفق الذى افتتحته إسرائيل تحت **المسجد الأقصى** فى سبتمبر من العام الماضى- وهى بالمناسبة أزمة أردنية بقدر ما هى فلسطينية بسبب نص فى **معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية** يمنح الأردنيين حق الولاية الدينية على الأماكن المقدسة فى القدس- إلى أزمة المفاوضات حول الخليل فى فبراير الماضى ،والتى كان الدور الأردنى خلها فاعلاً. ومنها إلى **أزمة الباقورة** ،حيث اطلق الجندى الأردنى **أحمد الدقامسة** النار على التلميذات الاسرائيليات فقتل سبعاً ،وأخيراً قام شاب أردنى يدعى **حمزة عرابية** بطعن سائحة اسرائيلية فى منطقة **أم قيس** الأثرية السياحية فى شمال الأردن.

وإن كان يجمع بين هذه الأزمات أنها كانت تندلع ساخنة ثم ما تلبث أن تهدأ أو يتم تجاوزها، فان **أزمة المياه الأخيرة** تنتمى إلى نوع آخر من الازمات المستديمة إن جاز التعبير ،وهو وصف يطلق على **أزمة العلاقات التجارية الأردنية الفلسطينية والتى تدخل إسرائيل** طرفا فيها من خلال سيطرتها على الحدود الخارجية لأراضى السلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك على **أزمة المشاريع المشتركة** بين الأردن وإسرائيل، والتى تم الاتفاق عليها فى أوقات متفرقة بعد معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية التى وقعت فى **أكتوبر ١٩٩٤** ،مثل مشروع تنمية أخدود وادى الأردن **ومشروع الغاز القطرى** ومشروع اقامة**(مطار السلام) فى مدينة العقبة الأردنية ليخدم المنطقة**

بما في ذلك إسرائيل كبديل لمطار **إيلات**، وغير ذلك من مشاريع لم ينفذ شئ منها، وكل ذلك بجهد إسرائيلي واضح لتعطيلها.

حياة أو موت

وإن كانت المشاريع المذكورة، وحتى قضية التبادل التجاري الأردني الفلسطيني، غير ملحة ، فإن **قضية المياه بالنسبة للأردن قضية حياة أو موت** ، فالأردن يعاني من نقص مزمن في المياه يعود بعضه إلى قدم وتهرؤ الشبكات داخل المدن، وهو ما يرفع نسبة الفاقد من المياه الصالحة للاستخدام المنزلي إلى أكثر من **٥٠ في المائة** .ويعود بعضه الآخر إلى عدم وجود سدود وخزانات للمياه. وهنا يأتي الدور الاسرائيلي، حيث كانت إسرائيل على الدوام تمنع الأردن من اقامة السدود القريبة من وادي الأردن، وبخاصة في الشمال،وذلك بحجة أن في **إقامتها خطراً على أمن إسرائيل وتهديدا لمصادرها المائية.**

ويضاف إلى ذلك كله أن اعتماد الأردن الأساسي هو على مياه الأمطار التي يهدر نحو **٩٠ في المائة** منها. فاذا ما خزنت العشرة في المائة الباقية ، يكون الموسم مقبولاً لكنه في كل الأحوال أقل من الحد الأدنى الذي يكفي المواطنين بالمقاييس الدولية.

اضافة إلى ذلك كله فان **احتلال إسرائيل لهضبة الجولان في العام ١٩٦٧** والاستنفار الأمني الاسرائيلي الدائم منذ ذلك الوقت حرم الأردن من أي فرصة لزيادة حصة الفرد لديه من المياه ،والتي قدرها وزير المياه والري الأسبق المهندس **سمير قعوار** بنحو نصف الحد الادني المقرر لكل مواطن بحسب المقاييس الدولية.

لذلك كان مفهوما **أن يحاول الأردن الحصول على مكتسبات مائية من خلال معاهدة السلام التي وقعها مع اسرائيل في العام ١٩٩٤**. ففي تلك المعاهدة كان هناك ما ينص على أن يحصل الأردن على نحو **١٠٠ مليون متر مكعب** من المياه، بحيث يحصل على خمسين مليون متر مكعب منها فوراً- وهو ما التزمت به اسرائيل فعلا- وخمسين مليون متر مكعب أخرى من خلال اقامة سدود على امتداد نهر الأردن، على أن يبحث الطرفان عن مصادر تمويل لهذه السدود.

احتلال اسرائيل لهضبة الجولان حرم الأردن من زيادة نصيبه من المياه

لكن هناك بنداً آخر ينص **على أن يحصل الأردن من إسرائيل على نحو ٥٠ مليون متر مكعب اضافية كل سنة** وهو ما لم تلتزم به اسرائيل بعد أكثر من عامين ونصف العام على توقيع معاهدة السلام.

ويجدر القول إن موسم الشتاء هذا العام كان بالنسبة للاردن من أسوأ الاعوام مما جعل الحاجة إلى المياه ماسة تماما. وقد بدأت **وزارة المياه والري** في توزيع المياه على المواطنين خلال أشهر الصيف، وبنظرة واحدة على البرنامج يتضح مدى النقص في مياه الاستعمال المنزلي، وبالتالي مدى حاجة الأردن إلى المياه التي تحولت إلى جزء من حقوقه بموجب معاهدة السلام **لكنه لم يحصل عليها بسبب المماطلة الاسرائيلية التي انتقلت من حزب العمل إلى حزب الليكود.**

وقد تحرك الأردن من خلال وزير المياه والري الحالي الدكتور **منذر حدادين** ،والذي كان مسئول قطاع المياه في المفاوضات الأردنية الاسرائيلية في مفاوضات مدريد وواشنطن. حيث قام الوزير بزيارة لإسرائيل في مطلع الشهر الماضي واجتمع بوزير البنى التحتية الإسرائيلي **اريبل شارون** وطالب بتطبيق ما نصت عليه معاهدة السلام. وهنا جاء رد**شارون** بأن نص المعاهدة يشير إلى ضرورة توفير أموال لبناء السدود والخزانات التي يمكن للاردن الحصول على مياه منها بعد بنائها، وإلى حين توفر الأموال لذلك فان **اسرائيل غير ملزمة بتوفير هذه الكمية من المياه والتي تقدر بخمسين مليون متر مكعب.**

وقد اقترح **حدادين** عند ذلك الحصول على هذه الكمية من بحيرة طبريا بوصفها خزاناً مائيا تستخدمه اسرائيل، غير أن شارون استنكر هذا الطلب معتبراً بحيرة طبريا«**ثروة وطنية إسرائيلية**» لا يحق للآخرين المشاركة فيها. وفشل الاجتماع فشلا ذريعاً،ورد **الأردن** -الذي يحتاج المياه فعلا-، **بأن ألغى احتفالا كان من المفترض أن يقام في منطقة الباقورة** حيث قتلت سبع تلميذات اسرائيليات في وقت سابق من هذا العام، وكان من المفترض أن يكون هذا الاحتفال إحياء لذكراهن. وكان من المفترض أن يحضره **الملك حسين**. **وقد** رافق ذلك تعليقات سيئة **للاردن** من جانب بعض الصحف الاسرائيلية مما حول المباحثات الفاشلة إلى أزمة بين البلدين لم تهدأ إلا باللقاء الذي تم بين **الملك حسين** ورئيس الوزراء الاسرائيلي**بنيامين نتنياهو** في العقبة جنوبي المملكة ، والذي تم في صورة عاجلة بعد مكالمة هاتفية من الملك **حسين** لرئيس الوزراء الاسرائيلي.

احتواء الأزمة

وخلال اللقاء المذكور بحث الطرفان **أزمة المياه** إلى جانب الازمات الأخرى المستعصية مثل قضية التجارة بين الأردن وفلسطين والتي تخرج الأردن من سوق طبيعية كانت إلى ثلاثين سنة خلت جزءا من السوق الأردنية ، وذلك بسبب المعوقات التي تضعها إسرائيل على السلع الأردنية لدى دخولها إلى الضفة الغربية بحجة الأمن، وهو ما جعل **حجم التجارة بين الأردن وفلسطين لا يزيد على ٣٠ مليون دولار في العام** ،علما بأن هناك إمكانية لأن يصل حجمها إلى ٢٠٠ مليون دولار.

كما بحث الطرفان في الأزمات المستعصية الأخرى غير أن أبرز ما تمخض عنه اللقاء، **الاتفاق** على أن**يحصل الأردن على ٢٥ألف متر مكعب من المياه سنوياً على الفور من إسرائيل** ، وأن تؤجل الكمية الباقية إلى ما بعد ثلاث سنوات ريثما تتمكن إسرائيل من توفير



التمويل اللازم لإقامة الخزانات والسدود مما يمكنها من ضخ الكمية الباقية.

إن احتواء الأزمة على أهميته لا يشير إلى أن العلاقات الأردنية الاسرائيلية أصبحت على ما يرام فتاريخ هذه العلاقات منذ **مجئ نتنياهو** إلى الحكم في إسرائيل لا يعطى أى مثال على إمكان حدوث ذلك كما رأينا. لكن الاجتماع نجح في نزع الفتيل مؤقتا من أزمة كانت تهدد العلاقات الأردنية الاسرائيلية. زادها تفاوت حدة الانتقادات والتصريحات واللقاءات الصحفية والتلفزيونية التي شنتها وسائل الاعلام الاسرائيلية على الأردن. بما في ذلك التلفزيون الاسرائيلي الذي يشاهد بوضوح في الأردن.

ويمكن القول إنه توقف مؤقتا على الأقل **التحريض الاسرائيلي المستمر للأردن على سوريا** فيما يتعلق بموضوع المياه تحديدا. حيث دأبت اسرائيل منذ توقيع اتفاقية السلام على «تذكير» الأردن «بحقوقه» المائية لدى سوريا، وبضرورة الحصول على هذه «الحقوق» في محاولة (لصب الزيت على العلاقات الأردنية السورية وتحويل الأنظار عن حقوق الأردن التي لا خلاف عليها لدى إسرائيل).

لكن احتواء الأزمة جزئيا على الطريقة التي رأيناها لم يوقف تساؤلات المواطنين الأردنيين العاديين، وحتى بعض المسئولين، حول الطريقة التي تثير بها إسرائيل الازمات في وجه الأردن. وهي طريقة أقرب إلى إشعال الحرائق، ثم اخمادها مع الحرص على إبقاء الجمر تحت الرماد جاهزاً للاشتعال في أى لحظة. فقد كانت الحملة التي شنتها وسائل الاعلام الاسرائيلية على الأردن شرسة إلى درجة جعلت رئيس لجنة الشئون الخارجية في مجلس النواب يحذر من أن «**اسرائيل قد تلجأ إلى عمل مجنون** » **بعد أن رأت نفسها معزولة دولياً بسبب سياساتها** ». دون أن ينسى أن كل ذلك يتم حول اتفاقات التزمت بها إسرائيل في مساعدة دولية رعتها الولايات المتحدة.

أما وزير الخارجية **فايز الطراونة** فقد حاول التخفيف من وقع الأزمة دون أن ينجح كثيرا في ذلك مما تطلب تدخل **الملك حسين** شخصياً، وجاء الحل جزئيا بالنسبة لمشكلة المياه، لكن الأزمات المستديمة الأخرى بقيت جمراً تحت الرماد منتظرة أى هبة ريح لاشعالها.

رضى إسرائيل

ومن جهة أخرى لم يفت المراقبين ولا المواطنين أو المسئولين أن يتساءلوا حول المدى الذى يجب أن تصل إليه أى دولة عربية حتى «ترضى» عنها إسرائيل. واستحضر هؤلاء أن **الأردن** أقام مع حزب العمل سلاماً أراده دافئا منذ البداية، **كما أراد للتطبيع مع إسرائيل على كافة المستويات أن يكون تاماً على المستوى الرسمى على الأقل**، مع تشجيع أى نوع من التطبيع إذا كان على أى مستوى غير رسمى وحين جاءت حكومة الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو إلى الحكم في أواخر مايو من العام الماضى اتخذ **العالم** كله بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً متحفظاً من خلال الرئيس **بيل كلينتون** نفسه. وكان الأردن ربما الاستثناء الوحيد لذلك. فقد استدعى **نتنياهو** إلى عمان حيث عقد اجتماعا مع **الملك حسين** وولى العهد الأمير **حسن** وهو بعد مرشح للرئاسة وانفرد **الأردن من بين الدول** العربية التي حذرت **من مجئ الليكود إلى السلطة بأن طالب** باعطاء **الليكود ونتنياهو الفرصة لاثبات حرصه على السلام** وإلى التزامه بالسير على طريقه، فان كان كل هذا «التفهم» من جانب الأردن لقى كل هذا التجاهل فكيف اذن يمكن أن يرضى نتنياهو ؟!.

حول مستقبل العلاقات الفلسطينية الأردنية

غازي الصوراني

شهد العقد الأخير من هذا القرن أحداثا ومتغيرات نوعية ، أدت إلى فرض حقائق جديدة على مقدرات هذا العالم عبر **دور مركزى وهيمنة احادية واضحة للولايات المتحدة الامريكية** لا يمكن التكهن بكسرها قبل نهاية هذا القرن.

وقد كانت منطقتنا وما زالت من المناطق الاستراتيجية الهامة فى العالم التى تأثرت بشكل مباشر بتفاعيل وآليات هذه المتغيرات ، سواء ضمن البعد القومى العربى الذى يعيش بفعل تأثيرها حالة من التفكك ليس على المستوى الرسمى فقط. وانما اصاب المستوى «**الشعبى/ الاجتماعى**» داخل القطر الواحد . هذه الحقائق الجديدة تفرض علينا عربا بشكل عام- وفلسطينيين واردنيين على وجه خاص- ان نتعامل مع مستجداتها ونتائجها بما يخدم مصالحنا الوطنية والقومية وبأساليب عقلانية تتعاطى مع الحاضر كمقدمة موضوعية لأسس المستقبل ضمن خيار حر ومتكافئ من أجل استناد العلاقات «الفلسطينية -الأردنية» على قاعدة متوازنة سياسيا واجتماعيا، تكون انعكاسا خلاقا للضرورات والمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة الآنية والمستقبلية على المستويين الشعبى والرسمى، ولا تكون- على الاطلاق- استجابة قسرية لهذه المتغيرات الدولية وحقائقها الجديدة رغم الاقرار بدورها وضغوطاتها.

من هنا فان الحديث عن مستقبل العلاقة الفلسطينية الاردنية، يستوجب الوقوف الصريح عند المنعطفات الاساسية التى شكلت عائقا طوال المرحلة التاريخية الماضية، بهدف الوصول إلى صيغة جديدة وموضوعية لشكل وماهية هذه العلاقة من كلا الفريقين تمكنهما من وضع أسس واضحة للتعامل المشترك، تستند إلى التكافؤ والتوازن والخيار الحر والادراك العقلانى لأهمية صياغتها بما ينسجم مع المصالح الاستراتيجية المشتركة لكل من الشعبين الشقيقين.

إن التأكيد على أهمية هذه العلاقة وخصوصيتها ليس أمرا جديداً أو طارئا . ولكن الجديد فى هذا الجانب ما يجرى فى منطقتنا من تحولات سياسية نوعية سالبة وغير متكافئة تطبيقا **للمخطط الاسرائيلى الأمريكى الذى لا يستهدف الهوية والارض الفلسطينية فقط، بقدر ما يستهدف أيضا التغيير النوعى فى بنية المجتمع**

الاردني وإعادة **تشكيله سياسيا**-بغض النظر عن الأسلوب -بمايستجيب لهذا المخطط الذي يضع استكمال مقومات الوطن البديل كواحد من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، بما يدفع نحو خلق أزمة وصراع جديد للفلسطينيين داخل الأردن.

إن حجم هذه المخاطر يفرض بالضرورة العمل بكل جدية لوضع هيكل ومحتوى الاطار المشترك بين الشعبين الأردني والفلسطيني ضمن خيارات وطنية تعكس الواقع الخاص لكل منهما من جهة، وبارتباطه بالاطار العربي العام من جهة أخرى، كما يفرض أيضا العمل على إزالة الأسباب والعقبات التي ما زالت تحول دون ميلاد العلاقة الدينامية المستمرة والايجابية بينهما.

لقد بات من المعروف أن العقبات التي تراكمت طوال المرحلة التاريخية الممتدة منذ نكبة ١٩٤٨ في مناخ سيطرت فيه إرادة القوة الاستعمارية بكل أطرافها، وتغيبت عنه الظروف والادوات الموضوعية التي تمهد لفتح حوار ديمقراطي جاد من جهة، والممارسات الفوقية بأبعادها السياسية والامنية من جهة أخرى، ساهمت في إفراز العديد من المظاهر السلبية طوال هذه المرحلة . نذكر منها:

(١) **الهوة الواسعة بين طرفي العلاقة (اردنيين وفلسطينيين)** التي تبلورت بعد إعلان ضم الضفة الغربية إلى الأردن عام ١٩٥٠ باعتبار هذه الخطوة استهدفت -ضمن تفسيرات متباينة -تغييب الهوية الوطنية والمشروع الوطني الفلسطيني. وأمام غياب التوازن في أسلوب ومضمون هذه العملية، كان من الطبيعي ولادة أشكال متعددة من التعارض والتناقض على المستويين الشعبي والرسمي ،خصوصا وأن النظام السياسي الأردني لم ينجح عبر كل محاولاته طوال الفترة منذ عام ١٩٥٠ حتى هزيمة «يونيه» حزيران ١٩٦٧ في تعميق أو تطوير العلاقات التاريخية والاجتماعية والسيكولوجية وفق متطلباته وشروطه السياسية، بحيث ظلت الخصائص الفلسطينية قائمة ومتفاعلة طوال تلك المرحلة ،وإن لم تمتلك القدرة على التعبير عن ذاتها عبر أطر سياسية فلسطينية محددة.

(٢) رغم التاريخ النضالي المشترك للشعبين، والدور الذي مارسته الحركة الوطنية الاردنية في قيادة النضال الوطني ضد الوجود الاستعماري ومشاريع الاحلاف في فترة الخمسينات.

إلا أنها لم **تستطع بلورة صياغة موضوعية للعلاقة الاردنية الفلسطينية في برامجها** . وبالتالي فان أطراف هذه الحركة ارتبطت بالسقف الايديولوجي المحدد لكل منها -الأممي أو القومي أو الاسلامي- اضافة إلى ذلك فان ضرورات الواقع الذاتي ودور الأجهزة الأمنية للنظام، حالت كما يبدو دون التطرق لهذه الموضوعات بشكل عملي خصوصا من قبل القوى السياسية القومية والأممية. أما القوى الاسلامية وعلى ضوء منطلقاتها الفكرية فلم تكن معنية بهذه المسألة عبر علاقتها الايجابية مع النظام الحاكم أنذاك من جهة ووفق التزامها بالاطار الاسلامي الشمولي من جهة أخرى.

(٣) بعد هزيمة حزيران برزت حركة المقاومة الفلسطينية عموماً، وحركة فتح بوجه خاص، تحمل في داخلها مشاريعها الوطنية وآلياتها السياسية الفلسطينية الخالصة، وكان ذلك ردا عمليا على كافة الأطر القائمة الرسمية وأطراف الحركة الوطنية بتفريعاتها الأممية والقومية والاسلامية وذلك ضمن اطار وطني فلسطيني ولد وترعرع في ظل تراجع المشروع القومي العربي الذي بدأ مع اعلان الانفصال السوري عن الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٢ ،وازداد على إثر هزيمة حزيران ١٩٦٧ . وبرغم تنامي قوة حركة المقاومة الفلسطينية شكلا ومضمونا، محليا وعربيا ودوليا، إلا أنها **ظلت أسيرة إطارها الوطني- الفلسطيني ،ولم تدرك أهمية التعامل مع الحركة الوطنية الاردنية والعربية عموما** ،بل بالعكس اسهمت في تراجعها على الصعيدين السياسي والاجتماعي في الاردن لدرجة أن البرامج والادبيات السياسية لاحزاب الحركة الوطنية الاردنية كان يغلب عليها الطابع الفلسطيني دون اهتمام مميز بالقضايا السياسية أو المطلبية الاردنية، مما زاد في عزلتها عن جماهيرها وساهم في توفير المناخ للرؤية الوطنية الفلسطينية كي تمارس حركتها ضمن بعدها الخاص، بعيدة عن واقع المجتمع الاردني، ودونما أي ادراك لتفعيل مكونات هذا المجتمع واهمية تطوره وحاجته الموضوعية إلى حركة وطنية اردنية تعبر عن قضاياه المطلبية والديمقراطية من جهة، وتتفاعل مع أهداف التحرر الوطني العربي الفلسطيني بشكل جدلي وعميق من جهة أخرى.

(٤) على الصعيد الرسمي فقد تراوحت العلاقة بين م . ت. ف والاردن منذ عام ١٩٦٤ وإلى يومنا هذا بين **عدم الثقة والريبة من جهة ،والصراعات السياسية الخفية والمعلنة من جهة أخرى** .ومن المعروف أن هذه الصراعات لم تقتصر على العلاقة الرسمية بل امتدت إلى داخل البنية الاجتماعية التحتية لكل من الشعبين في الأردن وفلسطين ،خاصة وان إطار أو موضوع الصراع كان وما يزال هو حل القضية الفلسطينية بما يحقق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة من وجهة نظر القيادة السياسية الفلسطينية ،مما خلق نقطة تماس مباشرة مع القيادة السياسية في الأردن باعتبار أن هذه المسألة هي الأكثر حساسية في مقومات العلاقة بينهما في الماضي والحاضر والمستقبل.

وفي هذا السياق فان قرار: فك الارتباط- تموز «يوليو» ١٩٨٨ -بقدر ما جاء تعبيرا عن دور الارادة الشعبية أو العامل الذاتي الفلسطيني، إلا أننا لم نشهد حتى اليوم تطبيقا كاملا لهذا القرار سواء على الصعيد الدستوري الاردني أو على صعيد بقاء الدور الاردني- بشكل أو بآخر- في عدد من المؤسسات الدينية الفلسطينية وغيرها ، عدا عن أن القيادة السياسية الاردنية لم تعلن بشكل واضح ونهائي موقفها من العلاقة الكونفدرالية بالرغم من القرارات الفلسطينية الصريحة حول هذه المسألة. وهنا **لابد من التأكيد على منطلقاتنا لهذه الكونفدرالية المستندة إلى الخيار الديمقراطي الحر للشعبين، وفي إطار الوحدة العربية الشاملة بعيدا عن ارادة القوة الاسرائيلية الأمريكية وشروطها**.

(٥) إننا ندرك حجم الضرر الناتج عن استمرار الحديث عن المكونات الديموغرافية للمجتمع الاردني، وبشكل خاص الأغلبية الواضحة للاردنيين من أصل فلسطيني، ونؤكد على أهمية وضرورة **الاقرار الموضوعي بتبلور المجتمع الاردني سياسيا واجتماعيا واقتصاديا في مقابل تراجع العلاقات العشائرية القديمة بشكل ملموس**، وهذا يعني التعامل مع كافة الاردنيين من أصل فلسطيني كجزء من المجتمع الاردني ، دون أن يؤثر

ذلك على حقهم في التعبير عن هويتهم الوطنية الفلسطينية وساندتهم ودعمهم لحق تقرير المصير والاستقلال والدولة على الأرض الفلسطينية، ودون أن يؤثر ذلك في حق العودة للاجئين الفلسطينيين، عبر سياسات وبرامج احزاب الحركة الوطنية الاردنية، التي تناضل بالفعل ضد **شروط الاتفاق الاسرائيلي الاردني (وادي عربا) الذي كان واضحا فيما يتعلق بالمصالح الاسرائيلية بقدر ما كان غامضا وضارا فيما يتعلق بمصالح الاردن.**

ومن المعروف أن هذا الاتفاق لم يذكر كلمة فلسطين سوى عند التأكيد على الحدود السياسية الدائمة والآمنة بين البلدين- نهر الاردن- كما كانت في ١٥ آيار (مايو) ١٩٤٨، يعني أنه مهما آلت اليه «نتائج المفاوضات النهائية مع السلطة الوطنية حول موضوع الحدود فانها لن تكون بمحاذاة النهر.. لقد ألزم الاردن نفسه بذلك». وبالتالي فاننا نطرح تساؤلا مشروعا وهادئا، كيف يمكن تثبيت حق تقرير المصير والدولة الفلسطينية في ظل هذه النصوص؟ من ناحية أخرى كيف يمكن تفسير الدوافع الاردنية للخطة الحكومية تحت عنوان **«الخطة الاستراتيجية للسكان بالاردن»** المنسجمة مع خطة البنك الدولي الرامية إلى تحويل المخيمات في الاردن إلى مناطق للتطوير الحضري والغاء دور وكالة الغوث خلال سنوات قليلة مقبلة، وما ينتج عن ذلك من مخاطر جدية لقضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام.

إن استعراض هذه العوامل لا يستهدف التوقف عند المظاهر السلبية للعلاقات **«الفلسطينية الاردنية»** بقدر ما يستهدف العمل المشترك لإزالة ا والسير نحو تحديد معالم المستقبل بالرغم من ضبابية الحاضر الذي نعيشه اليوم، خاصة أن المظاهر الايجابية للعلاقة المشتركة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية وغيرها على المستوى الشعبي تشكل إحدى القواعد الأساسية لهذا التوجه الذي لابد أن يستند في تقديرنا إلى عدد من المعطيات:

** أن يؤكد الاردن الشقيق رفضه المبدئي في المشاركة أو التدخل في الشئون السياسية الفلسطينية في الضفة أو القطاع تحت أي ظرف من الظروف بدون موافقة فلسطينية رسمية وشعبية، لأن أي شكل من العلاقة لا يستند إلى هذا المبدأ سيعيد إنتاج أزمة الاردن الرسمي مع الفلسطينيين بما يضر بمصالح الفريقين، مع تأكيدنا على التزام الفلسطينيين بهذا المبدأ فيما يتعلق بالشئون السياسية الأردنية.

** في مواجهة مخاطر وصعوبات الوضع الراهن مع الاسرائيليين فانني أعتقد بأننا- كفلسطينيين- لا يمكن أن نسمح بنقل أو تجيير نتائج الصعوبات أو الأزمة التفاوضية أو غيرها مع اسرائيل لتصبح أزمة مع الاردن. وعليه فان مفاوضات المرحلة النهائية تحتاج لوضوح العلاقة الفلسطينية الاردنية تمهيدا لاتفاق مشترك يسبق هذه المفاوضات، على أن تكون قضية المطالبة بالاستقلال الفلسطيني والدولة المستقلة المسألة الرئيسية الأولى في هذا الاتفاق بالاضافة إلى المصالح الآنية والمستقبلية لكلا الفريقين، وفي هذا السياق، لابد من أن أشير إلى الدور المركزي والإيجابي لمصر العربية الشقيقة.

** إن خيار الدولة الفلسطينية بالنسبة لعلاقتها مع الأردن يكمن في تنظيم العلاقة والحفاظ على استمراريتها بما يخدم الوجود الفلسطيني وقضية اللاجئين بشكل خاص باعتبار ذلك العنصر الأساسي الهام في تمتين هذه العلاقة، وباعتبار هذا الوجود جزءا من مكونات الشعب في الأردن وفلسطين في آن واحد.

** لابد لنا من الاقرار بأن أي علاقة نسعى إلى اقامتها مع الاردن أو غيره من البلدان العربية الشقيقة، لا تستند إلى وحدة المجتمع الفلسطيني بكل جوانبه الوطنية والاقتصادية والاجتماعية هي ضرب من الوهم. من هنا لابد من أن نتحمل جميعا المسئولية الوطنية تجاه أحوال التدهور الذي نعيشه في هذه المرحلة، سواء على الصعيد الداخلي أو على صعيد الممارسات العدوانية الإسرائيلية ضد مقدرات شعبنا وتطلعه نحو الحرية والاستقلال لأن توفير أسس العلاقات الوحدوية الداخلية على قاعدة الرأي والرأي الآخر سيكفل بالضرورة إغلاق الطريق على أي محاولة للتدخل الضار بشئوننا واستقلالنا من أي مصدر كان.

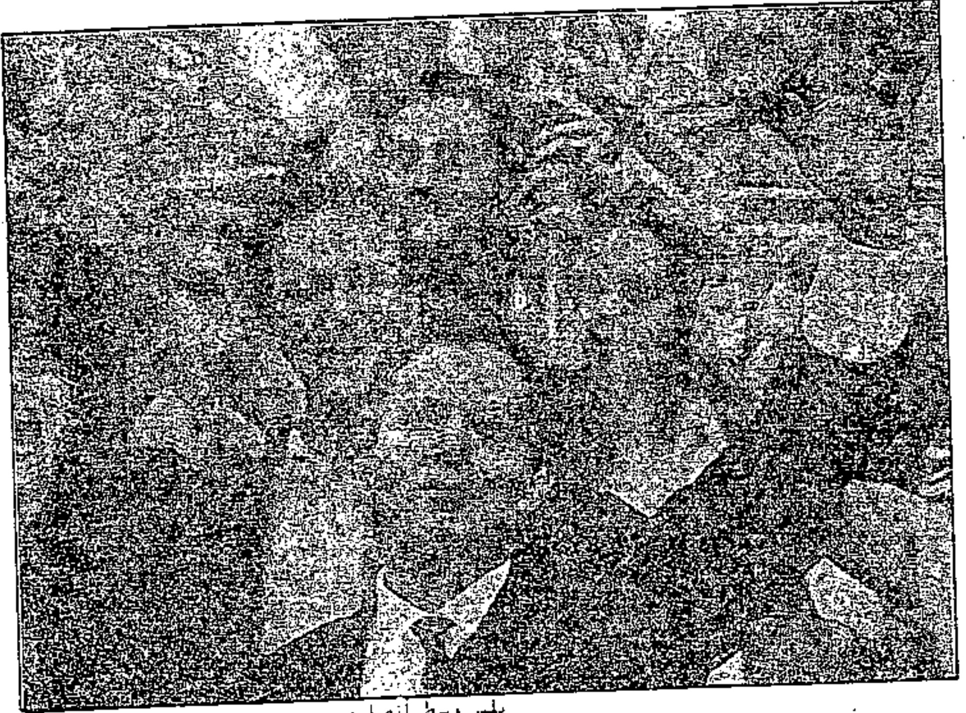
** تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين الشقيقين، وإيجاد السبل لتفعيل الاتفاقات الاقتصادية المعقودة بينهما، وتطوير عملية التبادل التجاري بحيث **يصبح الاردن- إلى جانب مصر العربية- والدول العربية الاخرى بديلا خلال فترة زمنية معينة، للسوق الاسرائيلي التي وصل حجم مستورداتنا منها إلى ما يزيد عن ٩٠٪ من مجموع وارداتنا،** لأنه بات من الواضح أن استمرار الارتهان لآليات الاقتصاد الاسرائيلي سيؤدي بأوضاعنا إلى مزيد من الهبوط في ادائنا السياسي على حساب استقلالنا وسيادتنا من جهة، وتكريسا لمفاهيم وأسس الحكم الذاتي المحدود الذي يسعى **نتنياهو** إلى تطبيقه من جهة أخرى.

** إن التطور السياسي الذي بدأ في الأردن منذ عام ١٩٩٠ والمعبر عنه بعودة الحياة البرلمانية والتعددية السياسية وبداية نمو حركة وطنية أردنية تدرك أهمية انتمائها لواقعها الاجتماعي السياسي الخاص، بقدر ما تدرك أهمية تطوير العلاقة الاردنية الفلسطينية على أسس حرة وديمقراطية، بشكل مدخلا إيجابيا لجوهر هذه العلاقة المستند إلى استمرار دعم نضال الشعب الفلسطيني من أجل التحرر والاستقلال والدولة بقيادة م. ت. ف.

في ضوء كل ما تقدم، يمكننا القول بأنه بقدر ما تملك العلاقة الكونفدرالية بين الاردن وفلسطين من عوامل التقارب المشترك بينهما، في التاريخ والجغرافيا والتراث والعلاقات الاجتماعية والمصالح المشتركة للشعبين، في الحاضر والمستقبل، فانها لابد وأن تحمل في داخلها مقومات بقائها وتفعيلها ليس فحسب على الصعيد القطري، وانما أيضا كخطوة وحدوية نحو آفاق الاطار القومي العربي الواحد، الذي يشكل طريق الخلاص الوحيد لكل شعوبنا من المأزق الذي نعيشه اليوم.

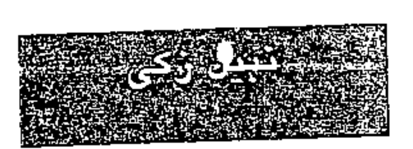


مني حزب المحافظين البريطاني بأسوأ هزيمة منذ عام ١٩٠٦ وحصل على أدنى حصة من الأصوات منذ الكارثة التي لحقت بـ دوق ولنجتون زعيم المحافظين في عام ١٨٣٢ على يد حزب الأحرار البريطاني.



بلير وسط أنصاره

العمال البريطانيون الجدد



واكتسح حزب «**العمال الجديد**» بزعامة **توني** بلير الدوائر الانتخابية في بريطانيا من أقصى البلاد إلى أقصاها واقتلع المحافظين من **الخريطة** في مساحات شاسعة من البلاد، وأنهى **وجود جيل كامل من الحكام في عملية اجتياح مدوية.**

وانتزع العمال حتى المقاعد المضمونة تقليدياً لحزب المحافظين، وأسقط سبعة وزراء محافظين، وأحرز انتصاراً تاريخياً.

وبعد **١٨ سنة** من **الحكم** المتواصل، فقد حزب **المحافظين** كل مقاعده في سكوتلندة ويلز والمدن الكبرى وأصبح نوابه يمثلون بعض مناطق من انجلترا الريفية. وبذلك يمكن القول بأن **حزب المحافظين لم يعد حزباً قومياً (على مستوى الأمة)**، وأصبح مجرد حزب يمثل قطاعاً من الريف.

ومن مجموع مقاعد مجلس العموم البريطاني (٦٥٩ مقعداً) حصل **العمال** على ٤١٨ **مقعداً** بأغلبية قدرها ١٧٩ **مقعداً** (كان عدد مقاعدهم في البرلمان السابق ٢٧٢) بينما لم يحصل المحافظون سوى على ١٦٥ مقعداً (وكان عدد مقاعدهم في البرلمان السابق ٣٢١) وحتى الحزب الثالث «حزب **الديمقراطيين الأحرار**» بزعامة بادي اشداون استطاع تحسين موقفه على حساب حزب المحافظين، وحصل على ٤٦ **مقعداً** (وكان عدد مقاعده في البرلمان السابق ٢٦ فقط).

انتصار تاريخي

وشعر قادة حزب **العمال** أنفسهم بالذهول من نتائج الانتخابات. وقال **ديفيد هيل** المتحدث باسم الحزب، الذي لم يتمكن من إخفاء دهشته: «لقد قلنا دائما إن هذا البلد لا يعطي للمحافظين أقل من ٣٥ بالمائة من الأصوات نحن لا نصدق ما حدث»!.

إنه أكبر انتصار لحزب العمال البريطاني في تاريخه، وأكبر أغلبية عمالية في البرلمان البريطاني حتى الآن. فقد حصل الحزب على أغلبية تفوق تلك التي أحرزها في انطلاقته الكبرى في عام ١٩٤٥ بزعامة **كليمنت اتلي** التي أسقط فيها الزعيم البريطاني الشهير الذي قاد بلاده إلى

الانتصار فى الحرب العالمية الثانية (**ونستون تشرشل**).

وتحول الحزب الذى حكم بريطانيا لفترة تمتد إلى حوالى ثلثى هذا القرن(٦٨ **سنة منذ عام ١٩٠٠**) إلى حطام، إلى حد أن بعض قادة حزب المحافظين صرحوا بانهم لا يتوقعون عودته إلى الحكم قبل وقت طويل. بل أن **السير جوليان كريتشلى** عضو البرلمان السابق (محافظ) صرح بأن حزبه «قد يظل خارج السلطة لعشر سنوات وربما لفترة أطول .. وقد لا يعود الحزب إلى الحكم فى أى يوم من الأيام»!.

تغير وجه البرلمان

الصدمة شديدة فى دوائر حزب المحافظين لأن الانتخابات أسفرت عن فوز أقل عدد من النواب المحافظين منذ عام ١٨٣٢.

ولذلك فان أبرز وأخطر ما حدث فى الانتخابات البرلمانية البريطانية ليس مجرد هزيمة حزب المحافظين ، بل حجم هذه الهزيمة (وهى غير مسبوقة فى هذا القرن) وإصرار الناخبين البريطانيين على «محو» الوجود المحافظ من معظم أنحاء بريطانيا.

وتصرف الناخبون البريطانيون كما لو كانوا قد اكتشفوا ترتيبهم ،وهن ثم قرروا استعراض عضلاتهم .. وتصرفوا بمنطق: «**يمكنك أن تذهب إلى صندوق الاقتراع وأن تغير مجرى تاريخ بلادك**».

وبين عشية وضحاها تغير الكثير فى بريطانيا. تولى الحكم فى البلاد أصغر رئيس وزراء بريطانى سناً منذلورد **ليفربول** عام ١٨١٢.

ولم يعد مجلس العموم البريطانى يضم فى معظمه ذكوراً مسنين من ذوى اللون الأبيض فقط،بل **أصبح يضم أكبر عدد من النائبات فى تاريخ الحياة البرلمانية فى بريطانيا** ،وهى نقلة تاريخية على الساحة السياسية.

فقد ارتفع عدد النساء فى البرلمان إلى ١٢٠ سيدة (ضعف عددهن فى البرلمان السابق، وكان ٦٣ سيدة) ، بينهن ١٠١ **سيدة** من حزب العمال . كما أن البرلمان يضم الآن عدداً كبيراً من الشباب (النائبة **كلير وارد من هيرتفورد شاير** فى الرابعة والعشرين من عمرها). ودخل البرلمان تسع نواب ينتمون إلى **الأقليات العرقية**، منهم النائب العمالى المسلم **محمد سروار**.

ويوجد بين أعضاء الحكومة الجديدة خمس وزيرات .كما أن كل الوزراء (باستثناء **تونى بلير رئيس الحكومة** والوزيرة **هاريت هيرمان** المسئولة عن الشئون الاجتماعية) لم يتلقوا تعليمهم فى المدارس الخاصة أو مدارس النخبة وإنما فى مدارس الدولة. وللمرة الأولى تضم الحكومة وزيراً ضريراً هو«**ديفيد بلانكيت**»، **وزير التعليم** ،وهو من أبرز الوجوه اليسارية فى حزب العمال.

مصرع النخبة

لقد كشفت نتائج الانتخابات البريطانية **انهيار ثقة الشعب فى القيادات السياسية التقليدية** ،وأسفرت عن مصرع النخبة وسقوط الآلة السياسية الانتخابية المقاتلة **الضخمة** للمحافظين وتفسخها، وهى مؤسسة كانت تعتبر نفسها الحزب الحاكم الحقيقى.

ومما يلفت النظر أن هذه الهزيمة الساحقة والمخزية والمهينة التى أصابت حزب المحافظين، جاءت على يد **تونى بلير** ،الذى لم يدخل البرلمان سوى عام ١٩٨٣ (وكان عمره ٢٩ سنة) . ولم تمض سوى احدى عشرة سنة حتى انتخب زعيماً لحزب العمال . ولم ينقض على هذه الزعامة سوى ثلاث سنوات إلا وقد احرز هذا الانتصار المذهل على أكبر وأقوى قلاع الرجعية التقليدية فى بريطانيا وأوروبا، وهو حزب المحافظين.

فضائح الفساد

أسباب كثيرة وراء تحول أعداد ضخمة من ناخبى الطبقة الوسطى لصالح حزب«العمال الجديد».

هناك **مسلسل فضائح الفساد والجرائم الأخلاقية** الذى استمر طوال السنوات الثلاث الماضية. وفى البداية رفض **جون ميجور** رئيس الوزراء البريطانى السابق

١٠١ سيدة عمالية فى مجلس العموم لأول مرة



العمال البريطانيون الجدد



ميجور وزوجته يغادران مقر رئاسة الحكومة

وزعيم حزب المحافظين ،مواجهة المشكلة أو حتى الاعتراف بوجودها. ثم اضطر إلى تشكيل«**لجنة نولان**» التى اصدرت تقريراً يتضمن وقائع دامغة،غير أن **جون ميجور** سعى إلى احتواء المشكلة حتى لا تعود عليه بعواقب سياسية وخيمة. وحاول معاونوه التهرب من المسئولية عن طريق القول عن«**بطلى**» آخر الفضائح -**بايز مونتنت ونيل هاملتون-سوف «يتجرعان الكأس وحدهما»** بعد أن تناقلت الصحف أخبار فضائحهما.. وهو ما يعنى أن قضايا الفساد السياسي والادارى والرشوة لا تختلف كثيرا عن قضايا الخيانات الزوجية!

الفقراء أكثر فقراً

وإذا كان المحافظون قد تفاخروا بميراث **التاتشرية** (نسبة إلى السياسة الاقتصادية لرئيسة الوزراء المحافظة السابقة **مارجريت تاتشر**) تخفيض نسبة البطالة ومعدلات التضخم وتضييق الفجوة فى الفترة من ١٩٧٩ حتى ١٩٩٥ بين الانتاجية الصناعية البريطانية وإنتاجية الولايات المتحدة وألمانيا واليابان، واجتذاب بريطانيا لاربعين فى المائة من الاستثمارات الأمريكية واليابانية في دول الاتحاد الاوروبى. وإذا كان المحافظون يتفاخرون بزيادة نسبة ملاك الشقق والمنازل وأصحاب السيارات وزيادة نسبة الذين يتمتعون بالخدمات التليفونية والتدفئة المركزية.. فان **أرقام المكتب المركزى البريطانى للاحصاءات القومية تؤكد اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء** خلال الثمانية عشر عاما الماضية .وتكشف هذه الأرقام أنه مع زيادة حجم الاقتصاد القومى فان الأغنياء فى بريطانيا أصبحوا أكثر ثراء بينما أصبح الفقراء أكثر فقراً. وحتى«**دانيل بيدرسن**» ،معلق مجلة« **نيوزويك الأمريكية** (عدد ٢٨ ابريل الماضى) ، يتحدث عن **المجتمع الداروينى** (نسبة إلى **داروين** صاحب فكرة البقاء للأقوى فى عالم السلالات الحيوانية) الذى أقامه حزب المحافظين البريطانى فى سنوات حكم **مارجريت تاتشر وجون ميجور**.

وتوضح هذه الأرقام الرسمية أن الدخل المتبقى لدى عائلات أفقر عشرة فى المائة من مواطنى المجتمع البريطانى -بعد دفع النفقات الروتينية المنتظمة -هبط من ٤ر١٪ عام ١٩٧٩ إلى ٥ر٢ ٪ فى عام ١٩٩٤ **واحصاءات المكتب المركزى البريطانى تقول أن نسبة الفقر فى بريطانيا ارتفعت من ٣ر١٤ فى المائة عام ١٩٨٣ إلى ٢ر١٧ فى المائة عام ١٩٩٣**.

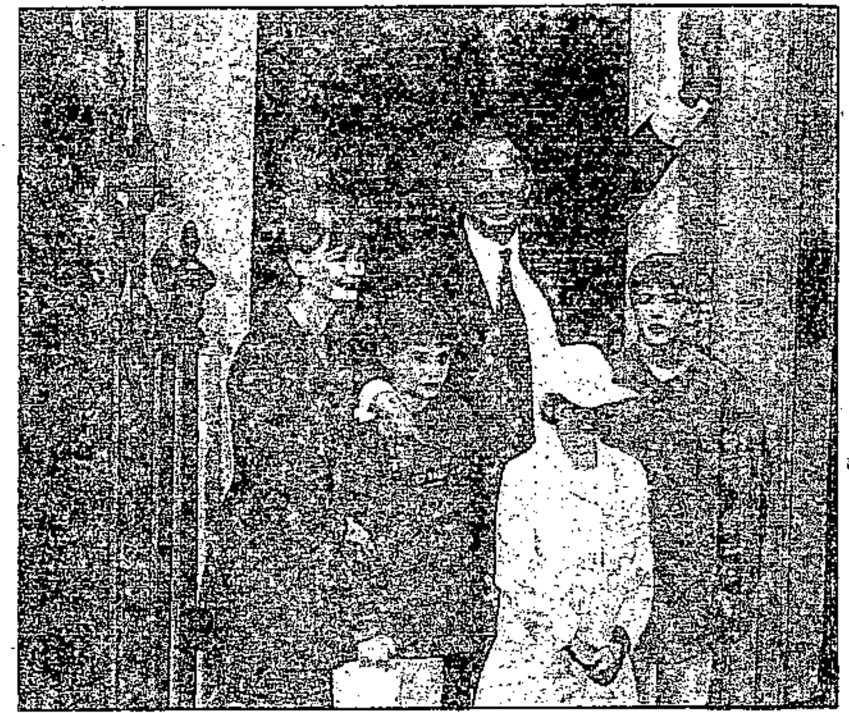
وسنوات حكم **تاتشر -ميجور** هى سنوات تفاقم التفاوت الاجتماعى والزيادة الكبيرة فى أعداد المشردين الذين يعيشون بلا مأوى فى بريطانيا.

الوصاية المرفوضة

وقد شعر البريطانيون لفترة طويلة من الزمن بأن الأمور خرجت من أيديهم ولم تعد تخضع لسيطرتهم وقد خاطبتهم حكومة المحافظين وكأنهم أطفال لم ينضجوا بعد، وحاولت اقناعهم بأنها هى التى تعرف ما هو خير لهم، وتدخلت فى حرياتهم الشخصية ووضعتهم فى سجلات وأضابير ليكونوا تحت الفحص والتدقيق، وأبلغتهم بأوجه النقص والقصور لديهم، وتولت تقسيمهم إلى فئات موزعة على بنود وأبواب محددة. وافترضت انهم يعيشون جميعا بطريقة واحدة، ويريدون نفس الاشياء ،وشجعت على اجهاض الأمهات غير المتزوجات لكي توفر أموال نظام الرعاية الصحية وليس لأسباب اخلاقية ،وجعلت البريطانيين يأكلون لحوم الابقار المريضة من أجل تفادى الفضيحة.. وطرح العمال شعار «**بريطانيا تستحق ما هو أفضل من ذلك**»، وشعار «**نحو المستقبل**» وطرح المحافظون شعار«**بريطانيا تزدهر**» .. «وبريطانيا **مع المحافظين أكثر استقرارا** .. والبريطانيون أكثر أمانا».

«الاشتراكية» محذوفة

غير أن حزب العمال الجديد بزعامة**تونى بلير** يختلف عن حزب العمال الذى عرفته بريطانيا والعالم من قبل.وكما اطلق الرئيس الأمريكى **كلينتون** على نفسه صفة «ديمقراطى جديد».. اعاد **تونى بلير** تسمية حزبه بحزب «**العمال الجديد**». وكما سرق **كلينتون** ملابس خصومه، كذلك فعل **بلير** .. الذى اعتبر نفسه رجلاً عصريا وابناً لجيله».



بلير والعائلة امام ١٠ داونتج ستريت

خلال ٣ سنوات من زعامته للحزب الغى تونى بلير برامج وتوجهات وسياسات وفلسفة حزب العمال المعروفة . فقد كان لحزب العمال التزام ايديولجى قوى بالنمط الاشتراكى ويتأميم الصناعات والمرافق الاساسية الكبرى ويرفع الضرائب على الأغنياء لتمويل التحسينات فى قطاع الخدمات ورفع مستوى معيشة قطاعات المجتمع الأقل نصيبا فى الثروة.

وكانت الاشتراكية بالنسبة لحزب العمال على مدى تاريخه تعنى العمل - ولو بقدر ما - على إعادة توزيع الدخل والثروة فى البلاد - وكان الحزب يعد بفتح جامعات جديدة ومساعدة أبناء الطبقات العاملة فى الحصول على فرص فى التعليم العالى.

الآن يحذف حزب العمال كلمة الاشتراكية من برنامجه الانتخابى.

بريطانيا «كما هى»

يتطوع أحد كبار مستشارى تونى بلير بالاجابة عن سؤال حول سبب تبول حزب العمال للعديد من التغييرات التى أجرتها مارجريت تاتشر فى بريطانيا، ويعارضنا بشدة الاشتراكيون بقول: «إننا فهمنا من تجربة الانتخابات الأخيرة عام ١٩٩٢ أن علينا أن نتعامل مع بريطانيا كما هى، فهذه البلاد لها سمة فريدة ولها مسحة محافظة حيث أنه لم يسبق لحكومة عمالية أن بقيت فى الحكم لفترتين متتاليتين والصورة الحقيقية لبريطانيا ليست صورة ديمقراطية اشتراكية وليست صورة ديمقراطية مسيحية ولكنها صورة محافظة».

وهكذا منح الناخبون البريطانيون تفويضا شعبياً مطلقا لحزب العمال لكى يلغى سياسات المحافظين ولإجراء تغييرات راديكالية شاملة فى المجتمع، ولكن قيادة حزب العمال الجديد تفضل التعامل مع بريطانيا «كما هى» ومواصلة سياسة المحافظين. ومن هنا وعد تونى بلير بعدم زيادة ضريبة الدخل وضريبة القيمة الاضافية خلال فترة البرلمان الجديد.

غير أن القيادة العمالية الجديدة تعزو نجاحها الكبير فى الانتخابات إلى سبب رئيسى هو أنها حررت الحزب من «قبضة» نقابات العمال. وقدمت برنامجاً يخلو تماما من أي بنود من شأنها تخويف الناخبين (والمقصود بطبيعة الحال هم الناخبون الذين استفادوا من سياسات تاتشر - ميجور الاقتصادية) .

«التاتشرية» مستمرة

والحزب العمالى فى صورته السابقة لا يمكن أن يفوز فى أى انتخابات ، من وجهة نظر تونى بلير ولذلك كان لابد من «إعادة اختراعه».

الأكثر من ذلك أن تونى بلير أضاف أثناء الحملة الانتخابية إلى برنامج حزب العمال أنه سيواصل سياسة الخصخصة لمعظم المصالح والخدمات العامة (كالاتصالات والمياه والمواصلات).

ويمكن القول ان حزب العمال «الجديد» بزعامة تونى بلير تخلى عن كل تقاليده الاشتراكية وتبنى المبادئ الرئيسية التى وضعتها زعيمة المحافظين السابقة مارجريت تاتشر . ولم يعد حزب العمال هو حزب التأميمات ونقابات العمال وملاحقة الاثرياء بالضرائب التصاعدية ، وإنما أصبح حزب العمال هو نفسه حزب المحافظين فى صورة «معدلة» وأكثر تطوراً وديناميكية. لم يعد حزب العمال نصير الفقراء . ولم يعد حزب المحافظين وحده هو حزب المال وحزب أصدقاء الأغنياء.

ولذلك فان جواً من اللامبالاة ، ازاء الفوز الكاسح لحزب العمال.. ساد أفقر منطقة فى بريطانيا (جنوب يوركشاير) حيث تصل نسبة البطالة إلى ٧٥فى المائة ويرجع سبب اللامبالاة إلى أنهم هناك لا ينتظرون الكثير من تونى بلير. وقد التزم تونى بلير بالمحافظة على الحدود التى وضعتها حكومة المحافظين السابقة للانفاق الحكومى لمدة العامين القادمين.

إدارة أفضل

ويرى أول زعيم عمالى يدخل شارع داونتج ستريت رقم ١٠ منذ عام ١٩٧٩ أن الرأى العام «يخاف التغيير اذا كان هذا التغيير يعنى العودة إلى برنامج العمال القديم» بما فيه من ضرائب وانفاق وهيمنة للنقابات. وفى ضوء هذا الفهم .. طرح برنامجاً انتخابياً يقدم فيه للناخبين وعداً بادارة أفضل للوضع القائم.

وقد تساءل كثيرون عما إذا كانت لدى تونى بلير معتقدات حقيقية. وقال أحد من يعرفونه «أنه محام - يحمل معه مذكرة بأهم وقائع الدعوى ونقاطها القانونية. وهذه المذكرة أصبحت تقتصر على كلمة واحدة هى «السلطة».

ويبدو أن هذا هو ما دفع البروفيسور ديفيد ميركواند بجامعة اوكسفورد إلى القول بأن: «الحقيقة هى أن الاشتراكية قد ماتت .وما بقى لنا منها هو مجرد ظلال باهتة داخل حزب عمال جديد».

«حزب السيتى»

العمال البريطانيون الجدد

وقد أراد حزب العمال البريطاني «في ثوبه الجديد» أن يقدم نفسه للناخبين باعتباره الحزب الذي يحتمل المتغيرات العالمية الجديدة والتحولات الجارية ويستوعب ضرورات اطلاق العنان أمام حركة رأس المال في بريطانيا وخارجها.

حزب توني بلير- إذن- يساير متطلبات «**العولمة**» لكي يرضى مصالح الشركات العاملة في بريطانيا والتي ليست إلا **فروعا لمؤسسات دولية عملاقة متعددة الجنسية** .ولا تصلح -في هذه الحالة- ورقة «**سيادة بريطانيا**» التي أصرت حكومة المحافظين على أن تلعب بها.. كما أصرت على الاحتفاظ بحق الفيتو وتعطيل العديد من التشريعات الأوروبية (الأمر الذي أدى إلى خلافات مزمنة حتى حول دعم السياسة الزراعيةوحصص الثروة السمكية).

والمتطلبات الجديدة حركة رأس المال تعني عدم وضع العراقيل**أمام عملة نقدية أوروبية** كما تعني فتح الطريق أمام **تشريعات أوروبية** تتجاوز القوانين والتشريعات الوطنية المحلية وتعلو عليها.

وهذا هو ما يفسر لنا أن «**السيتي**» «City»- حي المال في لندن-**كان وراء ترشيح توني بلير لقيادة حزب العمال وتأييد حملته الانتخابية** الأمر الذي أثار دهشة المراقبين، حيث أن «حزب المال» التقليدي في بريطانيا هو حزب المحافظين وليس حزب العمال.. أو هكذا كانت الأمور في السابق!

قرارات هامة

ولم تمض أيام على فوز العمال في الانتخابات، حتى أصدر وزير الخزانة البريطاني الجديد **جوردون براون** قراراً بتحرير «**بنك انجلترا**» -البنك المركزي البريطاني -من سيطرة الدولة. بمعنى أن الحكومة قررت التخلي عن سلطتها في تحديد معدلات الفائدة التي يقررها البنك، وهي خطوة تتمشى مع الوضع القائم في دول صناعية أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا.. وتجعل الاقتصاد في أيدي القائمين على حركة رأس المال. وقد رحبت الأسواق المالية في«**السيتي**»- بحرارة -بهذه الخطوة «الجسورة». ومرة أخرى نكرر أن السياسات الاقتصادية لحزب العمال ترتبط ارتباطا وثيقاً بما يعتبره الحزب «**تصورات عصرية**» في ظروف يصعب فيها العثور على شركة انجليزية خالصة تقتصر على الانجليز.. ولا يساهم فيها مستثمرون اجانب وشركات دولية عابرة للقوميات. وستواصل وزارة الخزانة البريطانية وضع الخطوط العامة لمراقبة السياسة المالية والتضخم .غير أن لجنة **السياسة النقدية(٩ أعضاء) للبنك المركزي** ستعفي الحكومة من القرار الحساس المتعلق باسعار الفائدة مما يعطي البنك الاستقلالية التي يحتاجها للتصرف بسرعة واصدار قرارات غير شعبية عند الضرورة.

ومن أمثلة التشريعات- التي يوافق عليها حزب العمال، رغم أنها تعلو على القوانين والتشريعات البريطانية المحلية.. ما يسمى بالفصل أو البند الاجتماعي (أو **الميثاق الاجتماعي**) في معاهدة **ماستريخت** للوحدة الاقتصادية والنقدية الاوروبية، وهو بند لتنظيم أوضاع العمل في دول الاتحاد الاوروبي ويسمح لعمال بريطانيا بالتمتع بحقوق زملائهم الاوروبيين.

وأفادت أول تصريحات رسمية للمسئولين في الحكومة البريطانية الجديدة ان حكومة العمال مستعدة للتوقيع على هذا البند الاجتماعي.

التوجه الأوروبي

والعمال«**الجدد**» يريدون توفير أقصى قدر ممكن من المنافسة في كل مكان .. فالزمن -في رأيهم -هو زمن **الكفاءة والمنافسة في الاقتصاد الكوني** . وبريطانيا يجب أن تخرج من العزلة ومن رحلة «**الانكفاء الشوفيني**» على ذاتها لتصبح عضوا قيادياً في المجتمع الدولي .والخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي «التعامل الايجابي» مع أوروبا.

والجيل الشاب في حزب العمال يعتقد أساساً أنه ينبغي على بريطانيا أن تكون جزءاً من أوروبا. والجيل الأكبر سنا -ولكن ليس كله- هو الذي يميل إلى معارضة أوروبا. أما في حزب المحافظين فان الوضع معكوس تقريبا. فالجيل الأكبر سنا يؤيد أوروبا بينما الجيل الأصغر سنا يريد الانسحاب منها.

وتغذي القيادة العمالية الجديدة فكرة أن على بريطانيا أن تكون مثلما كانت على مدى ثلاثمائة سنة تقريباً: **إما القوة الرئيسية في أوروبا** أو التي تحافظ على توازن القوى فيها على الأقل. ومن هنا فان العمال الجدد يوافقون على ايجاد **محكمة عليا أوروبية اتحادية** تعلو على أي محكمة وطنية وهي من ضرورات التعامل الاقتصادي وأكثرية الشركات البريطانية سوف تتجه إلى ابرام الصفقات والتعامل بالعملة الأوروبية التي ستتمتع بمزايا الاستقرار الأقوى بالمقارنة بالاسترليني المنفرد.

موقع «الوسيط»

واذا كان **حزب العمال الجديد قد نبذ سياسته السابقة بشأن** الصناعة المؤممة ودور الدولة الرئيسي ، وأكد على سياسات المحافظين الاقتصادية وعلى دعم المشروع الخاص والعمل في إطار الحدود الضريبية الحالية وفي حدود الانفاق الحالي مع تغيير بعض الاولويات في الميزانية.

فان على **توني بلير** أن يحاول التوفيق بين تعهده بعدم زيادة ضريبة الدخل وبين الوعد الذي قدمه **بدعم انظمة الرعاية الصحية ونظام التعليم المتهالك.**

وإذا كان **توني بلير** قد أعلن في«**المانيفستو**» الانتخابي أن بعض الأشياء التي قام بها المحافظون .. تمت على النحو الصحيح ولن بغيرها ، وليست لدينا الرغبة أو النية لاحلال مجموعة من العقائد باخرى..».

فان عليه أن يبحث عن وسيلة لتدبير تكاليف تنفيذ وعده بزيادة الانفاق على التعليم.

لقددفع توني بلير بحزب العمال بعيداً عن موقع اليسار إلى موقع الوسط.. أو بالدقة اليمين.

وهذا ما يحمل العديد من المحللين على التأكيد على أن أهم خلاف بين حزبي العمال والمحافظين يتمثل في الموقف من أوروبا.

انقسامات المحافظين

فقد انتهج المحافظون سياسة «**لننتظر لنرى**» ثم سعى **جون ميجور** إلى الخروج من عنق الزجاجة بترك الحرية لاعضاء حزبه لكي يصوتوا كما يشاءون على المسألة الأوروبية مما أشعل الجدل وأدى إلى تعميق الانقسامات داخل حزب المحافظين . وفيما يتعلق بالوحدة النقدية الأوروبية.. ظل المسئولون في وزارة الخارجية البريطانية يحذرون **ميجور** من أن سياسة الانتظار التي ينتهجها بصدد هذه المسألة الحساسة سوف تتداعى مع احتدام المعركة الانتخابية ، غير

أن ميجور لم يعبأ بذلك، وكان ضعيفا أمام جناح «المشككين باوروبا» من المتطرفين داخل حزبه. وظهر حزب المحافظين ، المنقسم على نفسه بخصوص أوروبا، بظهر من يخوض حربا قومية وصية ضد اعداء فى أوروبا وفى الداخل.

وقد لا تنضم بريطانيا العمالية إلى الدفعة الأولى من الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى التى ستعتمد عملة موحدة فى« **أول يناير ١٩٩٩** » ،وسيصر حزب العمال على إبقاء الرقابة على الحدود (المتوقع أن تسقط بين دول الاتحاد الاوروبى بموجب معاهدة **امستردام**) كما أن حكومة **تونى بلير** ستعارض أى خطوات نحو اعتماد سياسة دفاعية مشتركة أو توحيد قوانين الهجرة والضرائب. غير أنها **ستقيم جسوراً قوية مع أوروبا وتفتح الطريق أمام أشكال من الوحدة معها**.(وهذا ما يفسر كما سبق القول قبول **تونى بلير** بالميثاق الاجتماعى الأوروبى الذى يكفل تنظيمات عبر أوروبا لحقوق الاتحادات العمالية ولشروط العمل. ومما يلفت النظر ان رجال **المال والاعمال** فى بريطانيا لا يعارضون هذا الميثاق الاجتماعى) وسوف تسقط الحكومة العمالية الفيتو على قضايا البيئة.

ولن تصبح **بريطانيا** بعد الآن هى« **الشريك المخالف** »، فلا هى قادرة على التوحد مع أوروبا أو الاندماج فيها- ولو عن طريق زواج المصلحة- ولا هى قادرة على أن تتركها لحالها بحيث يمضى كل إلى سبيله على طريقة الطلاق الودى.

رهينة أعداء أوروبا

ويقال أن بريطانيا احجمت عن الانضمام إلى العملية الأوروبية فى عهدها الأول أملا فى احباط المشروع من الخارج (لصالح الولايات المتحدة الأمريكية فى الأساس) ،وحين عجزت عن احباطه قررت الدخول فيه أملا فى إحباطه من الداخل. غير أن النزوع الاوروبى إلى الوحدة وخاصة داخل المؤسسات الاوروبية كان أقوى من ذلك كله. وفى كل مرة كانت حكومة المحافظين تقترب من اتخاذ أى قرار بشأن أوروبا ،أو الالتزام بتعهد أوروبى .. تجد نفسها فى مواجهة حرب أهلية فى دوائر ثلاث: بين **الوزراء أنفسهم، بين كوادر الحزب الحاكم سواء من المقاعد الامامية أو الخلفية فى مجلس العموم - ،مع الاحزاب الاخرى**.



ولم تكن حكومة المحافظين تملك أى فلسفة واضحة أو سياسة استراتيجية متماسكة. وطغت الفوضى على قراراتها السياسية. ولم يحاول ميجور وضع آفاق للمستقبل ،فظل رهينة لكارهى الاتحاد الأوروبى ومثيرى الخوف من الدولة الأوروبية الاتحادية . واثارت مناوأة المحافظين للوحدة الأوروبية مخاوف« **السيتى** » من أن تؤدى هذه المناوأة إلى تجريدها من دور العاصمة المالية لاوروبا.

وفى الوقت الذى وعد فيه العمال باصلاح النظام الانتخابى (عن **طريق ادخال نظام التمثيل النسبى**) ،واصلاح مجلس اللوردات (بحرمان من يحصلون على العضوية بالوراثة من حق التصويت).. ظل المحافظون فى حالة جمود يرددون الادعاءات أمام الناخبين بانه لا ضرورة للاستغناء عن حزب مجرب ذى خبرة فى الحكم والاستعاضة عنه بحزب لا يملك الخبرة.

سكوتلندة وويلز

وفى الوقت الذى وعدت فيه قيادة حزب العمال بتمكين مواطنى سكوتلندة وويلز من استفتاء شعبى يسمح لهم باتخاذ قرار يتعلق بما اذا كانوا يريدون الحصول من لندن على تفويض أكبر بتشكيل برلمان ذى صلاحيات أكبر (التشريع القوانين وجمع الضرائب) فى سكوتلندة وحكم ذاتى أقوى فى ويلز.. ظل حزب المحافظين يتمسك بشعار زائف ، خلال الحملة الانتخابية ،حول «المحافظة على وحدة البلاد » ورفض البحث فى أى تعديلات دستورية أو منح الحكم الذاتى لاقليمى سكوتلندة وويلز. واعتبر المحافظون أن فكرة الحكم الذاتى ستكون بمثابة القنبلة الموقوتة التى قد تدمر الأسس التى قامت عليها المملكة المتحدة. واعتبروا ان الاستفتاء سيؤدى إلى صعود التيارات الاستقلالية ،وتفجير الاستقرار، واضعاف الاستثمارات فى سكوتلندة (نتيجة فرض ضرائب محلية على المستثمرين الاجانب) ويضعف صوتها فى محافل لندن وبروكسل.

أما أنصار تفويض سلطات أوسع للبرلمان المحلى الاسكتلندى ،فقد رأوا أن هذه الخطوة لن تضعف الوحدة بقدر ما ستؤدى إلى تقارب أكبر بين الشعب الاسكتلندى وحكومة لندن وإلى اضعاف موقف الحزب الوطنى الاستقلالى الاسكتلندى الذى يطالب بالاستقلال التام لاسكوتلندة عن انجلترا وبأن تصبح دولة ذات سيادة ،وخاصة على الحقول البترولية فى الشمال.

وإذا كان الجانب الاقتصادى فى برنامج **تونى بلير** الانتخابى لا يختلف كثيرا عن برنامج **المحافظين** إلى حد أن المحللين السياسيين وصفوا **تونى بلير بانه تلميذ نجيب لمارجريت تاتشر**.. فان نقاط الخلاف بين«العمال الجدد » والمحافظين تبدو محدودة وتقتصر على ما يلى:

* تعهد العمال باقرار حد أدنى للأجور (وإن كان من المتوقع أن تقرر قيادة الحزب حداً ادنى أقل بكثير مما تقترحه نقابات العمال).

* قبول الميثاق الاجتماعى الأوروبى ومحكمة العدل الأوروبية والانفتاح على أوروبا.

* استفتاءات لمواطنى سكوتلندة وويلز لتأسيس برلمان اسكتلندى وجمعية وطنية لمواطنى ويلز.

* اصلاح مجلس اللوردات.

* اقامة وكالة مستقلة للاغذية لحماية المستهلك.

*الحظر الكامل لحيازة المواطنين للأسلحة النارية.

* تخفيض ضريبة القيمة المضافة على الوقود إلى خمسة فى المائة.

* استفتاء لانتخاب عمدة لمدينة لندن وانشاء مجلس بلدى واحد للمدينة التى تتوزع سلطتها المحلية الآن على نحو ١٥ مجلسا بلديا تغطى ١٥ منطقة (كانت تاتشر قد حلت مجلس بلدية لندن الكبرى فى إطار حملتها لضرب القوى اليسارية) تنفيذا لوعد حزب العمال بهيئة موحدة منتخبة للعاصمة.

*اجازة قانون حرية المعلومات.

* **وقف اجراءات الخصخصة فى قطاع الصحة مع منح الاطباء صلاحيات أكبر فى ادارة المستشفيات ومنع الاعلانات التجارية من السجائر**.

* فرض ضريبة أرباح على المرافق التى خصخصتها حكومات المحافظين واستخدام عائد هذه الضريبة فى تمويل مشاريع التدريب

واعادة التأهيل لخلق وظائف جديدة للعاطلين عن العمل.

* العمل على **خفض مستوى البطالة بين الشباب** مع خفض مخصصات الضمان الاجتماعي لهؤلاء الشباب والاحتفاظ بالمعاش الأساسي وتثبيت نسبة التضخم عند حد ٢،٥ في المائة.

برنامج ١٩٩٥

وبمقارنة هذا البرنامج .. بالبرنامج الذي أقرته اللجنة التنفيذية القومية لحزب العمال البريطاني في عام ١٩٩٥ نلاحظ قدراً من التراجع الجديد من جانب الحزب.

وفيما يلي نص ما تم اقراره قبل عامين فقط: «**حزب العمال حزب اشتراكي ديمقراطي** يؤمن بانه عن طريق قوة الجهد الجماعي المشترك يمكن أن نحقق أكثر مما نحققه بمفردنا لكي نصنع لكل فرد منا الوسائل لتحقيق امكاناتنا الحقيقية ولكي نصنع لنا جميعا مجتمعا تكون فيه السلطة والثروة والفرصة في أيدي الكثرة وليس القلة ،وحيث تعكس الحقوق التي نتمتع بها الواجبات الملقاة علينا وحيث نعيش معاً بحرية وبروح التضامن والتسامح والاحترام.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف ، فاننا نعمل من أجل:

* اقتصاد ديناميكي يخدم المصلحة العامة تنخرط فيه قوى المشاركة والتعاون لكي تلتحق مع مؤسسة السوق وقسوة المنافسة لانتاج الثروة التي تحتاجها الأمة ولتوفير الفرصة للجميع للعمل والازدهار، بقطاع خاص متنام وخدمات عامة ذات نوعية عالية ،**وحيث تكون المشروعات الجوهرية للصالح العام مملوكة للشعب أو مسئولة أمامه تقدم له الحساب**.

*مجتمع عادل يحكم على قوته من واقع **حالة الضعيف مثلما** يحكم من واقع حالة القوى ،ويكفل الأمان ضد الخوف ،والعدالة في العمل ،ويرعى العائلات،ويعزز المساواة في الفرص، ويحرر **الشعب من طغيان الفقر والاجحاف واستغلال السلطة**.

*ديمقراطية منفتحة تخضع فيها الحكومة .. لمحاسبة الشعب، وتتخذ فيها القرارات القابلة للتطبيق بواسطة الهيئات التي تؤثر عليها هذه القرارات ،وتكون حقوق الانسان الأساسية مضمونة في ظلها.

* بيئة صحية.. نحميها وندعمها ونتعهدها للأجيال القادمة.

* حزب العمال ملتزم بالدفاع عن الشعب البريطاني وأمنه، وبالتعاون مع المؤسسات الأوروبية والأمم المتحدة والكومنولث البريطاني وغيرها من الهيئات الدولية لضمان السلام والحرية والديمقراطية والأمن الاقتصادي والحماية البيئية للجميع.

*حزب العمال سيسعى وراء هذه الاهداف مع النقابات العمالية والجمعيات التعاونية والمنظمات الأخرى التابعة لها، وأيضا مع المنظمات التطوعية وجماعات المستهلكين وسائر الهيئات التمثيلية.

على أساس هذه المبادئ ، سوف يسعى حزب العمال للحصول على ثقة الشعب لكي يحكم.»

«بلير» .. «المجدد»

في ذلك الوقت (عام ١٩٩٥) اعتبر «**جون سوبيل**» مؤلف كتاب «**توني بلير** : «المجدد» "TONY BLAIR : THE MADERNISER" (مجموعة -كتب بنتام) أن حزب العمال البريطاني قطع صلته تماما بالصيغة التأسيسية للحزب التي وضعها البريطاني الشهير(سيدني ويب) فيلسوف الحركة الفابية. ومع ذلك فان صيغة ١٩٩٥ تعتبر على يسار صيغة ١٩٩٧.

وظل توني بلير يلح على فكرة أن حزب العمال لا يتغير بالقدر الكافي من السرعة ،وعلى أن اعداداً متزايدة من الشباب ليسوا على استعداد لقبول ايديولوجية حزب العمال لمجرد أن اجدادهم قبلوها ! واعتمد **توني بلير** على عناصر أساسية في حزب العمال على رأسهم **جون بريسكوت وجوردون براون، وروبن كوك**.

وإذا كان **والد توني بلير** قد بدأ حياته **شيوعيا** وانتهى محافظا ثم اقترب أخيراً من حزب العمال .. فان الابن **توني بلير** بدأ بقراءة **ماركس ولينين وجرامشي** وانتهى بقراءة تجربة الحزب الديمقراطي الأمريكي وبرنامج **كلينتون** والانتماء إلى الحركة الاجتماعية المسيحية والقيم المسيحية .. والفلسفة البراجماتية.

ولاشك أن عناصر القيادة الجديدة لحزب العمال من المثقفين الذين حصلوا على مستويات عالية من التعليم ، كما انهم يتميزون بقدر كبير من الكفاءة على عكس عناصر قيادية في حزب المحافظين ليست على درجة كافية من التأهيل الثقافي.

غير أنهم يتصورون أن تجديد شباب حزب العمال وعملية التحديث تتعارض مع التأكيد على البعد الاجتماعي لأي سياسة اقتصادية.

روابط التاريخ والمشاعر

وليس كل من فازوا بعضوية مجلس العموم البريطاني عن حزب العمال على شاكلة توني بلير ،وهذا ما يؤكده **ديفيد هاول** ، استاذ العلوم السياسية بجامعة **يورك** الذي يتوقع أن يثير هؤلاء المعارضون داخل حزب العمال المتاعب أمام قيادة الحزب.

ويعيد «**ديفيد هاول**» إلي الاذهان ما قاله **انيورين بيفان** ، عضو الحكومة العمالية بزعامة **كليمنت أتلي** بعد الحرب العالمية الثانية، عندما تحدث عن التزام الحزب -في الأساس- بالاشتراكية وضرورة المحافظة على هذا الالتزام ، قال **بيفان**:

«عندما تلتحق بفريق رياضي على أمل انك ستمارس لعبة كرة القدم ،فانك لن تتحمس مطلقا اذا طلب منك أحدهم أن تمارس لعبة الدومينو بدلاً من كرة القدم»!.

وإذا كان **توني بلير** قد جنح بالحزب بعيداً عن تقاليده وتراثه تحت شعارات التحديث والتجديد «ونحو المستقبل» إلا أن روابط التاريخ والمشاعر بين الحزب وهذا التراث لا يمكن تجاهلها بسهولة.

يقول **جيوف مارتن** (مسئول نقابي في إحدى مؤسسات القطاع العام البريطاني) ان«**حزب العمال لم يهبط من السماء ،فهو من صنع نقابات العمال وقد تأسس لكي يمثل الشعب العامل العادي**».

صراع في الأفق

وقد لزم الزعماء النقابيون الصمت خلال الحملة الانتخابية حتى لا يؤكدوا مزاعم حزب المحافظين بان حزب العمال هو صنيعة نقابات العمال.

ورغم كل جهود الحزب ، فان حوالي **ثلث دخله يأتي من مصادر نقابية عمالية**. وجاء معظم تمويل الحملة الانتخابية الأخيرة للحزب من أموال النقابات غير أن الاثنان يلعب دوراً ضئيلا في السياسة!. ولذلك فان الصراع بين نقابات العمال والحزب يلوح في الأفق ،وخاصة أن تعهد قيادة الحزب بالالتزام بحدود الانفاق التي قررها حزب المحافظين يمكن أن تثير المتاعب عندما يحل أوان تقرير الأجور الجديدة للمدرسين والممرضات مثلا. وقد أعلن زعيم الجناح اليساري في حزب العمال «**توني بن**» **ان الافراد هم الذين يتغيرون في بريطانيا وليس الانظمة** مما يهدد البلاد بشبح الحزب الواحد!.

وإذا كان من السهل على حكومات المحافظين أن تمارس لعبة التشدد ضد النقابات ، فان الأمر سيكون أصعب بكثير على حزب العمال. فمعظم نواب حزب العمال- ومنهم **توني بلير** -ما زالوا أعضاء نقابات وثمة نقابة واحدة فقط تضم عشرين في المائة من كل نواب الحزب كاعضاء فيها.

يقول«**ليو آدامز**» ،زعيم نقابة سائقي القطارات: «ان ما تطالب به نقابات العمال هو العدل وليس عطايا أو مزايا. اننا لا نطالب بجوائز ومكافآت ، ولكننا نريد



جون ميجور رئيس الوزراء السابق قبل اعلان النتائج

الاعتراف بان **قاعدة هذا الحزب هي الطبقة العاملة»** .

ويموج حزب العمال بتيارات متعددة في داخله سوف يزداد نشاطها مع هذا الانحدار المشين لحزب المحافظين.

وتشير التقديرات إلى وجود **نواة متشددة من خمسين نائبا يساريا في مجلس العموم البريطاني** يتحركون في ظروف سياسية مواتية وسط ارتفاع الموجة الشعبية المناهضة للمحافظين وانكسار الحزب العتيق. ولن تتأخر طويلا محاولات زعماء النقابات لانتزاع تنازلات من **توني بلير** مقابل التأييد الذي قدموه له في حملته الانتخابية . والمؤكد أن حجم انتصاره قد يساعده على تخفيف الضغوط التي ستعترض لنا .علاوة على أن انصاره هم الذين يتحكمون في التعيينات في الحكومة الجديدة. غير أن الجميع يعتبرون هذا الانتصار ملكا لهم ونتيجة الجهد الجماعي للعمال وليس انتصارا لشخص توني بلير . فالناخب البريطاني الذي دمر حزب المحافظين يريد بلا شك **تغييرا حقيقيا وجذريا، ولم ينتخب** توني بلير وحزبه لكي يطبقا سياسة المحافظين!!. كذلك فان أبواب التجديد والاجتهادات لن تكون مفتوحة أمام **توني** بلير فقط.

الالتزامات نحو الآخرين

على حزب العمال أن ينفصل تماما عن تاريخه وتراثه ويتخلى عن قاعدته، والدليل على ذلك أن هذا الحزب يريد **اصلاح نظام الرعاية الاجتماعية** لتوفير رعاية مجانية للاطفال لمليون أم تعيش وحيدة وساعدتهن على العودة إلى العمل. والدليل على ذلك هو وجود عناصر من **الحرس اليساري القديم** من أمثال **روبن كوك** وزير الخارجية وغيره.

وفي حديث اجراه «**توني بلير**» مؤخرا ، قال :إن القيم التي تحركه تختلف عن القيم التي تدفع حزب المحافظين ، والأولويات مختلفة «**رغم تداخل بعض السياسات**» .ويقول «اننا ننظر إلى الأمور من خلال نظام مختلف للقيم» وأن نظام القيم لديه يرتكز على الاعتقاد بالمجتمع، وهو يعني بذلك، على حد تعبيره «أننا لسنا موجودين في هذا العالم لكي نفعل ما نستطيع من أجل أنفسنا ، **بل أن علينا التزامات تجاه** الآخرين» .

وهذه الالتزامات تجاه الآخرين تصطدم مباشرة بنفس البرنامج الذي وضعه توني بلير لحملته الانتخابية. ولن يقنع الناخب البريطاني بتشدد توني بلير في الدفاع عن حقوق الانسان في بقاع مختلفة من العالم وحماية البيئة.. وكفى ولن يقنع الناخب البريطاني بأن يواصل توني بلير «**ثورة المحافظين**» التي تاتشر وأدت إلى إفقار قطاعات واسعة من البريطانيين تحت شعار **«الرأسمالية الشعبية»**.

وإذا كان توني بلير يرغب مخلصا في تجديد المؤسسات البريطانية التي لم تتطور إلا قليلا منذ **العصر الفيكتوري** فان عليه أن يعطي لهذه المؤسسات مضمونا متقدما **بحيث يتخطى أزمات الرأسمالية** والانتهاكات الوحشية لـ «حقوق الانسان» و«البيئة» ويرفضها لأي «التزامات تجاه الآخرين». وليس من المبالغة القول بان هذا الانتصار العمالي الكاسح في الانتخابات سيؤدي إلى زيادة النشاط السياسي في بريطانيا وبروز قيادات وأفكار جديدة.

الشرق الأوسط

بقيت اشارة أخيرة تتعلق **بالشرق الأوسط** .

في وقت من الأوقات كانت سياسة حزب العمال البريطاني **مؤيدة تماما لاسرائيل**. ولوحظ ذلك التقارب الشديد بين الحزب .. وحزب العمال الاسرائيلي (**شريكه في الدولية الاشتراكية**) ولوحظ أيضا أن المؤتمرات السنوية الأخيرة لحزب العمال تتضمن قرارات تؤيد حق **تقرير المصير للشعب الفلسطيني ومبدأ الأرض مقابل السلام**.ولذلك فانه ليس من المنتظر قيام علاقات ودية أو حارة بين **حزب العمال البريطاني وكتلة الليكود الحاكمة في اسرائيل**.وستستمر العلاقة الخاصة مع أمريكا. والتنسيق البريطاني- الأمريكي حول السياسة في الشرق الأوسط.

ولاحاجة إلى التذكير بان المؤسس الفعلي لحزب المحافظين البريطاني هو اليهودي **بنجامين دزرائيلي**..

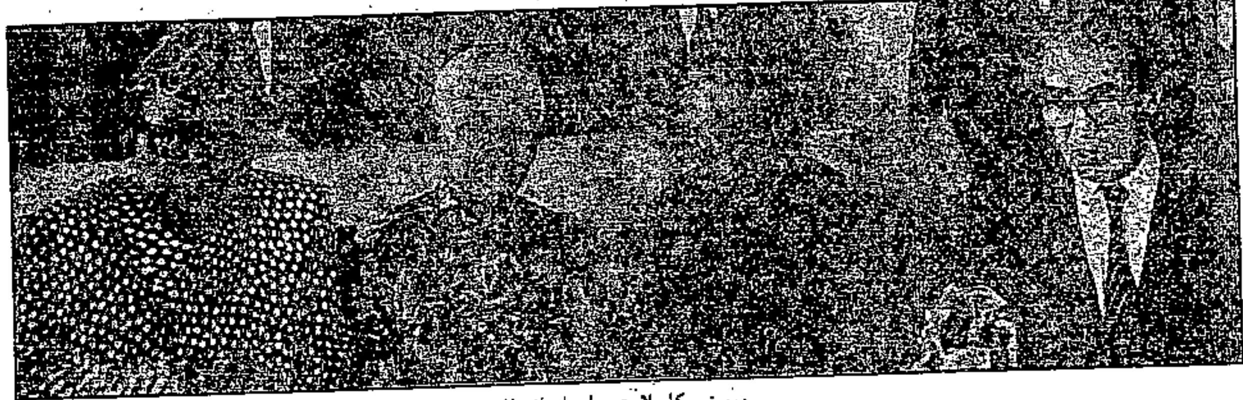
وان الذي قدم **وعد بلفورهو** السياسي المحافظ الايرل **ارثر جيمس بلفور** (الوعد باقامة وطن قومي لليهود في فلسطين) وان زعيم حزب المحافظين **انطوني ايدن هو أحد قيادات العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦**.

وان وزير خارجية حكومة المحافظين السابقة هو اليهودي **مالكولم ريفكند**.

وان عدد الأعضاء اليهود في مجلس العموم السابق الذين يمثلون المحافظين **١٢ عضوا** بينما عدد اليهود الذين كانوا يمثلون العمال ٨.

وبطبيعة الحال فان هناك **عناصر صهيونية داخل حزبي المحافظين والعمال**.. وهناك عناصر في كل من الحزبين تميل إلى سياسة أكثر توازناً في المنطقة وموقف حكومة العمال الجديدة من **الصراع العربي -الاسرائيلي يتوقف أولا وأخيرا على** مدى تشبث العرب أنفسهم بأرضهم وحقوقهم على أن أوروبا ستتصدر اهتمامات الحكومة العمالية الجديدة.





موبوتو وكابيلا يتوسطهما مانديلا

الكونغو .. والرحلة من الشرق

هـل تعـــود اللومومبيـــــة ؟

حين وقف **لومومبا** فى أحد ميادين **ليوبولدفيل** (عاصمة مستعمرة الكونغو البلجيكية) ليعلن الاستقلال ، يومها خرج فجأة على النص ليرد على **الملك ليوبولد** الذى دعا مع تسليمه المستعمرة لأهلها إلى ضرورة التسامح والبدء من جديد ، فقال **لومومبا** : من الصعب الحديث عن التسامح الآن ! واشتم الغرب كله - ساعتها - أن فى الأمر رائحة غبار يحيط بأحد أغنى مواقع التعدين فى العالم . فلم يمض شهر حتى حوصر لومومبا فى ليبولدفيل بمختلف الصراعات القبلية والدينية .

واضطر إلى الهرب إلى شرق الكونغو لبضعة أسابيع ، وعندما تصور أنه رتب جيدا للعودة إلى **ليوبولدفيل** وجد نفسه وسط كوكبة من جنود **موبوتو** الذى حكم وحده باعدام لومومبا على يد الانفصالى **تشومبى**

حلمى شعراوى

بعد ثمانى سنوات ، **لم تكن الحركة اللومومبية قد ماتت وإنما استمرت تناضل فى موقعها بشرق الكونغو وسط الفلاحين والرعاة بقيادة من بقى حيا من اللومومبيين جيزنجا - صوميالو وغيرهم** ، منهم من انحرف ومنهم من قضى نحبه ، لكن بقى **موليلى** على الطريق يخطط بفكر ماوى وباستلهام التجربة الصينية - ليزحف إلى كينشاسا عاصمة موبوتو ، وعندما شعر الأخير بالضغط طلب وساطة **الكونغو برازافيل** إحدى الدول المجاورة - والتقدمية أيضا - ونجحت الوساطة فى **استدراج موليلى من شرق الكونغو إلى برازافيل** ومع إعلان العفو العام الظاهرى على اللومومبيين وعلى رأسهم موليلى انتقل فى مركب إلى كينشاسا ليأخذه **موبوتو** بنفسه هذه المرة إلى حجرة الإعدام.

ولم ينته اللومومبيون لكن بقوا منذ أوائل السبعينات يناضلون ، **فحرموا على رئيس الدولة الغادر زيارة المنطقة طوال مدة حكمه لأكثر من ثلاثين سنة** ،فاستخدم أجزاء من المنطقة يزجرها لفلول المرتزقة كمعسكرات تصدر قياداتهم للعمل ضد حكومات شرعية فى **أنجولا وجزر القمر** . وفى جو الرفض الصاعد من الشرق عاد **اللومومبيون على يد كابيلا يزحف هذه المرة من كل اتجاه فى زائير إلى العاصمة كينشاسا** ليعيد اسم الكونغو ، ويضع رأس **موبوتو** على ميزان العدالة هذه المرة ليذهب هو لا الوطنيون إلى الجحيم هذه المرة معنويا أو ماديا.

سقوط التفسير العرقى

وقد روجت الصحافة العالمية والدوائر الغربية كثيرا لتفسير الصراع الدائر فى المنطقة كصراع قبلى وعرقى تقوده عناصر **التوتسى** ضد **الهوتو** ليفرز آلاف القبليين واللاجئين والفارين شرقا وغربا .**وهذا التفسير يتفق مع سياسات التدخل الجاهزة من قبل الأمريكان والفرنسيين وهذه المرة لحماية مصالح الاستثمارات الغربية فى أغنى مناطق العالم للتعدين** ، كما أنه يشكل مادة رائجة لوكالات الغوث التى أصبحت صناعة عالمية يعمل فيها آلاف الأوروبيين ويستهلكون فيها الملايين . وقد تكون للاقتتال أسبابه المحلية هنا وهناك بالتأكيد ولكنه فى حالتنا يتنقل بصراعات محدودة على شواطئ **بحيرة كيفو** بين أصحاب نمط رعوى يميلون للانتشار والهيمنة على تجارة محلية ، وأصحاب نمط زراعى يعانون كساد محاصيلهم وحرفهم اليدوية التى تحتاج لنظام اقتصادى وسياسى مستقر (غير الموبوتية) القائمة على الفساد وتهريب الثروة المعدنية ومن هنا يفرز الفقر والتهميش والعزلة ألوان الصراع التى امتدت فعلا بين هذه الأنماط المعيشية من غرب أوغندا أو رواندا إلخ شرق الكونغو كمنطقة واسعة فوارة بالحركة التجارية والحيوية السياسية أيضا.

لكن حركة الثورة الكونغولية أثبتت خلال الستة شهور الأخيرة أنها لايمكن أن تصدر عن هذه القبلية أو العرقية البسيطة بينما امتدت إلى أقصى الجنوب (لولومباشى) وفى شابا(**كاتنجا**) والوسط الجنوبى (**كاساى**) والشمال (**كيسنجانى**) لتزحف على ضفاف نهر الكونغو إلى **كينشاسا** ، فأية قبيلة هنا مثل مايقال عن **التوتسى** يمكنها أن تفرز كل هذا الجيش الزاحف الذى يلقى الترحيب من البحيرة إلى المحيط بقيادة رجل مثل **كابيلا ليس من التوتسى أصلا ، بينما كان رئيس وزراء موبوتو نفسه من التوتسى !**

ينكر هذا التفسير تاريخ التفاعلات الشعبية والحركة الوطنية التي اعتمدت لعقود على قوى الفلاحين الذين يهمشهم دائما اقتصاد التعدين ، بل وتوحد مصالح الرأسمالية العالمية أقاليم تمتد على أكثر من مليونى كيلو متر مربع لتيسير بنية تحتية مناسبة لمسافات بعيدة حتى تصل للأطلنطي بينما كانت عناصر التهميش والفلاحة يمكن أن تساعد على انفصالها أو إثارة القلاقل أمامها ، ومن هنا اتسمت الحركة الوطنية في الكونغو بقدرتها على الاستفادة من ذلك لتشل محاولات الانفصال والفيدرالية منذ ١٩٥٨ و١٩٦٠ و١٩٧٧/١٩٧٨.

الحركة اللومومبية هي الأصل

وتعرف الحركة الوطنية في الكونغو مهما تنوع فصائلها **باللومومبية كرمز للتوحد في الكونغو لمواجهة الامبريالية الرأسمالية بأنواعها البلجيكي والأمريكي والفرنسي والبريطاني** من يتعاونون أو يتنافسون على مناطق التعدين وسط وجنوب الكونغو.

وهي الحركة التي شكلت التحالف الوطني عند تحقيق الاستقلال ١٩٦٠ ، وعندما تم اغتيال **لومومبا** واصلها **جيزنجا وموليلي** من شرق الكونغو ، حيث المنطقة الأكثر فلاحية والأكثر فقرا ، ولذا فهي منطقة حركات الخلاص والمهدية والصوفية الأفريقية المعروفة منذ عدة قرون مضت.

ومن هناك **تحالفت مع الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (مبالا)** وقادت باسم **جبهة التحرير الوطني الثورة على موبوتو** من الجنوب (وليس الشرق الذي يزعم أنه منطقة التوتسي) فيما عرف بأحداث **شابا** ١٩٧٨/٧٧ ، بعدها برز **حزب الثورة الشعبية** الذي قاد ثورة ٨٤/١٩٨٥ في وسط الكونغو ، كما قامت **الحركة الوطنية الكونغولية** "لومومبا" بالتحرك في الشمال ، ونظم أحد أبناء لومومبا نفسه **لجنة تحرير الكونغو** في محاولة لتوحيد مختلف الفصائل أثناء وجوده في بروكسل من ١٩٩٠/٨٥.

وقد أدى هذا الضغط مع الظرف الدولي إلى اعتراف موبوتو ، بقوة الحركة السياسية الوطنية وسمح بنوع من "التعددية" المحاصرة عام ١٩٩٠/١٩٩١ حيث قام في ضرتها **مؤتمر السيادة الوطنية** الذي ضم أكثر من ٢٠٠٠ ممثل لفصائل وحركات متعددة اجتمعت في كينشاسا وطالبت بالإطاحة بموبوتو منذ عام ١٩٩٣ . واضطر موبوتو للاعتراف بقيادة وسط ارتضتها بعض الأطراف الوطنية وشكل باسمها وزير قديم وزارة ائتلافية بقيادة **"تشيسكيدي"** زعيم **"الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم"** بعض الوقت ومع امتداد مطالب الوطنيين للتخلص من حزب **موبوتو** نهائيا **«حزب الحركة الشعبية للثورة – المربوتية»** تصاعدت الصادمات حتى قرر الجناح الوطني الراديكالي الرحيل ثانية إلى الشرق لبدء الثورة المسلحة من هناك بقيادة لوران ديزيريه كابيلا.

ويلفت النظر أن تراث الزحف من الشرق بقوة فلاحية ، قاده هذه المرة شرائح من المثقفين وكوادر ثورية مدربة في مدارس حزبية كانت تتحرك بحرية في منطقة واسعة مع غياب حكم موبوتو الفعلي منذ أربع سنوات على الأقل . تحركت هذه المرة ليس فقط بتراث اللومومبية ، بل تراث **مدرسة ذات صلة بفكر ماوتسي تونج** تربى عليه شباب المنطقة في **دار السلام بتنزانيا** ، وهو الذي أنتج **موسيفيني كما أنتج جون ترنج** ومن قبلها **ثوار موزمبيق** وهو نفس التفكير الذي ساد **عناصر ثورية في أثيوبيا وأرتريا** أيضا ، ويقوم على نوع من الماركسية الوطنية ، وتحليلات محلية ذات طابع فلاحي ، وتعتمد فلسفة **الزحف من « الأحراش للمدينة »** وفق ميراث « **المسيرة الكبرى الصينية** » مكذا فعل **موسيفيني وزيناوي** ويفعل **جرنج** في السودان وأظن أن ذلك رغم بعد الزمان والمكان مع التجربة الصينية الأم سيظل أساسا لتفكير مماثل عن تنظيم الاقتصاد الحر والسياسة الاشتراكية أو الوطنية أيهما أيسر في هذه الظروف.

أية تطورات محتملة

يكتب هذا المقال وقد وصل **كابيلا** إلى كينشاسا وأعلن جمهورية الكونغو المحررة ، وغاب مصير موبوتو الذي **يرجح استقراره في المغرب التي طالما أمدته بالمقاتلين الذين اصطفوا للأسف مع جيش المرتزقة صاحب المزارع والمعسكرات في فضاءات الكونغو** . وتشير بدايات استقرار « الثوار » في بعض العواصم الاقليمية بالكونغو منذ يناير الماضي إلى اتجاه النظام لتحقيق استقرار سريع بفضل وقف الفساد وتصفية جيش موبوتو وجهازه الاداري الذي امتص ثروات البلاد بما قدرت معه ثروة موبوتو **وحدها بالخارج بتسعة مليارات دولار**. وظهرت معالم الاستقرار في رغبة الشركات العالمية لمعاونته على تحقيقه إلى حد انخفاض سعر الدولار في مناطق الصراع من مائة وخمسين ألف زائيري إلى ثمانين ألف زائيري في «جوما وكاساي» واستجابته لنصيحتهم بعدم تغيير العملة في الأقاليم . وهذه الرغبة لدى شركات التعدين في حماية الاستقرار السريع هي التي ستدفع إلى تهدئة الصراع الأمريكي الفرنسي بعد أن اجتمعا للتنسيق أكثر من مرة ولكن إذا أخذنا بمنطق سيل ثوار الكفاح المسلح للانفراد بالسلطة عقب الانتصار نتيجة تزايد الاحساس بالذاتية عند كوادر الثورة أو ضعف التربية الديمقراطية .. إلخ وهو مابدا في تصريحات متعددة لكابيلا وأنصاره **فإن ثمة عناصر أخرى يمكن أن تتفاعل نحو مجهول جديد في الكونغو مالم يحكم تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو بروح الوفاق لا الصراع أو التصفية.**

ولقد سبق أن قبلت حركة **«المؤتمر الوطني المستقل بكينشاسا»** التي جمعت المعارضة لعدة سنوات ، بالتفاهم مع موبوتو نفسه من أجل الاصلاح والحل الوسط ، وأظنها تقبل الآن بحل أكثر وطنية وشرفا من موبوتو . كما أن القيادات الخارجية في باريس وبروكسل قد لاتفكر في تصادم مع قوة حملت راية الكفاح المسلح من الداخل وتعلن سياسة حماية المصالح الوطنية لشعب الكونغو في ظروف عالمية صعبة أمام الجميع.

أية أبعاد أفريقية

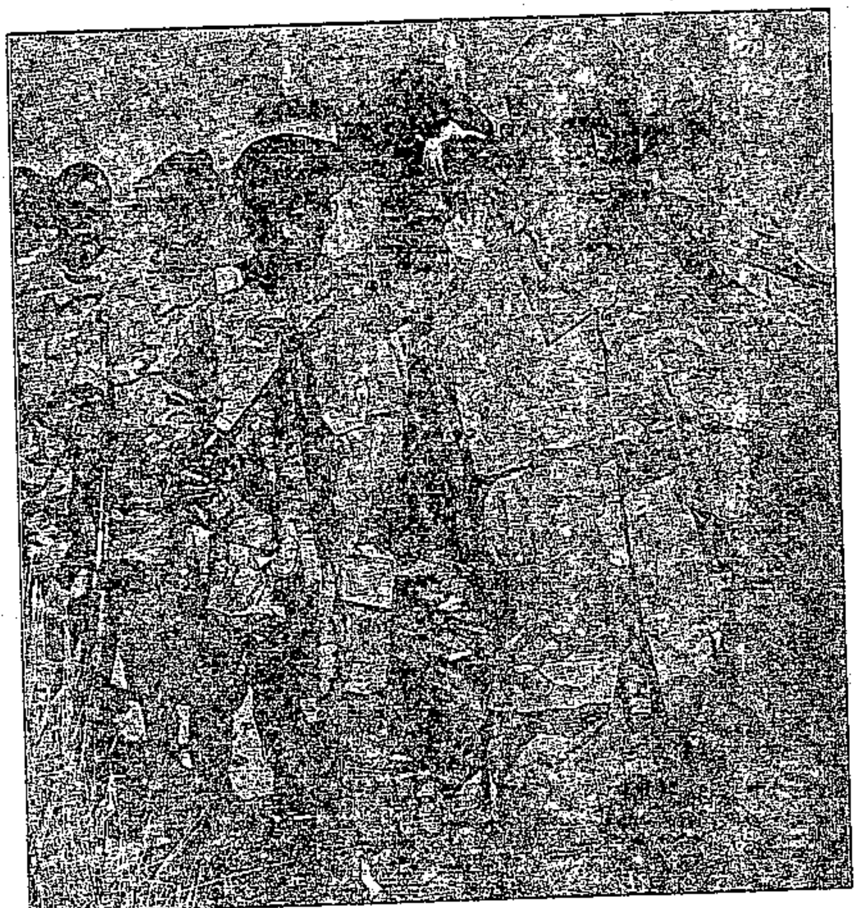
ونأمل أن تتوقف تفسيرات الصراع العرقي أو القبلي ، ليبدأ التفكير في دلالة هذه التغيرات الشعبوية « الثورية » في منطقة البحيرات الكبرى ، والتي تضم تحالفا كبيرا من منطقة البحيرات إلى المحيط الهندي كنظم سياسية على رأسها قيادات ذات توجهات وطنية ، ووحدوية أفريقية إلى حد كبير.

والمشكلة أمام الولايات المتحدة ستكون أسهل حيث الدعوة « لاستقرار المصالح » هي شاغلها في أفريقيا لأن **سياسات العولمة لاتصادفها في هذه المنطقة دعاوى سياسية مقلقة** . لكنها تبدو أصعب أمام الفرنسيين الذين يبحثون عن هيبة سياسية خارج حدود أوربا باسم الفرانكفونية ، خاصة وأن المنطقة معرضة لانهيار « الدومينو » الفرنسية التي تضم بجوار زائير ، الجابون والكونغو برازافيل والكاميرون وأفريقيا الوسطى.

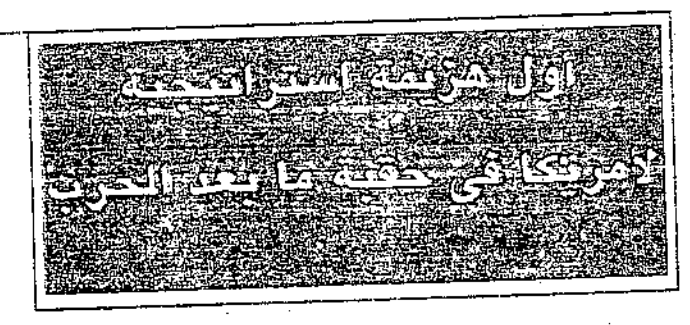
ويبدو تأثير وطنية مانديلا مثل تأثير عنصرية **ديكليرك** على المصالح الفرنسية في جنوب أفريقيا من حيث اعتبار خط الاستواء هو خط الحدود الآمنة عند العنصريين من قبل مثلما هو خط المجال الحيوي لوطنية الجنوب الأفريقية حاليا ، حيث لن **ينسى النظام الوطني في جنوب أفريقيا دعم فرنسا للنظام العنصري بالسلاح ثم منافسته حاليا في تجارة السلاح!**

ويبقى السؤال إلى أي حد يتمتع نظام جنوب أفريقيا والنظام الأوغندي بالاستقرار الذي يكفل استقراراً سياسياً وحدوياً أفريقياً يسنده الاستقرار المحتمل في زائير حيث يحتمل أن يمتد التنسيق في منطقة البحيرات الكبرى عامة « مع رواندا وبوروندي وتنزانيا ومحاصرة كينيا »؟.

سؤال الاستقرار صعب في عالم فوضى العولمة حتى الآن ، وستبقى الصراعات المحلية الصغيرة محتملة السيطرة على المشهد لبعض الوقت.



انتصار لومومبا بعد ٣٦ عاماً من اغتياله



رسالة واشنطن : سمير كرم

في الكونغو عام ١٩٦١ حققت الولايات المتحدة أول انتصار كبير لنفوذها في قارة أفريقيا ، الانتصار الذي فتح لها أبوابا عديدة بعد ذلك في القارة السوداء الغنية، عندما نجحت في تدبير خطة اغتيال زعيم الاستقلال الوطني الكونغولي **باتريس لومومبا** . وأجلت باغتياله استقلال الكونغو السياسي والاقتصادي ووحدت في عصر الهيمنة الغربية وعصر النزف المستمر لثرواته ٣٦ عاما كاملة.

وفي زائير (الكونغو ذاته) عام ١٩٩٧ تلقت الولايات المتحدة أول هزيمة استراتيجية لها في أفريقيا والعالم الثالث-بل والعالم كله-في حقبة «ما بعد الحرب الباردة».

وها نحن أمام واحد من أهم دروس التاريخ المعاصر نشهد هزيمة الاستراتيجية الأمريكية في أفريقيا والعالم الثالث على يد الثورة نفسها التي كانت هزيمتها في عام ١٩٦١ على يد وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بداية زحف الهيمنة الأمريكية على العالم الثالث لحقبة الحرب الباردة وحقبة **وراثة أمريكا للامبراطورية البريطانية والامبراطوريات الاستعمارية التالية في القوة(فرنسا وبلجيكا والبرتغال) فيما كان يسمى استراتيجية ما بعد الانسحاب البريطاني من شرق السويس.**

هذا هو الاطار العريض للحدث الكبير الذي بلغ ذروته باعلان **جوزيف موبوتو**«رجل أمريكا القوي» في الكونغو-زائير بعد ذلك- على مدى السنوات الست والثلاثين الماضية، خروجه من السلطة ومن البلاد فاقدا آخر أمل في أن تحميه الولايات المتحدة، أو تقف معه فرنسا. وليس من قبيل الصدفة أن السنوات الست والثلاثين الماضية هي التي شهدت تورط أمريكا في حرب **فيتنام** وهزيمتها فيها بعد ١٢ عاما من القتال المتواصل، وتورط أمريكا في حرب مناصرة النظام العنصري في **جنوب أفريقيا**. وتورط أمريكا في حرب بكل الوسائل ضد ثورة **كوبا** (من الغزو بقوات المرتزقة إلى حرب التجويع والحصار الاقتصادي والدبلوماسي).. وهي ذاتها السنوات التي شهدت تغلغل أمريكا غير المسبوق في الشرق الأوسط بأشكال الحروب المختلفة، بداية بواسطة القبضة العسكرية الاسرائيلية (١٩٦٧ و١٩٧٣) ثم بواسطة

القبضة الأمريكية مباشرة(العدوان على لبنان بأضخم قطعة بحرية في العالم في عام ١٩٨٣ والعدوان على ليبيا في عام ١٩٨٦ . ثم عاصفة الصحراء على **العراق** عام ١٩٩١).

وبين أول انتصار استراتيجي لأمريكا في حقبة ما بعد الحرب الباردة -وهو انتصارها العسكري في حرب الخليج الثانية عام ٩١ إلى أول هزيمة استراتيجية لأمريكا في هذه الحقبة،وهي هزيمتها في زائير (وهي فترة لاتتجاوز ست سنوات) **يتضح عدد من الحقائق فيما يتعلق بالاستراتيجية العالمية الأمريكية** في صورتها الراهنة ،وخاصة إزاء العالم الثالث.

كانت الولايات المتحدة قد حاولت- خاصة بعد هزيمتها في فيتنام في أوائل السبعينات -أن تصور للعالم ،وللرأى العام الأمريكي نفسه-أنها **تخلت عن سياسة دعم النظم الدكتاتورية لمجرد كونها صديقة للولايات المتحدة ومعادية للشيوعية**.وفي سبيل ذلك ركزت بشدة على إظهار اهتمامها بقضايا حقوق الانسان . وكادت تقول إن **حقوق الانسان هي المعيار الأول ان لم يكن الأوحد الذى يحدد علاقاتها بالدول الأخرى.**

وقد أظهرت المرحلة الأخيرة- النهائية -من تقدم قوات **التحالف الثورى للقوى التحررية في زائير** للاطاحة بنظام **موبوتو**، أكثر من أى حدث سابق على ذلك- زيف الادعاءات الأمريكية-بأن واشنطن لم تعد سندا للنظم الدكتاتورية والفاسدة. لقد كشفت الأحداث الأخيرة في زائير ومواقف واشنطن ازاءها «مناطق مجهولة» من السياسة الخارجية الأمريكية بالنسبة للشعب الأمريكي نفسه ، فضلا عن شعوب العالم .ومن المؤكد أن الغالبية العظمى من الأمريكيين لم تكن تعلم أن **موبوتو يتمتع بتأييد الادارات الأمريكية المتعاقبة، في البداية كنظام معاد للشيوعية والاشتراكية وحركات التحرر، ثم كنظام يحمى احتكارات الشركات الغربية- الأمريكية خاصة في زائير ووراء حدودها**. .وفجأة صحا الأمريكيون على الحقيقة بعد أن أصبح موبوتو قريبا من الهاوية مع اقتراب قوات التحالف (التى ظلت البيانات الرسمية حتى اللحظة الأخيرة من انهيار نظام موبوتو تصفها بقوات المتمردين)وعرفوا أن بلادهم كانت تحمى طاغية واصل نهب ثروة بلاده مشاركا بذلك شركات المعادن الغربية طوال ٣٦ عاما، وأن حقوق الانسان في زائير طوال تلك السنوات لم تكن أكثر من بند يذكر في التقرير السنوى الذى تصدره وزارة الخارجية الأمريكية سنويا.. وتنساه في اليوم التالى لصدوره.

بل الحقيقة أن الرأى العام الأمريكي صحا على حقيقة وجود ثورة في زائير تواصلت على دوى السنين من بداية الستينات إلى الآن بين صعود وهبوط ، لكنها لم تضع أسلحتها جانبا في أى وقت. لم يكن اسم«**لوران كابيلا**» يعني شيئا بالنسبة للأمريكيين. ولم يكن أحد-حتى على مستوى الصحفيين الأمريكيين المتخصصين **في تغطية أخبار** أفريقيا **وتحليلها** -يدرى «بأى علاقة أو امتداد بين «تيار لومومبا» ونضال **كابيلا** .. بين أهداف **لومومبا** الوطنية الاجتماعية في الخمسينات والستينات وأهداف «**تحالف** القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو»(زائير) بزعامة **كابيلا**.

وبطبيعة الحال فان الغالبية الساحقة من الأمريكيين لم تكن تدرى أن الادارة الأمريكية أعدت نفسها منذ شهور-عندما اتضح أن قوات التحالف تطبق على العاصمة كينشاسا للتدخل .وأن **استعدادها للتدخل** كان **في اتجاهين: عسكرى تحت غطاء التأهب لاجلاء الرعايا الأمريكيين . وسياسى عن طريق تشويه صورة كابيلا وقواته**. وقد سبق للقاذفات الأمريكية أن أن أغارت على قوات التحالف وعلى مواقع يسيطر عليها.. دون أن تحقق أية نتائج.. وعندما تبين أن استمرارها لا يمكن أن يبقى سريا، أوعزت بالضغط وبالتلويح بالمساعدة إلى بعض القوى القريبة باستخدام قواتها لنجدة موبوتو المتفككة والهاربة.وقد **لعبت بعض الدول العربية الأفريقية دورا في هذا التدخل لحساب واشنطن من المؤكد أنه سيكشف بعد أن سقط نظام** موبوتو.

وفي الأونة الأخيرة لجأت واشنطن إلى **حرب الدعاية ضد كابيلا وقواته** باتهامها بأنها قتلت أعدادا غير معروفة من اللاجئين الروانديين.. أو بأنها تقتل المدنيين الزائريين في المدن التى تستولى عليها في تقدمها.

وعندما بدا واضحا أن قوات التحالف ستأخذ كينشاسا والسلطة وأن واشنطن ستجد نفسها مجبرة علي التعامل مع«المتمردين» والاعتراف بهم وبقياداتهم باعتبارهم السلطة الشرعية والحقيقية في زائير اختفت هذه الاتهامات فجأة كما ظهرت فجأة. وتحول اهتمام الولايات المتحدة صوب هدف آخر هو **إزاحة دور جنوب افريقيا البناء والمتحرر والانساني متمثلا في جهود رئيس حزب أفريقيا ومحررها من حكم العنصرية البيضاء نيلسون مانديلا.**

فيما كان مانديلا يرتب لاجتماع بين موبوتو وكابيلا بهدف صون كينشاسا من معركة أخيرة ومن عملية نهب نهائية تمارسها قوات موبوتو قبل دخول قوات التحالف إلى العاصمة«حشرت» ادارة كلينتون نفسها في تلك المحاولات بايفاد سفيرها لدى الأمم المتحدة **بيل ريتشارد سون** باقتراحات جديدة وغريبة لا تأخذ بعين الاعتبار موازين القوى على أرض زائير أو حتى على الساحة الأفريقية. كان مسعى **ريتشارد سون** يرمى **إلى اقناع كابيلا بان يقبل المشاركة في السلطة مع قوى من بقايا نظام موبوتو تعتبرها واشنطن قوى ديمقراطية**.. أى مع القوى التى تعتبر هدفها الابقاء على شكل العلاقات الراهنة مع الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى . ذات المصالح الاقتصادية والاستراتيجية في زائير».

قدمت أمريكا اقتراحاتها هذه في الوقت نفسه الذى كانت تشن فيها حربها الدعائية ضد قوات «التحالف» وضد كابيلا.. ولم يكن **ريتشارد سون** قد غادر واشنطن إلى هذه المهمة إلا وكانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية قد وضعت في يده ملفها الخاص عن **لوران كابيلا** ليستخدمه أداة ضغط على كابيلا وعلى مانديلا أيضا.

وفي ملف المخابرات الأمريكية **يظهر كابيلا في صورة «شيوعى» قديم لم يتتلمذ فقط على يدى زعيمه لومومبا ،إنما تتلمذ في السنوات بعد اغتيال لومومبا على يدى الزعيم الكوبى« الارجنتيني المولد) ارنستو جيفارا. وأن قوات كابيلا تلقت أولى تدريباتها العسكرية على يد قوات كوبية . ان كابيلا وقادته العسكريين هم« من نوع القادة الذين يخطبون في جنودهم مستخدمين تعبيرات ماركسية متطرفة»(..).**

وعندما وصل الأمر إلى حد الايعاز إلى

كوفي عنان -الذى اختارته إدارة كلينتون بتأييد قوى من «البنتاجون» (وزارة الدفاع الأمريكية) لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة-لكى يوجه اتهاما مباشرا إلى قوات كابيلا بأنها لا تحمى اللاجئين من رواندا الموجودين فى أراضى زائير الواقعة تحت سيطرتها» رد كابيلا،مفاجئا **واشنطن والأمم المتحدة معا، بالموافقة على السماح باستخدام مطار كيسانجانى-أكبر المطارات تحت سيطر قوات التحالف لاعادة اللاجئين إلى بلادهم وفى الوقت نفسه التحقق من عدم تعرضهم لأية مذابح فى المناطق المحررة.**

وكما فشلت واشنطن فى تخويف **كابيلا** وفى ارغامه على قبول بقايا عملائها ليكونوا جزءا من النظام الجديد، فشلت فى بلوغ **قامة مانديلا** فى دوره الأفريقى فلم يسمح لها بأن تحول مساعيه إلى **مناورة لخلق نظام فى زائير يبقى على «الموبوتية» بلا موبوتو**. وبشجاعة كانت استجابة **مانديلا** لغضب كابيلا من تدخل **ريتشاردسون** الذى لم يخل من تهديد، هى **طلب مانديلا من سفير أمريكا لدى الأمم المتحدة مغادرة المكان**. ولم يبق لواشنطن الا امتداح دور **ريتشاردسون** فى اقناع موبوتو بحضور الاجتماع مع **كابيلا**.. مع أن **مانديلا** كان قد سبقها إلى ذلك.

وعندما أدركت ادارة كلينتون ان **موبوتو** قد انتهى أرادت أن يكون ذلك باعلان يصدر من واشنطن . فجاءت تصريحات **مايكل ماكورى** المتحدث الرسمى باسم البيت الأبيض بأن تاريخ حكم موبوتو لزائير قد وصل إلى نهايته وأن عليه أن يتنحى بهدوء. لكنها أرفقت ذلك بتهديدات صريحة للنظام الجديد.. وان كانت هذه التهديدات لم ترد على لسان الناطق الرسمى أنما عهد إلى «مسئول كبير فى الادارة الأمريكية» دون تحديد لهويته- بأن يطلقها. فقال (فى ١٤/٥/٩٧) : « **إن نتيجة المواجهة (السيطرة على كينشاسا) سيكون لها أثرها على نطاق يتجاوز كثيرا حدود ثالث أضخم بلد أفريقى (زائير) وهو أثر قادر إما على انتاج نمو هائل ورخاء، أو انتاج تلاقل لا مثيل لها.. ان لزائير حدودا مع تسع دول وتمتد لمسافة تربو على ألف ميل عبر**

أمريكا استخدمت القوة والعملاء وتزييف المعلومات فى آخر محاولاتها لانقاذ موبوتو

□

قلب القارة من المحيط الأطلنطى إلى البحيرات الكبرى . هذه ليست أفريقيا الوسطى حيث لا يؤثر عدم الاستقرار على المصالح الأمريكية. إن الولايات المتحدة -التى تتحمل الآن عبء -كونها الدولة الأعظم الوحيدة- لن يكون أمامها خيار إلا أن تستجيب اذا انهارت زائير إلى حالة من الفوضى التى يمكن أن تؤدى إلى هروب الاف اللاجئين بلاهدف فى أنحاء وسط أفريقيا».

ربما كان المسئول يحاول بهذه التصريحات مساندة الموقف التفاوضى لرجال الأعمال الأمريكيين الذين ذهب فريق منهم إلى مدينة«لومومباشى» عاصمة أقليم«**شابا**» الجنوبى الشرقى فى زائير ليناقشوا مع **كابيلا** احتمالات الاستثمارات حتى قبل أن تصبح السلطة فى يده. وربما كانت الحقيقة أن رجال الأعمال ادركوا قبل أن تدرك حكومتهم فى واشنطن ان لا سبيل إلى الاعتماد على دبلوماسية القوة والتهديد التى تمارسها حكومتهم وأن عليهم أن يسعوا إلى مصالحهم بأنفسهم. الأرجح هو التفسير الثانى ، لأن **تحرك رجال الأعمال نحو التفاوض المباشر مع قوى«التحالف» جاء فى وقت أعلن فيه قطاع الأعمال الأمريكى تمرده على سياسة العقوبات الأمريكية الرسمية-المفروضة ضد كوبا وليبيا وايران- باعتبارها سياسة فاشلة الحقت بالاستثمارات والتجارة الأمريكية أضرارا كبيرة بقدر ما أتاحت فرصا للدول الأخرى المنافسة.**

والحقيقة أن زائير تتجاوز فى أهميتها الاقتصادية الدول التى تفرض أمريكا العقوبات الاقتصادية ضدها. وثروة زائير لا تقف عند حدود المعادن. فزائير يمر بها خامس أطول أنهار العالم(**نهر الكونغو**) بما فيه من ثروات، وروافده تمد أفريقيا بنحو نصف امكانيات الطاقة من مصادر المياه ،يوفر القطاع الزراعى فى زائير متطلبات الاستيراد الغربية من البن والكاكاو والمطاط وزيت النخيل.

وهذا هو بالتحديد ما يهم الولايات المتحدة التى صنعت موبوتو فى مرحلة المواجهة مع الاتحاد السوفيتى ومع القوى التحررية فى أفريقيا وسمحت له بتدمير قدرات زائير طالما أدى دوره هذا. أما الآن فان **الولايات المتحدة تريد هيمنة سياسية واقتصادية واستراتيجية على زائير فى مواجهة منافسة حلفائها، وخاصة فرنسا**. وحسب تعبير المسئول الكبير فى الادارة الأمريكية فان«**زائير اذا نجحت فى مجال الهيمنة فانها ستفتح الطريق لباقى أفريقيا**» وليس خافيا أنه يعنى ستفتح الطريق أمام الاستثمارات والتجارة الأمريكية.

لقد شهد **كلير هايز تيمبرليك** أول سفير للولايات المتحدة فى كينشاسا -بعد سنوات طويلة من اعتزاله- وأمام الكونغرس الأمريكى بأنه خلال خدمته فى زائير لم ير أى دليل على تدخل عسكرى سوفيتى فى المنطقة».

ولكن اذا كانت إدارة كلينتون ستهتدى فى سياساتها تجاه «زائير ما بعد موبوتو» -أى زائير التحالف الديمقراطى بزعامة كابيلا- بما تقوله وكالة المخابرات المركزية الأمريكية عن التحالف وعن كابيلا ، على النحو نفسه الذى اهتدت به إدارات أمريكية متعددة برأى المخابرات المركزية فى لومومبا ثم فى «التوسع السوفيتى فى أفريقيا».. وما إلى ذلك ، فان من المؤكد أن تقع فى الأخطاء نفسها التى كبدت زائير عقودا ثلاثة وأكثر من آثار الفساد والدكتاتورية والهيمنة ، أو أن تجعل واشنطن فى وضع صدام مستمر مع النظام الجديد فى زائير ،.على غرار وضع الصدام المستمر مع كوبا أو مع ليبيا أو كوريا الشمالية أو إيران.

ان من الصعب تصور احتمال الولايات المتحدة صعود قيادة فى زائير تصفها المخابرات المركزية الأمريكية بأنها«تخاطب

جنودها بتعبيرات ماركسية متطرفة» وقائد تقول عنه انه «تتلمذ على جيفارا» وان جيفارا كان أكثر اعجابا به من كثيرين من القادة الافارقة الذين -على العكس من كابيلا- كانوا قد استراحوا إلى حياة الفنادق في دار السلام كلاجئين سياسيين في الستينات».

أغلب الظن أن واشنطن ستنتهز أول فرصة للصدام مع زائير النظام الجديد اذا وجدته يمد يد التعاون التكافئ إلى منافسيها أو خصومها وبالأخص اذا وجدت ان ثمة تقاربا بين كينشاسا وهافانا مثلا.

ومن الجدير بالملاحظة هنا أن الولايات المتحدة أبدت قلقها -حتى قبل أن يصل موبوتو إلى نهايته -من علاقات **قوات التحالف الزائيرى بقيادة كابيلا مع حكومة انجولا** التي لم تكف واشنطن عن الضغط عليها منذ استقلالها في السبعينات. وسيصبح من الضروري مراقبة الوضع بالنسبة لعلاقات زائير مع انجولا ، بعد ان تحدث المسئولون الأمريكيون عن «مخاوفهم» من احتمال لعب انجولا دوراً في الحرب الأهلية في زائير». وبعد أن تحدثوا عن مناورات عسكرية مشتركة بين قوات التحالف وقوات حكومة أنجولا في مناطق الحدود الممتدة بين البلدين .. وأهم من هذا بعد أن أوعزت واشنطن لرجلها في انجولا جوناس سافيمبى زعيم حركة «يونيتا» اليمينية بأن يقدم مساعدات إلى قوات موبوتو ، الذى كان أهم حليف لسافيمبى طوال سنوات الحرب الأهلية في أنجولا.

ان باستطاعة الولايات المتحدة في أي لحظة أن تدفع سافيمبى إلى تجديد نشاطه العسكرى داخل أنجولا اذا أرادت أن تحرم زائير التحالف من الأمان على هذه الجبهة. وستجد **سافيمبى** مستعدا لذلك،بل متحمسا له. الأمر الذى سيؤدى بالضرورة إلى إنهيار السلام الذى تم التعاقد عليه بين حركة «يونيتا» وحكومة حركة التحرر الوطنى الانجولية. وهى اذا فعلت تضرب عصفورين بحجر واحد: زائير وأنجولا، وان كانت تجارب الماضى قد اثبتت أنهما ليسا«عصفورين» بأى حال.

وليس هناك من سبيل إلى تحديد المدى الذى يمكن أن تصل إليه الولايات المتحدة في الضغط على زائير النظام الجديد،أو التصادم معها: هل تفرض عليها حصارا اقتصاديا، أو تكتفى بالضغط السياسى.. أم تراها تبحث عن طريقة لاستخدام القوة العسكرية من خلال الاستعانة بنظم أفريقية تعرف أنها مستعدة لتلبية أية اشارة من أمريكا، كما حدث في الماضى (**المغرب هو اوضح مثال على هذه النظم، ومن المؤكد أنه ليس الوحيد**).

كتب دبفيد هيبس ،وهو خبير أمريكى بالشئون الافريقية وكان مستشاراً لمؤسسة فورد في أفريقيا خلال السنوات من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٧١ -رسالة إلى صحيفة «**نيويورك تايمز**» (نشرت في ١٤ مايو الماضى) قال فيها : إن ما تحتاج إليه إدارة كلينتون الآن هو ما افتقرت إليه واشنطن قبل ٣٧ عاما مضت: معرفة مدعمة بالمعلومات وغير متحيزة وعملية بالمنطقة وتاريخها اتفاقاتها وسياساتها ولغاتها. فان ارسال مبعوث رئاسى معروف (يقصد ريتشاردسون) إلى زائير خال من هذه الأصول قد يكون الأمر الوحيد الذى تمارسه واشنطن الآن عمليا. ولكنه ليس وصفة لسياسات تحتاج إلى تبنيها.. أن مخاوف الحرب الباردة وخرافاتها التى كانت سائدة في الستينات قد زرعت بدون تمييز في قلب أفريقيا ، فتبعتها سياسات من جانب الولايات المتحدة اتسمت بالالتباس والضلال بل والهيستيريا، بما فيها مؤامرة انتقرت إلى العقل دبرتها وكالة المخابرات المركزية لقتل باتريس لومومبا أول رئيس وزراء للبلد.

وفى اليوم التالى لسقوط **موبوتو** كتبت صحيفة «نيويورك تايمز» (٩٧/٥/١٧) -فى تحليل اخبارى-ان الولايات المتحدة لن تعود بحاجة -بسقوط موبوتو سيسى سيكو الذى ساعدته على أن يصبح رئيسا قبل ثلاثة عقود، ثم تحولت في النهاية ضده- لن تعود بحاجة إلى الاعتذار عن عميل فاسد وديكتاتوركانت في البداية غير مستعدة للتأثير عليه، وفى النهاية غير قادرة على التأثير عليه. لكن ليس من الواضح كم من النفوذ سيكون بمقدرة واشنطن أن تمارس أو تختار على أولئك الذين يلتقطون الآن شظايا الأمة التى تبلغ مساحتها ٩٠٠ ألف ميل مربع في قلب إفريقيا».

قبل ذلك بيوم واحد كانت **مادلين أولبرايت** وزيرة الخارجية الأمريكية تقول أن رحيل الديكتاتور عن السلطة «يفتح الطريق أمام حل سلمى للصراع بين جيشه وجيش زعيم المتمردين لوران كابيلا». ويدل التصريح على أن واشنطن لم تتخل عن رغبتها في أن يكون لها الدور الأكبر في حل الصراع .كما لم تتخل عن رغبتها في خلق «وضع وسط» يجمع بين بقايا قوات موبوتو وقوات التحالف الديمقراطى.

وحتى الآن فان كابيلا لم يرضخ لأية ضغوط .لم يقدم أية وعود للولايات المتحدة أو لفرنسا. وهاتان الدولتان تنتظران الآن على أمل أن ينتزع **مانديلا** -بمكانته الافريقية التى لا توازيها مكانة أخرى في القارة- موافقة من كابيلا على«حكومة مؤقتة ذات تمثيل عريض»..

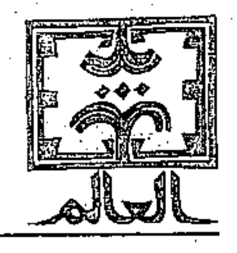
والمناقشات دائرة في الادارة الأمريكية على مستوى مجلس الأمن القومى وتمتد لساعات متأخرة من الليل ،فى الأيام التى تتهيأ فيها قوات التحالف لدخول كينشاسا حول ما يمكن للولايات المتحدة أن تفعله.وفى هذه الأثناء لوّحت الولايات المتحدة بمساعدة بقيمة ١٠ ملايين من الدولارات ، ثم عادت فنفت ذلك. ثم.. مرة أخرى-قال المسئولون الأمريكيون أنهم يعرفون ان الوضع سيتطلب مساعدات أكبر، خاصة وأن الدول الأوروبية وعدت بمساعدات أكبر من ذلك. ولكن هؤلاء المسئولين اشترطوا أن« **يسلك كابيلا على نحو مقبول**» .. وإلا فانه لن يتمكن حتى من الحصول على أية مساعدات من الهيئات الدولية التى تملك واشنطن مفاتيح خزائنها. وقد لا يحصل حتى على مساعدة من واشنطن لتمكينه من استعادة أموال موبوتو في الخارج. والمقصود بالهيئات الدولية التى تملك واشنطن مفاتيح خزائنها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والمؤسسات التابعة لهما.

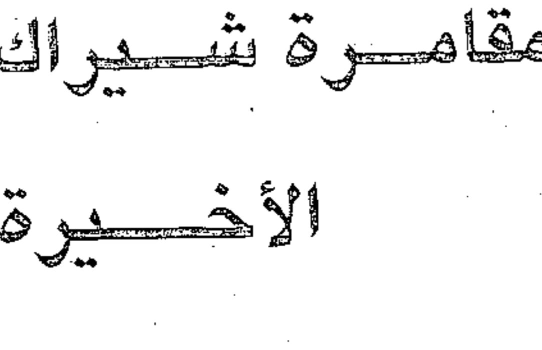
إن استماتة واشنطن على هدف الاستحواذ على النفوذ الأكبر في زائير تتمثل أكثر ما تتمثل في إرسال **دينيس هانكنر** المستشار السياسى لسفارتها في كينشاسا منذ أكثر من شهر إلى مدينة **لومومباشى** ليكون في المقر الرئيسى لقوى التحالف الديمقراطى في مهمة «**اقامة الروابط مع مساعدى كابيلا**».

وعلى صعيد أعلى فان واشنطن قد قررت أن تطرح موضوع مستقبل العلاقات الغربية مع زائير على قمة الدول السبع وروسيا (٧+واحد) التى ستعقد في مدينة دينفرعاصمة ولاية كولورادو الأمريكية في يونيو لتكون على رأس المسائل الافريقية التى ستبحثها القمة.

وليس خافيا -فى تصريحات المسئولين الأمريكيين- ان واشنطن تخشى أن **تتطور الأمور على نحو يجعل التدخل العسكرى في زائير أمرا محتوما** ،وهذه الخشية بحد ذاتها تعنى أن واشنطن لا تستبعد هذا الاحتمال ..حتى في الوقت الذى وصل فيه الأمر إلى حد أن قال أحد المسئولين في البنتاجون يوم رحيل موبوتو«اننا في مثل هذه اللحظات نميل إلى تذكر ما حدث لنا في الصومال» .وهى اشارة واضحة إلى مقتل ١٨ جنديا أمريكيا في مقديشو عام ١٩٩٣ خلال عملية كانت توصف قواتها فيها بأنها قوات حفظ السلام.

وبقواعد النسبة والتناسب بين زائير والصومال -من حيث الحجم والسكان والقوى المشاركة في أرض الصراع-كان **الأحرى أن يتذكر المسئولون الأمريكيون في مثل هذه اللحظات ما حدث لهم في فيتنام(..).**





مقامــرة شــيراك .. الأخــيرة

شيراك

رسالة باريس

نجلاء العمرى

يصدر هذا العدد من اليسـار فى نفس اليوم الذى يجرى فيه الدور الثانى للانتخابات التشريعية فى فرنسا . وهى الانتخابات التى أتت مبكرة عن موعدها الطبيعى عاما كاملا - كان من المفترض أن تجرى فى مارس ١٩٩٨ - بعد أن قرر الرئيس **جاك شيراك** فجأة حل الجمعية الوطنية.

وطوال الفترة التى أعقبت قرار الحل وحتى الدور الأول لهذه الانتخابات - يوم الأحد ٢٥ مايو (تجرى الانتخابات هنا يوم الأجازة الأسبوعية)- ظل الموقف متجمدا ، **وسيطر جو عام من اليأس والاحباط وعدم الفهم** : عدم فهم لماذا جاء قرار الحل ، وعدم فهم مايمكن أن تسفر عنه الانتخابات . فالشعب الفرنسى أظهر فى آن واحد اهتماما كبيرا بالحدث؛ ونسبة عالية من غير المحددة أصواتهم بعد .. أولئك الذين أجلوا قرارهم إلى الأيام الأخيرة ، وفى بعض الأحيان إلى الساعات الأخيرة ما يصبح معه أية توقعات من باب " ضرب الودع" والمقامرة غير المضمونة . الانتخابات التشريعية جاءت هكذا معبرة عن حال المجتمع الفرنسى كما تظهر يوما بعد الآخر الأحداث المتتالية - إذا لم نلق بالا لبارومترات استطلاعات الرأى - لعصفت بها رياح كثيرة - بعضها يعجز عنه التحليل العقلانى الموضوعى .

وربما كان صدور كتاب قارئة البخت المشهورة **اليزابيث تيسيه** التى ذكرت فيه كيف أن الرئيس الراحل - بكل ماكان يملك من كاريزما مستقرة فى الحكم على مدى أربعة عشر عاما كاملة - كان يأتى إليها بادئا حديثه معها: كيف حالى وكيف حال فرنسا؟ مستشيرا إياها قبل اتخاذ القرارات الهامة كدخول فرنسا مع الحلفاء حرب الخليج مثلا . والعجيب أن تصريحات تيسيه لم تجد من يكذبها . بل أكدها البعض ولم يجد أكثر من رجل سياسى غضاضة فى الاعتراف علنا فى محطات الاذاعة والتلفزيون كيف أن **اللجوء إلى التنجيم هى عادة منتشرة بين رجال السياسة فى فرنسا " العقلانية"** وأنهم أنفسهم قد لجأوا إلى ذلك أكثر من مرة . وليس أدل على ذلك من غموض الساحة السياسة الفرنسية وعمق ماتشهده ويحتمل بها من تغيرات.

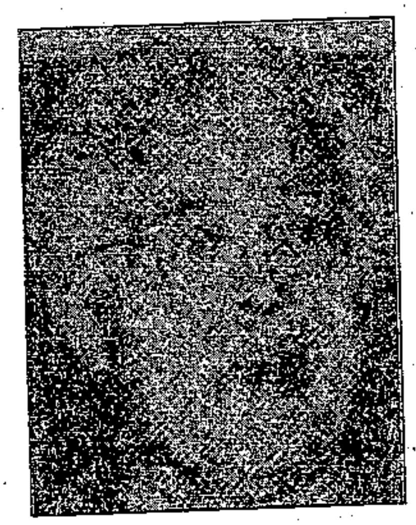
قرار الحل إذن أتى مفاجأة ، خاصة أنه جاء بعد أيام قليلة من بيان للأليزيه يكذب فيه " كل مايتردد حول الحل" ، وأيضا لأنها **المرة الأولى فى ظل الجمهورية الخامسة التى يلجأ فيها رئيس الجمهورية إلى حل الجمعية الوطنية دون مبرر واضح ، فلا أزمة شديدة تعصف بالبلاد ولا الرئيس يواجه أغلبية معارضة** (وهى الحالات السابقة) وهو ماجعل **جون مارى لوبن** يسخر من قرار الحل قائلا: " إذا كانت هناك أزمة ما .. فلا شك أنها سر من الأسرار فضل رئيس الجمهورية الاحتفاظ به لنفسه ". **وشيراك يحظى بأغلبية المقاعد . ٨٠٪ من المجلس المنحل** . وهو ما جعل المسألة تأخذ منذ البداية مظهر" اللغز المحير" ، ماالذى دفع برئيس الجمهورية لحل برلمان يتمتع فيه بأغلبية هو غير واثق من الفوز بها مرة أخرى ؟

المقامرة

كان السؤال حول الدافع هو الذى ساد المرحلة الأولى من الحملة الانتخابية . لم يجد شيراك إلا مبرر إعطاء دفعة جديدة يقدم للشعب "الذى لم يفهم". لكن ، يمكن رصد دافعين على الأقل وراء هذا القرار.

أولا: هناك سلسلة الفضائح المتتالية التى طالت أحزاب اليمين خاصة " التجمع من أجل الجمهورية" فلم ينس الشارع الفرنسى حادث الهليكوبتر " الشهير والحكاية أن أحد القضاة استغل غياب رئيسه الموالى فيما يبدو للحكم فى أجازته السنوية ، وأخرج إلى النور ملف قضية فساد تمس عمدة باريس **"تيبريه"** وزوجته . ولم يجد الحكم من حل لتغطية الموقف وابتلاعه إلا الاسراع للبحث عن القاضى الغائب . ولكن من سوء الحظ أن القاضى - وهو من النوع الرياضى - اختار لأجازته جبال الهمالايا يجولها على قدميه . فخرجت طائرة هليكوبتر بسرعة تبحث عنه بين قمم الهمالايا حتى وجدوه وأعادوه إلى باريس ليعاقب مساعده الجرئ. وتتالت بعد ذلك الحوادث؛ الفضائح الواحدة تلو الأخرى ، وأخذت مساراً خطيرا يقال أنه يهدد أعلى مستويات الدولة .فقبل إعلان قرار الحل بأسابيع قليلة سرقت من مقر " شرطة التحقيق " المحصنة وراء عدد كبير فى الإجراءات - مما يجعل الدخول إلى هذا المقر شبه مستحيل - ملفات تتعلق بقضية **شركة " ألف للبترول "** والتى سبق لليسار وأن تعرضت لها فى مقال سابق وظل لغز اختفاء هذه الملفات غامضا.

ثانيا: هناك الشعبية المتدهورة وشعور عدم الرضا الذى يسود الشعب الفرنسى بكل فئاته بعدماتبخرت الوعود الانتخابية لشيراك وعجزت حكومة **جوبيه** أن تلتزم بما التزمت به فى خفض للضرائب وتراجع البطالة ، وهو مااعترف به **"جوبيه"** نفسه عندما صرح قائلا : **لقد حققنا نجاحا .. ولكن لاشك أنه دون ماكنا نأمله** ": فشيراك يريد أن يؤمن بأن



جوسبان

يدعو إلى الانتخابات اليوم بدلا من الانتظار عاما اضافيا ربما أصبحت فيه الأوضاع أكثر سوءاً . وهو يراهن في ذلك على قصر مدة الحملة الانتخابية أمام قوى اليسار التي أخذت - بخاصة الحزب الاشتراكي - على حين غرة ، فلم تتمكن من إعداد صفوفها بشكل ملائم ولامن طرح برنامج حقيقي.

سياسة الفراغ

النسبة العالية من المترددين وهي وحدها الكفيلة بحسم الانتخابات تعبر بوضوح عن" **سياسة الفراغ" التي سقطت فيها كل الأحزاب السياسية بلا استثناء** مما جعل كل حزب شبه عاجز على أن يتخطى نسبته التقليدية وينجح في توسيع قاعدته الانتخابية" و" سياسة الفراغ" أخرجت إلى النور سمتين أساسيتين على الأقل يمكن رصدهما كدلالة على التحولات التي شهدتها العملية السياسية.

أولا: تعريف معنى وكيفية ممارسة الديمقراطية إذا كان لب العملية الديمقراطية هو التصويت الاختياري - أي التصويت لحزب اختاره الناخب عن اقتناع. **فاليوم في التصويت الاحتجاجي** - الذي يفسر هذه النسبة من الأصوات التي تتأرجح دون تمييز من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين - هو الذي أصبح يحسم نتائج الانتخابات . وهو مايطرح السؤال التالي: كيف يمكن ممارسة الديمقراطية في حالة رفض الناخب لمختلف الأحزاب المطروحة على الساحة؟ وكيف يمكن أن يكون هذا التصويت الاحتجاجي هو العامل الحاسم في تقرير خريطة القوى الفاعلة على الساحة السياسية؟

ثانيا :هل تشهد ختام مرحلة العمل السياسي من خلال الأطر الحزبية التقليدية؟ **ففي مقابل فقدان المصداقية للأحزاب المختلفة وحالة الجمود التي تواجهها ، شهدت فترة** الحملة الانتخابية صعود **قوى أخرى تطرح نفسها كبديلة عن هذه الأحزاب** وهي قوى - في شكل جمعيات وحركات في المجتمع المدني تكونت حول قضية بعينها كقضية المهاجرين مثلا : ففي يوم السبت ١٧ مايو أي قبل أسبوع واحد من الدور الأول ، عبرت هذه القوى ، عن وجودها في خروج مظاهرة في باريس تحت شعار " نحن **اليسار**" شهدت جنبا إلى جنب **جمعيات الدفاع عن عمال مصانع سيارات** رونو ، **ونقابة العاملين بالسلك النيابي ، وجمعيات الدفاع عن صفوف المهاجرين والشاذين جنسيا.** وصرح أحد قادة التجمع ، الأفريقي **أبو بكر ديوب** المتحدث باسم " المهاجرين بدون أوراق " :" لقد نشأت حركتنا في خضم الحملة الانتخابية لنطرح الأسئلة الحقيقية المعبرة عن الشارع ، وفي البيان الذي وزعه المتظاهرون : **أدانوا اليسار المؤسسي الذي نسي عملنا النضالي ونسي اقتراحاتنا . نحن نرغب في أن نجبر هذا اليسار على الاستماع الينا هذه من جانبنا محاولة يائسة حتى يمكن للتمثيل الديمقراطي أن يؤدي دوره المفترض".**

وبروز هذه القوى كان واضحا لدى طرح قضية المهاجرين على الساحة السياسية عند صدور القانون الذي حمل اسم وزير الداخلية الحالي **"قانون دوبريه للهجرة"** فعندما طرح القانون للمناقشة لأول مرة على الجمعية الوطنية ، لم تخرج إية أصوات في الحزب الاشتراكي تعلق على القانون . ولكن عندما أصدر السينمائيون ومن بعدهم - عدد كبير في الفئات متتالية تدين القانون ، أسرع جوسبان - بعد الصمت الأول - إلى إدانة القانون وحرص على أن يكون في الصفوف الأولى في المظاهرات التي شهدتها باريس بعد ذلك . ولكن يبدو أن هذه الحركات لم تنس لقادة اليسار " المؤسسي" كما يقولون صمتهم الأول.

وقد ظهر وعي الأطراف المختلفة بأهمية هذه التحولات **فالرئيس شيراك** والمفترض فيه البقاء خارج اللعبة الانتخابية ، تدخل مرتين لصالح اليمين بشكل مباشر . المرة الأولى ، عندما نشر رسالة إلى الشعب الفرنسي واختار لنشرها الصحافة المكتوبة ومنها الصحف الاقليمية دون الصحف القومية متبعا في ذلك استراتيجية " الغرب" التي اتبعها عدد من السياسيين في هذه الأونة الأخيرة ، كتعويض عن الادراك بغياب التواصل مع الجماهير العريضة . مثل رئيس الوزراء **الان جوبيه** ، الذي واجه سلسلة الانتقادات الموجهة إليه بنشرة كتاب بعنوان " **فيما بيننا**". أما المرة الثانية ، التي تدخل فيها **شيراك** فهي عندما توجه إلى الشعب الفرنسي قبل الدور الأول بيومين اثنين فقط عبر التليفزيون . واتبع **جوسبان** و الآخر نفس السياسة ، بنشره خطاباً موجهاً للشعب الفرنسي في الصحف اليومية.

عند صدور هذا العدد ، تكون الرؤية قد اتضحت لتحدد مصير حكم شيراك وموقع القوة المتمثلة على الساحة السياسية فأما أن يستعيد شرعية يشعر بأنها مهددة ويستمر بذلك في سياساته الليبرالية ، دون منافس طوال خمس سنوات قادمة ..وإما يضطر لاحتمال جحيم حكومة ائتلافية لمدة عام على الأقل إذ أن القانون يمنعه من الحل أكثر من مرة في العام الواحد.

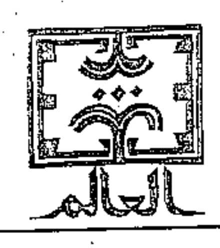
حول الانتخابات

تقدم للانتخابات ٦٣٠٠ مرشح لشغل ٥٧٧ مقعداً.

- في ٢٩ أبريل ، صدر الإعلان المشترك مابين الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي وهو حدث غير مسبوق منذ نهاية " اتحاد اليسار" عام ١٩٧٧.
- اتفق الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي على نقطتين : الغاء قوانين الهجرة الأخيرة ووقف عمليات التخصيص أو على الأقل ترشيدها واختلفا حول نقطتين : العملة الموحدة وتخفيض ساعات العمل.
- قام برنامج الحزب الاشتراكي على الوعود بخلق ٣٥٠٠٠٠ فرصة عمل جديدة في النظام الحكومي ، وتخفيض عدد ساعات العمل إلى ٣٥ ساعة / الأسبوع بأجر ٣٩ ساعة.
- البطالة هي محور برامج كل الأحزاب . نسبتها في صفوف ١٥ -٢٤ سنة هي ٤ر٢٤٪ بينما النسبة العامة في دول أوروبا الـ ١٥ هي ٦ر٢١٪ . وتأتي فرنسا بذلك في المرتبة الثالثة بعد أسبانيا وإيطاليا (أرقام ١٩٩٦).
- شهدت فرنسا مابين ١٩٨٠ - ١٩٩٥ أعلى ارتفاع في نسبة القوة العاملة بالقطاع الحكومي / القوة العاملة بشكل عام ١٩٨٠ ، كانت ٢ر٢٠٪ ، وفي ١٩٩٥، ٥ر٢٤٪ بينما كانت في بريطانيا ٢ر٢١٪ و٩ر١٤٪ على التوالي.
- يحتم القانون توقف استطلاعات الرأي قبل أسبوع من الانتخابات.

حل الجمعية الوطنية تحت الجمهورية الخامسة

- **أكتوبر ١٩٦٢ الجنرال ديجول بعد أن رفضت الجمعية مشروعة للانتخابات الرئاسية بالاقتراع العام . وانتهت بفوز الديجوليين.**
- **مايو ١٩٦٨ بعد الأحداث الطلابية . وانتهت باجتياح اليمين.**
- **مايو ١٩٨١ بعد انتخاب ميتران رئيسا . وانتهت بأغلبية اشتراكية.**
- **مايو ١٩٨٨ بعد إعادة انتخاب ميتران وحصل الاشتراكيون على أغلبية بسيطة فقط.**



موسكو وبكين عالم متعدد الأقطاب .. كيف؟!

رسالة موسكو

أحمد الخميسي

من الأحداث مايترك وراءه ظلا من التساؤلات التي تستمر فترة طويلة وعندما يندثر الحدث نفسه يبقى منه وهم يصعب تفسيره فيما بعد . من هذه الأحداث بيان صدر في ٢٣ أبريل لكنه استحق اهتمام القارئ حتى بعد شهرين ، وأعني به **البيان الروسي - الصيني** . فللمرة الأولى منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ يصدر الجانبان بيانا سياسيا مشتركا يتناول ليس فقط العلاقات الثنائية بل والأوضاع الدولية . **وللمرة الأولى أيضا توقع الصين اتفاقية عسكرية مع روسيا وكازاخستان وطاجكستان وقرغيزيا** ، جرى الإعداد لها سبع سنوات كاملة . وقد **أحيا البيان السياسي أملا في بروز تحالف روسي صيني يناطح هيمنة حلف الناتو وأمريكا** ، بدعوته لخلخلة النظام العالمي " أحادي القطب" ويطالب بنظام متعدد الأقطاب . ويستند الأمل إلى ماجاء في البيان من أنه: **"لاينبغي لأي بلد أن يسعى للهيمنة واتباع سياسة مواقع القوة واحتكار الشئون الدولية** " وضرورة **تعزيز دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي .. اللتين لايمكن الاستعاضة عنهما بأي منظمة دولية أخرى** " . ثم "**بذل الجهود لتنمية عالم متعدد الأقطاب** " والمقصود بتلك الاشارات كلها أمريكا وحلف الناتو .

فهل تسمح الأوضاع الداخلية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنظامين الروسي والصيني - كل على حدة - بمواجهة الناتو؟ وهل تندرج تلك الخطوة بالفعل في سياسات البلدين؟ ثم هل تقضي طبيعة العلاقة بينهما - أو هل تصل - لدرجة انشاء حلف ثنائي؟

لقد سبق لروسيا أن وقعت عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ وثائق الشراكة مع الناتو كما شاركت قواتها في عمليات الحلف في البوسنة منذ عام ونصف . وفي نفس الوقت فان مجمل سياساتها الدولية الخارجية تفادت - على مدى عشر سنوات - أي صدام مع واشنطون سواء في الهند أو كوريا أو الشرق الأوسط ولو حتى دفاعا عن مصالحها الاقتصادية المباشرة . أما سياساتها الداخلية فانها تخلت - دون وجه حق - عن الأراضي التي تعود لروسيا تاريخيا كما في **القرم** ، **وجزر الكوريل** ، وغيرها باتفاقيات معلنة وأخرى سرية . وعلى المستوى الاقتصادي سقطت روسيا في قبضة الديون الأجنبية التي تجاوزت المائة مليار دولار - غير الفوائد - حتى أصبح صندوق النقد والبنك الدوليين يسددان لها العجز في الميزانية . **ولاتعني تلك الأوضاع أن هذه هي قدرات روسيا لكنها طبيعة النظام الحاكم الذي غدا وجوده مرتهنا بالكامل على دعم الغرب وواشنطون ماليا ومعنويا** . والعامل الأساسي هنا أن القيادة الروسية فقدت - قبل وصولها للحكم وخلال إعدادها لتولي السلطة - إرادتها في مواجهة واشنطون . ومع ذلك فلنتقل أن الصحوة تحل أحيانا على القيادات وأنها عرضة للحرص على المصالح الوطنية . وفي هذه الحالة فان الخطوة الأولى لروسيا هي ترميم بواباتها الأولى في مواجهة الحلف ، أي بالتركيز على إحياء دور **رابطة الدول المستقلة أو توطيد العلاقة مع أوكرانيا - ثاني أهم جمهورية سوفيتية سابقة - أو حتى الاحتجاج على المناورات الأمريكية - الأوكرانية التي ستجرى في أغسطس ٩٧ في البحر الأسود تحت سمع وبصر وقدمي روسيا** . لكن الخارجية الروسية اعتبرت ذلك " شأنا من الشئون الداخلية الأوكرانية" والمنطقي أن تسعى روسيا - عند مواجهة الحلف - إلى تقوية محيطها الأقرب بدلا من الوثوب بعيدا خارجه إلى بكين أو طهران .

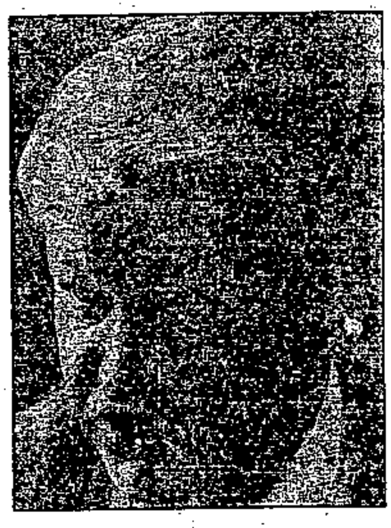
ولايفصل مابين ٢٣ أبريل تاريخ صدور البيان و١٤ مايو سوى أقل من شهر . قامت روسيا خلاله باقرار " **مذهب الأمن القومي**" الذي لم تكن صاغت خطوطه العامة على مدى الأعوام الخمسة السابقة . واعتبر المذهب الذي نوقش في ٧ مايو أن **الأزمات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية هي أول مايتهدد الأمن القومي وليس خطر توسع حلف الناتو أو صدى قرع طبوله عند أوكرانيا وجمهوريات البلطيق الثلاث**. وفي ١٤ مايو أعلن **يفجيني بريماكوف** بعد لقائه **بخافير سولانا** سكرتير عام الحلف" **لقد توصلنا لتفاهم كامل** ". وبذلك أصبحت الوثيقة التي سترقعها روسيا مع الحلف في ٢٧ مايو بباريس معدة . وفيها تخلت روسيا عن مطلبها بتوقيع " معاهدة ملزمة" وقبلت بمجرد "**وثيقة** " **لاتترتب عليها أية التزامات . بل وتخلت روسيا حتى عن مطلبها بعدم نشر الأسلحة النووية في أراضي الدول الأعضاء الجدد** . أما وزير الدفاع الروسي **إيجور راديونوف** فوقع في ١٥ مايو خلال زيارته لواشنطون بيانا مشتركا لتطوير العلاقات العسكرية بين موسكو وواشنطون بما في ذلك " **التعاون في عمليات حفظ السلام الدولية" التي تقررها واشنطون والحلف** . وفي كل ذلك فاننا لانتحدث عن" قدرات روسيا أو الشعب الروسي " لمواجهة الناتو ، لكننا نتحدث عن" القيادة الروسية" التي تحدد مسار السياسات المعمول بها. فهل يمكن لقيادة كتلك أن تقدم على حلف ثنائي وتدعو - حقا - لعالم متعدد الأقطاب؟

أما عن الطرف الثاني في البيان وهو الصين فان أوضاعها الداخلية وخاصة مايشاع عن النجاحات الاقتصادية التي حققتها فانها تظل موضعاً لتقديرات مختلفة متناقضة ومتضاربة . ويطرح الاقتصاد الصيني تساؤلات كثيرة عن الاتجاه الاجتماعي للاصلاحات وطابع علاقات الانتاج في ظلها وماإن كانت الشيوعية بوصلة لتطور السوق داخل إطار علاقات انتاج اشتراكية أم أن الشيوعية مجرد ملحق فكري ونظري بالدولة . والمؤكد أن ثمة **ثلاثمائة وخمسين مليون مواطن صيني يعيشون في جنوب البلاد تحت خط الفقر المقدر بدولار واحد يوميا من أصل ١٫٢ مليار نسمة . وتظل بكين مقيدة للغرب باستثمارات أجنبية تصل إلى أربعين مليار دولار** ، **ومقيدة لأمريكا بالذات بحجم**

صادرات إلى أمريكا يلغ عام ٩٦ خمسة مليارات ونصف المليار دولار بزيادة عن عام ٩٥ بنسبة ١٣٪ وتتزايد معدلات تدويل الاقتصاد الصيني حتى وصلت نسبة التجارة الصينية إلى إجمالي الناتج المحلي إلى ٣٦٪ مقابل ١٠٪ فقط عام ١٩٧٨ على حين تراجعت حصة المؤسسات الصناعية المملوكة للدولة في الناتج الصناعي من ٧٨٪ إلى ٣٤٪ مابين ١٩٧٨ - ١٩٩٤.

والاستشهاد بتلك المعطيات ليس حكما على التجربة الصينية ، وإن كان **الموقف الكهنوتي من الماركسية وعبادة الزعامات والموقف العدائي للديمقراطية** -وكلها ظواهر سوفيتية سابقة - تطرح هي الأخرى تساؤلات عن طبيعة مايجري هناك . وفي نفس الوقت فان ثمة علاقات سياسية قوية تربط بكين وواشنطون - قد لاترقى بالطبع لمستوى العلاقات السوفيتية الصينية السابقة - لكنها قائمة ومؤثرة . ويذكر في هذا المجال تصريح الزعيم **دينج سياو** " أبو الاصلاحات " وقوله :" **إن العلاقة الودية مع الولايات المتحدة هي العنصر الأساسي للسياسة الخارجية الصينية**" . وكان دينج يهوى تكرار أنه" مدافع عن الاصلاحات وليس عن الأيديولوجية ". وهو أول من أدخل إلى الدستور الصيني عام ٩٣ نظرية " اقتصاد السوق" حتى شاع في روسيا القول بأن الصين " **تبني النجاحات الرأسمالية بفضل القيادة الحكيمة للحزب الشيوعي الصيني**" ، بينما كان الصينيون يلعنون **جورباتشوف** واصلاحاته التي قوضت المعسكر الاشتراكي . أما الزعيم الحالي **تسيزين** فتعهد بمواصلة طريق سلفه وكان **تسيزين** نفسه هو الذي افتتح أول مؤتمر للحزب الشيوعي الصيني بعد انهيار الكتلة الشرقية في ١ أكتوبر ١٩٩٢ - خلال مرض **دينج سياو** - وأكد فيه على فلسفة الثورة الجديدة باستخدام " الأسواق وإجراء الاصلاحات الكاسحة" .

ووصلت العلاقة بين بكين وواشنطون في احدى مراحلها حد أن واشنطون كانت تعتبر الصين احدى أوراق مواجهة الاتحاد السوفيتي خاصة عندما قام الفيتناميون باقتحام كمبوديا أوائل ١٩٧٩ فاقتحمت الصين فيتنام . ومع محاولات الصين السابقة للتصدي لما أسمته في حينه " **الدب الروسي الامبريالي** " فانها تراجعت عن الصدام مع أمريكا في مطلع العام الماضي عندما نشبت أزمة جزيرة تايوان . ومع ادعاءاتها الحدودية في جزر" **دايو**" و" **باراسيل**" وحدود " **خليج تونكين** " عند فيتنام إلا أنها تتجنب الدخول في صدام دولي بسبب تلك الأراضي . لكنها حاولت الاصطدام بالاتحاد السوفيتي بسبب نزاعها معه على جزيرة " **دامانسكي** "



يلتسين

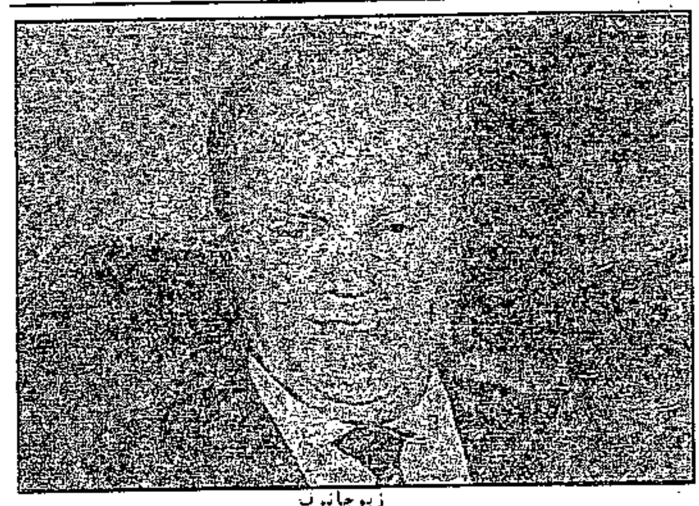
ومقاطعة **خاباروفسك** بل واخترقت بقواتها الحدود مع **كازاخستان** عام ١٩٦٩، فاحتشد لها السوفيت على طول الحدود وتراجعت . ومن الناحية العسكرية فان أفضل طائرات الصين لاترقى لمستوى الطائرات الأمريكية في الستينات ، وعمليا فان **مجمل أوضاعها الاقتصادية والعسكرية تسمح لها بزعزعة الاستقرار في أسيا دون أن تتوفر لها قدرة على بناء استقرار بديل لصالحها وتأمين فرض زعامتها** . ولاتكفي هذه المؤهلات - الذاتية والموضوعية - **وتأمين فرض زعامتها** . لترشيح الصين لمناوئة الناتو أو إنشاء عالم متعدد الأقطاب.

والحديث عن " حلف ثنائي" عسكري وسياسي يحتاج أيضا إلى علاقة خاصة بينما ينطق تاريخ العلاقة بين موسكو وبكين بخلافات كثيرة سابقة . فقد جمعت البلدين **عشرون عاما من الصداقة الحميمة** مابين ١٩٤٩ - ١٩٦٩ **وعشرون عاما من الخصومة** مابين ١٩٦٩ - ١٩٨٩ ولم تنفتح أبواب العلاقات إلا مع أول زيارة يقوم بها **جورباتشوف** لبكين ثم زيارة **يلتسين** الأولى لها أواخر ١٩٩٢ . ومن بكين أعلن يلتسين " **إننا ندخل في مرحلة من العلاقات غير الأيديولوجية**" . وبدأ الجانبان في ترقيع عقود الصفقات العسكرية التي تهم الصين لردع باكستان واليابان وغيرها ، وتهم روسيا لأن حجم المشتروات الصينية " من الأسلحة بلغ في الأعوام الست المنصرمة حوالي ستة مليارات دولار أمريكي . وكان من الطبيعي بعد أن قامت موسكو بتطبيع علاقاتها مع واشنطون وبون - عدويها التاريخيين - أن تقوم بتطبيع العلاقات مع جارها الصيني الذي تجمعها به حدود تمتد لسبعة آلاف وخمسمائة كيلو متر.

وإذا كان البيان السياسي المشترك الداعي لعالم متعدد الأقطاب قد نص على تنمية عالم جديد فانه يتضمن تراجعا عن نفس دعوته للتعددية ، إذ يشير لاحقا إلى وقوف البلدين ضد " سياسة التكتلات " (لماذا ؟ أليس الناتو تكتلا؟) . وعندما يتطرق الحديث إلى قضايا محددة فان البلدين يكتفيان بعبارات عامة كالحديث عن العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة ، ومعروف أية بلدان تتعرض لأية عقوبات . **ويطالب الجانبان " بتخفيف العقوبات أو الغائها في الوقت المناسب" بدلا من النص بوضوح قاطع على الحالات المحددة على الأقل بالنسبة لوضع ليبيا الذي لايقبل الجدل والدعوة لالغاء العقوبات** (وليس تخفيفها وكأنما ثمة ذنب مبهم لليبيا) . وماعدا ذلك يشتمل البيان على جملة من الأكاذيب السياسية لاستمالة العالم الثالث مثل الإشارة إلى أن " حركة عدم الانحياز تعتبر قوة هامة في تشكيل عالم متعدد الأقطاب ". أين هي هذه الحركة؟! ولماذا تذكراها فجأة؟ ثم تضمين البيان عبارات عامة مثل " إن جميع البلدان كبيرة أم صغيرة غنية أم فقيرة ضعيفة أم قوية تعتبر أعضاء متكافئة في الأسرة الدولية " وهي صياغات كان لها وقع في بدايات الثورة الفرنسية وتذكر - ليس بموقف جاد لدولتين كبيرتين تدعي إحداهما التزاما بالاشتراكية - ولكن ببيانات حقوق الانسان وروح الشفقة والمساواة بين أطراف اللعبة . وحتى عندما يشير الجانبان إلى ضرورة إقرار مفهوم جديد " ذي أهمية شاملة للأمن " فانهما لاينطقان بحرف عن طبيعة ذلك المفهوم السياسية ، والحقيقة أن الدولتين قد تقدما طلباً على بيان سياسي إلى واشنطون برجاء انشاء عالم متعدد الأقطاب ، كما أنهما لم تنتقدا " سياسات " النظام العالمي الجديد لكنهما انتقدتاه فقط لأنه " ينفرد" بتقرير الشئون الدولية . فالاعتراض ليس على السياسات ولكن على" الانفراد" بها. والمطلوب عالم " متعدد الأقطاب" بغض النظر عن سياساته سواء أكانت عادلة أم غير عادلة . وقد شهد التاريخ لحظات كثيرة برز فيها " نظام متعدد الأقطاب" كما هي الحال عصر الامبراطورية البريطانية والفرنسية ولم يكن ذلك مرادفا لنظام عادل . وكانت تلك التعددية مظهرا لاقتسام النفوذ في العالم فحسب . ولذلك فان البيان يشير إلى احتجاج روسي صيني موجه ضد أمريكا . وبوادر خلافات بين الدول الكبرى ، ويمثل تحذيرا للغرب لكن بأي معنى؟ ودعوة للتعددية لكن في أي إطار ؟.. **فالتحذير ينصب على ضرورة مراعاة مصالح الدول الأخرى الكبرى التي لاتجد بأسا في الإشارة إلى إمكانيات تأليب الشعوب النامية بعبارات عامة.**



أسبوعان.. في الميدان الأحمر



زيوجانوف

تأملت تمثال «**كارل ماركس**» الذى ينتصب فى الميدان الفسيح أمام مسرح **البولشوى** الشهير فى موسكو . عبرت الشارع باتجاه مجلس الدوما. أمام باب المجلس مباشرة استوقفنى عجوز روسى تجاوز الثمانين من **العمر** . رفع معطفه الرث عن صدره لأرى نياشين عدة معلقة عليه، مثله فى ذلك مثل كل **أبطال** الحرب الوطنية العظمى «الحرب العالمية الثانية». بصوت مرتفع وببطء شديد -كى أفهمه- بادرنى «**روسيا ماتت كما مات وطن الهنود الحمر**» . استجمعت الكلمات القليلة التى أعرفها من اللغة الروسية لأنزل بعبارات ركيكة «لا ، روسيا لم تمت. الغد سوف يكون أفضل». إبتسم المحارب القديم ابتسامة عريضة تغيرت معها ملامحه. هز كتفى فأشعرنى بمتانة بنيانه ، بينما كان يسألنى هل أنت شيوعى؟ رددت على الفور «**شيوعى من مصر**». اتسعت ابتسامته حانية ودودة . مديدة ليصافحنى بحرارة قائلا: «جيد، شكراً». بعد خطوات قليلة استدار ليكرر نفس العبارة.

بدأت فى مواصلة السير. على حائط المبنى المجاور مباشرة لمجلس الدوما يستند طفل متسول يعزف على أكورديون صغير.

أمام محطة مترو قريبة سيدة عجوز تخاطب المارة خاصة الأجانب «**من فضلك أعطنى مائة روبل من أجل الخبز**».

الغريب أن أبطال الحرب الوطنية العظمى، والأطفال، وكبار السن كانوا محل تكريم الدولة والمجتمع قبل عشر سنوات مضت.

موسكو تغيرت كثيراً، وبالطبع روسيا كلها أيضاً.

شئ واحد بقى على حاله: الطابور الطويل من زوار **ضريح لينين** فى الميدان الأحمر. رجال ونساء وشباب يقفون فى البرد القارس حاملين الزهور ليضعوها أمام الضريح. مشهد

رسالة موسكو



مهيب حقا لمواطنين أتوا بمبادراتهم وإرادتهم الذاتية وليس لارضاء حزب يحكم. **ربما الذى تغير فى تفاصيل هذا المشهد هو كميات الزهور التى يضعها الناس أمام تمثال «ستالين» الذى ينتصب وسط تماثيل زعماء الاتحاد السوفيتى بجوار ضريح لينين.**

***

الانتاج الوطنى فى روسيا انخفض إلى ٣٠٪ منه عام ١٩٩١.. **الخصخصة** تسير كعملية نهب لا مثيل لها.. الاسواق مملوءة بالبضائع الأجنبية ولا أثر للبضائع الروسية.. المافيا تسيطر .. عدد الوفيات يزيد عن عدد المواليد.. البطالة متفشية حتى بين العلماء.. الحكومة لا تدفع أجور العاملين لشهور طويلة.. **أسعار** السلع والخدمات مرتفعة بشكل مذهل .. **التسول** والتشرد ظواهر واسعة الانتشار.. خمسمائة ضابط بالجيش الروسى انتحروا عام ١٩٩٦ بسبب عدم قدرتهم على المعيشة نتيجة تدنى مرتباتهم.. بينما القلة المترفة الطفيلية المهيمنة تعيش نمط حياة أسطورى. المجتمع يعيش حالة فرز طبقى نشط، وهو ما يؤثر ويزداد تأثيره على الأحداث الحالية والمقبلة.

الصراع يمتد إلى كل القضايا . ويترابط جدليا الوطنى مع الطبقى مع الديمقراطى مع الثقافى مع القيمى فى كل واحد.

الصراع بالنسبة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية جلى وواضح إلى جانبه تبرز قضايا خطيرة.. الحفاظ على وحدة روسيا التى تصل القوى الأكثر يمينية والصهيونية وقوى الرأسمالية العالمية على تفتيتها ،لأنهم لا **يريدون روسيا الموحدة حتى فى إطار تطور رأسمالى**، بسبب امكانياتها الطبيعية والبشرية والانتاجية الهائلة.. توسيع حلف الناتو وعجز السلطة عن

مواجهته بشكل جذري.. الوحدة مع جمهورية روسيا البيضاء خوفا من أن تكون مقدمة لعودة الاتحاد السوفيتي. الخطر المحدق بالثقافة والقيم الوطنية الروسية نتيجة **هيمنة قوى الصهيونية على الاعلام المرئي والمسموع واجتياح الفن الهابط والمبتذل «العنف والجنس» الأمريكي خصوصا لقنوات التلفزيون الحكومية والخاصة.**

قضايا صراعية محتدمة يقف اليمين وقوى الصهيونية المتنامية منها في جانب، ويقف الشيوعيون والقوى الوطنية في جانب آخر.

قوى الرأسمالية الروسية في السلطة وخارجها نتيجة الأزمة الشاملة في المجتمع تتنازعها التناقضات وتزداد صراعاتها حدة.. «**تشوبايس**» النائب الأول لرئيس الوزراء المسئول عن الخصخصة-صهيوني يبلغ من العمر ٤٠ عاما- رجل الولايات المتحدة ،تتصدر أخباره نشرات الأخبار بالتلفزيون وفي ٠ أحيان كثيرة قبل **يلتسين وتشيرنوميردين** تجلت صراعات هذه القوى في الفترة الحالية ازاء الوحدة مع روسيا البيضاء، وإزاء الموقف من توسيع حلف الناتو.

السخط الجماهيري المتزايد بدأ يتخذ تجليات في أعمال ملموسة . اضرابات تضم عشرين مليونا من العمال، **خاصة عمال المناجم** والعلماء والمدرسين . يقود الاضراب **اتحاد عمال روسيا** «تنظيم نقابي مستقل» ويخرج المضربون في مظاهرات تشمل معظم مدن روسيا..

الشيوعيون زاد نفوذهم خلال عامي ٩٥، ١٩٩٦ ولا يزال يتزايد . كتلة الشيوعيين في مجلس الدوما ٢٠٠ عضو من ٤٥٠ (تشمل عضوية المنتمين للحزب الشيوعي الروسي وغيرهم من الشيوعيين) . حصل الشيوعيون في انتخابات الرئاسة على ٤ مليون صوت (رغم أن يلتسين انفق ٣ تريليون روبل أي ما يعادل ٦٠٠ مليون دولار)، أخر انتخابات قبل شهرين أصبح للشيوعيين ٢٦ محافظا من ٥٢ محافظة في روسيا كلها.

لكن البرلمان بمجلسيه عاجز عن القيام بدور حقيقي لاخراج روسيا من أزمتها ، نظرا لتقليص صلاحياته لصالح صلاحيات الرئيس، وافراغ الديمقراطية من محتواها.

**

في ظل هذه الأوضاع التي تعيشها روسيا،وفي ظل الأحداث والتطورات المتسارعة، شهدت موسكو حدثين كبيرين لهما طبيعة خاصة. الأول هو «اجتماع للأحزاب الشيوعية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق» وجه الدعوة له «**أوليج شينين**» ، رئيس مجلس **اتحاد الاحزاب الشيوعية- الحزب الشيوعي السوفيتي**. والثاني هو المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي في روسيا الاتحادية.

الحدث الأول وهو اجتماع الاحزاب الشيوعية.

من المهم في البداية إلقاء بعض الضوء على تطور وضع الحزب الشيوعي السوفيتي في الظروف الجديدة.

عقب الانهيار عام ١٩٩١ بدأ الشيوعيون السوفيت في ظل ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد في بناء أحزابهم في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. وقد انجزت هذه المهمة خلال الفترة من مارس ١٩٩٣ حتى يونيو ١٩٩٥ في أربع عشرة جمهورية **(فيما عدا جمهورية تركمانيا)**. ويوجد الآن **٢٦ حزبا شيوعيا في هذه الجمهوريات** ، يضم اتحاد الاحزاب، الحزب الشيوعي السوفيتي ٢١ حزبا منها (ليس من بينها الحزب الشيوعي في جمهورية **أرمينيا**). وتغطي هذه الأحزاب الـ ١٤ جمهورية بما فيها روسيا الاتحادية .في المؤتمر ٢٩ للحزب الشيوعي السوفيتي تقرر تحويله إلى«**اتحاد الاحزاب الشيوعية-الحزب الشيوعي السوفيتي**». وفي المؤتمر ٣٠ تمت الموافقة على نهج الحزب ومهامه الرئيسية وأهمها تقوية الحركة الشيوعية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق: تحقيق أهداف إعادة الاتحاد السوفيتي والاشتراكية بأشكال جديدة تترتب على مقاومة الرأسمالية، وعبر مرحلة انتقالية مناسبة، واعتماد على منهج لينين «**المبدئية والمرونة**» .ضرورة تطوير الماركسية اللينينية بشكل ابداعي، تطوير الممارسة بداية بتطوير العلاقة مع الجماهير لمساندتها على الاشراف الفعال على أجهزة السلطة.

وقد عقد اتحاد الاحزاب- الحزب الشيوعي السوفيتي- ٣ مؤتمرات آخرها قبل شهرين في جمهورية روسيا البيضاء حضره ١٠٠٠ مندوب ويقود اتحاد الأحزاب مجلس رئاسة برئاسة **أوليج شينين** يبلغ عدد الأعضاء في الأحزاب المنضوية في اتحاد الأحزاب الشيوعية ١,٥ مليون عضو.

وجه «**أوليج شينين**» الدعوة لعدد محدودة من الأحزاب الماركسية اللينينية «الاحزاب الشيوعية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، الاحزاب الشيوعية في بلدان شرق أوروبا -فيما عدا **بولندا ورومانيا** التي لم تتشكل بها أحزاب شيوعية- الاحزاب الشيوعية الحاكمة في البلدان الاشتراكية ،وعدد محدود من الأحزاب الشيوعية خارج الأطر السابقة من بينها **حزبان شيوعيان عربيان** ،إلى جانب **اتحاد عمال أرمينيا** الذي يقوده شيوعيون».

كان هذا الاجتماع هو الأول من نوعه منذ عام ١٩٦٩ ، وقد عقد بهدف تبادل وجهات النظر ودراسة أحداث الأعوام الأخيرة «**انهيار الاتحاد السوفيتي** وبلدان شرق أوروبا. وكذا الوضع في **العالم المعاصر**. إضافة للتعارف وتعميق التضامن بين الاحزاب الشيوعية والعمالية».

افتتح **الرفيق شينين** الاجتماع بحضور عدد كبير من الصحفيين والمراسلين وانعقد الاجتماع على شكل مائدة مستديرة صباح الثلاثاء ١٥ أبريل ولمدة يومين . اتسمت المداخلات بروح نقدية ومسئولة عن أسباب الانهيارات،وعن ضرورة بعث جديد للاشتراكية أكثر نضجا وديمقراطية انطلاقا من الماركسية اللينينية التي ينبغي بذل جهود جماعية في تطويرها، وضرورة تطوير الممارسة بشكل يضمن **تجنب خطر البيروقراطية التي مكنت من وصول قوى معادية للماركسية اللينينية إلى قيادة الأحزاب الشيوعية** . كما تناولت المداخلات التطورات التي يعيشها عالمنا الراهن وخطر انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم بكل عدوانيتها خاصة ازاء بلدان العالم الثالث، تأجيجها للصراعات في كل مناطق العالم. إلى جانب تحليل التطورات التي حدثت للرأسمالية ،وتكبيلها أكثر فأكثر لتطور الشعوب ، بل وخطورتها على التطور البشري ذاته خصوصا بما انتجته من أزمات جديدة كونية، والأوضاع الصراعية بين الشعوب من ناحية وبين الامبريالية من ناحية أخرى، وبين المراكز الامبريالية ذاتها. وأولت المداخلات اهتماما بضرورة مقاومة الامبريالية،واستنباط أساليب جديدة للعمل في ظل تطور هيمنة رأس المال الدولي أو ما يسمى «**العولمة**» ،وكيفية تفعيل المقاومة وإكسابها طابعا عالميا للتقدم صوب النصر.

كما تم تناول ضرورة بعث الأممية الشيوعية على أسس جديدة أهمها العلاقات الديمقراطية المتكافئة والمساواة بين الأحزاب ،وعدم قيام مركز مهيمن على الحركة الشيوعية العالمية.

وأصدر الاجتماع عددا من **بيانات التضامن ،مع الشعوب العربية ضد اسرائيل والصهيونية العالمية والامبريالية الامريكية وضرورة الحل العادل للصراع العربي الصهيوني باعادة الحقوق العربية كاملة**. كذلك بيانين للتضامن مع **كوبا**، وكوريا الديمقراطية ضد حصارهما. وبيان استنكار لمحاولات الحكومة الروسية إغلاق ضريح لينين ودفن جثمانه. وبيان تضامن مع قادة الأحزاب الشيوعية المسجونين في جمهوريات البلطيق السوفيتية السابقة. كما أصدر الاجتماع بيانا قصيرا عن نتائج أعماله.

الحدث الهام الثاني هو المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي في جمهورية روسيا الاتحادية يومي ١٩، ٢٠ من أبريل . بعد عامين من مؤتمره العام الثالث. حيث شهدت الفترة الأخيرة تطورات هامة على المستويين الوطني والحزبي ،وفي ظل ازدياد نفوذ الحزب.

ومن المهم في البداية إلقاء الضوء على الحزب.حيث أنه أكبر أحزاب روسيا على الاطلاق ،كما أنه عضو اتحاد الاحزاب الشيوعية- الحزب الشيوعي السوفيتي.

تبلغ عضوية الحزب ٦٠٠ ألف عضو، بينما كانت عضويته عام ١٩٩١ ٦٫٨ مليون عضو. وتتم عملية تدقيق شديدة في منح العضوية للحيلولة دون تسلل العناصر الضعيفة والمهتزة إلى صفوفه، ومنذ إعادة تأسيسه **كان ٣٥٪ من عضويته الجديدة دون سن الثلاثين** .ويهدف الحزب هو بناء الاشتراكية وعودة الاتحاد السوفيتي على أسس طوعية ،ويعتبر الحزب المرحلة الحالية هي **مرحلة تحرر وطني لحماية روسيا من التفكك ومواجهة نزعة الحياة والاخلاق الغربية** ،وإلى جانب أنه يحوز ما يزيد على ثلث عضوية مجلس الدوما، يمثله في البرلمان الأوروبي ٣ أعضاء على رأسهم «زوجانوف».

إلى جانب الحزب الشيوعي الروسي يوجد«**حزب العمال الشيوعي الروسي**»الذى تبلغ عضويته **٥٠ ألف عضو** الا أنه لم يحقق نسبة الـ ٥٪ في انتخابات مجلس الدوما ،كما توجد عدة منظمات شيوعية صغيرة ، وكذا **كتلة برلمانية شيوعية مستقلة بقيادة «ريجيكوف»** رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي السابق.

تضمن جدول أعمال المؤتمر تقريراً سياسياً من اللجنة المركزية تلاه **زوجانوف** ، ومناقشة القضايا البرنامجية ولائحة النظام الداخلي الساريين ،إلى جانب انتخاب أعضاء اللجنة المركزية ولجنة الرقابة المركزية.

بلغ عدد المندوبين ٤٠٤ مندوبا، وحضرته وفود ٨٢ حزبا، وبلغ عدد الضيوف ١٠٠٠ شخص، إلى جانب ٤٥٠ صحفي روسياً وأجنبياً.

وعلى مدى يومين ألقى المندوبون ما يقرب من ١٠٠ مداخلة، اتسمت في غالبيتها الساحقة بنقد شديد لسياسات الحزب الذى يعتمد فقط النضال البرلماني في غياب دور البرلمان بصلاحياته المحدودة.والنضال من أجل إرساء ديمقراطية ذات عمق شعبي وجماهيري في مواجهة الديمقراطية الشكلية القائمة.

وقد أحدث المؤتمر انعطافة هامة في سياسة الحزب باعتماد خط **استخدام كافة وسائل وأشكال النضال إلى جانب العمل البرلماني والمعارضة الحاسمة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والتركيز على ضرورة عودة الاشتراكية والاتحاد السوفيتي، وخطر تفتيت روسيا، وخطر امتداد حلف الناتو، وخطر إضعاف الجيش الروسي والترسانة النووية الروسية، وتأييد الحزب لوحدة روسيا الاتحادية وجمهورية روسيا البيضاء. وبناء بديل للسلطة الحالية ينقذ روسيا ويعيد إليها وضعها الطبيعي والملائم في عالم اليوم**.

واحتدت الرؤية النقدية لأوضاع الحزب التنظيمية ، وضرورة تعديل لائحة النظام الداخلي بما يسمح بالانطلاق ، ووضع الآليات الملائمة لذلك، والاهتمام بالعمل بين العمال لاخراجهم من السلبية ،والاهتمام بالعمل بين الشباب وتطوير العمل المتقدم بين الفلاحين والعلماء والمعلمين وبعض قطاعات العمال الذى ينشط الحزب بينها مثل عمال الفحم. والعمل على تطوير امكانيات الحزب الذى يعاني نقصا حادا في الامكانيات نتيجة لمصادرة كل أمواله ومقراته. وإنشاء أجهزة إعلامية مستقلة للحزب.

وقد اتسمت إدارة **زوجانوف** للمؤتمر بالحكمة والاستجابة لتوجهات المؤتمر ،وتم إحالة التقرير السياسي ،وكذا برنامج الحزب والنظام الداخلي إلى اللجنة المركزية لاجراء التعديلات التى اقرها المؤتمر كما تم انتخاب اللجنة المركزية ولجنة الرقابة المركزية،واعيد انتخاب الرفيق زوجانوف رئيسا لمجلس رئاسة الحزب.

**

عقب اجتماع «**الاحزاب الشيوعية**» ،وكذا «مؤتمر الحزب الشيوعي الروسي» بدأ هجوم شديد عليهما من جانب الاعلام الحكومي والخاص، وهو ما يعكس تأثيرهما الايجابي».

ويمكن القول في النهاية إن كل الاحتمالات واردة في روسيا الآن. ففي ظل التوتر الاجتماعي والسياسي واحتدام الصراع الطبقي والوطني ما ينبئ باحتمالات ايجابية في المستقبل اذا سارت الأمور على نفس الوتيرة. وبنفس المقدار فان مخاطر شديدة محتملة وماثلة نتيجة اندفاع القوى الموالية للولايات المتحدة الأمريكية في مخططها لتفتيت روسيا وتخريبها تماما.

لذلك فان الروس يتوقعون أي شئ ،ويعدون أنفسهم لمواجهة كافة الاحتمالات.

**

توجهت إلي مطار موسكو في طريقي إلى الوطن. براعم الاشجار بدأت في الظهور مع مقدم الربيع. السماء ملبدة بالغيوم والأمطار تتساقط . لكن السحب سرعان ما تتقشع لتمتد أشعة الشمس من جديد.

بدأت الطائرة في الإقلاع، واخترقت كتلة من السحب ، سطعت الشمس مرة أخرى. بعد قليل رأيت وديان روسيا اللامتناهية تغمرها اشعة الشمس الذهبية.

كنت المصري الوحيد في الطائرة الضخمة. استعدت بسرعة شريط ذكريات أسبوعين في موسكو . بدأت أستعيد ذكريات سنوات سابقة. أسماء لامعة من مرحلة ما قبل الانهيار تبين خواؤها وأسماء صاحبت الانهيار بعضها سقط نهائيا ، والبعض لا يزال شيوعيا. ولكن المهم هو أسماء جديدة تلمع اليوم لرفاق خرجوا من قلب المحنة. مناضلون لا تحيط بهم أبهة السلطة ، اكتسبوا نفوذهم من الجماهير، ومن الاخلاص لقضية الاشتراكية ومن صفات شخصية أهلتهم للعودة لمسرح الأحداث وقيادة النضال من جديد. أعادوا الاعتبار للنضال الاشتراكي على أساس الماركسية اللينينية ،وعادوا الأمل في مستقبل أفضل للبشرية وهزموا أمنيات الذين تصوروا أن نهاية الاشتراكية قد حدثت والى الأبد.

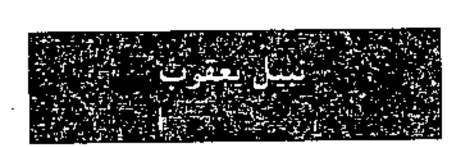
بدأت الطائرة في الهبوط إلى أرض الوطن . انتابتني رجفة الشوق حينما لامست عجلاتها أرض ممر الهبوط ، مع سعادة العودة تشابك إحساس عميق بأننا لسنا وحدنا في هذا العالم.

رسالة ألمانيا

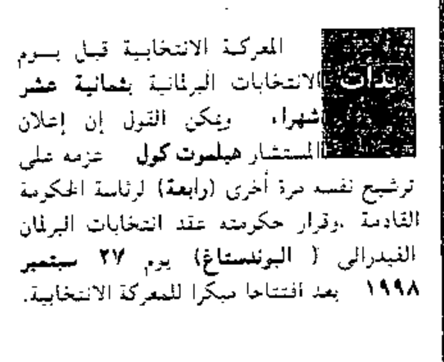
العالم

الصراع الانتخابي بدأ :

هل يتكرر في ألمانيا انتصار توني بلير



نبيل يعقوب



بدأت المعركة الانتخابية قبل يوم الانتخابات البرلمانية **بثمانية عشر شهرا**، ويمكن القول إن إعلان المستشار **هيلموت كول** عزمه على ترشيح نفسه مرة أخرى (**رابعة**) لرئاسة الحكومة القادمة ،وقرار حكومته عقد انتخابات البرلمان الفيدرالي (**البوندستاغ**) يوم **٢٧ سبتمبر ١٩٩٨** بعد افتتاحا مبكرا للمعركة الانتخابية.



كول



توني بلير



وكان هذا الاعلان مناسبة لأن يطالب الإعلام الحزب الديمقراطي الاجتماعي بحسم اختيار مرشحه المنافس لكول ، أي مرشح الحزب لمنصب المستشار ، وهو الذي يقود المعركة الانتخابية في العادة.

الديمقراطيون الاجتماعيون متفقون على أن الإعلان المبكر عن مرشحهم (قبل سنة ونصف من يوم الانتخاب) ضار لأنه سيعطي الحزب الحاكم فرصة واسعة لشرشحة" المرشح المنافس وإشغال الحملة الانتخابية للحزب الديمقراطي الاجتماعي . المعروف حتى الآن هو أن مرشح الحزب الديمقراطي الاجتماعي سيكون أحد اثنين : جيرهارد شريدر أو أوسكار لافونتين .. ويضغط الإعلام بشكل واضح للقبول لصالح اختيار شريدر رئيس وزراء مقاطعة نيدر ساكسن والذي يحظى بتقدير خاص في القمم العليا للاقتصاد وبخاصة لدى مؤسسات صناعة السيارات وتتكرر التشكيك في قواعد دوائر الحزب الديمقراطي الاجتماعي من أن نهج شريدر الاقتصادي لايكاد يختلف عن السياسات التي يروج المحافظون لها ويطبقونها . ويفعل الدعم الإعلامي البيرسى لشريدر تأتي استطلاعات الرأي لتعطيه فرصة أكبر من لافونتين في أن يصبح مستشارا لألمانيا بعد كول هذا رغم أن انتخاب لافونتين رئيسا للحزب في نوفمبر ١٩٩٥ وما أعلنه من نهج معارضة حازمة لسياسات المحافظين قد أعطى الحزب الديمقراطي الاجتماعي -بعد فترة ركود- دفعة كبيرة صعدت بأرقامه في استطلاعات الرأي المتواصلة. ووضع الحزب الديمقراطي الاجتماعي جيد عموما (يحصل في استطلاعات الرأي حاليا على نسبة ٤٧٪ مقابل ٣٦٪ لحزب كول . ولايحصل حزب الأحرار حليف كول على النسبة اللازمة لدخول البرلمان اذ تعطيه استطلاعات الرأي أقل من ٤ المائة).

لو صحت هذه التوقعات سيعني هذا أن ألمانيا سيحكمها ابتداء من أكتوبر ١٩٩٨ تحالف ديمقراطي اجتماعي مع حزب الخضر الذي اقترب كثيرا من مواقع الديمقراطيين الاجتماعيين في فكره البرنامجي.

ولكن لازال هناك عام ونصف حتى الانتخابات ولازال الناس يذكرون كيف كانت التوقعات متفائلة بنصر الحزب الديمقراطي الاجتماعي حتى صيف عام ١٩٩٤ وعندما ذهب الناس للاقتراع في الخريف جاءت النتيجة لصالح المحافظين كما حدث في بريطانيا إلى أن أنهى انتخاب بلير الخوف من أن يكون نجاح المحافظين في الانتخابات قدرا لامفر منه.

ونتائج الانتخابات البريطانية والمقارنة بين الوضع في بريطانيا وألمانيا موضوع نقاش يومي في الإعلام الألماني ويتكرر السؤال عن " من يكون توني بلير الألمان "؟ وللسؤال مغزى مزدوج فهو سؤال عن الأقدر على خلافة كول بعد ١٦ سنة من الحكم ولكنه يعني أيضا: أين هو الزعيم الديمقراطي الاجتماعي " المعتدل والجذاب" القادر على جذب أصوات " وسط المجتمع" للحزب الديمقراطي الاجتماعي بعد أن أصبح الديمقراطيون الاجتماعيون يعتقدون أن أصوات" يسار المجتمع" لاتأتي بالفوز في الانتخابات ويقدم الإعلام الألماني بلير على أنه رئيس حكومة عمالية ستنفذ خطط حكومة ميجور بأفضل مما يستطيع المحافظون . وخلفية هذا الرأي هي" الدوجما" النيوليبرالية السائدة والتي بالرغم من الفشل الذريع الذي يلمسه ملايين الناس في حياتهم يوميا لنهجها الاقتصادي الاجتماعي إلا أنها تقدم كحتمية اقتصادية لامرد لها في زمن العولمة!

ورغم اتفاق قادة الديمقراطي الاجتماعي على انتظار ربيع العام القادم ليحسموا اختيارهم إلا أن كلا من القائدين المرشحين شريدر ولافونتين يعمل على اكتساب دعم الرأي العام والحزب. شريدر رفع شعار " شكرا كول .. ولكنا اكتفينا" بما معنى أن يذهب"كول" ، ولكنه لايقدم تفاصيل نهج يختلف أساسا عن النهج النيوليبرالي.

لافونتين افتتح حملته الانتخابية الخاصة في مؤتمر منظمة الاشتراكيين الشباب رافعا شعاراً لايكفي القول: شكرا كول.. ولكن اكتفينا " إذ يجب أن تذهب سياسته . وقد قدم نهجا يحوي العديد من العناصر البديلة للطرح السائد ، على الأقل باستبعاد الإجراءات الاستفزازية التي تواصل إعادة توزيع الدخل القومي من أسفل إلى أعلى .

وتميز لافونتين عن شريدر وعديد من القادة الآخرين للحزب الديمقراطي الاجتماعي بقوله إن المعركة ليست لتغير شخص رئيس الحكومة بل أساسا للخلاص من النهج النيوليبرالي.

هذا الموقف لو تعزز سيعني أن الحزب الديمقراطي الاجتماعي سيخوض في صفوفه معركة لتصحيح نهجه السياسي والاقتصادي الاجتماعي . ولكن من المستبعد في ظل الأوضاع العالمية والأوروبية، وميزان القوى السياسي والفكري الذي يتسم بسيادة الأيديولوجية النيوليبرالية في ألمانيا ، من المستبعد أن يتجه الديمقراطيون الاجتماعيون بحزم ضد النهج النيوليبرالي وإن كان التخفيف من "الأصولية النيوليبرالية" ، وإدخال بعض عناصر الفكر الاقتصادي الكينزياني في خليط انتقائي براجماتي أمر وارد خاصة من أجل تفادي تأزم الأوضاع بين شرق وغرب ألمانيا . ومن أجل الحفاظ على ولاء سياسي جماهيري يحتاجه النظام لعبور عمليات إعادة البناء (انسحاب الدولة من وظيفتها الاجتماعية) دون توترات سياسية مهددة. أيضا هنا التاريخ مفتوح ويوسع ارادة شعبية قوية - إن تشكلت - أن تغير من الموازين الداخلية في الحزب الديمقراطي الاجتماعي وأن تؤثر على فكره ونهجه . قوى اليسار لاأوهام لديها حول دور القادة الديمقراطيين الاجتماعيين ، ولكنها ترى في الخلاص من حكم المحافظين فرصة كبيرة تتيح تحقيق اصلاحات جديدة في المجالين الاجتماعي والتعليمي . السؤال الذي سيظل يشغل الألمان طوال سنة ونصف هو هل يستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي أن يحقق نصرا مثل حزب العمال البريطاني تحت قيادة توني بلير .. وتكملة السؤال هي: وهل سيغير هذا شيئا أم سيضمن تنفيذ بقية المسلسل النيوليبرالي ؟

الاصلاح الضريبي وإصلاح المعاشات

بماذا توحي **كلمة إصلاح**؟ ألم يكن معنى هذه الكلمة إجراء تحسينات ، أي تغييرات ايجابية في الأوضاع ، تعود بالفائدة على الناس؟ إحدى الصحف نشرت كاريكاتيرا يمدد فيه شخص مسدسه إلى رأس رجل أرعبته المفاجأة . ويقول الممسك بالسلاح لضحيته : " **لاتخف .. هذا إصلاح** ". وفي الواقع **أصبح " الإصلاح" لدى الحكام هو كلمة السر التى تسرب بواسطتها كل خطط افقاد الشعب منجزاته الاجتماعية وافقاره** . إصلاح نظام الرعاية الصحية في ألمانيا كانت نتيجته الفعلية أن ارتفعت أقساط التأمين الصحي وأصبح المواطنون يدفعون نسبة متزايدة من تكلفة الدواء والعلاج . اصلاح نظم الرعاية الاجتماعية يعنى تقليص خدماتها . إصلاح نظام المعاشات من **٧٠٪ إلى ٦٤٪** من متوسط المرتب . والحكومة مصرة حاليا على تغيير السياسة الضريبية وهي تسمى هذا: **تحقيق إصلاح ضريبي بهدف تشجيع الاستثمار والحد من البطالة** . وبعد الضجة الاعلامية في البداية عن عدالة ضريبية ستحقق فائدة لمحدودي الدخل تبين بشكل قاطع أن " **الإصلاح يهدف لتقليل الأعباء عن الأغنياء** . وأن من نتيجته نشوء فجوة في ميزانية الدولة تتراوح بين **٣٠ و٤٠ مليار مارك** (نحو ١٠٠ ألف مليون جنيه) . منها نحو ٢٨ مليار تخفيض ضريبي كهدية للأغنياء.

ويسير هذا الاجراء الذي يزيد من مديونية الدولة معاكسا للسياسات التي تتطلبها **الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية** ابتداء من عام **١٩٩٩** . إذ تشترط **معاهدة ماستر يخت** استقرار الأوضاع المالية في البلدان وألا تتجاوز المديونية الجديدة للدولة نسبة ٣٪ على أن يكون إجمالي مديونية الدولة أقل من ٦٠٪ من الدخل المحلي الإجمالي (القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المحققة محليا خلال سنة) لبضعة شروط تسمى كلها" **معايير التقارب**" كما تشترط **ماستر يخت** ألا يتجاوز معدل التضخم نسبة ١٫٥٪ . فجوة ال ٤٠ مليار مارك تهدد الجهود التي تستهدف تحقيق شروط **ماستر يخت** . ولهذا تعتزم الحكومة في نهجها" الاصلاحي " النيوليبرالي إلى رفع الضرائب غير المباشرة والتوفير من الصناديق الاجتماعية أي أن يدفع الشعب **ليزيد الأثرياء ثراء** . وأعلنت الحكومة أخيرا عزمها على بيع ملكية الدولة من أسهم **التليكوم الألماني** (شركة الاتصالات التليفونية) واعادة تقييم احتياطي الذهب في البنك المركزي . الخلاف حول هذه الإجراءات المالية والضريبية موضوع صراع سياسي حاد سيكون له شأنه في **الانتخابات القادمة** لهذا يسعى التحالف الحاكم جر الديمقراطيين الاجتماعيين الآن لمفاوضات جانبية للتوصل إلى مساومة هي في الواقع اقرار لجوهر خطة المحافظين مع رتوش تتيح للديمقراطيين الاجتماعيين الحفاظ على ماء الوجه . المشكلة هي تأرجح العديد من القادة الديمقراطيين الاجتماعيين الذين لايختلف تفكيرهم كثيرا عن الأيديولوجية السائدة . الخضر يقولون إنه لو توصلت المفاوضات بين الحكم والديمقراطيين الاجتماعيين إلى مساومة يكون هذا مقدمة لتحالف حكومي مقبل بين المحافظين وخصومهم الحاليين الديمقراطيين الاجتماعيين.

أوروبا وأمريكا

ديفيد بيندر ، خبير **نيويورك تايمز** في الشئون الأوروبية ، وكان في السابق مراسلا صحفيا في **برلين وبون** كتب افتتاحية في اليومية الألمانية **اليسارية " نويس دويتشلاند"** تحت عنوان" : **هل تحتاج أوروبا للعم سام**"؟!.

ونقتل بعضا مما كتبه **بيندر** بمناسبة **الاستسلام الروسي للابتزاز الأمريكي الألماني** حتى قبلت روسيا مد حدود الناتو إلى حدود الأراضي الروسية دون أي ضمان يمنع وضع أسلحة نووية على أراضي الدول المتاخمة لروسيا.

كتب **بيندر**: لقد أزف الوقت لانتهاج سياسة جديدة تجاه بلدان شرق أوروبا ، "**أوستبوليتيك**" ثانية هدفها تقوية القارة وتوحيدها (" أوستبوليتيك" وتعني السياسة تجاه الشرق ، هو الاسم الذي أطلق على سياسة الانفتاح تجاه بلدان شرق أوروبا الاشتراكية والتى انتهجها فيلي براندت في بداية السبعينيات) . ولابديل لذلك سوى **تبعية معظم الدول لأمريكا في السياسة الخارجية والأمن** تحت مظلة الناتو.

إما أن تسعى **أوروبا** للوحدة السياسية والاستقلال أو ستصبح تابعا طبعا **للولايات المتحدة الأمريكية**.. اليوم بعد نصف قرن على الحرب العالمية الثانية وسبع سنوات بعد انهيار **الشيوعية** ينظر المرء في آن واحد بدهشة وحزن ليرى **كيف يلتف الأوروبيون ، كبارهم وصغارهم ، مثل الأطفال المرتعشين من البرد ، حول أقدام العم سام**.

ويتضرع **التشيك والمجريون والبولنديون** والآخرون : خذونا في **الناتو** والاستزعزع الاستقرار . وهكذا أصبحت معاهدات الأمن الثنائية والعلاقات الاقتصادية التي عقدت في زمن **سياسة الشرق " الأولى"** أيام **فيلي براندت وشارل ديجول** ، ورقا بلا قيمة ، ولم يعد ثمة خلاص الا تحت المظلة النووية للناتو.

هذا العزف تطرب له آذان استراتيجيي **الولايات المتحدة** الذين يرعبهم توقع أن تتعزز **الوحدة الأوروبية** لأنها قد تهدد الهيمنة الأمريكية ، وقد تفاقم هذا النزوع لمد السيطرة بشدة مع **الصراع اليوغسلافي** الذي تعمدت **الولايات المتحدة** أن تظل خارجه مدة طويلة . وكانت **واشنطن في نفس الوقت تخرب كل جهد يبذله الأوروبيون والغربيون أو تبذله** الأمم المتحدة من أجل **تسوية النزاع بشكل سلمي** حتى طرأت على إدارة **كلينتون** فكرة استبدال قوات الحماية التابعة للأمم المتحدة بقوات مسلحة من الناتو تحت قيادة **أمريكية** بذلك أرادت **واشنطن اظهار دورها القيادي في أوروبا وفي الوقت نفسه تعزيز صورة الناتو كحافظ للسلام** - وكان لهذا صلة بالنية لتوسيع الحلف نحو الشرق.

وكانت إدارة **كلينتون** في البداية متشككة إزاء خطة التوسع نحو الشرق التي بادرت بطرحها **بون وباريس** كانت تخشى من ناحية **تعكير العلاقات مع موسكو** ، ومن الناحية الأخرى تخشى إضعاف القوة العسكرية الضاربة للحلف . ورغم أن هذه المخاوف لازالت لم تستبعد كليا ، إلا أن توقع مبيعات سلاح ذات أبعاد عملاقة ، ومايتجم عنها من **تثبيت التبعية للولايات المتحدة الأمريكية** كانت لهما الغلبة.



العولمة والتنمية المستقلة

د. خليل حسن خليل

رأينا فى المقالة السابقة،وفى المقالات عن التبعية، كيف ترتبط الكوكبة أو العولمة بالتبعية. وكيف صيغت الأولى لتعنى أن دول العالم الثالث، لا تستطيع إلا أن تستسلم لفكرة العولمة، وأن الكائنات الكبيرة المسماة بالشركات العابرة للقوميات ،أصبحت كيانات ضخمة، لا مناص للعالم إلا أن يتبعها، ويخضع لاستراتيجيتها.

وقد تبين من عرضنا لفكرة التبعية ،كيف أن استراتيجية تلك الشركات، تقوم على تحقيق أقصى قدر من الأرباح، ونزحها مع عائد التجارة غير المتكافئة المفروضة على الدول الفقيرة، إلى الخارج، بالإضافة إلى أن هذه العلاقة ،التى تفرضها العولمة من ناحية، والتبعية من ناحية أخرى، تحدث تقسيم عمل، تتخصص بمقتضاه الدول الفقيرة فى إنتاج المواد الأولية، بينما تتخصص الدول الرأسمالية المتقدمة فى الانتاج الصناعى، ويظل العالم الثالث متخلفا إلى الأبد.

لهذا نجد فى فكرة التنمية المستقلة بديلا ينقذ العالم الثالث من هذه الرابطة. ويحرره من التبعية التى يتجاهلها أنصار العولمة.

والتنمية المستقلة تقوم على عناصر عدة منها:أنها **تعتمد على الذات**، أى على الجهود الوطنية داخل القطر العربى الواحد، أو على الجهود الجماعية القومية فى الوطن العربى كله. وينبنى على ذلك أنها يجب أن تعنى بالفائض الاقتصادى للمجتمع، وتوجهه للتنمية. ويجب أن تستهدف التنمية **إشباع الحاجات الأساسية للانسان العربى** ،وهى كذلك يجب أن تكون مخططة تخطيطا علميا، وأن توجهها الجماهير وتديرها لتحقيق أهدافها. وسوف نتناول هذه العناصر تباعا:

١- الاعتماد على الذات

تبدأ سياسة الاعتماد على الذات بفصم روابط التبعية التجارية والتكنولوجية،والتبعية لرأس المال الأجنبى، وذلك بتحويل جزء من التبادل التجارى مع الدول الصناعية الرأسمالية إلى مجموعات أخرى، كالمجموعة العربية ومجموعة العالم الثالث ،ومجموعة شرق أوروبا.

ويخفف من أعباء التحول أن يكون جماعيا على المستوى العربى، فيحل التعاون فى الانفاق على التقدم التكنولوجى محل الاعتماد التام على الدول الصناعية. وكذلك فيما يتعلق برؤوس الأموال الأجنبية.

إن سياسة الاعتماد على الذات يمكن أن تكون قطرية، خاصة بكل قطر عربى على حده. ويمكن أن تقوى لتصبح سياسة عربية جماعية للاعتماد على الذات.

على أن **الاعتماد الجماعى العربى على الذات**، لا يقوم على أسس عميقة إلا اذا ترسخ فى كل قطر عربى على حدة. فالموارد العربية التى يراد لها أن تسهم فى التنمية على مستوى الوطن العربى كله، يشجعها أن تكون الجهود القطرية واضحة فى مجال التنمية.

وأن القطر العربى، قادة وشعبا، يتخذون خطوات جادة للمحافظة على مواردهم، واستغلالها استغلالا رشيدا والقضاء على الانفاق الترفى الاستهلاكى، على المستوى الخاص و العام،وانهم مؤمنون حقا بالتنمية المستقلة ،وبكسر التبعية.

والاعتماد على الذات، لا يعنى بطبيعة الحال «الاكتفاء الذاتى الكامل» .فهذا ليس ميسرا على المستوى القطرى، وليس مرغوبا فيه. ولكن الهدف من الاعتماد على الذات، هو التخلص من التبعية ،وهى أساس من أسس التخلف.

ولسنا فى حاجة إلى القول بأن الاعتماد على الذات يعتبر مسألة معنوية بالغة الأهمية. لقد كان رأس المال الأجنبى أداة لاستغلال المستعمرات، كما أن المجهود الوطنى هو الأصل التاريخى للتنمية. فاثارة خيال الجماهير وطنيا واجتماعيا بان وطنهم يمضى فى مسار التقدم معتمدا على سواعدهم وعقولهم، لا على الأجانب، فان هذا يخلق قوة معنوية دافعة، تدفع عجلات التنمية إلى الأمام. وهذا يتطلب قيادات للتنمية تصلح لأن تثير خيال الجماهير لفكرة التنمية الوطنية، وتضرب المثل والقدوة فى هذا المجال.

٢- العناية بالفائض الاقتصادى ،وتوجيهه للتنمية

تعتبر العناية بالفائض الاقتصادى وتوجيهه للتنمية من أكبر الأسس التى يرتكز عليها المجهود الوطنى فى التنمية لهذا يجب الحدب على هذا الفائض، وتعظيمه، حتى يغنينا عن رأس المال الأجنبى، وينهى تبعيتنا إلى الخارج.

ومن ألوان الضياع فى ذلك الفائض، الاستهلاك الترفى أو الكمالى. فهناك فئات تعربد فى جزء هام منه، تنفقه فى سفه رهيب على الاستهلاك المترف المفرط. وهذا لا يقتصر على الانفاق الخاص، بل ينطبق على الانفاق العام ، الذى تقوم به حكومات، لا تشعر بمسئوليات حقيقية نحو شعوبها ، بحيث يمكن القول أن بعض الحكومات تمثل عقبة كئودا أمام تقدم شعوبها.

ومن أمثلة الفائض الاقتصادى المضيع، والراقد ،والمفقود فى الاقتصاديات المتخلفة، تلك الموارد الكبيرة التى تنقل فى شكل فائدة عالية، وأرباح كبيرة ،على رؤوس الأموال الأجنبية ، إلى جانب عائد التجارة غير المتكافئة.. ومنها كذلك الطاقات الانتاجية المعطلة ،سواء فى أوقات الأزمات، أو فى أوقات ما يسمى بالعمالة الكاملة. وكذلك الطاقات الانتاجية التى تضيع لانعدام التخطيط العلمى، والترابط بين المشروعات، حيث يتكرر الانفاق،حينما تخضع المشروعات لقوى السوق والانتاج الرأسمالى. وما تسببه المنافسة والاحتكارات من تبديد كبير لجزء هام من موارد الاقتصاد الرأسمالى بصفة عامة، والاقتصاد المتخلف

بصفة خاصة.

الضياع كذلك ينصب على أهم عنصر من عناصر التنمية، وهو العمل الانساني. فالوان البطالة ظاهرة، أو مقنعة، أو موسمية، والتشغيل الناقص والهامشي، وانخفاض الانتاجية، وذلك البشر المكدس في قطاعات الخدمات ،بعيدة الصلة بالتنمية والتي تستنفذ جزءا كبيرا من التكوين الرأسمالي في شكل آلات ومعدات ومبان وأدوات مستخدمة في تلك القطاعات. دليل على الضياع في موارد الاقتصاد المتخلف.

والفائض الاقتصادي بهذه الصورة، وبهذه المهمة التي يمكن أن يلعبها في التنمية، يتطلب تغييرا في الهيكل الاقتصادي الاجتماعي، وفي علاقات الانتاج. هذا التغيير، يتطلب على الأقل ألا يكون للطبقة المترفة المضيعة القول الفصل في التنمية. اذ كيف يمكن أن يطلب إلى قلة مضيعة للموارد الوطنية التي يجب أن تستخدم في التنمية أن تقود التنمية.

٣- إشباع الحاجات الأساسية

إن الهدف من جهود التنمية هو رفع مستوى الانسان المادي والثقافي. وإقامة مجتمع تسوده العدالة وينعدم فيه استغلال الانسان للانسان، ذلك أن الانسان هو صانع التنمية وغايتها. والانسان هو الأكثرية الكبرى في كل شعب من الشعوب. وبذلك يكون جوهر التنمية هو اشباع الحاجات الأساسية لهذه الكثرة الكبرى.

والحاجات الأساسية للانسان في البلاد المتخلفة ،واضحة ، لا تحتاج إلى جدل عقيم حولها، كما حدث عندما انتقدها الخصوم على أساس : ما هو المعيار الذي يحدد تلك الحاجات. والرد على ذلك يسير. فعندما تكون المستويات الاقتصادية الاجتماعية بالغة التردي، يمكن القول بأن الحاجات الأساسية للانسان، تتمثل في **غذاء صحي** ، يتضمن الكالورات والعناصر الغذائية، التي يتطلبها الجسد البشري. وتشمل كذلك **الكساء**، الذي لا يكفل للانسان أناقة مشروعة، ولكن يضمن له أن يتلاءم مع قيظ الصيف، وقر الشتاء ويتطلب كذلك **مسكنا** يأوي إليه، يتوافر فيه الحد الادنى من الماء النقي، والصرف الصحي، والكهرباء، ومن الغرف، بحيث لا يتكدس فيها البشر فوق بعضهم، وما ينجم عن ذلك من أمراض ، ولا داعي للحديث عن الكرامة الانسانية التي يجرحها هذا التكدس.

كذلك يحتاج الانسان إلى **خدمات صحية** ،تكفل له الحماية من الأمراض ،والعلاج منها، لا لكونه انسانا فحسب، ولكن لكونه عنصر إنتاج . دون أن يكون صحيح البدن، ينزل الانتاج، وتضعف التنمية. وكذلك الحال، فيما يتعلق بالمرافق **التعليمية والثقافية** ، التي لا تجعل من الانسان فحسب، ولكن تزيد انتاجيته ومهارته. نقول عندما يكون الوضع بهذه الصورة، يكون مفهوم الحاجات الأساسية واضحا دون جدل عقيم.

ولا جدال ان إشباع الحاجات الأساسية للسكان يقوي من بدن العامل وعقله. ومن ثم روحه المعنوية. وهذه مسائل بالغة الأهمية بالنسبة لأية خطة للتنمية. فالدول المتخلفة تعاني أشد ما تعاني من انخفاض انتاجية العامل فيها اذا ما قورن بالعمال في البلاد المتقدمة. **والصحة المعتلة، والغذاء السيئ، والأمية ،والتعليم الناقص، وانعدام السكن الصحي ،والمرافق الصحية، وغيرها، تنحط بانتاجيته، ومن ثم ينحط معدل التنمية ومستواها.**

٤- التخطيط

يجب الا يثير التخطيط مخاوف أي انسان أو دولة، مهما كان نظامها الاجتماعي الاقتصادي. فالتخطيط ماهو إلا وسيلة أو أسلوب علمي لجمع الموارد وتنظيمها، وربط القطاعات في الاقتصاد القومي، وكذلك المشروعات داخل القطاعات ربطا علميا، يحقق الاهداف التي يبتغيها المجتمع. وبذلك يضمن هذا الأسلوب العلمي اداء اقتصاديا كفئا، وتجنبا للضياع في الموارد المادية والقوى البشرية، ذلك الضياع الناجم عن تكرار الانفاق، أو تضاربه مع انفاق آخر ،أو القيام بمشروعات مماثلة ،أو عدم الاستفادة من تسهيلات أتيحت لمشروع معين، دون أن يفيد منها مشروع آخر وغير ذلك من الضياعات الموجودة في الاقتصاد الرأسمالي السوقي الذي تضيعه الازمات التي تهدر معها الموارد.

ولكي يكون التخطيط كفئا وفعالا، ومحققا لاهداف التنمية يجب أن يقوم على الأسس التالية:

أ- **أن يكون التخطيط مدعما بقطاع عام قوي** توجه موارده لتحقيق أهداف الاقتصاد الوطني في كسر التبعية وتحقيق التنمية المستقلة.

ب- **أن يكون شاملا** . يغطي القطاعات الانتاجية الزراعية والصناعية، والبنى الأساسية والخدمات ، لكي تفيد المشروعات من فكرة الوفورات الخارجية .

ج- على المخطط أن يعالج التشويه القطاعي . فقطاع الخدمات يزحف على الاقتصاد الوطني ، بما فيه من نشاطات طفيلية، ويخص بالجانب الأكبر من تكوين رأس المال، والدخل والعمالة ،تاركا مكانا صغيرا لقطاعات الانتاج الحقيقية في الزراعة والصناعة.

د- **الصناعات الثقيلة أو الانتاجية** ،ذات أهمية خاصة في معدل النمو، فيجب العناية بها وبالنسب التي تربطها بالصناعات الخفيفة.

هـ- **الثقافة والتقدم في العلوم والتكنولوجيا** ،مسألة أساسية لازمة للتنمية من ناحية، ولكسر التبعية من ناحية أخرى.

٥- ادارة الجماهير للتنمية

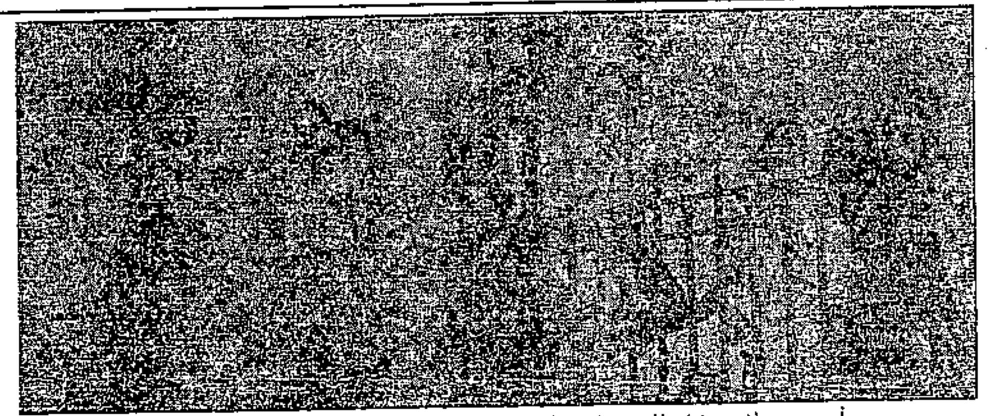
لم تعد إدارة الجماهير للتنمية مقصورة على الأنظمة الاشتراكية، بل إن الدول الرأسمالية أو الأمم المتحدة أهتمت بها فالمانيا مثلا تشرك العمال في إدارة المشروعات، بانتخاب عدد قليل منهم . بطبيعة الحال، في مجالس ادارة الشركات. ومن الدول الرأسمالية المتخلفة في أفريقيا، كينيا، التي تستخدم نظام «**الهارامبي**» التقليدي ، كنوع من الادارة الجماهيرية في القطاع الزراعي وهناك كذلك حركة« **قرى الاوجاما**» في تنزانيا، أو القرى الجماعية. وفي الجزائر نشأت حركة**التسيير الذاتي** للمشروعات ،وفي ليبيا اللجان الشعبية ،ومنها أيضا اشتراك العمال في ادارة المشروعات في مصر. وهناك تجارب ادارة العمال للمشروعات في يوغوسلافيا، وادارة الكومبونات في الصين بواسطة الفلاحين.

التجارة كثيرا شرقا وغربا، يمكن الافادة منها وتطويرها حتى لا تنعزل الجماهير عن التنمية ،وتصبح مغتربة عن مشروعاتها، فتضعف الخطة، وتفقد عنصرا حيا في توجيهها والرقابة عليها. بدلا من أن يكون الاشراف مقصورا على فريق بيروقراطي من ذوي الياقات البيضاء، ينفرد بوضعها والرقابة عليها. فالجماهير هي السواعد والعقول التي تنفذ الخطة ،وصاحبة الحق في ثمراتها. لذلك عندما تسهم الجماهير في التخطيط، وفي متابعة الخطة لتحقيق أهدافها، وحينما يسهمون في ادارة مشروعات التنمية، فانهم يصبحون قطعة حية من العمل التنموي، يدفعون به قدما ،ويضعون فيه قدراتهم الخلاقة .

إن على المخطط الوطني أن يتلمس الشكل الذي يريده لاسهام الجماهير في التنمية ومشروعاتها، اذا أراد بخطته الحياة .وعليه كذلك في نفس الوقت ، ان يعيد هيكلة النظام الاقتصادي الاجتماعي ، ليتيح ادارة جماهيرية فعالة للتنمية ..

**

تلك هي أبعاد التنمية ، اذا أردنا تنمية حقيقية، تقوم بها الجماهير، وتعود ثمراتها على أبناء الوطن، ويدعمون بها استقلالهم الوطني، ويكسرون التبعية التي تكبلهم، بقيود أقسى من الاستعمار القديم، وتستغل مواردهم، وكدحهم، التي تغتصبها الشركات الأجنبية العابرة للقوميات ،والتابعون المحليون لها..



أحمد مصطفى مشار إليه بعلامة (X)
داخل قفص الاتهام في قضية
قنابل النادي البريطاني بالاسكندرية

Pour toucher 2 millions et demi, un gamin trahit

LES CONJURÉS ÉGYPTIENS

De jeunes Égyptiens de seize à vingt ans, qui multipliaient leurs attaques contre des soldats et contre des installations militaires anglaises — leur dernier attentat contre un club militaire avait fait 27 victimes — (1) viennent de passer en jugement. Le frère d'un des conjurés, un gamin de quinze ans, les avait tous livrés pour toucher la prime de 5.000 livres (2.500.000 francs) promise par le gouvernement égyptien.

La cour d'assises nationale, sans tenir compte de leur extrême jeunesse ni de leur exaltation patriotique, les a condamnés à des peines de trois à dix ans de prison. Ils accueillirent la sentence en exprimant leur ardente foi dans

من المنشورات إلى القنابل

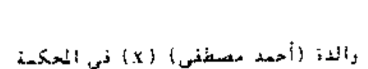
د. رفعت السعيد



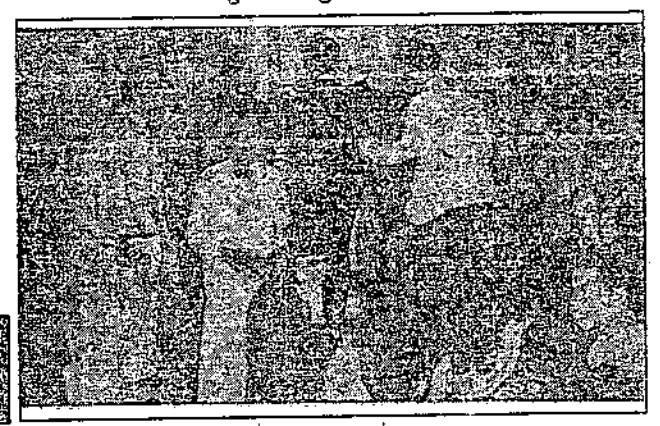
الحراسة تتابع المحاكمة



أقارب المتهمين



والدة (أحمد مصطفى) (X) في المحكمة





صورة بطاقة حمل سلاح رشاش قصير من قيادة المقاومة الشعبية بالاسكندرية



الاسم : أحمد محمد مصطفى
تاريخ الميلاد : ١٨-١٠-١٩٢٥
محل الميلاد : السيالة - حي الجمرك، الاسكندرية.
المهنة : عامل - موظف - خبير في الأمم المتحدة.

.. وإذا كان الفقر موجعاً، فإن ثمة درجات قد تكون أشد وجعاً. فالفارق كبير بين أن لا تجد إلا الضروريات وبين أن يجوع الأطفال.. وأن لا يجدوا العشاء فتصطحبهم الأم لزيارة أختها.. الزيارة مجرد حجة، لكن الهدف أن يجد الأطفال بعضاً من طعام.

.. أن يتوقف مصير الفتى على مجرد نصف جنيه (خمسون قرشاً) تحدد مسار النهائي أن يتعلم أم لا.. ويقذف إلى سوق العمل الرخيص. لكن الفتى (أحمد) يلجأ إلى خالته لتمنحه الخمسين قرشاً رسوم امتحان الشهادة الابتدائية. لكن الفقر يبقى عائقاً ولا مجال سوى الاعتماد على إصرار فتى يريد -رغم كل شيء- أن يتعلم. فيسعى ليحصل على نصف مجانية في المدرسة الثانوية.. وهكذا وعبر إصرار يصمم على العناد حتى من ثقب الابرة ينجح **أحمد مصطفى** في التعلم.. وننجح نحن في التعرف عليه.

والإصرار هنا سمة تلتصق بالشخص.. فالعناد يتواصل عندما يرتقظ الوطن على صيحاته.. مطالبا بالاستقلال والحرية.. ومع العناد العنيد تتواصل مسيرة تشق طريقها نحو الوطن والشعب بإصرار لا يعرف في قاموسه كلمة إحباط ولا كلمة تراجع.

من كتاب **الشيخ ياقوت** تدرج الفتى إلى مدرسة الجمعية المصرية الخيرية الأولية ثم مدرسة مبروك الابتدائية ومنها إلى المرقسية الثانوية. والأب (نجار باب وشباك) يكدح جهد طاقته بحثا عن قوت أولاده.. ثم تأتي الحرب.. ويهاجر سكان الاسكندرية لتزيد من كارثة الاسرة، ولتعيق الفتى عن مواصلة دراسته.. لكنه يصمم، ينجح ويلتحق بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية.. يعمل ويدرس في آن واحد بعد أن يتوظف في مصلحة الجمارك (١٩٤٧).

.. ووسيلته نحو **التعلم هي سبيله نحو الوطن..**

بدأ القراءة.. فلا مال. القراءة رفاهية، يتغلب على الحاجة بقراءة المجلات القديمة، وخاصة مجلة الازهر، ثم يتفق مع بائع الصحف أن يطالع المجلات القديمة مقابل «قرش تعريفه».. إنه ثروة يقتطعها أحيانا من مصروفه الشحيح وبدلا من ركوب المواصلات يمشي إلى المدرسة ويعود ماشيا، ليوفر ما قد يعينه على القراءة. لمح عند البائع مجلة «**مصر الفتاة**».. قرأ واندهش ثم أثرت فيه مجلات دينية فتوجه **للاخوان** ثم لم يجد هنا أو هناك ما يغري.. فقرر أن يبدأ هو..

من أصدقاء الحي وأصدقاء الدراسة تكونت مجموعة: **سعد عبد المتعال، عبد القادر عامر، عبد الحميد غالي** ..وآخرين. كانت جدران الاسكندرية مليئة بشعارات مصر الفتاة والاخوان.. خرجوا هم أيضا يكتبون «يوم النصر.. هو يوم خروج الانجليز من مصر» أنها صفعة موجهة للانجليز وأعوانهم تفسد عليهم بهجة الاحتفال بالنصر في الحرب العالمية الثانية، وشعار آخر «**استعدوا للثورة**» و«**الجلاء بالدماء**».

ولم تكن الشعارات فقط للتمييز عن الاحزاب الاخرى وإنما كانت وسيلة للتجنيد يصطحبون زملاءهم في الحي وفي المدرسة يدورون بهم في شوارع المدينة ليتعرفوا على ردود أفعالهم.. إن أعجبوا.. فالتحريض وضمهم إلى التنظيم. لكن الجدران لا تكفي لكتابة كل ما في نفوسهم فقرروا اصدار منشورات .. طبعوها على البالوظة ووقعوها «**المجاهدون**». وبعد فترة نجح أحدهم «**محمود جابر المغاوري**» في توفير آلة طباعة عن طريق صديق له يعمل في أحد القنصليات طبعوا منشورات أنيقة ووقعوها «**الفدائيون**».. لكن المنشورات لا تحرك الناس بما يكفي. والإصرار الذي اعتاد على الفتى واعتاد عليه الفتى، يحفزه إلى التواصل. وقررت المجموعة أن تخوض حربا اعلامية مفتوحة. وتوزعوا على المساجد كل منهم يلقي خطابا بعد صلاة الجمعة مطالبا الجماهير بالجهاد ضد الانجليز وطردهم من مصر. لكن الجماهير لم تأت إليهم. تذكروا أنهم لا مقر لهم. فحتى لو اقتنع بهم أحد، فكيف سيتصل أو يتواصل معهم.

من مصروفهم الشحيح جمعوا مبلغا ضئيلا استأجروا به غرفة في إحدى المدارس الأولية.. كمقر لجمعيتهم. اتخذوا لها ستارا «فصل لمحو الأمية».. لكن «القلم السياسي» كان قد انتبه إليهم .. وتعرف على خطبائهم في المساجد. استدعاهم.. حذرهم. وفي نفس اليوم طردهم صاحب المدرسة.

لا مقر، يريدون مقرا فيه يجتمعون.. فيه يلتقون، ويدبرون أمرهم بعيدا عن أعين البوليس. وفي البدء ذهبوا للاخوان.. واستعاروا استمارات

> **التهمة: العيب في الذات الملكية والعمل على الإطاحة بالنظام الملكي وإقامة النظام الجمهوري.. ضباط يوليو فعلوها ومع ذلك أتوا بضابط من المباحث ليشهد ضده وحكموا على المتهم بالحبس سنتين**

العضوية واستمعوا على مضض إلى موعظة طويلة.. لكنهم يتقدون حماساً لفعل شئ ضد الانجليز . و«الاخوان» يتكلمون ولا يفعلون.. فتركوهم . الوفد ارتبط في أذهانهم بحادث ٤ **فبراير** الذي أتى بالنحاس إلى الحكم على رماح الانجليز. ولم يبق أمامهم سوى «**مصر الفتاة**» هناك وجدوا قائدا متألقا يتقد حماساً ضد الانجليز هو الاستاذ :**ابراهيم طلعت** . رحب بهم ولعله لمح فيهم ما كان يطمح إليه من عمل وكفاح يفوق طموحات حزبه.. ساعدهم على طباعة المنشورات، وسهل لهم افتتاح شعبه فرعية في حيهم (الجمرك) . تدفق عليهم الكثيرون، أكثر مما توقعوا، وعقدوا جمعية عمومية لانتخاب قيادة للشعبه لكن قيادة مصر الفتاة استشعرت الخطر من هؤلاء الشبان.. وربما استشعرت الخطر من ابراهيم طلعت نفسه.. فأرسلت من حاول افشال الاجتماع ،وفرض قيادة محددة غير هؤلاء الشبان.. فانسحبوا من مصر الفتاة.

أرى العنقاء تكبر أن تصادا

فعاند ما استطعت له عنادا

وبستمر عناد **الفتى العنيد**. أغلقوا أمامه كل السبل. فلينفذوا حتى من ثقب الابرة نحو ساحة الدفاع عن الوطن. قرروا أن يفتحوا مشروعاً اقتصادياً، يدرون منه موارد مالية هم في أمس الحاجة إليها. ويتخذون مكانه مقرأ لهم.**سعد عبد المتعال** أخذ تحويشة **العمر** من خالته. وتحويشة الفقراء فقيرة مثلهم. ثلاثون جنيها.

تمت الخالة ربحاً وفيراً من مشروع مغر. وكان نول للنسيج اليدوى. شاب من المحلة أقنعهم به اسمه **ابوالمكارم**. تم تركيب النول. أنفق المبلغ بالكامل. كل شئ معد للعمل كي يتدفق الربح الذى ينتظره الجميع الشبان (كي يمولوا نشاطهم) والخالة(كي تحصل على عائد رأسماليا). لكن ابو المكارم يختفي فجأة ويأتي بدلا منه رجال «القلم السياسي» فتشوا الدكان بحثا عن قنابل مزعومة. دمروا كل شئ، وانتهى المشروع وضاعت تحويشة العمر.

..ماذا يبقى أمامه؟.

طرق كل الأبواب المشروعة.. كتب على الجدران وزع منشورات خطب في المساجد، دار على كل المتاح من الاحزاب .. فتح فصلاً لمحو الأمية.. فتح دكانا.. وهم يتعقبونه. يزعمون انهم يبحثون عن قنابل.. **فليأت لهم بالقنابل** .. والعناد العنيد يقوده نحو المزيد من العناد.

في هذه الأثناء تفجرت **الاسكندرية بمظاهرات** مدوية .. الطلاب والعمال ،وكل القوى السياسية المخلصة تتفجر في شوارع الاسكندرية ضد الانجليز. سمعوا عن حادث كوبرى عباس . ووقعت أحداث مشابهة، هم يتظاهرون والبوليس يضربهم، يضربونه، يجرحهم، يهاجمهم ويهاجمونه تأمل هو هذا الدبالوج المصرى-المصرى.

سأل زملاءه نحن نضرب بعضنا بعضا والانجليز آمنون . فلم لا نضرب الانجليز مباشرة؟.

هذا السؤال لحق به سؤال آخر.. كيف؟.

والاجابة كان القلم السياسي قد لفت نظرهم إليها : «**القنابل**».

لكن القنابل تحتاج نقوداً .

فكيف يدبرون النقود ؟.

بدأ هو وزملاؤه يجمعون تبرعات لأسر الشهداء. ليس لتوزع على أسر الشهداء، وإنما كي يتم الانتقام للشهداء وللوطن معاً. توفر بعض المال . ويبقى أن يجدوا من يبيعهم سلاحاً.

سمعوا كثيرا عن بدو العامرية وأن لديهم قنابل من مخلفات الحرب . وربما مسروقة من معسكر الانجليز القريب منهم . المال محدود جدا. ويجب ادخاره بالكامل لشراء السلاح. ساروا على أقدامهم حتى العامرية ذهابا وإيابا فشلوا. فليس هناك مجنون يبيع سلاحا بهذه البساطة لشبان لا يعرفهم.. عادوا وأقدامهم متورمة من المشى وبعد رقاد عدة أيام اكتشفوا ان في الاسكندرية ذاتها من يبيع القنابل. امتلكوا الآن «قنابل» ولكن كيف؟. مشكلتهم التي أرقتهم طويلا أن عمليات تفجير كثيرة وقعت لكنها انتهت بقتلى وجرحى من المصريين وربما بعض الانجليز . هم لا يريدون **دما مصريا** ولا يحتملون ذلك.

وهكذا ظلوا يخططون . بحثا عن منفذ يقتل الانجليز وحدهم.

في مظاهرات **٤ مارس** حاول أحدهم أن يمتشق قنبلة وان يقتحم الشكنة الانجليزية المحاصرة بالمتظاهرين ليلقى قنبلته على الانجليز وحدهم. من فرط حرصه على الدم المصرى المصرى اقترب كثيرا من الانجليز .. أكثر مما يجب. ليتباعد أكثر ما يمكن عن المصريين ، ربما أكثر مما يجب. اصطاده الرصاص الانجليزي . وفقدت المجموعة **أول شهدائها «العامل سليمان ابو المجد»**.

.. يقول **أحمد مصطفى** في رسالة وجهها لي:« تفجير القنابل وإطلاق الرصاص في حد ذاته أمر سهل .. لكن الصعب هو تحديد فيمن تفجر القنابل وعلى من يطلق الرصاص».

وقرروا إيقاف أية عملية قد يؤدى تنفيذها إلى إصابة أى مصرى.

وقد أكسبهم هذا الموضوع تعاطف المصريين جميعا. وحتى عندما قبض عليهم كان وكيل النيابة **أنور حبيب** والقاضي **أحمد الخازندار**(هو ذات القاضي الذى اغتاله الاخوان) لا يستطيعان إخفاء تعاطفهما معهم.

وآن للقنابل ان تتفجر

يوليو ١٩٤٦، كانت مصر تغلى .وكان **صدقى الطاغية** يحكم مصر. ويوجه ضرباته لكل القوى الوطنية ، وقام بحملة اعتقالات واسعة جداً القوى الوطنية والتقدمية واليسارية وطبخ من ذلك كله ما اسماه «**قضية الشيوعية الكبرى**».وفي هذا الوقت بالذات تفجرت قنابلهم لتهز ارجاء النظام كله.. **في ثمانية أيام تفجر غضبهم في أربعة تفجيرات ناجحة لم يصب فيها**

مصري واحد. احتجت بريطانيا. لورد ستانسجيب أعلن انسحابه من المفاوضات. الحكومة رصدت خمسة آلاف جنيه لمن يدلي بمعلومات تؤدي للقبض على القاتلين. محسن كامل، شنقوا زميلهم **فاروق كامل** أرشد عنهم.

تعرضوا بتعاطف كبير حتى القاضي صمم أن يسأل الشاهد عن قرابته للمتهم **فاروق كامل** .. قائلا بصوت منخفض صمم القاضي أن يسكب عليه مزيدا من الاذلال .ارفع صوتك ليسمعك الجميع. وأمام الجميع قال «أخوه».. قنبلة ألقيت على منزل الشاهد الصحف تكاتفت على اذلاله .**الاهرام تنشر** «شهادة أخ على أخيه» ..هويصرخ «**للمصور**» أبي يبكي ليل نهار. الناس تشير عليه وتقول هذا الذي باع ابنه أخاه بخمسة آلاف جنيه».

ثم تنفجر **القضية الفلسطينية** . تفجر هو أيضا معها. اختلف مع اصدقائه الشيوعيين الذين تعرف عليهم في مظاهرات الاسكندرية العارمة. هو يعرف منطقاً واحداً «السلاح».وكان «القلم السياسي»قد أبعده من الاسكندرية إلى الحدود المصرية الفلسطينية في جمرك رفح هناك كان يفتش أمتعة المسافرين. تغاضى كثيرا عن أسلحة مخبأة في متاع فلسطينيين مغادرين إلى بلدهم. كانت نظراته تتباعد عن السلاح لتسكب حماسا وحنانا على حامليه. أحدهم سأله هل يعرف من أين يحصلون على مزيد من السلاح وعده بالمزيد، وسافر إلى الاسكندرية ليدبر لهم سلاحاً . بل قرر أن يترك عمله ليسافر كي **يحارب في فلسطين** .كان له هناك زملاء هربوا من السجن: **عبد القادر عامرومصطفى الدفراوي وعبد الرحمن مرسي** ، ذهبوا إلى سوريا ومنها إلى فلسطين ، تطوعوا في صفوف المقاومة المسلحة ضمن **كتائب فوزي القاوقجي**. اتصل بهم مقترحاً ان يلحق بهم ، لكنهم نصحوه ان يبقى فالامر غير جدي.

..**ولا يبقى أمامه سوى هذا الشبح الذي لاح له من بعيد**.

هؤلاء الذين رآهم يتقدون معه حماساً في مظاهرات ٢١ **فبراير و٤ مارس**. والذين التقى بهم في السجن، **عبد المنعم خربوش** ، **وحمزة البسيوني**،عبد المنعم ابراهيم،وغيرهم تماما كما هم في المظاهرات هم في السجن ذات الصلابة المتزنة. ذات الحماس المتقد.

واصبح شيوعيا مظلوم

..وتتفجر معه تناقضات غريبة..

كان في السجن محبوسا احتياطيا عندما تفجرت **ثورة يوليو** . التهمة «العيب في الذات الملكية ،والعمل على الاطاحة بالنظام الملكي، وإقامة النظام الجمهوري» . ضباط يوليو **فعلوها أطاحوا بالملك واقاموا النظام الجمهوري** ومع ذلك أتوا بضابط من المباحث ليشهد ضده . الشاهد معزول من وظيفته ومقبوض عليه بتهمة التآمر مع النظام الملكي والاحتلال البريطاني ضد الثورة. أخذوا بشهادته وحكموا على أحمد بالحبس سنتين.كان قد امضى أغلبها احتياطيا ويفرج عنه ليقبض عليه من جديد وبعد أشهر قليلة بتهمة **الشيوعية والدعوة لاسقاط الدكتاتورية العسكرية** -القاضي الآن عسكري لا يعرف الابتسام إنه **العقيد الدجوي** . الشاهد ضابط مباحث اسمه **سمير درويش** كان حائزا لوسام بريطاني نظير خدماته للتاج البريطاني. المحامي سأله: **لماذا أعطاك الانجليز وساما**. السيد العقيد يعفي الشاهد من الاجابة عن سؤال جارح.

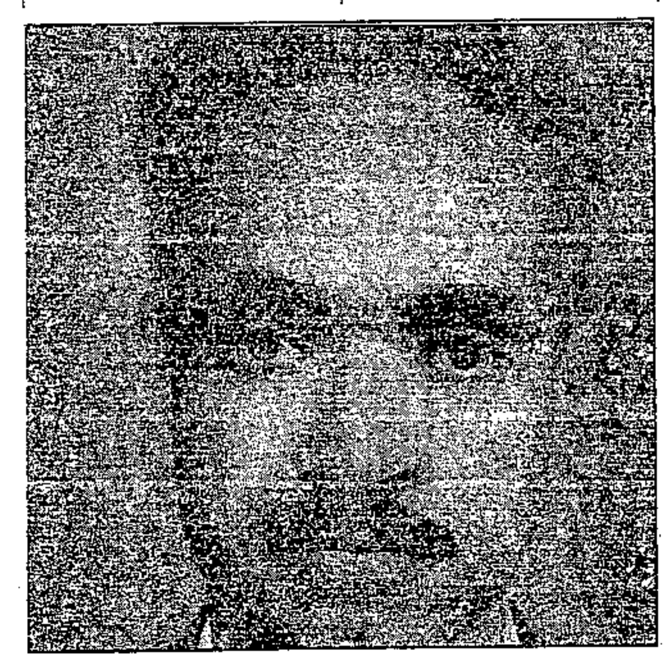
ويصدر حكما **بالسجن ثماني سنوات** ،ويصدق **محمد نجيب** على الحكم.

ويقضي **أحمد مصطفى** السنوات الثماني.. مضافا إليها **ثلاث سنوات** اعتقال.. ويخرج كما دخل . ذات الحماس . ذات التوقد. وذات المقدرة.

يعمل في شركة الورق الاهلية ، وينتخب عضوا في مجلس الادارة . سافر إلى عدن عمل خبيرا في وزارة العمل والضمان الاجتماعي. ثم خبيرا في البرنامج الانمائي للأمم المتحدة . ثم يشتاق لمعشوقته مصر .. فيعود وطوال رحلته عنه يبقى كما لو كان متمسكا بالمبدأ وبالدفاع عن الوطن وعن الشعب. ومن هذا الباب كان **من أوائل مؤسسي حزب التجمع**..

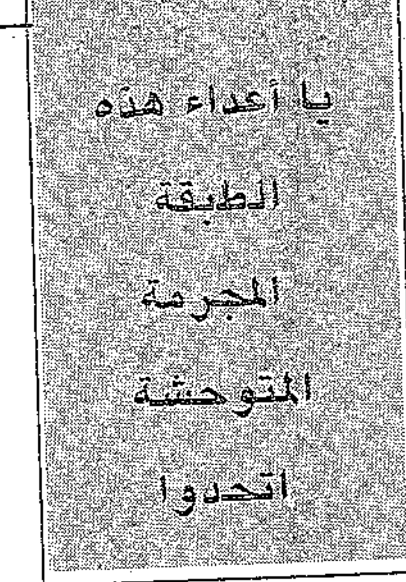
ومنه أيضا سجن مرات أخرى عديدة في ١٩٧٥ وفي١٩٧٧ .. ولم يزل، كما كان ، مصمما على أن يواصل كفاحه حتى ولو بالنفاذ من ثقب الابرة.

إنه معدن من الرجال لا يتكرر كثيرا.



أحمد مصطفى

رحيق السنين



د. سمير حنا صادق

تترك الرأسمالية العنصرية الأمريكية بصمات أيديها الملطخة بالدماء أينما مرت، فقد تركت هذه الطبقة في كل مكان حلت به خرابا وموتا وفقرا وفسادا.

ولدت هذه الطبقة بقتل **الهنود الحمر** واجتثت جذور هذا الجنس البشري الرائع الذي شهد له كل من درس علم الاجناس بالجمال والشهامة وحب الخير والسلام. واقتلت هذا الشعب بأبشع الطرق: بالقتل بالسم، بالامراض الجدري (أول حرب **بيولوجية**) والرصاص. كما يذكرنا **بدير ياسين وصابرا وشتيلا** بعد القضاء عليهم جمعت أشتات من تبقى في مستعمرات يسعد كبار البليونيرات بالاحسان عليها والظهور في وسائل الاعلام بمظهر المحسنين الطيبين.

ونمت هذه الطبقة الأمريكية وترعرعت بخطف الايدي العاملة من غرب افريقيا، فاجتثت مرة أخرى حضارة هذه المنطقة وتركتها أرضا جرداء خرابا ما زالت حتى الآن تئن من آثار هذه الجريمة البشعة.

وترعرعت هذه الطبقة على نهب شعوب أمريكا اللاتينية واعتبرت هذه المنطقة عزبة خاصة لها، وحولت جمهورياتها «**جمهوريات الموز**» إلى حالة فقر بائس لا مفر منه بين دكتاتوريات عسكرية وقيادات فاسدة وعصابات لتجارة الافيون والكوكايين. ويبلغ اجرام بعض هذه الحكومات إلى درجة أن بوليسها يقتل الأطفال المشردين في الشوارع كما تقتل الكلاب. وأحبطت كل محاولات التحرر بالتدخل العسكري السافر وبالقتل وبالتعذيب وبالعمليات القذرة (هل تذكر ايران: كونترا) في **شيلي وجواتيمالا وجرانادا وبنما الخ**.. ولم ينج من براثن هذا الوحش المجنون سوى شعب كوبا المجيد بالقيادة الذكية الحكيمة للطبيب الانسان **فيدل كاسترو** الذي ارتفع بمستوى التعليم والصحة والبحث العلمي في هذه الدولة الصغيرة الفقيرة إلى مستوى البلاد المتقدمة.

ثم سادت بجهاز مخابراتها المجرم القاتل: وكالة المخابرات المركزية CIA التي تخصص لها ٤٠ مليون سنويا، إلى افريقيا. فقتلت أو تخلصت من أغلب قادة القارة الأمناء. وكانت أبشع جرائم الـ CIAفي هذا المجال في الكونجو حيث قاموا بقتل لومومبا، شهيد افريقيا الخالد. بل وقتلوا **همرشولد** أمين عام الأمم المتحدة لتحقيق هدفهم بتعيين عميلهم (وصديق السادات) موبوتو المجرم اللص الذي سرق البلايين من شعبه وترك هذه البلاد الغنية بالماس والمعادن في أتعس وافقر الاحوال.

ثم قامت هذه الطبقة بقيادة **ريجان** وبمعاونة من **تاتشر** ، بتكبيل افريقيا الجريحة بالديون الثقيلة عن طريق البنك الدولي ومؤسسة النقد الدولي مما ترك القارة وقد افلست تماما، وتحطمت الخدمات الطبية وانهار التعليم ومرت بعشر سنوات اعتبرها حتى البنك الدولي «العقد الضائع».

وكان أبشع جرائم هذه الطبقة ما فعلوه بالأمة **العربية** بأكملها من زرع الصهيونية في المنطقة إلى إهدار نصر اكتوبر المجيد على يد(**العزيز هنري) كسينجر**. واكتملت المؤامرة بخداعهم لعميلهم **صدام حسين**، وانتهينا إلى ما نحن فيه.. أمراء البترول يسمون ابناءهم «بوش» ويضطهدون اخوانهم من الفلسطينيين والمصريين وسعر البترول وقد انخفضت قوته الشرائية إلى أقل مما كانت عليه قبل حرب اكتوبر. وبلاد العرب وقد انخفضت مستويات التنمية البشرية (التعليم والصحة) إلى ادنى مستوى في بلاد العالم.

بل ولم يكن شعب امريكا نفسه بمنجاة من هذه الطبقة المتوحشة. ولنقرأ رائعة **شتاينبك** «**عناقيد الغضب**» (Steinbeck : Crapes of Wrath) أو لنرى أفلام **شارلي شابلن** مثل «**العصر الحديث**» لنرى مدى فقر وتعاسة الطبقات الفقيرة في أمريكا. ولا زالت الخدمات الصحية للفقراء في أمريكا أقل بكثير من مثيلتها من غيرها من بلاد العالم المتقدم، بل لقد انشأت بعض المستشفيات مثل مستشفى بوسطن العام قسما لامراض نقص التغذية.

ولقد حققت هذه الطبقة اهدافها بضغط أمني رهيب وبجهاز إعلامي كثيف. ويكفي أن نتذكر **لجان مكارثي** التي اطاحت في أوائل الخمسينات بكل ما يتعلق بحرية الانسان حتى في الادب والشعر والرواية. وطردت **شارلي شابلن** وعشرات من كتاب السيناريو وكان أهم أسلحتها في وظيفتها ممثل فاشل مغمور عمل كعميل لها يدعى **رونالد ريجان**.

يقول **تشومسكي في ثلاثيته الرائعة** : «إن كلمة طبقة Glassممنوعة من الذكر في كافة المجالات الأمريكية. فقد درس احد اساتذة الطب اثر «الطبقة» في الأمراض المختلفة فامتنعت كافة المجلات العلمية الأمريكية عن نشره إلى أن نشرته مجلة «اللانست» البريطانية لأهميته. فنحن (الأمريكان) نعيش كما تزعم وسائل الاعلام كأسرة واحدة، بلبونيرات وعمال وعاطلين، كلنا اسرة واحدة نحب بعضنا البعض».

The Chomsky Trilogy. Odonian, Berkeley, California.

معاني وكلمات

استعير من الاستاذ الدكتور **اسماعيل صبري عبد الله** هذا العنوان لاسجل خاطرلي من معاني بعض التعابير الانجليزية:

Red Herring: أو **الرنجة الحمراء** وتعني في اللغة الانجليزية الرنجة المعالجة ذات الرائحة المميزة والتي تستعمل لخداع الكلاب في السباق لمطاردتها وتحويل انتباههم عن أي شئ آخر.

White Elephant: أي **الفيل الأبيض** وهو تعبير يعبر عن أي شئ نقتنيه ويصعب التخلص منه ويتكلف الاحتفاظ به ما يزيد عن الطاقة.

أرجو- مخلصا- أن نتدارس بعناية مشاريعنا قبل أن تتحول من «رنجة حمراء» إلى «فيل أبيض».



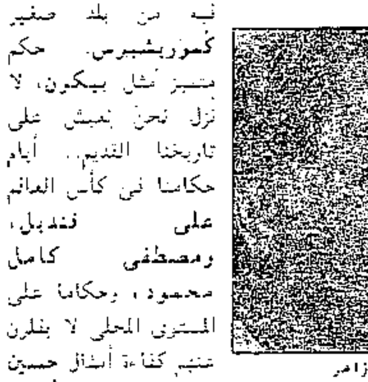
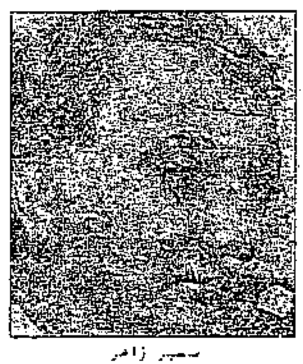
فضائح الرشوة هزت صورة الحكام المصريين

أزمة التحكيم

لماذا.. ومن المسئول؟

ولأن الدوائر بطبيعة الحال متشابكة ، ومتداخلة.. فمن المنطقي أن تنعكس الطريقة التي فرضها علينا جميعا النظام التعليمي منذ الصغر على كافة أوجه حياتنا. فكما تعلمنا جميعا بطريقة الحفظ عن طريق التكرار، حيث الاعادة فن وإفادة.. لابد لنا لكي نعالج أزمة ما بالالحاح والتكرار والشرح والبيان.

ومن هذا المنطلق فلا بأس أن نتناول هنا أزمة التحكيم .هذه القضية التي ما زالت بلا حل. ففي الوقت الذي نجد فيه حكاما عربا وافارقة في نهائيات كأس العالم وعلى رأسهم الحكم الاماراتي القدير علي بوجسيم . والسوري جمال الشريف وغيرهما من الحكام العرب.. وفي الوقت الذي يلمع فيه من بلد صغير كموريشيوس. حكم متميز مثل بيكون، لا نزل نحن نعيش على تاريخنا القديم.. أيام حكامنا في كأس العالم علي قنديل، ومصطفى كامل محمود ، وحكامنا على المستوى المحلي لا يقلون عنهم كفاءة أمثال حسين إمام والديبه وأحمد الخولي ومصطفى رمزي،

سمير زاهر

وحسين فهمي وغيرهم ممن نذكرهم بالخير.. مقارنة بأشباح الوقت الراهن أنصاف الحكام، والذي يبدو أن وجودهم أمر طبيعي في ظل غياب الاتحادات القوية على الساحة الرياضية المصرية.

لقد تفشت الفوضى بين الحكام وأصبح الهدف أشياء أخرى مخجلة غير العدالة والنزاهة، فضاعت هيبة التحكيم.. لان ما تشهده ملاعب كرة القدم في الوقت الحالي، هو كارثة.. فالحكام يتهمون بالرشوة ، والبعض يتعرض للضرب ويخرج من الملعب في حراسة الشرطة.. كارثة فعلاً أن يصل حال التحكيم في ظل مجلس إدارة الاتحاد الحالي لكرة القدم برئاسة كابتن سمير زاهر ،ولجنة حكامه برئاسة كابتن مصطفى البطران، إلى ما وصل إليه من مستوى متدن.

والنتيجة الطبيعية لهذه الصورة المؤسفة عن التحكيم في ملاعب كرة القدم المصرية. أن رفض الاتحاد الدولي (الفيفا) أسماء بعض الحكام المصريين المرشحين للترقي للفئة الدولية على أساس مستواهم الضعيف.. وماذا كانت لجنة الحكام المصرية تنتظر بعد كل ما نشر في الصحف عن قضية الرشوة التي فجرها كابتن مصطفى يونس المدير الفني لفريق الكرة بنادي الشمس ،واتهامه للحكم سامي أحمد وهي الفضيحة التي أدان فيها اتحاد الكرة الحالي طرفي القضية واصدر قراراً بالايقاف للحكم المدان لمدة ٣ شهور ،وايقاف مصطفى يونس لمدة ٣ شهور. ولم تكن هذه الفضيحة هي الوحيدة ، فالأمر وصل بعد ذلك إلى إتهام أحد الحكام من منطقة الشرقية لرئيس لجنة الحكام بحصول الأخير على رشوة عبارة عن قطعة قماش بدله وطاقم أقلام ذهب لتعيينه لاحدى المباريات الهامة بالقاهرة. واعتراف رئيس لجنة الحكام بالواقعة، وتأكيده على أنه قام برد قطعة القماش للحكم الراشي.

في ظل وجود هذه الانحرافات ،كيف يمكن التسامح من جانب المسئولين في الاندية والجماهير اذا ما اخطأ اي حكم بدون قصد؟. مع الاعتراف بان الحكم بشر ، وأنه ليس معصوماً من الخطأ . ولكي نكون أكثر موضوعية لابد وأن لا نتجاهل الجانب المادي . أي ما يحصل عليه الحكم مقابل ادارته للمباراة. فعلى الرغم من الزيادة الهائلة في أجور مدربي كرة القدم التي تصل إلى ٢٠ ألف جنيه شهريا، وهو الرقم الذي كان يحصل عليه فاروق جعفر مؤخرا، ويتقاضاه محمود الجوهري حاليا مضافاً إليه مبالغ أخرى تحت مسميات مختلفة ، كبدل انتقال، وما غير ذلك ، وارتفاع أسعار اللاعبين متجاوزة حاجز المليون جنيه يدفعها النادي ويحصيه من فوق وتحت الطرابيزة.. نرى أن ما يحصل عليه الحكم لا يساوي مكافأة لاعب ناشئ، وليس المكافآت اللي بالشيل التي

يحصل عليها الكبار.

من هنا .. وإذا كنا نقول إن التحكيم مهمة سامية فلابد وأن نطالب **بمضاعفة مصاريف انتقال الحكم، وفي هذا الصدد، لابد وأن نتساءل عن دور المجلس الأعلى للشباب والرياضة، الجهة المسئولة أولا؟ وأين ما وعد به الدكتور عبد المنعم عمارة رئيس الجهاز التنفيذي؟**. وللاجابة على هذه التساؤلات.

. يقول كابتن **مصطفى البطران رئيس لجنة الحكام** «لقد وعد الدكتور عمارة في العام الماضي بتقديم دعم مالي بصفة منتظمة لزيادة بدلات الحكام ليحصل الحكم على **٢٢٥ جنيها** نظير ادارة مباريات الدوري الممتاز **ومائة جنيه** لادارة لقاءات الدرجة الأولى، ولكن هذه الزيادة لم يحصل عليها الحكام الا لايام معدودة وبعدها توقفت.. ثم توقف صرف أي مبالغ مقابل التحكيم لان النظام الجديد الذي وضعه اتحاد الكرة للحفاظ على كرامة الحكام ومنعهم من تقاضي بدلاتهم من الاندية والحصول عليها من الاتحاد مباشرة، هذا النظام توقف بعد ان امتنعت بعض الاندية عن دفع المتأخرات المستحقة عليها للحكام، وبالتالي توقف الصرف وكلما حصل الاتحاد على مبلغ من مستحقاته يسدد جزءا وتبقى متأخرات للحكام لمدة شهرين.

ونحن هنا في «اليسار»، **وأيا كان رأينا في لجنة الحكام الحالية ورئيسها كابتن مصطفى البطران نعود لنتساءل هل هذا شئ معقول!!**.. لا شك إن عدم وجود لائحة **تعطي الثقة والامان لمن مارسوا كرة القدم (اللاعبين المعتزلين) سواء من الناحية المادية، أو الادبية**، والذين نرى ضرورة لاهمية تشجيعهم على الانخراط في سلك التحكيم - هو السبب الحقيقي في عدم اقبالهم على ذلك.

ونرى أن هناك خطوات لابد وأن يقوم عليها اتحاد الكرة وبأسرع ما يمكن لانقاذ التحكيم من حالة التردي التي أصبح عليها وإنقاذ نتائج الرشوة، وتحسين صورة الحكم المصري ليلحق بزملائه الحكام العرب والافارقة في البطولات الدولية، والدورات الاوليمبية.

لتحقيق ذلك مطلوب وبعيداً عن أي اعتبارات مهما كانت، ان **يعاد تقييم جميع الحكام المقيدين حاليا** بمعرفة من هم أصحاب خبرة وسمعة طيبة محليا ودوليا وعندنا والحمد لله كثرة ممن تنطبق عليهم هذه **المواصفات**، ويملكون غربلة الموجودين وفق المعايير المعترف بها والتي على أساسها يعتمد الاتحاد الدولي «**الفيفا**» الترشيحات، وهؤلاء يملكون القدرة على **مواجهة الحكام الذين تدور حولهم الشبهات، واستبعادهم** والاهتمام بعد ذلك بتثقيف الحكام المختارين وذلك بعقد دورات تثقيفية بصفة دائمة. وأن يكون اسناد المباريات لاي منهم مرتبطا بما يبديه من تألق في هذه الندوات بخلق نوع من التنافس بين **الحكام** مع وضع ضوابط لذلك.وذلك **بالطبع يتطلب اختيار لجنة حكام تضم خيرة الحكام القدامى ومنحها كافة السلطات التي تيسر لها اداء مهامها دون أي تدخل أو فرض وصاية، كما يحدث حاليا**.

ولتوسيع قاعدة الحكام بالشكل الذي يحقق تصحيح المسار، لابد من **إعادة النظر** في كيفية تشجيع اللاعبين المعتزلين، ماديا وأيضا سنوات الترقية بحيث ألا تكون عائقا ونعني بذلك اختصار المدة لانتقاله من درجة لدرجة والنماذج موجودة وتطبق في دول كثيرة، ومنها على سبيل المثال تونس فاتحاد الكرة التونسي يدفع ٢٠٠ دولار كبدل انتقال للحكم في مباريات الدوري الممتاز، وقد جاء ذلك بعد ان رفع الاتحاد الدولي بدل انتقال الحكم من ١٠٠ دولار إلى ١٧٥ دولاراً هذا بالطبع غير توفير الاقامة في أفخم الفنادق في البلد الذي يستدعى فيه لادارة احدى المباريات وقبل ذلك التمسك بتطبيق اللوائح التي حددها الاتحاد الدولي للحفاظ على سلامة الحكام وحمايتهم، والضرب بيد من حديد وتوقيع أقسى العقوبات على من يخالف هذه اللوائح، ولعلنا نذكر واقعة نقل مباراة المنتخب الوطني في تصفيات كأس العالم السابقة، وإعادتها امام زيمبابوي في فرنسا.







هاهو يقف الآن فى مفترق الطرق لا يستطيع أى منا أن يعلن نهاية نجوميته أو استمرارها .. فذلك مرهون بالرهان الذى لابد أن يعيشه فى أعماقه بين حزبه الشعبى والزعامة التى تعتمد على الإعلام الحكومى ومرهون أيضا ببقاء جذوة الشعلة الفنية متوهجة فى أعماقه

حزب عادل إمام الشعبى

أحمد يوسف

وسياسة الجردل والكنكة

في اللقطات الأخيرة من فيلم «ناصر ٥٦»، بدا «النجم- الممثل» **أحمد زكي** وكأنه قد واتته أخيراً الفرصة التي انتظرها طويلا طوال مدة تصوير الفيلم، للامساك بالتفاصيل الدرامية الرمادية الرقيقة. لبطل تراجيدي ظل طوال الأحداث السابقة من الفيلم يظهر قدراً كبيراً مصطنعاً من التماسك والهدوء، مما أفقده الكثير من الاقناع والاقتناع، لكنه- وفي وقت متأخر جداً من العمل الفني- قد بدأ في الشعور بالقلق الحقيقي، عندما يواجه اختياراً بين طريقين لا ثالث لهما: إما أن يرضخ لقوى سياسية وعسكرية عاتية تريد للوطن أن يبقى تابعاً في حضيض التبعية، أو أن يقرر خوض حرب فرضت عليه فرضاً، دفاعا عن كرامة الأمة والشعب أياً كانت التضحيات والخسائر. في تلك اللحظة الدرامية الرهيفة، وبعد أن اضطر أحمد زكي طويلا إلى ما يشبه «تقليد» حركات وسكنات عبد الناصر، تغلغل النجم الممثل في أعماق الشخصية الدرامية بكل عذاباتها، فترقرقت في عينه دمعة تلتمع ببريق الألم، لكنها أبداً لا تنسكب ولا تفيض وكأنها تعبير شديد الرقة والدقة لما يعتمل في نفس هذا البطل المأساوي من القلق العاصف.

وفي مشهدين متباعدين - من فيلم «الجردل والكنكة»- الذي يقولون إنه الجزء الثاني من فيلم «**بخيت وعديلة**» -بدا للوهلة الأولى أن الموقف الدرامي يشي بقدر غير قليل من التوتر، حتى أن البطل- بخيت- يجد نفسه مضطراً إلى البكاء تحت وطأة الألم أو الفرحة، مرة عندما يواجه طفلة بريئة تعاني من العجز وسط عالم يخيم عليه القهر بظلاله السوداء القاتمة، ومرة أخرى عندما تواجهه تيمة الانقلابات غير المترقبة [illegible] مع [illegible] في [illegible] الشعب، وفي المرتين لا يجد «النجم عادل إمام» في مآقيه نبعاً للدموع، فيرسم «الماكيير» -بالمعنى الحرفي للكلمة- دمعة ملونة على جبينه، دمعة مسطحة ميتة، ساكنة على وجه يخلو من التعبير الحقيقي الصادق.

بين دمعة أحمد زكي المتفجرة في «ناصر ٥٦»، ودمعة عادل إمام المصطنعة، في الجردل والكنكة، يكمن تناقض هائل عميق، يطرح بدوره، سؤالا عما تفعله النجومية وبريقها بالنجوم: فتبدو النجومية عند البعض سيفاً معلقاً بأهداب واهية، يخشى النجم صاحب الموهبة الحقيقية إن لم يحافظ عليها أن يهوى السيف فيقتلع هذه النجومية اقتلاعاً. أو أن هذه النجومية قد تتحول عند البعض الآخر إلى سلاح قاتل يشرعه النجم الذي يتصور نفسه عبقريا في وجه منتقديه. أو لنقل بكلمات أكثر وضوحاً أن الفنان الأصيل أياً بلغت نجوميته لا يتخلى أبداً عن قلقه الفني، الذي يدفعه دائما للبحث عن التوهج الابداعي المتوهج، بينما يفقد النجم الذي أسكرته النجومية أصالته رويداً رويداً، بعد أن يتملكه الغرور- أو الثقة الزائدة بافتراض حسن النوايا- باعتلائه قمة النجومية فيتصور واهماً أن مجرد ظهوره على الشاشة سوف يجعل المتفرج يجلس كالمسحور. لا يلقى إليه النجم إلا الفتات فلا يملك المتفرج إلا أن يلهج بالشكر والثناء، دون أن يملك حق النقد أو الرفض أو الاعتراض.

وقد يبدو في ثنايا هذه السطور أن هناك نوعاً من المقارنة -الصريحة أو المستترة- بين نجومية عادل إمام وأحمد زكي، أوأننا قد نقع في مأزق الموقف بين إحدى جبهتين «الملاكيتين- أو ربما إعلاميتين- تزعم إحداهما أن نجومية عادل إمام قد انتهت وغيبها إلى الأبد، بينما تدافع الأخرى باستماتة عن بقاء النجم «زعيما(!!)» أوحد للسينما المصرية. لكن ليس هذا أو ذاك هو ما نسعى إليه، فمن الخطأ النقدي أن نقارن بأية حال بين موهبة الممثل وموهبة النجم، أو أن نزعم القدرة على التنبؤ بمستقبل النجوم. وكم من الممثلين المبدعين لم يستطيعوا أبدا الارتقاء على أولى درجات سلم النجومية. وكم من نجوم حققوا نجاحاً مذهلاً وهم لا يملكون إلا أقل القليل من الموهبة الفنية(هل نستطيع أن نمتد بالمقارنة إلى كافة النشاطات الانسانية الأخرى؟!)، ذلك لأن النجم ليس إلا محصلة لسياق كامل، تتداخل فيه عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية، بينما يظل الممثل الموهوب شعلة قد تبدو أحياناً على وشك الانطفاء تحت وطأة العواصف العاتية، لكنها تبقى دائما تبعث الدفء حتى لو تحولت إلى رماد، وربما تعود إلى الحياة والتوهج مرة أخرى عندما تهب عليها رياح لطيفة حانية.

من الجانب الآخر، فإن هناك من النجوم من استطاع أن يجمع بين التمثيل الصادق والنجومية، بل أن بعضهم نجح في أن يعطى لنجوميته- حتى أولئك الذين يفتقدون الموهبة الابداعية الأصيلة- حياة متجددة دائمة. بقدر كبير من الذكاء الفني، وقدر أكبر من الاحساس المرهف بنبض الجماهير. هذا النبض الذي يتغير بين لحظة وأخرى. **فهل يستطيع الناقد أن يتنبأ- بكل اليقين- من أن هذا النجم أو ذاك قد فقد نجوميته مرة واحدة وإلى الأبد، مثلما يفعل البعض مع عادل إمام؟ لكن هل يستطيع الناقد أيضا أن** يدافع عن نجومية عادل إمام الذي يبدو أنه قد دخل إلى طريق مسدود، بدأ مع «الارهابي» وانتهى



النجم ليس إلا محصلة لسياق كامل

تتداخل فيه عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية

بينما يظل الممثل الموهوب شعلة قد تبدو على وشك

الانطفاء أحيانا



إلى «بخيت وعديلة» بجزئيه، مروراً **بأفلام أكدت أنه أخذ يفقد بوصلته الفنية والسياسية، مثلما هو الحال مع «طيور الظلام» و«النوم في العسل»**.

«بطل» من هذا الزمان

ترانا نضطر بين الحين والآخر لإلقاء نظرة سريعة على مسيرة هذا النجم خلال عقدين من الزمان، وهي المسيرة التي لا نراها بنفس الطريقة التي ينظر بها إليها الكثير من النقاد، على أنها تجسيد لموهبة نادرة يتملكها «درة التمثيل العربي» كما أنشد بعض نقادنا أصحاب التأثير والنفوذ العميقين، أو أنها دليل «**عبقرية فنية يأتيها الالهام على نحو غامض**» (!!) كما قال أحد السياسيين اليساريين البارزين السابقين الذي تحول مع الزمن إلى كتابة انطباعات فنية متواضعة، فلقد كانت الرحلة التي قطعها **عادل إمام** إلى التربع بجدارة في قلوب الجماهير البسطاء تبدأ من ذكاء **فني لا تقلل من أهميته وشأنه**، لكن هذه النجومية لم تكن لتأتي في سياق نهاية السبعينات وخلال الثمانينات إلا **لبطل سينمائي يستطيع بملامحه الجسدية والنفسية أن يجسد المطحونين الذين تتجاهلهم الثقافة الرسمية، أو ربما تتعالى عليهم** أيضا. ولم يكن غريباً أن يكون **محمود** ياسين وحسين فهمي ومحمود عبد العزيز (في مرحلته الأولى التي لا تعتمد إلا على الوسامة) تعبيراً عن بطل من الشريحة العليا للطبقة المتوسطة التي تحلم بالصعود- أو قل الوثوب- الاجتماعي إلى الثراء والرفاهية في ظل سياسة الانفتاح المزعوم. ولم يكن غريبا أيضا أن يبدو هذا البطل دائما نارغاً مسطحاً، خاليا من أية أبعاد درامية واقعية مرهفة، إلا من «برواز» مصقول لامع. وعلى هامش هذا البطل «الرسمي» أخذت صورة شعبية جديدة لبطل صعلوك تنمو وتتخلق، لتعبر -بقدر من التلقائية والسذاجة- عن الوجه الآخر والأكثر صدقاً من السياق الاجتماعي في تلك الفترة، بطل لا يصدق شعارات مثل «دولة العلم والايمان» و«أخلاق القرية» و«الصحوة الكبرى»، وكأنه تجسيد للتيار الجارف الذي يتدفق تحت السطح الساكن، للملايين من الحرفيين الجدد الذين قد يكسبون الكثير في لحظتهم الراهنة، لكنهم لا يشعرون أبداً بأن المستقبل سوف يكون لهم. والملايين من أبناء الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة، التي تتزايد رقعتها وهشاشتها في وقت واحد، والذين يرون الوطن تتم سرقته أمام أعينهم كل يوم، تحت شعارات ووعود وهمية بالرخاء. (من الأمور الطريفة والمريرة معاً، أن يظهر «بهلول» واقعي في الاسكندرية، ليتصرف كالمجانين لكنه يكتب على الحوائط ما لا يستطيع أن ينطق به الحكماء: «متر الوطن بقى بكام؟!»).

لقد وجد **عادل إمام** نفسه، بملامحه الجسدية والنفسية التي بدأ بها منذ منتصف السبعينات، وكان يجسد بها صعلوكاً «حلنقوتاً» يتسول وجوده في ظل سياق قاسي لا يرحم. وجد نفسه مؤهلا لأن يلعب دور **البطل الشعبي، في مقابل البطل الرسمي المصنوع والمفروض فرضاً على الجماهير**. وفي الحقيقة أنه لا يمكن أن نتجاهل كتيبة هائلة من الفنانين- كتاب السيناريو والمخرجين- الذين ساهموا في صياغة هذا البطل الشعبي الذي لا يمكن أن يكون **عادل إمام** وحده قد اختار عمداً مع سبق الاصرار وبوعي كامل (ان الدور يختار صاحبه بقدر أكبر مما يختار الانسان دوره)، فهو اللص الظريف الشريف في فيلم «**المحفظة معايا**» **لأحمد عبد الوهاب ومحمد عبد العزيز**، ومسلسل «**أحلام الفتى الطائر**» **لوحيد حامد ومحمد فاضل**، وفيلم «**حب في الزنزانة**» **لابراهيم الموجي ومحمد فاضل**، وهو المثقف اللامنتمي المتمرد في «**الغول**» **لوحيد حامد وسمير سيف**، وهو ابن البلد الأصيل الذي يشترى **الصداقة الحميمة** بروحه في «**سلام يا صاحبي**» **لصلاح فؤاد ونادر جلال**، إلى جانب صورته الشعبية في العديد من **الأفلام** الجماهيرية مثل «**المتسول**» و«**رمضان فوق البركان**» وغيرهما، والتي كانت جميعا تلقى هوى ونجاحا حقيقيين عند البسطاء، لأن **عادل إمام** كان يقدم لهم فيها بطلاً يتحرك ويتكلم ويمشي بطريقتهم، ولأن تلك الأفلام كانت تردد تلك القيم البسيطة التي يؤمن بها البسطاء في أعماقهم. (لقد كان ذلك في الزمن الماضي، قبل أن يتقمص **عادل إمام** دور «**الزعيم**» الذي يرتدي دائما الملابس الأنيقة، أياً كان الدور يؤديه، ولنقارن على سبيل المثال رداء «**المتسول**» بكل خشونته، ورداء بخيت «**في الجرل والكنكة**».. كما أن «الزعيم» أصبح يتحدث في أفلامه بكل الثقة والتعالي حتى لو لم يكن السياق يسمح بذلك، ولننظر إلى مشهد التحقيق في بداية «**النوم في العسل**»، فالبطل- إن جاز أن نسميه كذلك- يصر على أن يتبع **أهواء عادل إمام** في ترتيبه «الانيبات»، حتى لو كان ضابط مباحث يسأل عروساً عن أسباب انتحار زوجها، فيطلب منها أن تحكي له عن المداعبات الجنسية بينهما بالتفصيل الممل»!!).

وربما أخطأ النقاد في التقييم الحقيقي لهذه الأفلام في حين عرضها، لأنهم نظروا إليها نظرة نقدية صارمة، دون تلمس الجانب الاجتماعي من تجربة المشاهدة السينمائية، فاتهموا هذه الأفلام بالسطحية وتملق غرائز المتفرجين (وهل يمكن أن تلوم البسطاء على



عادل إمام وشيرين وسعيد صالح فى«الجردل والكنكة»

أكلهم الفقير النازق فى التوابل الخارقة بحثاً عما يملأ بطونهم الخاوية!!) وهكذا فات على معظم النقاد أن أفلام عادل إمام الأولى قد نجحت لأنها كانت المنبر الماكر الذى تمارس الجماهير من فوقه ديمقراطية ساذجة، لكنها الديمقراطية المفتقدة والمفتقدة فى سياق يرفع شعارات الحرية وهو يطبق قوانين الطوارئ (فى عرض مستمر وبلا انقطاع) ويعلن عن حياة حزبية حرة مزعومة بينما يضع قيوداً على إقامة أحزاب لتيارات سياسية حقيقية ويسمح فى الوقت ذاته بإقامة أحزاب وهمية لا وجود حقيقياً لها فى الشارع السياسى. ولقد كان هذا هو السياق الملائم الذى تكون فيه «حزب عادل إمام»!!.

«الفهلوى» يصدق نفسه

لقد كان هذا الحزب فى بدايته -رغم دوره السياسى الساذج والخفى- بعيداً كل البعد عن أدعياء العمل بالسياسة، لم ينصب فيه عادل إمام نفسه زعيماً يقدر ما كان متحدثاً رسمياً -على طريقة «جحا»- عن همـوم الناس بشكل لا يخلو من خفة الظل وسطحية المعالجة. لكن التجاهل المتعمد من المؤسسات الرسمية والثقافية لوجود هذا الحزب العفوى ودوره وأهميته أدى إلى تعميق وجوده فى وجدان البسطاء، وكانت تلك هى الفترة التى لم تتم فيها ولو لمرة واحدة دعوة عادل إمام لمناسبة رسمية أو مهرجان ثقافى، وكان النجم الشعبى يعلن خلالها أنه لا ينتظر جائزة سوى تلك التى يحصل عليها من عشق جمهوره له، لولا أن النجم أراد فى فترة نهاية الثمانينات أن يسعى إلى تقليد أفلام أصحاب باتشان (!) ورعاة البقر، فقد كثيرا من مذاقه الشعبى فى أفلام مثل «حنفى الأبهة» و«مسجل خطر» و«جزيرة الشيطان» و«شمس الزناتى»، وكان من الضرورى له أن يبحث عن «معادلة فنية» جديدة، تتيح له العودة إلى التجربة من جديد، فجاء فيلم «اللعب مع الكبار» لوحيد حامد وشريف عرفه نموذجا جيداً لأفلام المعادلة الصعبة، التى تضع النجم الشعبى فى مكانه الصحيح من الفن والسياسة على السواء.

وربما كان «اللعب مع الكبار» هو بالفعل بداية «اللعب مع الكبار»، حين تنبه فجأة أصحاب السياسة الرسمية والمثقفون فى وقت واحد لدور هذا النجم، فتحول موقفهم بين عشية وضحاها من النقيض إلى النقيض، وربما كان لذلك التحول -فى سياق مناخ سياسى مختلف- آثاره الإيجابية فى خلق سينما تتمتع بالجدية والجماهيرية فى آن، لكن لأن المناخ السائد يعج بالسلبيات الفادحة، اكتشف البعض أنه يمكن «توظيف «نجومية عادل إمام لصالحهم، فالمؤسسات السياسية الرسمية بإعلامها العاجز القاصر قد وجدت ضالتها فى نجم يتمتع بشعبية هائلة، لتتحدث عن مفاهيمها ورؤاها المسطحة عن قضايا حيوية، مثل الارهاب أو الديمقراطية، لتزيد من تشويه وعى البسطاء بهذه القضايا، كما أن بعض المثقفين الذين يشعرون بأن الواقع يتجاهلهم حيناً، ويتجاوزهم حيناً آخر، قرروا أن يعطوا عادل إمام توكيلا عنهم ليتحدث فى أمور السياسة والاقتصاد والثقافة. وكما يحدث فى أفلام عادل إمام وروايات «البيكاريسك» يجد البطل نفسه قد نجح بسعة حيلته و«فهلوته» فى اختراق الحواجز الاجتماعية، ليصبح نجماً للمجتمعات وواجهة للسلطة فهل تراه يستطيع أن يحافظ على سخريته القديمة من تقليدية المجتمع وسطوة السلطة!!.

إننا قد نقول أحياناً إن عادل إمام يعيش اليوم حالة من تصديق وهم الزعامة، حتى أنه كثيرا ما يتخطى تحت هذا الوهم بعض الخطوط الحمراء التى لا ينبغى عليه كفنان لا يملك إلا نجوميته أن يتخطاها، لكن الحقيقة التى لا يمكن تجاهلها أنه كان ضحية أكثر من كونه جانياً، تماما مثلما كان بطله الساذج فى«رجب فوق سطح صفيح ساخن» الذى اضطر أن يتحدث باللغة السائدة للخداع والاحتيال، بعد حياة من الفقر والمعاناة والقهر، فكأن النجم وبطله يلعبان نفس الدور لذلك «الفهلوى» الذى نقول إنه أحد وجوه الشخصية المصرية، وإن كانت الحقيقة أنه «فهلوى رغم أنفه»، لأنه يعيش فى ظل الفوضى الاجتماعية وغياب المعايير الصحيحة الواضحة(بالاضافة إلى ميراث وجدانى من الاحساس التاريخى بالقهر)، فيعرف أنه ليس هناك أمامه إلا طريق واحد: «اللى تغلب به العب به.. وإن سرقت اسرق جمل» وانك إن أردت أن تدين «الفهلوى»، فعليك أن تدين أولا المناخ الذى صنعه، وإذا أردت أن تلوم «الزعيم» فان من الضرورى أن توجه لومك أولا إلى السياق الذى صنع زعيماً، لأنه سياق يفتقد الزعامة الحقيقية!.

الزعيم واحتقار الجماهير!

لم يتجح منذ «اللعب مع الكبار» فيلم لعادل إمام بنفس القدر من النجاح الفنى والجماهيرى، وإن لم نكن نغفل تميز أفلام تالية مثل«الارهاب والكباب» أو «المنسى» بسبب المظهر الفنى المختزل، والاحتفاظ ببعض خيوط البطل الشعبى، والسير بحذر على حبال السياسة. لكن تأمل هذه الأفلام، والأفلام التالية- يشير إلى أنها باتت فيلماً بعد آخر أقرب إلى «تسريب» شعارات الحكومة منها إلى ترديد الهتافات الصامتة للبسطاء، حتى انتهت أفلام عادل إمام الأخيرة إلى أن تصبح جزءا من بوق الاعلام الرسمى السائد، حتى لو بدت أحياناً وكأنها «تلعب» دور المعارضة.

حزب عادل إمام الشعبى

وسياسة الجردل والكنكة

وكثيرا ما يتوم عادل إمام -بصفته الشخصية وفى أحاديثه الصحفية التى انهالت فجأة فى الأسابيع الأخيرة رداً على الحملة التى تعلن فى حبور(!) عن نهاية مزعومة لنجوميته- بنفى «تهمة» أن أفلامه تعبر عن رأى الحكومة ،وتأكيد أنها ما تزال تعبر عن الجماهير، وهو يدلل على ذلك بحصاد شباك التذاكر الذى يتجاوز الملايين فى أسابيع قليلة(لقد كانت أفلامه الشعبية مثل «المتسول» تحقق نجاحاً نسبياً أكبر دون أن يلجأ عادل إمام إلى التقييم السياسى لهذا النجاح) .غير أن هذا الدليل يتهاوى أمام النجاح التجارى ذاته الذى تحصده أفلام **فيفي عبده** -والتى يكون من حقها عندئذ أن تقول بدورها أنها تعبر عن الجماهير!- لكن النجاح التجارى فى هذه الحالة أو تلك ليس إلا نجاحا خادعاً ،فهو لا يعود إلى التميز الفنى بأية حال إذا كنت تحتكر عشرين داراً للعرض، ويمكن لأى إنسان أن يستعين بآلة حاسبة لدقائق معدودة، ويدقق فى حصاد شباك التذاكر ، ليدرك أن الجمهور فى الحفلة الواحدة لا يتجاوز المائة أو المائة وخمسين متفرجاً ، فهل يمكن لأحد أن يصر على أن ذلك هو النجاح الحقيقى؟!.

- لكن المعيار الحقيقى فى التعبير عن رأى الجماهير فى أفلام عادل إمام الأخيرة لا يكمن فى شباك التذاكر ، بقدر ما يمكنك أن تلمسه فيما تحمله من سمات فنية ومضامين سياسية. فإذا كان فيلم «الجردل والكنكة» للمينين الرملى ونادر جلال يزعم لنفسه أنه حقق النجاح التجارى والانجاز الفنى والوعى السياسى كما يدعى صناعه، فإن الأمر يبدو فى حقيقته على النقيض تماماً ، فانك لا تجد جهداً فنياً مبذولا فى تلك الشخصيات المسطحة التى يحتشد بها الفيلم ،شخصيات بلا ملامح تظهر وتختفى دون مبرر فنى، وتكاد أن **تنتقل من النقيض إلى النقيض دون الاهتمام بأن يتبع هذا الانتقال من تكوينها ،وتظل تدور فى حلقات مفرغة من النمر التهريجية المكتوبة والمنفذة بخفة بالغة** ،حتى أنه يمكنك أن تحذف أو تضيف إليها ما شئت. من الجانب الآخر ، فان الفيلم على المستوى السياسى يحفل بقدر كبير من السخف فى التعامل مع القضية التى يتصور أنه يتصدى لها ،وهى قضية الانتخابات(التى سبق لعادل إمام معالجتها بقدر أكبر من الجدية- رغم تحفظنا عليها- فى أفلام مثل«حتى لا يطير الدخان» و«طيور الظلام» ، لكن المعالجات الفنية تمضى للأسف من سيئ إلى أسوأ!).

إن جوهر المفارقة فى مسيرة**عادل إمام** الفنية، وما وصلت إليه من أزمة فى المرحلة الأخيرة ، هو أن النجومية -مثل مقاعد السلطة والسلطان تماماً- تخدع الجالس عليها، فيتصور النجم- أو «الزعيم»- أنه يملك الحقيقة المطلقة والحكمة الصائبة التى ينبغى على الجميع تصديقها دون قيد أو شرط، لذلك فان **عادل إمام يقدم فى«الجردل والكنكة» بطلاً انتهازياً رديئاً فى جانبه الانسانى، مهلهلاً فى جانبه الفنى، ويتصور أنه البطل الشعبى الذى يجب على الجمهور أن يعشقه ،وعلى جماهير الفيلم أن تشخصه**، حتى لو لم تكن ترى فى النجم وبطله ما يدفعك إلى تصديقهما أو الايمان بهما.

ومثل هذا «الزعيم» أو النجم ، الذى ينظر للواقع بكل الثقة والحكمة المزعومة، لابد أن ينظر للجماهير نظرة متعالية يملؤها الاحتقار، وإن بدت فى ظاهرها على عكس ذلك، وهو ما يكشف عنه الفيلم فى تلك السخرية الجامحة بلا حدود من أى شئ وكل شئ(**إنها ليست أسلوبا فنياً** بقدر ما **هى رؤية سياسية يتبناها لينين الرملى فى كل أعماله الأخيرة**) ،**فالكل انتهازيون مهترئون ، يتشدقون بعبارات طنانة وكلمات جوفاء دون أن يدركوا معناها** ، ويدخلون فى معارك عدوانية متبادلة بلا سبب، ويتدافعون فى لحظة مفاجئة لينسوا كل قضاياهم ويقفوا فى«طوابير» الجمعية (إن الفيلم ينسى أو يتناسى أن«الحكومة» قد حولت كل جمعياتها إلى«**سوبر ماركت**» لا نصيب فيه للفقراء!) ، أما ساكنو الأحياء العشوائية فهم رعاع جوابو آفاق ومعترهون ومخمورون(هل تذكر كيف تعامل معهم برهافة فنية وسياسية **داود عبد السيد** فى«**سارق الفرح**» ،ويكتفى الفيلم بأنه يوجه لهم الاتهام المرير بالسلبية : «عندكم مشاكل فى الكلام ،عايزكم تتكلموا عشان تحلوا مشاكلكم، عشان ظروفكم تتغير»(أليس ذلك هو بالحرف الواحد نفس ما قاله بطل«**النوم فى العسل**» فى الحوار الذى كتبه **وحيد حامد؟!**) .غير أنك لن تؤمن أبداً بأن اللوم يقع على هؤلاء البسطاء لأنهم لا يتكلمون، ولن تصدق مثل هذه الدعوة «للكلام» وأنت تسمعها على لسان **عادل إمام** أو بخيت، وأنت تعلم أنهما يتنوهان بجملة حوار عابرة ،ليعود بعدها بطل الفيلم ونجمه إلى النجومية وبريقها، ينهال على الجميلات بالقبلات، وعلى البلهاء بالصفعات، ويبيع القضية من أجل حفنة من الجنيهات!.

أراد **عادل إمام** أن ينجح بخيت فى الانتخابات فى نهاية الفيلم، وهو الذى لم يظهر لحظة واحدة على أنه التمثيل الجاد للبطل الشعبى الحقيقى ،كما أراد أن ينجح هو نفسه وفيلمه، وهو الذى اعتمد على رصيد نجوميته القديمة دون أن يبذل جهداً فنياً حقيقياً لكى يدعم هذه النجومية.

وها هو يقف الآن فى مفترق الطرق، لا يستطيع أى منا أن يعلن نهاية نجوميته أو استمراره فيها، فذلك كله مرهون بالرهان الذى لابد أنه يعيشه فى أعماقه، بين حزبه الشعبى غير الرسمى والزعامة التى تعتمد على الاعلام الحكومى. وهو مرهون أيضا ببقاء جذوة الشعلة الفنية المتوهجة فى أعماقه، فربما كانت قد انطفأت فى جليد القمة العالية الباردة التى اختارها ليضمن حسبما يتصور- رضى السلطة ودعمها، أو لعل تلك الجذوة ما تزال تحيا تحت الرماد وتنتظر أن تتوهج من جديد فى أحضان الجماهير. وإن خطأ النجم أو الزعيم **هو أن يتصور للحظة أنه قد امتلك الجماهير ، التى تملك وحدها حق الاختيار الأخير، وإن كنت فى شك من ذلك ، فانظر إلى التاريخ ، فى الفن أو السياسة على السواء.**

وداعاً .. سعد الله ونوس

رسالة دمشق

حسين العويدات

بعد ثلاثة أيام من إعلان **مجمع اللغة العربية في دمشق** ترشيحه **لجائزة نوبل** ، غيب الموت **سعد الله ونوس** (٥٦ عاماً) . الكاتب المسرحي السوري البارز في أعقاب صراع مع مرض **السرطان** دام أكثر من **خمس سنوات.**

بدأ سعد الله ونوس الكتابة المسرحية مبكراً ، فكتب أول أعماله المسرحية عام **١٩٦١** (وهو من مواليد **١٩٤١**) وهي مسرحية (**الحياة أبداً**) التي لم تنشر حتى الآن ولم يكن في ذلك الوقت قد أنهى دراسته الجامعية (**ليسانس صحافة جامعة القاهرة ١٩٦٣**).أما أعماله المنشورة فكان أولها عام **١٩٦٣ (مسرحية جثة على الرصيف)** ثم توالى صدور مسرحياته التي يبلغ عددها حتى وفاته مايقارب (**أربعا وعشرين مسرحية** ، إضافة إلى ثلاثة كتب(**بيانات لمسرح عربي جديد** ، **أوراق ثقافية ١و ٢**) تضمنت دراسات في قضايا المسرح وقضايا الثقافة . وكان آخر **أعماله مسرحية (الأيام المخمورة)** التي صدرت قبل شهرين .

حاز **سعد الله ونوس** على جائزة **(سلطان العويس الثقافية)** عن حقل المسرح في دورتها الأولى عام (١٩٩٠) وانتخبه **المعهد الدولي للمسرح** التابع لمنظمة **اليونسكو** لكتابة الرسالة التي يوجهها سنوياً إلى جميع مسارح العالم ، وقرئت رسالته في يوم المسرح العالمي (٢٧ آذار ١٩٦٦) في مسارح القارات الخمس " كما كرم في مهرجان **قرطاج المسرحي** و في **مهرجان القاهرة للمسرح التجريبي** .

ترجمت بعض مسرحيات **سعد الله ونوس** إلى اللغات **الفرنسية والانجليزية والأسبانية والروسية ،والألمانية ،والإيطالية والبولونية** وعرضت أعماله المسرحية في **سورية والسودان ولبنان والأردن والعراق والجزائر والكويت والإمارات ومصر والبحرين والمغرب، وفي برلين وموسكو وفرنسا.**

كان **سعد الله ونوس** يرى أن **المسرح** برغم كل الثورات التكنولوجية . سيظل ذلك المكان النموذجي ، الذي يتأمل فيه الإنسان شرطه التاريخي والوجودي معاً ، وأنه ليس تجلياً من تجليات المجتمع المدني فحسب ، بل هو شرط من شروط قيام هذا المجتمع ، وضرورة من ضرورات نموه وازدهاره . **فالمسرح أكثر من عرض إنه ظاهرة حضارية مركبة** سيزداد العالم وحشة وفقراً لو افتقر إليها . لكن هذا **المسرح الذي يهمنا فسحة للتأمل والحوار هو في أزمة** ورغم خصوصيتها هي جزء من أزمة تشمل الثقافة بعامة . **والثقافة** برأي **ونوس** تشكل اليوم الجبهة الرئيسية لمواجهة العولمة الأنانية الحالية في أي بعد إنساني . لأنها - **أي الثقافة** - تبلور المواقف النقدية التي تعرى مايحدث وتكشف آلياته . وتعين الانسان على استعادة إنسانيته.

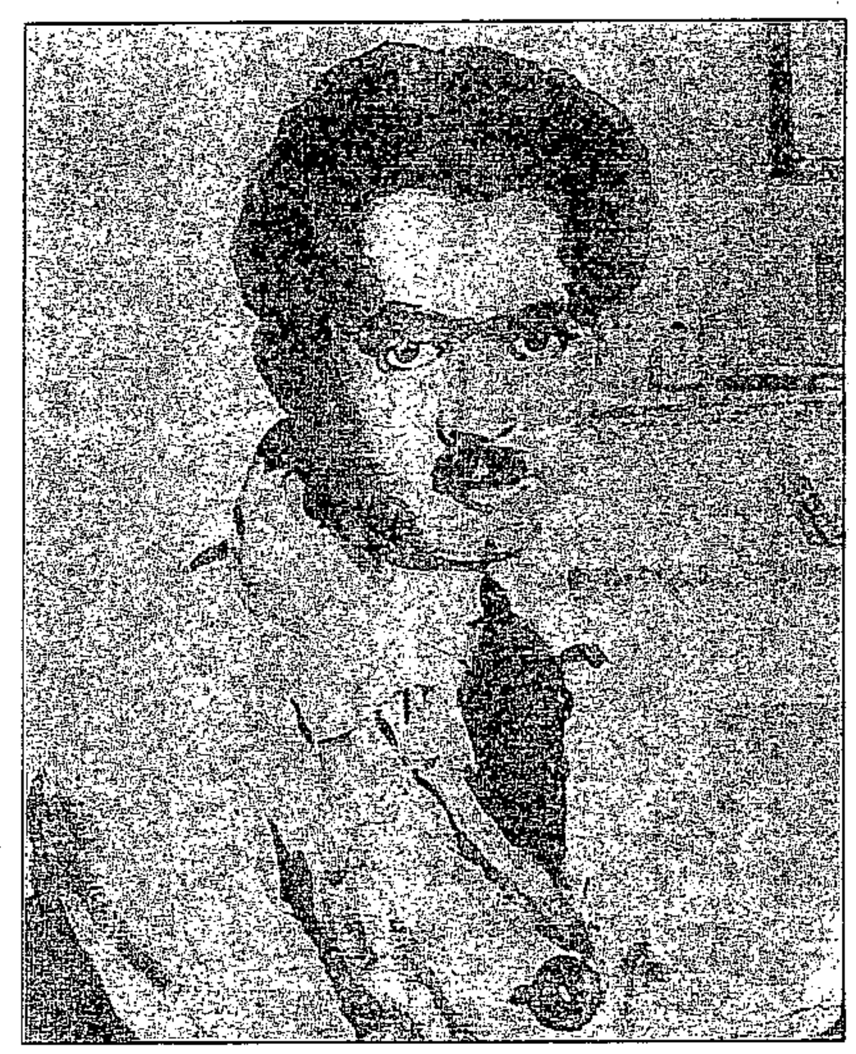
كان **سعد الله ونوس** . يأمل أن تتحقق للعالم تلك **اليوتوبيا**التي طالما حلم بها الإنسان يوتوبيا **أن نحيا في عالم واحد متضافر** تتقاسم شعوبه خيرات الأرض دون غبن ، وتزدهر فيه إنسانية الإنسان دون حيف أو عدوان . رغم عدم تحقق هذا الحلم فلم يكن سعد الله شديد التشاؤم لأننا كما قال - **محكومون بالأمل** ومايحدث اليوم لايمكن أن يكون نهاية التاريخ.

عاني **سعد الله ونوس** من مرض **السرطان** طوال خمسة أعوام ونصف **فواجهه بإرادة صلبة** . وقدرة استثنائية على تحمل المرض ، وأمال عريضة بامكانية التغلب عليه . وكانت صلابته وصبره وإرادته مثار دهشة ، **واستمان في معركته بالكتابة** ، (كانت الكتابة وللمسرح بالذات . أهم وسائل مقاومتي) . وقد كتب خلال سنوات محنته **الخمس** وبصورة محمومة **سبع مسرحيات** هي : **يوم من زماننا** ، **منمنمات تاريخية** ، **طقوس الإشارات والتحولات** ، **أحلام شقية** ، **ملحمة** ، **بلاد أضيق من الحب** ، **رحلة في مجاهل موت عابر** ، **الأيام المخمورة (وهي آخر أعماله المنشورة)** . كان يكتب بغزارة وكأنه بسباق مع الموت . يود أن يعطى مايمكنه مما لديه ، يكتب على فراش المرض في البيت والمستشفى ، ومأأن ينهى عملاً حتى تتراءى له ملامح العمل المقبل.

كرم **سعد الله ونوس** في سنواته الأخيرة بما يستحق **عربياً وعالمياً** ، فكتب عنه الكثير ، وعرضت مسرحياته في معظم البلدان **العربية** ، **وأعطى عدة جوائز وميداليات** ، و نشر عشرات النقاد والكتاب والمثقفين شهاداتهم بأعماله ولعله من الكتاب النادرين الذين كرموا بحياتهم في بلاد العرب.

نعته **وزارة الثقافة السورية** واتحاد الصحفيين السوريين واتحاد الفنانين السوريين ، والاتحاد العام للكتاب العرب ومعظم اتحادات الكتاب في البلدان العربية، ومعظم المؤسسات الثقافية العربية ، وشارك في تشييعه ممثل **للرئيس حافظ الأسد**" والأمناء العامين لأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية أو ممثليهم وعدد من الوزراء ، آلاف المشيعين من الأدباء والشعراء والكتاب والمثقفين والفنانين من **سورية ولبنان** ونقل جثمانه من **دمشق** إلى بلدته (**حصين البحر - محافظة طرطوس**) في موكب مهيب ضم مئات السيارات ، وأكاليل الورد . وعند وصول الموكب إلى بلدته شارك فيه آلاف الناس كباراً وصغاراً ونساء من مختلف المناطق . وتحولت جنازته إلى جنازة (**شعبية)** حقاً . نحت البروتوكول جانباً حيث ودعه الناس على طريقتهم بأسلوبهم . بصدق لامثيل له . من قبل الناس الذين أحبهم **سعد الله ونوس** وأحبوه ، وأصروا على إيصاله لمثواه الأخير بعيداً عن (الغلالة البروتوكولية) مستبدلين بها صدقهم وحبهم **وتقديرهم لمن التزم بهم وبقضاياهم ولم يتخل يوما عن التزامه** ، ولم يساوم قيد أنملة ، ولم يضعف أمام أحد ولاحتى أمام الموت .

رحل **سعد الله ونوس** ، الذي كان **يحلم بأن يترك زمناً جميلاً ووطناً مزدهراً** والذي اعترف بهزيمة جيله (**أننا لم نترك إلا زمناً خراباً وبلاداً متداعية**) لكن هذه الهزيمة لاتعني أن الأفكار التي كنا نتبناها وندافع عنها كانت خاطئة .. ولكن جيلنا لم يعرف **كيف ينتصر لأفكاره وبأفكاره**) كما كتب لابنته الوحيدة (**ديمه**).



محمود سعيد .. صورة شخصية ١٩٣٠

فن تشكيلي

محمود سعيد .. وتعبيرية مصرية جديدة

فاطمة اسماعيل

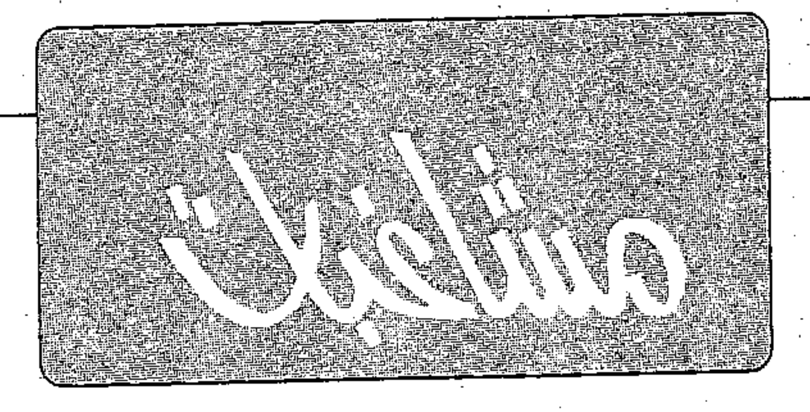
في إحدى لجان تحكيم صالون الشباب للفنانين التشكيليين تحت ٣٥ سنة عام ٩٤ - وكنت عضواً بها - كان من بين اللوحات التي تعرض على اللجنة لإجازتها ثلاثية ، أي لوحة مكونة من ثلاثة أجزاء تكمل بعضها لفنان شاب تصور تطور الجسم الانساني في فن التصوير .. وكانت المرأة في اللوحة عارية .. ثار جدل بين أعضاء اللجنة وعددهم خمسة عشر عضواً من خيرة النقاد والفنانين حول إمكانية عرض اللوحة في ظل الظروف الراهنة . واحقاقاً للحق لم تثر القضية من منظورها الأيديولوجي ولكن في علاقتها بظروف المجتمع الآني من حيث إمكانية عرضها أو حجبها.

كانت سمة الحوار الدائر نموذجاً للتعبير عن حالة إختناق الفن عن أداء واحد من أهم أدواره وهو الالتحام مع اللحظة التاريخية القائمة ومن ثم العمل على تجاوزها والارتقاء بها ومعها .

وتطوع شيخ النقاد وهو الناقد المعروف **كمال الجويلي** - رئيس جمعية النقاد المصرية وعضو اللجنة في تلك الدورة - باقتراح **باستدعاء الفنان لتغطية جسد" المرأة العارى" فان استجاب قبلت لوحته للعرض ، وإن رفض رُفضت لوحته وبذلك تكون اللجنة قد غسلت يدها من الموضوع** وتأكيداً لاقتراحه أشار إلى أنه كان يرأس إحدى لجان صالون الشباب السابقة على هذه الدورة وقد تعرض لحادثة مشابهة حين تقدم فنان بتمثال لرجل عار فارتأت اللجنة أن شرط قبول التمثال هو استدعاء الفنان وإقناعه بأحد ثلاثة حلول .. الأول: أن يزيل العضو الذكرى من التمثال .. والثاني أن يضع عليه مايستره .. والثالث أن يسحب التمثال ويتقدم بغيره .. فقبل الفنان الشاب - عن طواعية " طبقاً لوصف الأستاذ الجويلي . أن يُحجب التمثال ويضع عليه مايستره وعُرض التمثال في الصالون.

نعود للوحة الفنان الشاب موضوع الحادثة - استقر رأى اللجنة النهائي على حذف أحد أجزاء اللوحة الثلاثة والتي بها الصورة العارية - رغم اعتراض عضوين من اللجنة - وعرضت اللوحة فقط من جزئين . أي تم بتر ثلث اللوحة ..!

والأمثلة كثيرة على وصاية التخلف على الفن منذ منتصف السبعينيات أي منذ الغاء تدريس الموديل العارى بكلية الفنون الجميلة بالاسكندرية بقرار من أ.د. ماهر رائف رئيس قسم الحفر وحتى اليوم..





علاوات ديمقراطية

الظاهرة والله وأعلم ، أن حكومتنا السنية قد أجرت استخارة ،أسفرت عن اقتناعها بأن الأوان قد آن، لكي تعطى المصريين علاوتين ديمقراطيتين. بمناسبة اقتراب هلال القرن الحادي والعشرين ، والدخول في المرحلة الأخيرة من برنامج الخصخصة ،ولأسباب أخرى يعلمها، بعد الله عز وجل، سيدنا الذى فى البيت الأبيض.

أما العلاوة الأولى ، فهى تليفزيونية، فقد اكتشف جماعتنا فى ماسبيرو فجأة أن محطات التليفزيون فى معظم أنحاء العالم تهتم بتقديم ما يسمى بـ«برامج التوك شو» أو «عروض الكلام»، وهى برامج تقوم على مناقشات حرة، بين المتخصصين وأصحاب وجهات النظر المختلفة فى كل القضايا التى تشغل الرأى العام، بمشاركة المتفرجين، سواء بالحضور، أو بالاتصال التليفونى، وأدركوا أنه ليس بالمسلسلات والاعلانات ومقابلات السادة المسئولين ، يقبل الناس على مشاهدة برامج التلفزيون فقرروا أن يدخلوا حلبة المنافسة، ويضيفوا إلى خريطة البرامج، مجموعة من عروض الكلام على طريقة ماسبيرو.

وما قدمه التليفزيون المصرى من هذه البرامج، ما يزال حتى الآن، بالمقارنة بما يقدم فى غيره من التليفزيونات العربية ، كالتليفزيون القطرى والكويتى وحتى الأردنى، لا تزال أقل حرية، إذ هى لا تعتمد أسلوب البث المباشر، ويخضع كل ما يقال فيها للرقابة قبل إذاعته. فضلاً عن أن معظمها لم يتم تسكينه بعد على خريطة التليفزيون ليذاع فى مواعيد ثابتة ينتظرها المشاهدون. فهى برامج طارئة يتم إعدادها حسب التساهيل.

لكن ذلك لا يعنى أن العلاوة الديمقراطية قد أسفرت عن لا شئ ،كما يحدث فى العلاوات الاجتماعية التى تضاف إلى المرتبات، ثم تلتهمها الزيادة فى الأسعار. فقد اتيح للمصريين، عبر هذه البرامج، أن يعرفوا أن فى مصر تعددية حزبية، وأن يتعرفوا على بعض الوجوه التى تنتمى للأحزاب كما أتيح لهم، أن يعرفوا جانبا من الآراء التى تميز كل حزب عن الآخر، وهو تطور لا نملك إلا الترحيب به، انطلاقا من قاعدة، نصف العمى.. أفضل من العمى الكامل!.

أما العلاوة الديمقراطية الثانية، فهى صحفية، فمنذ أباح قانون سلطة الصحافة الصادر فى عام ١٩٨٠، حق إصدار الصحف للشركات المساهمة التى تتشكل لهذا الغرض، وضمن شروط خاصة، لم تصدر صحيفة واحدة فى إطار هذا الشكل من أشكال الملكية، بسبب العقبات البيروقراطية التى وضعتها الحكومة أمام تأسيس هذه الشركات، لتظل ملكية الصحف قاصرة على مجلس الشورى الذى يملك الصحف القومية، والأحزاب والنقابات التى تملك صحفها.

ومع صدور قانون تنظيم الصحافة فى العام الماضى، صدرت أربع صحف مستقلة عن شركات مساهمة هى«الميدان» و«صوت الأمة» و«الأسبوع» و«النبأ» بينما يجرى توفيق أوضاع صحف أخرى تصدر برخص من «قبرص» أو «لندن» لكى تتحول إلى شركات مساهمة مصرية.. ومع أن معظمها يتوقى الدخول فى المجادلات السياسية وينحو إلى الاثارة ،ويفتقد لوضوح الرؤية، وتقصر به امكانياته المادية والمهنية عن منافسة الصحف المستقرة، بحيث يستطيع أن يوازن تأثير هذه الصحف ، فان اتجاه الحكومة نحو توسيع نطاق حق إصدار الصحف، هو تطور لا نملك إلا الترحيب به، إنطلاقا من القاعدة نفسها، وهى أن نصف العمى.. أفضل من العمى كله!.

أما الشئ المؤكد، فهو أن العلاوات -أو المسكنات- الديمقراطية ، أعجز من أن تعالج الآثار الجانبية الضارة لمنهج انفتاح فى الاقتصاد وانغلاق فى السياسة الذى تحكم به مصر منذ ما يزيد على عشرين عاما، من تراجع الانتماء إلى تزايد الفوارق الطبقية،ومن التوتر الاجتماعى إلى التدهور الأخلاقى.. ومن الإرهاب إلى الفساد!.

صلاح عيسى